دراسات محكمة في النحو واللغة

تأليف

أ.د/ صلاح بن عبد الله بن عبد العزيز بُوجليع

بروفيسور النحو والصرف في قسم اللغة العربية في كلية الآداب - جامعة الملك فيصل الأحساء

دراسات محكمة في النحو واللغة

تأليف

أ.د/ صلاح بن عبد الله بن عبد العزيز بُوجليع

بروفيسور النحو والصرف في قسم اللغة العربية في كلية الآداب - جامعة الملك فيصل الأحساء

بوجليع ، صلاح بن عبدالله

دراسات محكمة في النحو واللغة. / صلاح بن عبدالله بوجليع -

ط١. .- المنطقة الشرقية ، ١٤٤٦هـ

٣٥٦ ص ؛ ..سم

رقم الإيداع: ١٤٤٦/٧٠١٧

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٥-٤٣٥٢-٦

الطبعة الأولى: ١٤٤٦هـ - ٢٠٢٤

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فهذه دراساتٌ علميّة محكّمة في النّحو واللغة، نُشرت في مجلات علمية متفرقة، فأردت أن أجمعها في كتاب واحد؛ ليسهل الرجوع إليها.

- **وهذه الدراسات متنوعة:**

فمنها ما هو في اللسانيات الحديثة، كدراسة نظرية تشومسكي اللغوية، ودراسة نظرية دي سوسير اللغوية، حقيقتهما وصلتهما بالنحو العربي.

ومنها ما هو في الدراسات البَينيّة، كدراسة الاستثناء المنقطع بين النّحاة والأصوليين، ودراسة دلالة الفعل "كاد" وحال خبرها بين النّحاة والمفسرين.

ومنها ما هو في أصول النّحو العربي، كدراسة حجية إجماع النّحويين عند أبي البركات الأنباري.

ومنها ما هو في أنواع من الخلاف النّحوي، كدراسة الكلمات المختلف في نوعها عند النّحويين، وكدراسة الكلمات المختلف فيها من حيث الإعراب والبناء.

ومنها ما هو في الاختيارات النحوية، كدراسة اختيارات ابن نصير الميداني النحوية.

ووضعت هذه الدراسات في هذا الكتاب كما نُشرت في مجلاتها من غير تبديل ولا تحريف، فكل دراسة مستقلة بذاتها من حيث الصفحات والمقدمة، والمصادر والمراجع، ثمّ إنّي وضعت أرقامًا متسلسلة للكتاب ليسهل التوثيق منه.

سائلًا المولى ﷻ أن ينفع بهذه الدراسات وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم.

الـدراسـة الأولـى
نظرية تشومسكي اللغوية
حقيقتها وصلتها
بالنحو العربي

المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل: العلوم الإنسانية والإدارية
Scientific Journal of King Faisal University:
Humanities and Management Sciences

Chomsky's Linguistic Theory: Its Reality and Its Connection to Arabic Grammar

Salah Abdullah Boujlaea
Department of Arabic Language, College of Sharia and Islamic Studies, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Al Ahsa, Saudi Arabia

نظرية تشومسكي اللغوية: حقيقتها وصلتها بالنحو العربي

صلاح عبدالله بوجليع
قسم اللغة العربية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الأحساء، السعودية

LINK
الرابط
https://doi.org/10.37575/h/lng/231655

NO. OF WORDS عدد الكلمات	NO. OF PAGES عدد الصفحات	YEAR سنة العدد	VOLUME رقم المجلد	ISSUE رقم العدد
7790	8	2024	25	1

Abstract

Chomsky's theory is one of the most important linguistic theories. Its founder wanted to adapt this theory to make it valid for all languages, since he believed in the universality of language. As such, this theory became famous after its translation and the spread of its author's ideas among the people of the Arabic language. The prevalence of this theory has led to two important questions. What does this theory entail? How is this theory connected to Arabic grammar? This research answered these two questions through two sections. The first talked about the theory's origin, development, terminology, importance, and defects, and the theory foundations, and the difference between this theory and the descriptive approach. The second discussed the relationship between this theory and Arabic grammar. The research concluded that the theory of transformative grammar is incomplete, that the call to reject modern linguistic approaches is incorrect, and that the claim that the transformative approach is better than the traditional one or vice versa is wrong, since each has its own advantages. Transformation grammar refers to scientific grammar and traditional grammar refers to educational grammar. Arabic grammar cannot be described as solely transformative or solely descriptive; rather, it is a combination of both, as it comprises characteristics unique to the Arabic language.

الملخص

تعد نظرية تشومسكي من أهم النظريات اللغوية، رغب مؤسسها في وضع هذه النظرية لتكون صالحة لكل اللغات، إيمانا منه بعالمية اللغة، ولقد ذاع صيت هذه النّظرية بعد ترجمتها، وانتشار أفكار صاحبها بين أبناء اللغة العربية، فما حقيقة هذه النظرية؟ وما صلتها بالنّحو العربي؟ أجاب البحث عن هذين السؤالين من خلال مبحثين: تحدث الأول عن مفهوم النظرية وأصلها وتطورها، ومصطلحاتها، وأهميتها، وعيوبها، وأسسها، والفرق بينها وبين المنهج الوصفي. وتحدث الثاني عن صلة هذه النظرية بالنحو العربي. وخلص البحث إلى أن نظرية النحو التحويلي نظرية غير متكاملة لا نستطيع أن نطبقها تطبيقاً كاملاً في درسنا النّحويّ، وأن الدعوة إلى رفض المناهج اللغوية الحديثة دعوة غير صحيحة، وأن الادعاء بأنّ المنهج التحويلي أفضل من التقليدي أو العكس ادعاء غير صحيح، بل إنّ لكل منهما مزايا خاصة به؛ ففي حين أنّ القواعد التحويلية قواعد علمية فإنّ القواعد التقليدية قواعد تعليمية، وأنّ النّحو العربي لا يمكن وصفه بالنّحو التّحويلي، أو الوصفي، بل هو مزيج منهما؛ لأنّ اللغة العربية لها خصائصها التي لا تكون في غيرها من اللغات.

KEYWORDS
الكلمات المفتاحية
grammar differences, grammatical doctrines, grammatical structure, linguistic heritage, structural school, transformational
البنى النحوية، التحويليون، التراث اللغوي، الخلاف النحوي، المدرسة البنيوية، المذاهب النحوية

CITATION
الإحالة
Boujlaea, S.A. (2024). Nazariat tshumiski allughawiatu: Haqiqat wasilatuha bialnahw alearabii 'Chomsky's linguistic theory: Its reality and its connection to Arabic grammar'. *Scientific Journal of King Faisal University: Humanities and Management Sciences*, **25**(1), 28–35. DOI: 10.37575/h/lng/231655 [in Arabic]
بوجليع، صلاح عبدالله. (2024). نظرية تشومسكي اللغوية: حقيقتها وصلتها بالنحو العربي. *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل: العلوم الإنسانية والإدارية*، **25**(1)، 35–28.

1. المقدمة

تعد نظرية تشومسكي من أهم النظريات اللغوية، وقد ظهرت هذه النّظرية لدى الغرب، وجاءت شواهدها من نحو اللغة الإنجليزية لا اللغة العربية، هذه اللغة الأجنبية الغربية التي تنتمي إلى مجموعة اللغات الهندوأوربية، أما اللغة العربية فتنتمي إلى مجموعة اللغات السامية، وقد رغب مؤسسها في وضع هذه النظرية لتكون صالحة لكل اللغات، إيمانا منه بعالمية اللغة، ولقد ذاع صيت هذه النّظرية بعد ترجمتها، وانتشار أفكار صاحبها بين أبناء العربية، فما حقيقة هذه النظرية؟ وما صلتها بالنّحو العربي؟

هذا البحث أجاب عن هذين السؤالين بالتفصيل من خلال مبحثين: الأول "حقيقة نظرية تشومسكي"، وفيه ثمانية مطالب: مؤسس النظرية، مفهوم النظرية وأصلها وتطورها، مصطلحات النظرية، أسس النظرية ومبادئها، طرائق التحليل عند تشومسكي، الفرق بين المنهج التحويلي وبين المنهج الوصفي، أهمية النظرية التحويلية في الدراسة النحوية، وعيوب النظرية التحويلية التوليدية. والثاني "صلة نظرية تشومسكي بالنحو العربي"، وفيه خمسة مطالب: تأثر تشومسكي بالدرس العربي، قواعد تحويلية في النّحو العربي، أسباب ظهور القواعد التحويلية في النّحو العربي، نتائج وجود قواعد تحويلية في النّحو العربي، تطبيق قواعد النّظرية التّحويلية في تحليل تراكيب اللغة العربية.

2. حقيقة نظرية تشومسكي

2.1. مؤسس النظرية:

مؤسس النّظرية هو أفرام نعوم تشومسكي، ولد في فيلادلفيا في 7 ديسمبر 1928، وكان أبوه عالماً باللغة العبرية، وقد أفاد تشومسكي من ذلك في نشأته اللغوية، خاصة أنّ أباه كان يشجعه على الإفادة من تلك البيئة اللغوية، وتلقّى على يديه بعض مبادئ (علم اللغة التاريخي)، وقد شارك أباه في تصحيح تجارب الطباعة لأحد مؤلفات أبيه عن (النحو العبري) وهو في سن العاشرة.

وقد اتصل تشومسكي وهو في الثامنة عشرة من عمره بأستاذه (هاريس) الذي اقترح عليه الاشتغال بنحو اللغة العبرية، وحين أراد تشومسكي تحليل اللغة في ضوء مناهج النظر في (علم اللغة البنيوي) أدرك أنّ هذا التحليل سيأتي حاملاً الكثير من القصور ونقاط الضعف، لذلك لم يجد أفضل من النّحو التوليدي الذي يساعد في وضع نظام من القواعد يصلح للتطبيق على الجمل في اللغات كلها.

واستمر يعمل عامين، وهو يعيش في عزلة تامة حتى حصل على الماجستير عام 1951، وفي سنة 1955 حصل على الدكتوراه عن النحو التحويلي وأهدافه وافتراضاته ومنهجه. وعُيِّن سنة 1955 مدرسًا في معهد ماتشوستس للتكنولوجيا، وظل يترقى في حياته العلمية حتى وصل إلى كرسي

Corresponding Author: Salah Abdullah Boujlaea 00966505913382, sabogleaa@imamu.edu.sa
المؤلف المراسل: صلاح عبدالله بوجليع

الأستاذية، وفي عام 1957 نشر كتابه الأول (التراكيب النحوية) الذي أحدث ثورة في الدراسة العلمية للغة، وأصبح تشومسكي حامل لواء علم اللغة الأمريكي الثائر على (بلومفيد). ولقد ثبتت مكانته باعتباره منظراً على مستوى عالمي منذ عام 1962 خلال التقرير الذي قدمه إلى المؤتمر الدولي التاسع لعلماء اللغة في كمبردج.

نخلص من هذا إلى أنّ تشومسكي أحدث ثورة في تاريخ الدراسات اللغوية، ويجب على كل باحث أن يحدد فكره اللغوي في ضوء آراء تشومسكي ونظريته النحوية[1].

2.2. مفهوم النظرية وأصلها وتطورها:

هي عملية تغيير تركيب لغوي إلى آخر بتطبيق قانون تحويلي واحد أو أكثر، أو هي تحويل جملة إلى أخرى، والجملة المحول عنها هي ما يعرف بالجملة الأصل -البنية العميقة- والقواعد التي تتحكم في تحويل الأصل هي القواعد التحويلية، وهي قواعد تحذف بعض عناصر البنية العميقة أو تنقلها من موقع إلى موقع آخر، أو تحويلها إلى عناصر مختلفة، أو تضيف إليها عناصر معنى الجملة الأساس إلى البنية السطحية الملموسة التي تجسد بناء الجملة وصيغتها النهائية[2].

وتتخذ المدرسة التحويلية من منهج ديكارت العقلاني أساساً لها في فهم الظاهرة اللغوية، ويعتمد ديكارت في دليل إثباته وجود النفس، أو وجود الذات على مقولته المشهورة: (أنا أفكر إذن فأنا كائن) والتي عرفت اصطلاحاً بـ (كوجيتو ديكارت) حيث استند استناداً كليا إلى العقل في إثبات وجود النفس، واتخذ منه معياراً لتحليل جميع الظواهر بعد إثبات الذات المفكرة المتميزة عن الجسمانية والمكانية والزمانية، ومؤدى هذا المبدأ عند ديكارت أنّ تفكير المرء كاف لإثبات وجوده من حيث هو كائن مفكر دون حاجة إلى شهادة آخر من الخارج.

وأخذ التحويليون هذا المبدأ واستخدموه في تحليل الظاهرة اللغوية بعد أن أضافوا إليه أشياء أخرى ليتلاءم مع نظريتهم اللغوية.

وكانت هذه النظرية ثورة على البنيوية في دراسة اللغة، وتمتاز هذه النظرية من بين النظريات اللغوية المعاصرة بأنها تطورت في مدة قصيرة تطوراً سمح لها بتعديل رؤى مؤسسها عدة مرات استناداً إلى الدراسات التي أسهمت في هذا التعديل، وبدلاً من أن ينطوي تشومسكي مؤسس هذه النظرية على نفسه، فقد تقبل الدراسات الناقدة لهذه النظرية، وعمل على إسقاط بعض المبادئ التي كان قد تبناها، عند وضع نظريته، وزاد عليها مبادئ وآراء لم تكن فيها من قبل.

ولقد مرت هذه النظرية بمراحل ثلاث:

- تبدأ المرحلة الأولى في الخمسينيات، وتمتد إلى منتصف الستينيات، وقد سعت النظرية التوليدية في هذه المرحلة إلى أن تجعل من اللسانيات علماً، ويبدو أنها اتخذت من الفيزياء مثالاً يحتذى، ويمثل هذه الفترة كتاب تشومسكي (البنية المنطقية للنظرية اللسانية) صدر عام 1956.
- وتبدأ المرحلة الثانية من سنة 1965 إلى سنة 1970، وفيها تعرضت النظرية التوليدية إلى قضية لا تخلو معالجتها من حدة: وهي قضية الدلالة، أيجب على عالم اللغة وهو يدرس نحواً من الأنحاء أن يتعرض لمعنى الكلمات والجمل؟ وفي حالة الإيجاب كيف يكون ذلك؟
- وتمتد المرحلة الثالثة حتى وقتنا هذا، والنحو التوليدي في هذه الفترة غايته النحو الشمولي أو الكلي.

2.3. مصطلحات النَّظرية:

أهم المصطلحات التي ترد عند الحديث عن هذه النظرية هي[3]:

- الجملة النحوية وغير النحوية: الجملة النحوية عند تشومسكي تطلق على الاستعمال اللغوي المقبول لدى الناطقين باللغة وتسمّى الأخرى الجملة غير النحوية.
- الكفاية: عرف تشومسكي الكفاية بأنها القدرة على بناء أنموذج لغوي ذهني بين المرسل والمستقبل سداه الصوت، ولحمته الدلالة، وعلى أسه تتمثل القواعد اللغوية. تتضمن الكفاية اللغوية مهارات ذهنية متعددة من أهمها: التصور، ثم التنظيم الذي يجعل كلامنا منظماً، ثم التتابع الذي يجعل المهارات الذهنية قادرة على البقاء والاستمرار، ثم الاستدعاء الذي يجعل اللغة مطواعاً للحضور في المواقف الحياتية، ثم الاختيار الذي يجعلنا قادرين على انتقاء التعبير المناسب لكل موقف، ثم التقويم الذي يجعلنا نحكم على سلامة لغتنا أو خطئها.
- الأداء: وهو ذلك الوصف الذي يجعل اللغة واقعاً حيا في المنطوق والمسموع بحيث يتحد الأداء الصوتي مع المضمون الدلالي، وبذلك يكون الأداء هو الصورة الواعية التي تمثل الصورة المعقولة من اللغة.
- التوليد: وهو انبثاق تركيب أو مجموعة من التراكيب من جملة هي الأصل، وتسمى الجملة الأصل بالجملة التوليدية وأهم وصف للجملة التوليدية أنها الجملة التي تؤدي معنى مفيداً، مع كونها أقل عدد ممكن من الكلمات، ومع كونها أيضاً خالية من كل ضروب التحويل وحتى أوضح ذلك أقول: إن جملة (جاء زيد) جملة توليدية، وأما الجملة (زيد جاء) فليست توليدية، فكونها أقل عدد من الكلمات، لم يجعلها توليدية؛ لأن فيها تقديماً وتأخيراً، وهما من وجوه التحويل.
- التحويل: وهو أنّ أهل اللغة قادرون على تحويل الجملة الواحدة إلى عدد كبير من الجمل فإذا أخذنا جملة: (قرأ الطلاب الدرس في المدرسة) وأجرينا عليها تحويلات انتهينا إلى جمل كثيرة، وذلك كما هو مبين فيما هو آت:
(قُرِئَ الدرس في المدرسة - بالبناء إلى المجهول -).
(قُرِئَ في المدرسة - بالبناء إلى المجهول والحذف -).
(قرأ الطلاب الدرس - بالحذف -).
(في المدرسة قرأ الطلاب الدرس - بالتقديم -).
وقد تتحول الجملة الخبرية إلى استفهامية، وتنفتح أمام الجملة الخبرية هذه أنماط الاستفهام كلها من استفهام تصديقي إلى جميع أسئلة التصور التي تشمل الزمان والمكان والهيئة والسبب. ويصبح التحويل باباً مفتوحاً على مصراعيه للنفي والتأكيد والبناء للمجهول والعطف، والزيادة، والحذف والتقديم والتأخير وغير ذلك من الموضوعات التي سنتكلم عنها في قوانين التحول عند تشومسكي.
- اللغة والكلام: وقد فرق تشومسكي بينهما على أساس أنّ اللغة قدرة متكونة لدى الفرد، والكلام مجموعة من الأصوات اللغوية التي ينطقها الفرد بالفعل.
- البنية العميقة والبنية السطحية: فالبنية العميقة تتصل بالمعنى أو التأويل الدلالي للجمل والعبارات، والبنية السطحية تشير إلى العبارات أو الجمل المنطوقة أو المكتوبة، وتؤخذ الثانية من الأولى عن طريق عدة عمليات نحوية تسمى بالتحويل.

2.4. أسس النظرية ومبادئها:

من أهم أسس النظرية ومبادئها ما يلي[4]:

- التفريق بين الكفاية والأداء.
- التميز بين البنية العميقة والبنية السطحية.
- اعتبار الجملة الوحدة اللغوية الأساسية.
- القواعد التحويلية ينجم عند اتباعها جمل أصولية لا غير، كما تحدد كل الجمل المحتملة في اللغة، وعليه فهذه القواعد قادرة على خلق الجمل الصحيحة فليست هي قواعد تقليدية، لأنّ القواعد التقليدية معيارية بمعنى أنها تفترض الصواب والخطأ بالنسبة للكلام الفعلي كما هو في المدرسة الوصفية.
- الإدراك اللغوي والقدرة اللغوية صفات إنسانية تكمن في النوع البشري وليست مكتسبة، ويشابه تشومسكي هنا بعض اللغويين العرب أمثال ابن جني والجرجاني والعسكري في رؤيتهم للغة على أنها هبة من الله للإنسان.

ومن الممكن تصنيف القواعد التحويلية إلى نوعين:

- قواعد اختيارية: مثل تحويل المبني للمعلوم إلى المبني المجهول.
- قواعد إجبارية: مثل وضع الحركات على نهاية الكلمات المعربة في اللغة العربية.

(1) باقر، مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، ص19، وليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص11، وياقوت، منهج البحث اللغوي، ص123.
(2) تشومسكي، آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، ص37، وتشومسكي، اللغة والمسؤولية، ص185، والوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص113، والفهري، اللسانيات واللغة العربية الكتاب الأول، ص63، ومووروكارلنغ، فهم اللغة: نحو علم لغة لما بعد مرحلة شومسكي، ص32.
(3) تشومسكي، البنى النحوية، ص188، وتشومسكي، جو انب من نظرية النحو، ص28، وتشومسكي، المعرفة اللغوية، ص73، والوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص223، والخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص28.
(4) تشومسكي، اللسانيات التوليدية من التفسير إلى ما وراء التفسير، ص31، والوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص115، 145، وميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص7.

ويمكن تقسيم القواعد التحويلية إلى أربعة مستويات:

- يتعلق بالتركيب الأساسي أو قوانين التركيب الباطني وهي قوانين تجريدية ذات صبغة تحويلية، والقواعد التي تحدد التراكيب الأساسية هنا تسمى (قوانين أساسية).
- يتعلق بالمفردات اللغوية التي يمكن أن تحل محل عناصر التركيب الأساسي، في هذا المستوى يتم تحليل المفردات ووضعها وإعطاؤها خصائصها من التذكير والتأنيث وما إلى ذلك، والقوانين المستعملة هنا تسمى: (قوانين مفرداتية).
- يتعلق بطرق تحويل التراكيب الأساسية أو الباطنية (العميقة) إلى تراكيب ظاهرية (سطحية)، والقوانين التي تنظم قواعد التحويل تسمى (قوانين تحويلية).
- يتعلق بإعطاء التراكيب الظاهرية شكلها النهائي الصرفي أو الكتابي، والقوانين المتعلقة بهذا المستوى تسمى (قوانين مورفيمية صوتي). ومن المؤكد أنّ المعنى يمثل محوراً مهما وركيزة أساسية في النظرية، وذلك لأنّ هناك شعوراً عاما بأنّ الدلالة هي ذلك الجانب العميق أو المهم من اللغة، وأنّ دراسة هذا الجانب الدلالي له صلة بفهم الدلالة العميقة للغة، وإدراكها هو الذي يضفي على الدراسة اللغوية هذا الطابع المنير والمميز.

2.5. طرائق التحليل عند تشومسكي:

تنقسم طرائق التحليل اللّغوي عند تشومسكي إلى ثلاث مراحل(5):

- مرحلة القواعد النحوية المحدودة: وهي تقوم على مبدأ اختيار العناصر طوليا بحيث يؤدي كل عنصر إلى اختيار العنصر الآخر وهكذا، وقد وضح تشومسكي تلك المرحلة بالمثال الآتي: (The man comes- The men come) فيلاحظ أنّ التأثير بين المفردات بدأ من اليسار إلى اليمين في اللغة الإنجليزية -في العربية عكس ذلك- ففي المثال السابق نجد أنّ كلمة (The man) (الرجل) قد جاء معها حرف (s) في الفعل (comes) وهو ما يسمى بضمير المفرد عندهم في الوقت الذي يختفي هذا الضمير عند تركيب نفس الفعل في الجملة مع الجمع (The men) (الرجال) فالعنصر الأول هو الذي يترتب عليه اختيار باقي العناصر من حيث الإفراد أو الجمع، والتأنيث والتذكير.
- مرحلة قواعد تركيب أركان الجملة: وهي تقوم على التحليل الشجري لمكونات التركيب مع تحديد الكلمات التي تتكون منها الجملة مثال ذلك (The man hit The ball) فهذا التركيب مكون مركب اسمي (The man) + مركب فعلي (hit) + مركب اسمي (The ball) وهو نفس ما يحدث في العربية عندما نقول: الولد يأكل التفاحة، هذا التركيب مكون مركب اسمي (الولد) + مركب فعلي (يأكل) + مركب اسمي (التفاحة).
- مرحلة النحو التحويلي: وهي تتكون من مجموعة القواعد التحويلية بالإضافة إلى مجموعة من القواعد النّحوية لتركيب أركان لجملة وذلك على النحو التالي:
  - أولاً: مجموعة القواعد النحوية، وهي:
    - أ. الجملة مركب اسمي + مركب فعلي.
    - ب. المركب الفعلي (فعل + مركب اسم).
    - ج. المركب الاسمي (مركب اسمي مفرد أو مركب اسمي جمع).
    - د. مركب اسمي مفرد (أداة تعريف + اسم).
    - ه. مركب اسمي جمع (أداة تعريف + اسم + علامة الجمع).
    - و. أداة تعريف (ال).
    - ز. الاسم (رجل، نكرة، باب، كتاب).
    - ح. الفعل (فعل مساعد + فعل).
    - ط. الفعل (ضرب، أخذ، حصل، أكل).
    - ي. الفعل المساعد AUX Tense (+m) (+have +en) (+bel + ing).
    - ك. زمن الفعل (مضارع، ماضٍ).
    - ل. صيغ الفعل.
  - ثانياً: القواعد التحويلية، وهي التي يرى أصحاب المنهج التحويلي الغربي أنها تقوم بتغيير تركيب إلى آخر مع دراسة العلاقات القائمة بين الجمل، وتنحصر هذه القواعد في:
    - أ. الحذف.
    - ب. التعويض.
    - ج. التوسع.
    - د. الاختصار.
    - ه. الزيادة.
    - و. إعادة الترتيب.

ولقد كان تشومسكي وتلاميذه مقتنعين بأنّ معنى الجمل يجب أن يخضع لنفس الخطوات التحويلية التي رضخ لها التحليل النّحوي، وأنّ الدلالة ينبغي أن تدخل في هذا التحليل كعنصر يتكامل مع التحليل النحوي للغات الإنسانية فالجملة: (اشتعلت النار في المنزل) صحيحة نحواً ومعنى، والجملة (اشتعل الثلج في المنزل) صحيحة نحواً لا معنى؛ لأنّ المكون الدلالي للفعل (اشتعل) لا يتركب مع المكون الدلالي للفاعل (الثلج).

2.6. الفرق بين المنهج التحويلي وبين المنهج الوصفي:

يتمثل الفرق بين المنهج التحويلي وبين المنهج الوصفي فيما يأتي(6):

- ترى النّظرية التوليدية التحويلية اللغة نظاماً تحكمه قواعد تجريدية كامنة في العقل، وتمكن الإنسان من فهم جمل لم يسبق له الاستماع إليها، وتعليم اللغة طبقاً لهذا المفهوم يتضمن تمثل القواعد، أما علم اللغة الوصفي فيرى اللغة مجموعة من العادات تتألف من عناصر منفصلة متوازية، وتعلم اللغة طبقاً لهذه النظرية يقوم على المحاكاة والحفظ والتدريب الآلي. والفرق الأساسي بين النظرتين كامن في أنّ النّحو التحويلي يرى أنّ تخزين عدد كبير من الجمل في عقل الدارس لا يعني تعلم اللغة، فهذا الأمر أبعد مدى من أن يكون (عادة) تتكون عن طريق (أنماط) على أساس (القياس).
- التحليل اللغوي في المدارس الوصفية يقوم على تحليل مدونة، أي مجموعة نصوص مختارة من التراث المكتوب أو مأخوذة من اللغة المنطوقة، وهذا يكشف النظام اللغوي أو البنية اللغوية؛ لأنه لا يميز مثلاً بين النمط المنظم الذي تحكمه القواعد والاستخدام العارض نتيجة ظروف الأداء، وهذا المنهج لا يمكن من تمييز التركيب الصحيح نحويا عن التركيب غير الصحيح نحويا.
- يركز علم اللغة الوصفي على العبارات الملفوظة أي: بمصطلح التحويليين على البنية السطحية وانطلاقاً من هذا الوصف فإنّ التدريبات اللغوية القائمة على هذا المنهج ستكون تدريبات على مستوى البنية السطحية، وكثيراً ما تكون البنية السطحية حاملة لدلالتين مختلفين، وهنا يقدم النحو التحويلي فكرة مراعاة البنية العميقة ويفسر عن طريقها ما تحمله أنماط في أبنية السطح من غموض دلالي بسبب التركيب(7).
- المدارس الوصفية والبنيوية كانت تركز على الجوانب الشكلية ولم تكن تهتم بالمعنى، ولهذا نالت الدراسة الدلالية أقل قدر من الاهتمام، ولم تكن العلاقة بين التركيب والدلالة موضوع بحث جاد. وكانت جهود تشومسكي المبكرة (1957) في هذا النسق أيضاً، ولكن النظرية التحويلية أخذت شيئاً فشيئاً تدخل الدلالة في اعتبارها وتجعلها مكوناً مهما في تحليل التركيب.

2.7. أهمية النظرية التحويلية في الدراسة النحوية:

أكد الباحثون أهمية الاتجاه التحويلي في الدّرس اللغوي بعامة، يقول الدكتور الخولي: "إنّ من أبرز أهداف أي تحليل لغوي شامل أن يميز بين جمل اللغة - موضوع التحليل- الصحيحة نحويا والجمل غير الصحيحة نحويا، ثم يكشف عن حقيقة تركيب الجمل الصحيحة"(8)، وهو ما حققته هذه النظرية.

ويقول ليونز: "إنّ النحو التحويلي هو أفضل نظرية ظهرت حتى الآن لوصف تركيب اللغة الإنسانية وتفسيرها بطريقة منهجية"(9).

وتكمن أهمية هذا المنهج في أنّ الإنسان عند تشومسكي ليس هذه الآلة، إنه لا يختلف عن الحيوان بقدرته على التفكير والذكاء فحسب، ولكنه يفترق

(5) تشومسكي، البنى النحوية، ص37-39، والفهري، اللسانيات واللغة العربية الكتاب الأول، ص63، والوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص130، وليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص103، والراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص139، والسيد، دراسات في اللسانيات العربية، 77/2.
(6) تشومسكي، اللغة والعقل، ص25-26، وموورو وكارلنغ، فهم اللغة: نحو علم لغة لما بعد مرحلة شومسكي، ص32، وحجازي، البحث اللغوي، ص139.
(7) تشومسكي، اللغة والعقل، ص39-40.
(8) الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص26.
(9) ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ص32.

عنه بقدرته على اللغة، ولا شك عنده في أن اللغة هي أهم الجوانب الحيوية في النشاط الإنساني وأن هناك أصولاً عميقة في التركيب الإنساني تجعله يتميز بهذه القدرة(10).

كما تستطيع القواعد التحويلية أن تفسر كيف يقدر المرء أن يحكم أن جملتين أو أكثر مترادفتان في معناهما، رغم أن تراكيبهما الظاهرة متباينة(11).

وتقدم هذه القواعد التحويلية تفسيراً مقنعاً لقدرة المرء على إنتاج عدد لا نهائي من الجمل الجديدة مع فهمه لهذه الجمل.

والأهم من ذلك أن المنهج التحويلي يعد طريقة جديدة للنظر إلى بعض الأفكار التقليدية للغة ودراستها بمنظور جديد كما أنه يستخدم منهجاً ثابتاً في الوصف والتحليل.

ولذلك يطالب بعض العلماء بإدخال القوانين التحويلية في المرحلة الجامعية والثانوية على نطاق ضيق وبجرعات محدودة، وليس هذا يعني إحلال القوانين التحويلية محل القواعد التقليدية؛ لأن القواعد التحويلية ليست بديلاً عن القواعد التقليدية، وانما هي مكملة لها، وكما يجب أن نعرف أنّ القواعد التحويلية لأية لغة ربما في ذلك اللغة العربية لا تعني تغيير اللغة، فاللغة هي لا تتغير سواء أوضعنا لها قواعد تحويلية أم رسمنا لها قواعد تقليدية، إنّ ما يتغير هو وصف اللغة، وليست اللغة ذاتها(12).

2.8. عيوب النظرية التحويلية التوليدية:

يمكن تلخيص عيوب هذه النظرية فيما يلي(13):

- الاعتماد على الحدس: إذ إنّ الحدس في هذه النظرية هو الوسيلة المهمة في معرفة تحويل التركيب من البنية العميقة إلى البنية السطحية، ولكن الحدس لا يخضع في الغالب لقواعد محددة، كما أنّ بعض العلماء يرون أنّ الحدس شيء غير علمي، ولا يخضع للملاحظة المباشرة، بالإضافة إلى أنّه متغير وغير جدير بالثقة.
- الاعتماد على الاستبطان: لقد عاب العالم اللغوي (سامبسون) على هذه النظرية استخدامها للاستبطان باعتباره دليلاً في التنظير العلمي.
- الاختلاف حول الباطن والظاهر: فمن الصعوبة معرفة أي التراكيب أصيل وأيها مشتق، وأيهما يمثل الاتجاه الباطني؟ وأيهما يمثل الاتجاه السطحي.
- صعوبة تطبيق المستويات الأربعة للقواعد التحويلية: فمن الصعب إذا أراد المتكلم صياغة جملة أن يبدأ في تطبيق القوانين الأساسية ثم القوانين المفرداتية، ثم يطبق القوانين المورفيمية الصوتية، وهذا بالطبع يستغرق وقتاً طويلاً إذا طبقه مع كل جملة، وقد لا تتكون لديه جملة إطلاقاً، وإذا ألزمناه بتطبيق هذه المستويات صارت القواعد التحويلية معيارية.
- عدم وجود قواعد تحويلية للغة: لأنّ هذه القواعد هي في أساسها فرضية قائمة على الحدس والتخمين.

3. صلة نظرية تشومسكي بالنّحو العربي

3.1. تأثر تشومسكي بالدّرس العربي:

حصل تشومسكي على درجة الماجستير في اللغة العبرية، ومن المعروف أنَّ نحاة العبرية الذين عاشوا في كنف المسلمين في الأندلس مثل: سعيديا الفيومي، ومروان بن جناح قد أقاموا درسهم النَّحويّ للّغة العبرية على طريقة العرب، ومنهم من درس العربية، فهل اطلع تشومسكي على النّحو العربي ودرسه؟ يؤكّد تشومسكي ذلك فيقول: "قبل أن أبدأ بدراسة اللسانيات العامة كنت أشتغل ببعض البحوث المتعلقة باللسانيات العامة، وما زلتُ أذكر دراستي الآجرومية منذ عدة سنوات خلت، أظنّ أكثر من ثلاثين عاماً، وقد كنت أدرس هذا مع الأستاذ فرانز روزنتال. وكنت وقتذاك طالباً في المرحلة الجامعية، أدرس في جامعة بنسلفانيا، وكنت مهتما بالتراث النّحويّ العربيّ والعبريّ"(14).

3.2. قواعد تحويلية في النّحو العربي:

لقد ظهرت في النّحو العربي ودراسته ظواهر وقواعد تتشابه مع النّظرية التحويلية الحديثة، ولا يعني ذلك وجود التشابه الكامل في المفهوم، وانما هو تشابه على سبيل العموم لا التفصيل؛ إذ لكل نحوٍ خصائصُه وأهدافُه، فالحذف مثلاً له أسبابٌ وشروط وطرق في النّحو العربيّ لا توجد في النّحو التّحويليّ، وكذا بقية القواعد، أضف إلى أنّ المقصود من هذه القواعد في النّحو التّحويليّ هو تطبيقها على كل الألسن الطبيعية، بخلاف النّحو العربيّ فإنّه يقتصر على العربية وحدها، لذا فعندما نقول بوجود قواعد النّحو التّحويليّ في النّحو العربي فإنّما نريد قواعدَه بشكلها العام لا التفصيلي، وربما كان القصد من هذه المقابلة بيان أمرين(15):

- بيان أسبقية الدّرس النّحويّ في استعمال هذه القواعد في تحليل اللغة.
- بيان عالمية قواعد النحو العربي بناءً على أنّ هذه القواعد استعملتها النظرية التحويلية لإيجاد نحو عالمي.

وأرى أنّ هذين المقصدين ضعيفان؛ فأمّا الأول فلاختلاف المفهوم التفصيلي لهذه القواعد في النّحوين فلا مقارنة بينهما، وأما الثاني فلاختلاف المقصد من إيجاد هذه القواعد فالنّحو العربي خاص يقتصر على العربية، في حين أنّ النّحو التّحويليّ كليٌّ يبحث عن النظريات الكلية التي تمس كلّ الألسن الطبيعية.

ومن أهم القواعد التحويلية المتشابهة في الشكل العام في النّحوين ما يلي:

- قضية الأصلية والفرعية: شغل نحاة العربية منذ مرحلة النشأة بالبحث في هذه القضية، فقرروا أنّ النكرة أصل والمعرفة فرع، وأنّ المفرد أصل للجمع، وأنّ المذكر أصل للمؤنث، وأنّ التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها وهكذا(16). وكان الوصفيون يرون في ذلك بحثاً لا يعتمد على مبدأ علمي سليم، غير أنّ النّظرية التحويليّة رأت أنّ قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم (البنية العميقة) وتحولها إلى (بنية السطح) وفي العربية مثلاً لا نستطيع أنّ ننظر إلى الفعل (قال) إلى أنّ أصله (قال) وأنّ الفعل (باع) أصله (باع) مع وجود (يقول) و(يبيع)، بل علينا أن نعرف أصل الألف فيهما، وليس من العلم أن يقف الدّرس الوصفيّ المحض عند حد وصف الظاهرة كما هي دون أن يجد تفسيراً لها، ومن هذا التّفسير البحث عن الأصل.
- قضية العامل: لم يكثر حديث عن قضية من قضايا النّحو العربي كما كثر عن قضية العامل. والأغلب أن يتجه رأي الوصفيين خاصة إلى رفض فكرة العامل من أساسها؛ لما تصدر عنه من تصور عقلي، والتحويليون يقررون أنّ النّحو ينبغي أن يربط (البنية العميقة) (ببنية السطح) والبنية العميقة تمثل العملية العقلية، أو الناحية الإدراكية في اللغة، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة، والحقُّ أنّ قضية العامل -في أساسها- صحيحة في التّحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النّحو العربي(17).
- قواعد الحذف: وهي ظاهرة مشتركة في اللغات الإنسانية؛ حيث يميل المتكلم إلى حذف العناصر المكررة أو التي يمكن فهمها من السياق. وقد التفت النحاة القدماء إلى ظاهرة الحذف، ووضعوا لها قواعد مبنية على إدراك الاستعمال العربي، وليس على مجرد التقرير المتعسف، يقول سيبويه: "واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضمر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع وتظهر ما أظهروا، وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أجروا، فليس كل حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه نحو: يك ويكن. ولم أبل وأبال، ولم يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله ولا يحملهم إذ كانوا يثبتون فيقولون في (مُر): (أومُر) أن يقولوا في (خُذ): (أوخُذ)، وفي (كُل): (أوكُل)، فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم قس بعدُ"(18).
- قواعد الزيادة: يشير التحويليون إلى أنَّ هناك تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق، وإنما تفيد وظيفة تركيبية، وقد تعد لوناً من ألوان الزخارف. وقد عرض نحاة العربية لظاهرة (الزيادة) في الجملة،

(10) الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص21.
(11) الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص26.
(12) الخولي، دراسات لغوية، ص68.
(13) الخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص31، والوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث، ص127، وجاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، ص248.
(14) مقدمة د. حلمي خليل لكتاب نظرية تشومسكي، ص13، وزوين، منهج البحث اللغوي، ص44، وياقوت، البحث اللغوي، ص140.
(15) الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص221، والراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، ص143، وجاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، ص250.
(16) ينظر في نظرية الأصل والفرع: الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي.
(17) ينظر في نظرية العامل: قباوة، مشكلة العامل النحوي.
(18) سيبويه، الكتاب، 134/1.

Boujlaea.S.A. (2024). Nazariat tshumiski allughawiatu: Haqiqat wasilatuha bialnahw alearabii ‘Chomsky’s linguistic theory: Its reality and its connection to Arabic grammar’. *Scientific Journal of King Faisal University: Humanities and Management Sciences*, **25**(1), 28–35. DOI: 10.37575/h/lng/231655 [in Arabic]

وأشاروا إلى أنّ ما يزاد في الكلام لا يضيف معنى، وخروج بعضه من الكلام كدخوله فيه، وإنما هو زيادة قد تضيف فائدة تركيبية كالتوكيد، أو قوة الربط، أو الفرق، أو غير ذلك، وهكذا كان حديثهم عن الواو المقحمة، وعن حروف الجر الزائدة، وعن ضمير الفصل، وعن زيادة (كان) أو (إن) أو (أن) أو (ما)، وقد تكفي هنا إشارة من نصّ لسيبويه ليبرز إدراكهم هذا القانون، يقول سيبويه في الباء الزائدة: "هذا باب ما تجريه على الموضع لا على الاسم الذي قبله. وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً، وما زيد بأخيك ولا صاحبك، الوجه فيه الجر، لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليه المعنى، فأن يكون آخره على أوله أولى؛ ليكون حالهما في الباء سواء، كحالهما في غير الباء مع قربه منه.. لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يخل بالمعنى ولم يحتج إليها ولكان نصباً، ألا تراهم يقولون: حسبك هذا، و: بحسبك هذا، فلا يتغير المعنى"[19]. وهكذا في كل المواضع التي عرض فيها للزيادة تجده يلح على أنّ الزائد لا يدل على معنى كأنّه يشير إلى البنية العميقة في الكلام.

- التقديم والتأخير: وهو من الخصائص الكلية المهمة في اللغات الإنسانية، وذلك أنّ لكل لغة ترتيبها الخاص، ولكن المهم هو أن نعرف الترتيب في البنية العميقة أولاً ثم نبحث عن القوانين التي تحكم تحول هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السطح، ومن الملاحظ أنّ كل عناصر الجملة معرضة لتغيير مكانها، وإن كان ذلك أكثر ما يكون في ما يسميه العرب (فضلة) كالمفاعيل والحال والظروف غير ذلك. والحقّ أنّ العرب القدماء قد عنوا بهذه الظاهرة عناية بالغة، فبحثوا قضية (التقديم والتأخير) وتأثيرها على تركيب الجملة من حيث الإكمال أو الإلغاء، ومن حيث التغير الدلالي. ويرى النحاة العرب أنّ اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأنّ الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنّها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداء لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أنّه يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأنّه يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك[20].
- الاتساع: وهي ظاهرة نتجت عن وضوح المعنى، والرغبة في استجلاء المعنى وتوضيحه، وفيها يظهر اهتمام النّحاة بالقواعد التحويلية، يرى بعض العلماء أنّ الاتساع هو: المرونة، أو التركيب ومراعاة مقتضيات السياق في التركيب والعلاقات النّحوية؛ وذلك لأنّ الشيء قد يكون له أصل ثم اتسع فيه أي: يكون ذلك بخروجه عن هذا الأصل: ومما لا شك فيه أنّ المعوّل عليه هنا هو المعنى؛ لأنّ الاتساع يأتي على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب للمعنى[21]. ومعنى ذلك أنّ النحاة يشترطون لوقوع الاتساع أن يكون المخاطب فاهماً للمعنى، ولا يفهم المخاطب ذلك إلا إذا كان هذا التجوز من العرف اللغوي أي من سليقة المتكلم والمستمع معاً وكفاية كل منهما اللغوية، وهذا هو الجانب الإبداعي في اللغة. ولقد أولى النحاة عناية لدراسة هذه الظاهرة وعلى سبيل المثال ما صنعه ابن السراج الذي عقد له باباً في الأصول وفيه يقول: اعلم أنّ الاتساع ضرب من الحذف، إلا أنّ الفرق بينهما أنك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب، والاتساع العامل فيه بحاله، وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف أو الظرف مقام الاسم[22].

3.3. أسباب ظهور القواعد التحويلية في النّحو العربي:

هناك مجموعة من السمات التي ترتبط بطبيعة اللغة العربية، والتي من شأنها أن تكون من أسباب ظهور القواعد التحويلية في الدرس العربي، وهي:

أ. تعدد مفردات اللغة: فمفردات اللغة لم تكن واحدة في جميع أجزاء الجزيرة العربية، فكل جماعة تستعمل كلمة لمعنى من المعاني، في حين تستعمل الثانية كلمة أخرى للمعنى نفسه كمادة (وثب)، فالحميريون يقولون للرجل (ثب) أي اجلس، في حين أنّ (نزار) تستعملها بمعنى (الطّمر)، وأمثلة ذلك كثيرة في ثنايا اللغة العربية، كما أن هناك كلمات لها طبيعة خاصة مثل الكلمات المبنية التي لا يبين فيها الإعراب، حيث تساعد على فتح باب الاجتهاد والتوهم والحدس والتخمين؛ لعدم ظهور الحركة الإعرابية عليه.

ب. بداية اللغة كانت منطوقة لا مكتوبة: فاللغة العربية لم تكن مدونة، أو على الأقل لم يكن هناك من النصوص المدونة ما يمكّن اللغويين من إعطاء أحكام قاطعة يبنون عليها قواعدهم، مثل هذا الأمر كان من شأنه أن يفتح باب الاجتهاد وإعمال الرأي في قبول النص أو رفضه، وتلك أمور مبنية على التوهم، والتحويل مبناه على ذلك.

ج. النصوص المدونة تحمل الخلاف: النّصوص التي وصلت إلى اللغويين كانت مدونة بأسلوب يحتمل الخلاف؛ لأنها مدونة بحروف غير معجمة، مما يتسبب في الخطأ، والتشابه، والغلط، والتوهم، وخاصة عند النهوض بتسجيل اللغة العربية في عصورٍ متأخرة، ومن ثم يلجأ النحاة إلى التأويل والتحويل عند تعاملهم مع البنية السطحية لهذه الكلمات.

د. التعدد اللهجي داخل اللغة: تعددت اللهجات تبعاً لتعدد القبائل، وكان طبيعيا أن يجد العلماء ما من شأنه أن يدعوهم إلى إعمال فكرهم، واللجوء إلى التأويل والتوهم والتحويل وغير ذلك. وعندما أقبل اللغويون على جمع اللغة لم يفرقوا بين هذه اللهجات أو مستويات اللغة، وتابعهم في ذلك النحاة إبان تقعيدهم للنّحو العربي، وقد تمكن الدكتور الجندي من إثبات وجود أربع وستين لهجة استخدمها القرآن الكريم من لهجات العرب[23]، وغيره يؤكد أنّه لا بد عند التعامل مع لغة العرب أن يوضع في الحسبان هذا التعدد اللهجي الذي لا يمكن رفضه، وهذا من شأنه أن يقدم عدداً كبيراً وصحيحاً من التراكيب السطحية -كما عند التحويليين- ويكون التركيب العميق وحيداً أو محدداً.

ه. غياب المقام الذي قيل فيه الكلام: إبان عملية تدوين النصوص غاب عن اللغويين المقامُ الذي قيل فيه الكلام، وموقف المتكلم والمستمع وهيئتهما وحركتهما.. فلما كان بعض المنطوق يعارض القواعد النّحوية لجأ النحاة إلى التوفيق بين التراكيب وقواعدهم النحوية، فالتأويل والتقدير والحذف نتيجة واضحة من نتائج العنصر الاجتماعي في اللغة، وسلخ اللغة من الموقف الذي تقوم به الحركة والإشارة والنظرة، والانفعال والهدوء، وتغير الوجه، والنبر والتنغيم وتضافر القرائن وغير ذلك من ملابسات الحديث اللغوي مما لا يقوم به الكلام نفسه في الفهم والإفهام، وقد اعتمد النحاة على التأويل والتقدير في محاولة لإكمال النص ذهنيا بعد فقدان العنصر الاجتماعي الذي لا يفصل الحدث اللغوي عن موقفه[24]. ولا أحد يستطيع أن ينكر قيمة التنغيم في تفسير مراد النصوص وتراكيبها على نحو معين، وقد فطن ابن جني لهذه الظاهرة وجعلها أساساً لكثير من الحذف وخاصة عندما يحدث حذف للصفة في قولهم (سير عليه ليل). وقد ذكر السيوطي: أن اليزيدي سأل الكسائي بحضرة الرشيد، قال: انظر في هذا الشعر عيب؟ وأنشد:

مَا رَأَيْنَا خَرَبًا نَقْـ (م) قَرَ عَنْهُ الْبَيْضَ صَقْرُ
لاَ يَكُـونُ الْعِيرُ مُهْرًا لاَ يَكُـونُ الْمُهْرُ مُهْرُ

فكان جواب الكسائي أنّ الشاعر قد أخطأ، وكان عليه أن ينصب (مهر) الثانية بـ(كان) وهذا العيب يسمى إقواء، فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض؟ وقال: الشعر صواب، وإنما ابتدأ فقال: المهر مهر(25). وربما لو عرف الكسائي المقام الذي قيل فيه الكلام وشاهد النبر والتنغيم وغير ذلك من ملابسات الموقف لما وقع في مثل هذا الخطأ وذلك الوهم. وعليه فإنّ المقام والتنغيم والإشارة من وسائل التحويل في الجمل العربية، وقد اهتم به النّحاة العرب في الوقت الذي لم ينل العناية المطلوبة لدى التحويليين الجدد الذين ركزوا اهتمامهم على البنية السطحية الشكلية للجملة وربطها بالبنية العميقة لها، وهو ما أولاه النحاة العرب اهتماماً بالغاً.

و. عناية العرب والنحاة بالمعنى: يؤدي المعنى دوراً بارزاً في حياة لغة العرب، قال ابن جني: إنّ العرب كانت كما تعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب تارة أخرى، والأسجاع التي تلزمها وتتكلف استمرارها، فإنّ المعاني أقوى عندها وأكرم عليها، وأفخم قدراً في نفوسها[26]. ولقد اهتم النحاة أيضاً بالمعنى؛ لأنّ النّحو هو صناعة علمية يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصح وما يفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد[27]، ولقد كان المعنى ولا يزال محور الدراسات اللغوية، وهدف اللغويين ومقصدهم. ولقد ربط النحاة العرب بين التركيب وما يعن له من تحويل، وبين البنية السطحية وتغيراتها، ربطوا بين كل ذلك وبين المعنى، ومن ذلك ما يروى أنّ الكندي قال للمبرد: إني لأجد العرب يقولون: (عبدالله قائم)، ثم يقولون: (إنّ عبدالله قائم) ثم يقولون: (إن عبدالله لقائم)؛ فالألفاظ متكررة والمعنى واحد، فقال المبرد: بل معاني مختلفة لاختلاف الألفاظ.. فقولهم: (عبدالله قائم) إخبار عن قيامه، وقولهم: (إنّ عبدالله قائم) جواب عن سؤال سائل، وقولهم: (إنّ عبدالله لقائم) جواب عن إنكار منكر قيامه"[28]. فالمعنى من الأمور التي كان لها أثرها في الدراسات العربية بعامة وفي النظرية التحويلية بخاصة[29].

(19) سيبويه، الكتاب، 1/32-33.
(20) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص45.
(21) ابن يعيش، شرح المفصل، 5/81.
(22) ابن السراج، الأصول في النحو، 2/205.
(23) الجندي، اللهجات العربية في التراث.
(24) عبداللطيف، الضرورة الشعرية، ص14.
(25) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر، 3/316.
(26) ابن جني، الخصائص، 1/237.
(27) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، ص31.
(28) ابن الأثير، المثل السائر، 2/35.
(29) الفهري، اللسانيات واللغة العربية الكتاب الأول، ص68، وجاد الكريم، الدرس النحوي في القرن العشرين، ص266.

3.4. نتائج وجود قواعد تحويلية في النّحو العربي:

لقد أدت القواعد التحويلية الموجودة دوراً مهما في تحليل اللغة العربية، ومن أهم ما نتج عن استخدامها ما يلي:

- الحمل على المعنى (الحمل على التوهم): وهو أن يعطى حكم الشيء ما أشبه في معناه، أو في لفظه، أو فيهما[30]، والحمل على المعنى من الظواهر المشهورة في الدرس النّحوي، ومحورها المعنى، لذا سميت بهذا الاسم، يطلق عليها هذا الاسم مع القرآن الكريم، وفي غيره تسمى (الحمل على التوهم). والتوهم: تفسير تخيلي يضطر النحاة إليه، وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى، في محاولة التوفيق وتحقيق الانسجام بين ما قد يظن من خطأ في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربية الفصيحة التي لا ريب في صحتها وبين القواعد النحوية، ومحاولة تفسيرها على هذا النظم. والعلاقة العضوية بين الحمل على المعنى وبعض التراكيب نابعة من الدور الذي يقوم به المعنى للتوفيق بين النصوص (التراكيب) والقواعد، وهو بلا شك من نتائج التحويل الذي يصيب البنية العميقة أو يعتريها حتى الوصول إلى البنية السطحية. وعليه فقد اهتم النحاة العرب بالمعنى للتركيب السطحي والباطني العميق، وكان لهم بمنزلة الرابط العضوي الذي يربط بين التركيبين السطحي والعميق، فقد ينظر الإنسان فيجد تركيباً لا تألفه القواعد التركيبية على الرغم من صحته -بل فصاحته- فيحمله على المعنى بحثاً عن البنية العميقة.
- الحمل على الموضع (الحمل على المحل): وهو يرتبط بالقواعد التحويلية ارتباطاً وثيقاً، فالحمل على الموضع وسابقه الحمل على المعنى (التوهم)، كلاهما مبني على توهم المحمول عليه، كما أنّ الحمل على التوهم نظير الحمل على الموضع، وكلاهما من مظاهر الحمل على المعنى[31]. فالحمل على الموضع تنقيب عن البنية العميقة للتركيب السطحي الذي يواجه النحاة العرب، وذلك لتبرير ما حدث في البنية السطحية من تحويل وغير ذلك.
- الإعراب التقديري: وهو ما يقابل اللّفظي، وحين لا يظهر الإعراب على آخر المعرب يقدر إما للتعذر كما في المقصور، وإما للاستثقال كما في المنقوص، والتقدير يهدف إلى أن تنسجم القاعدة مع نفسها ومع المسموع من العرب، وهو لون من التصور قريب إلى التوهم وهو ما يشبه الحدس والتخمين الذي اعتمد عليه التحويليون الجدد.
- القول بالأصل والفرع: من النتائج المهمة لاستخدام النحاة القواعد التحويلية -دون أن يصرحوا بذلك- هي الاعتماد على نظرية الأصل والفرع، وذلك للتمييز بين البنية العميقة والبنية السطحية للكلام العربي. وقد أدار النحاة هذه النظرية على الحدس والتخمين والتوهم، وهو ما يتناسب تماماً مع تصرف التحويليين حيال التراكيب النحوية، ومنه قول ابن جني: "لا ينكر أن يكون في كلامهم أصول ملفوظ بها -عميقة- إلا أنها مع ذلك مقدرة، هذا واسع في كلامهم كثير، ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أن أصل (قام) (قوم) وهم مع ذلك لم يقولوا قط (قوم).. فلا ينكر أن يكون هنا أصول مقدرة غير ملفوظ بها[32]. وكثيراً ما نجد قول النحاة العرب: أصله كذا، قياسه كذا، أو هو على تقدير كذا، فكل ذلك ما هو إلا رجوع إلى الأصل أو البنية الأساسية وهو ما يبحث فيه النحاة التحويليون التوليديون الغربيون الجدد وأتباعهم في مشارق الأرض ومغاربها.
- اللجوء إلى التأويل: من نتائج استخدام القواعد التحويلية في النّحو العربي لجوء النّحاة العرب إلى التأويل، للربط بين البنية العميقة والبنية السطحية للتركيب اللغوي. والتأويل اصطلاحاً هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية لتقدير وتدبر، أو هو محاولة إرجاع النصوص التي لم تتوفر فيها شروط الصحة نحويا إلى مواقف تتسم بالسلامة النحوية. وهذا يعني أنّ النحاة قد أوّلوا الكلام وحرفوه عن ظاهره السطحي، وقالوا ببنيته العميقة كي يوافق قوانين النحو وأحكامه، وقد أكد سيبويه ذلك بقوله: "وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها"[33].
- تعدد التوجيه الإعرابي: لقد ظهر تعدد التوجيه الإعرابي في الدّرس النّحوي العربي نتيجة لاستخدام القواعد التحويلية؛ وذلك لأنّ هذا التعدد يعتمد في كثير من الأحيان على الحدس والتخمين، والقول بالحذف، والتقديم والتأخير والزيادة، والتوسع، والاعتراض، وذلك لحرصهم الشديد على الربط بين البنية العميقة والبنية السطحية للجمل والتراكيب.

3.5. تطبيق قواعد النّظرية التّحويلية في تحليل تراكيب اللغة العربية:

نظرية النّحو التحويلي نظرية غير متكاملة لا نستطيع أن نطبقها تطبيقا كاملا في درسنا النحويّ بكل ما يحتويه من معطيات أو معلومات نحوية، ولا نستطيع أن نتخذها خطا واضحاً ندرس على أساسه الأبواب النحوية التقليدية لطلابنا، ولكنها تحمل في بعض أجزائها ما هو صالح للدرس والتأمل، وتطبيق قواعد النظرية التحويلية في تحليل تراكيب اللغة العربية تطبيقاً كاملاً تقف أمامه عقبتان:

الأولى: خاصة بحركات الإعراب والبناء؛ لأنّ كل هذه الحركات لا مكان لها في النّحو التحويليّ بمرحلتيه التركيب الأساسي والتركيب السطحي، وقد يرد على ذلك بأنّ قوانين المفردات تزودنا بالمعلومات اللازمة عن حالة الاسم من حيث البناء أو الإعراب، وهذا الرد مرفوض؛ لأنّ المفردات -عندما تزودنا بتلك المعلومات- لا بد لها هي الأخرى من قوانين حتى تتعرف بواسطتها على ما هو معرب وما هو مبني، وعلى حالات الإعراب الأربع وعلى حالات البناء الأربع، فكأننا رجعنا مرة أخرى إلى البداية حيث توهمنا أننا وصلنا للنهاية؛ ذلك أنّ الإعراب في المفردات ليس صفة لازمة، أي ليس من ماهياتها بخلاف التذكير والتأنيث أو الإفراد والتثنية والجمع إلى آخر الملامح التي تعنى بها قوانين المفردات.

والثانية: خاصة بالجملة الفعلية؛ إذ إنّ الفرضيات التحويلية لتشومسكي تبدأ بالعبارة الاسمية وهذا ملائم جدا للفرنسية والإنجليزية، أما العربية فهناك الجملة الفعلية التي تبدأ بفعل، ولا نجد لها محلا في القواعد التحويلية.

ولا يعني عدم إمكانية تطبيق القواعد التحويلية بأكملها عدم تطبيق بعضها؛ لذا نجد أنّ بعض الباحثين العرب ممن عُنوا بدراسة اللسانيات الحديثة قام بتطبيق بعض قواعد النظرية التحويلية في دراسة النّحو العربي[34]، وقد استفاد بعض الباحثين العرب من هذه القواعد بإيجاد نظريات تساعد في تحليل التركيب اللغويّ العربي، كنظرية البناء الموازي للفاسي الفهري، وهي نظرية في بناء الكلمة والجملة[35]، ونظرية الملكة المعجمية لمن يتكلم بالعربية للفهري أيضاً[36].

ونحا بعض الباحثين منحى آخر في تطبيق القواعد التحويلية، وذلك باستعمال القواعد التحويلية الموجودة في الدّرس النّحوي العربي بخصائصها اللغوية العربية لتحليل تراكيب العربية[37]، وأرى أنّ هذا المنحى هو الأنفع والأجدى للغة العربية تعلماً وتعليماً، ثم إنّ تحليل اللغة العربية بقواعد تحويلية مستقاة من واقع اللغة العربية مهم لتطوير النظرية التحويلية العالمية نفسها؛ لأنّها تنطلق من الدراسات الخاصة لإيجاد نحو كلّي؛ لذا "دعا تشومسكي إلى البحث والاستقصاء في اللغات الخاصة، وذلك من أجل إغناء مفهوم النّحو العالمي في النّظرية اللّسانية"[38].

4. الخاتمة

تتمثل أهم النتائج فيما يأتي:

- دراسة المناهج الحديثة لها الفضل في معرفة وتحديد المنهج النحوي العربي.
- نظرية النحو التحويلي نظرية غير متكاملة بمعنى أننا لا نستطيع أن نطبقها تطبيقاً كاملاً في درسنا النّحويّ بكل ما يحتويه من معطيات أو معلومات نحوية، ولا نستطيع أن نتخذها خطا واضحاً ندرس على أساسه الأبواب النّحوية التقليدية لطلابنا.
- النّحو العربي لا يمكن وصفه بالنّحو التّحويلي، أو بالنّحو الوصفي، بل هو مزيج منهما؛ لأنّ اللغة العربية لها خصائصها التي لا تكون في لغات أخرى.
- الادعاء بأنّ المنهج التحويلي أفضل من التقليدي أو العكس ادعاء غير صحيح، بل إنّ القواعد التحويلية لها مزايا ليست متوفرة لدى القواعد التقليدية، وكذلك القواعد التقليدية لها مزايا ليست متوفرة لدى القواعد التحويلية؛ ففي حين أنّ القواعد التحويلية هي قواعد (علمية أساساً) فإنّ

(30) ابن هشام، مغني اللبيب، 674/2.
(31) السيوطي، همع الهوامع، 141/2.
(32) ابن جني، المنصف، 348/1.
(33) سيبويه، الكتاب، 32/1.
(34) الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص221، وزكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، ص5، والخولي، قواعد تحويلية للغة العربية، ص153.
(35) النظرية في كتابه: البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة والجملة.
(36) النظرية في كتابه: المعجم العربي نماذج تحليلية جديدة، ص16.
(37) عبداللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي.
(38) الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، ص227.

Boujlaea.S.A. (2024). Nazariat tshumiski allughawiatu: Haqiqat wasilatuha bialnahw alearabii 'Chomsky's linguistic theory: Its reality and its connection to Arabic grammar'. *Scientific Journal of King Faisal University: Humanities and Management Sciences*, **25**(1), 28–35. DOI: 10.37575/h/lng/231655 [in Arabic]

القواعد التقليدية هي قواعد (تعليمية أساساً) لذلك فإنّ لكل منها دوره الخاص به.

- الدعوة إلى رفض المناهج اللغوية الحديثة دعوة غير صحيحة، بل هي دعوة ضارة بالعربية نفسها ومن الضروري أن نستفيد مما يطوره الناس، وأن نشارك نحن في هذا التطوير.
- إيجاد قواعد تحويلية مستقاة من الواقع اللغوي العربي أنفع وأجدى في تحليل اللغة العربية من تحليلها بطريقة نظرية النحو التحويلي.
- التفكير اللغوي عند العلماء العرب كان منظماً ويسير على منهج، كل ما نحتاجه هو دراسة هذا التفكير لنخرج بأفكار إبداعية لتحليل تراكيب اللغة العربية.

نبذة عن المؤلف

صلاح بن عبدالله بوجليع

قسم اللغة العربية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الأحساء، السعودية، 00966505913382، sabogleaa@imamu.edu.sa

د. بوجليع، سعودي، أستاذ النحو والصرف المشارك ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء، وعضو المجلس العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، نشر له واحد وعشرون كتابا في التخصص ما بين تأليف وتحقيق وبحوث علمية محكمة، بالإضافة إلى اثني عشر شرحا لعدد من أهم المتون النحوية والصرفية والبلاغية (متاحة على قناتي في اليوتيوب)، حاصل على دكتوراه مهنية في مجال التنمية البشرية (معتمدة من بوسطن للتدريب المهني، أمريكا)، وعلى ماجستير مهني في إدارة الأعمال، ماجستير مهني في الدعم النفسي (معتمد من نيوكاسل، بريطانيا).

المراجع

ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين. تحقيق: طبانة، بدوي، والحوفي، أحمد. (د.ت). *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر*. القاهرة: نهضة مصر.

ابن السراج، أبو بكر. تحقيق: الفتلي، عبدالحسين. (1985). *الأصول في النحو*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. تحقيق: النجار، محمد علي. (1952). *الخصائص*. الطبعة الثانية. بيروت: دار الهدى.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. تحقيق: مصطفى، إبراهيم، وأمين، عبدالله. (1960). *المنصف*. القاهرة: مطبعة البابي الحلبي.

ابن هشام، جمال الدين. تحقيق: المبارك، مازن، وحمد الله، محمد علي. (1998). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. بيروت: دار الفكر.

ابن يعيش، موفق الدين. (د.ت). *شرح المفصل*. بيروت: عالم الكتب.

باقر، مرتضى جواد. (2002). *مقدمة في نظرية القواعد التوليدية*. عمَّان: دار الشروق.

تشومسكي، أفرام ناعوم. ترجمة: حسن، عدنان. (2009). *آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل*. سوريا: دار الحوار.

تشومسكي، أفرام ناعوم. ترجمة: الهنساوي، حسام. (1996). *اللغة والمسؤولية*. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.

تشومسكي، أفرام ناعوم. ترجمة: الرحالي، محمد. (2013). *اللسانيات التوليدية من التفسير إلى ما وراء التفسير*. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

تشومسكي، أفرام ناعوم. ترجمة: العلكاوي، بيداء علي. (1996). *اللغة والعقل*. بغداد: دار الشؤون الثقافية.

تشومسكي، أفرام ناعوم. ترجمة: باقر، مرتضى جواد. (1985). *جوانب من نظرية النحو*. الموصل: مديرية مطبعة جامعة الموصل.

تشومسكي، أفرام ناعوم. ترجمة: عزيز، يوئيل يوسف. (1987). *البنى النحوية*. بغداد: دار الشؤون الثقافية.

تشومسكي، أفرام ناعوم. ترجمة: فتيح، محمد. (1992). *المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها*. القاهرة: دار الفكر العربي.

جاد الكريم، عبدالله أحمد. (2004). *الدرس النحوي في القرن العشرين*. القاهرة: مكتبة الآداب.

الجرجاني، عبدالقاهر. علق عليه: شاكر، أبو فهر محمود. (1990). *دلائل الإعجاز*. الطبعة الثانية، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الجندي، أحمد علم الدين. (1983). *اللهجات العربية في التراث*. القاهرة: الدار العربية للكتاب.

حجازي، محمود. (د.ت). *البحث اللغوي*. القاهرة: مكتبة غريب.

الخولي، محمد علي. (1982). *دراسات لغوية*. الرياض: دار العلوم.

الخولي، محمد علي. (1994). *قواعد تحويلية للغة العربية*. الرياض: دار المريخ.

الراجحي، عبده. (1986). *النحو العربي والدرس الحديث*. بيروت: دار النهضة العربية.

زكريا، ميشال.(1986). *الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) و(النظرية الألسنية)*. الطبعة الثانية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

زوين، علي. (1986). *منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث*. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

سيبويه، أبو بشر عمرو. تحقيق: هارون، عبد السلام. (1988). *الكتاب*. الطبعة الثالثة، القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيد، عبدالحميد. (2004). *دراسات في اللسانيات العربية*. عمَّان: دار الحامد.

السيوطي، جلال الدين. تحقيق: مكرم، عبدالعال. (1986). *الأشباه والنظائر في النحو*. بيروت: مؤسسة الرسالة.

السيوطي، جلال الدين. تحقيق: فجال، محمود. (1989). *الاقتراح في أصول النحو وجدله*. جدة: مطبعة الثغر.

السيوطي، جلال الدين. تحقيق: مكرم، عبدالعال. (1979). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. الكويت: دار البحوث العلمية.

عبداللطيف، محمد حماسة. (1979). *الضرورة الشعرية*. القاهرة: مكتبة دار العلوم.

عبداللطيف، محمد حماسة. (1990). *من الأنماط التحويلية في النحو العربي*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الفهري، عبدالقادر الفاسي. (1986). *البناء الموازي*. المغرب: دار توبقال للنشر.

الفهري، عبدالقادر الفاسي. (1999). *المعجم العربي*. الطبعة الثانية، المغرب: دار توبقال للنشر.

الفهري، عبدالقادر الفاسي. (2000). *اللسانيات واللغة العربية*. الطبعة الرابعة، المغرب: دار توبقال للنشر.

قباوة، فخر الدين. (2003). *مشكلة العامل النحوي*. دمشق: دار الفكر.

ليونز، جون. ترجمة: خليل، حلمي. (1995). *نظرية تشومسكي اللغوية*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

الملخ،حسن خميس. (2001). *نظرية الأصل والفرع في النحو العربي*. عمَّان: دار الشروق.

موور، تيرينس، وكارلنغ، كريستين. ترجمة: الحجاج، حامد حسين، الواسطي، سلمان داود. (1998). *فهم اللغة: نحو علم لغة لما بعد مرحلة شومسكي*. بغداد: دار الشؤون الثقافية.

الوعر، مازن. (1988). *قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث*. دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة.

الوعر، مازن. (1992). *نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية*. الطبعة الثانية، دمشق: دار طلاس للدراسات والترجمة.

ياقوت، محمود سليمان. (2003). *منهج البحث اللغوي*. الإسكندرية: دار المعرفة الحديثة.

Abdullatif, M.H. (1979). *Aldarurah Alshieriah* 'Poetic Necessity'. Cairo: Dar Al-Uloom Bookstore. [in Arabic]

Abdullatif, M.H. (1990). *Min Al'anmat Altahwiliah Fi Alnahw Alearabi* 'Of the Transformational Patterns in Arabic Grammar'. Cairo: Al-Khanji Bookstore. [in Arabic]

Al-Fihri, A.Q.A. (1986). *Albina' Almuazi* 'Parallel Construction'. Morocco: Toubkal Publishing House. [in Arabic]

Al-Fihri, A.Q.A. (1999). *Almuejam Alearabi* 'The Arabic Dictionary'. 2nd Edition, Morocco: Toubkal Publishing House. [in Arabic]

Al-Fihri, A.Q.A. (2000). *Allisaniaat Wallughah Alearabiah* 'Linguistics and the Arabic Language'. 4th Edition, Morocco: Toubkal Publishing House. [in Arabic]

Aljundi, A.A. (1983). *Allahajat Alearabiat Fi Altarath* 'Arabic Dialects in Heritage'. n/a, Cairo: Arab Book House. [in Arabic]

Al-Jurjani, A.Q. (1990). *Dalayil Al'iiejazi* 'Evidence of Miracle'. 2nd Edition, Cairo: Al-Khanji Bookstore. [in Arabic]

Al-Khouli, M.A. (1982). *Dirasat Lughawiah* 'Linguistic Studies'. Riyadh: Dar Al-Uloom. [in Arabic]

Al-Khouli, M.A. (1994). *Qawaeid Tahwiliah Lilughah Alearabiah* 'Transformational Rules for the Arabic Language'. Riyadh: Al-Marrikh. [in Arabic]

Al-Malakh, H.K. (2001). *Nazariat Al'asl Walfare Fi Alnahw Alearabi* 'The Theory of Origin and Branch in Arabic Grammar'. Amman: Dar Al Shorouk. [in Arabic]

Al-Rajhi, A. (1986). *Alnahw Alearabi Waldars Alhadith* 'Arabic Grammar and the Modern Lesson'. Beirut: Dar Al Nahda Al Arabiya. [in Arabic]

Al-Sayed, A.H. (2004). *Dirasat Fi Allisaniaat Alearabiah* 'Studies in Arabic Linguistics'. Amman: Dar Al-Hamed. [in Arabic]

Al-Suyuti, J.A. (1979). *Hamee Alhawamie Fi Sharh Jame Aljawamie* 'Hama' in Explaining the Plural of Comprehensives'. Kuwait: Scientific Research House. [in Arabic]

Al-Suyuti, J.A. (1986). *Al'ashbah Walnazayir Fi Alnahuw* 'Similarities and Counterparts in Grammar'. Beirut: Al-Resalah Foundation. [in Arabic]

Al-Suyuti, J.A. (1989). *Aliaqtirah Fi 'Usul Alnahw Wajadalih* 'The Proposal in the Origins of Grammar and its Controversy'. Jeddah: Al-Thaghr Press. [in Arabic]

Al-Waer, M. (1988). *Nahw Nazariah Lisaniah Earabiah Hadithah Litahlil Altarakib Al'asasiah Fi Allughah Alearabiah* 'Towards a Modern Arabic

Linguistic Theory to Analyse the Basic Structures in the Arabic Language'. 2nd Edition, Damascus: Talas House for Studies and Translation. [in Arabic]

Al-Waer, M. (1988). *Qadaya 'Asasiah Fi Eilm Allisaniaat Alhadith* 'Fundamental Issues in Modern Linguistics'. Damascus: Talas House for Studies and Translation. [in Arabic]

Baqir, M.J. (2002). *Muqadimat Fi Nazariat Alqawaeid Altawlidiat* 'Introduction to the Theory of Generative Grammar'. Amman: Dar Al-Shorouk. [in Arabic]

Chomsky, A.N. (1985). *Jawanib Min Nazariat Alnuhu* 'Aspects of syntactic theory'. n/a, Mosul: Directorate of Mosul University Press. [in Arabic]

Chomsky, A.N. (1987). *Albunaa Alnahwiah* 'Grammatical Structures'. Baghdad: House of Cultural Affairs. [in Arabic]

Chomsky, A.N. (1992). *Almaerifah Allughawiah Tabieatuha Wa'usuliha Wastikhdamaha* 'Linguistic Knowledge, its Nature, Origins and Use'. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi. [in Arabic]

Chomsky, A.N. (1996). *Allughah Waleaql* 'Language and Mind'. Baghdad: House of Cultural Affairs. [in Arabic]

Chomsky, A.N. (1996). *Allughah Walmaswuwliah* 'Language and Responsibility'. Cairo: Zahraa Al-Sharq Bookstore. [in Arabic]

Chomsky, A.N. (2009). *Afaq Jadidat Fi Dirasat Allughat Waleaql* 'New Horizons in the Study of Language and Mind'. Syria: Dar Al-Hiwar. [in Arabic]

Chomsky, A.N. (2013). *Allisaniaat Altawlidiat Min Altafsir 'Iilaa Ma Wara' Altafsir* 'Generative Linguistics from Interpretation to Meta Interpretation'. Beirut: United New Book House. [in Arabic]

Hegazy, M. (n/a). *Albahth Allughwy* 'Linguistic Research'. Cairo: Gharib Bookstore. [in Arabic]

Ibn Al-Atheer, A.D. (n/a). *Almathal Alsaayir Fi 'Adab Alkatib Walshaaeir* 'A Common Proverb in the Literature of the Writer and Poet'. Cairo: Nahdet Misr. [in Arabic]

Ibn Al-Sarraj, A. (1985). *Al'usul Fi Alnahu* 'Principles in Grammar'. Beirut: Al-Resala Foundation. [in Arabic]

Ibn Hisham, J.A. (1998). *Mughni Al-Labib An Kutub Al'aearib* 'The Smart Bestower on the Books of Arabs'. Beirut: Dar Al-Fikr. [in Arabic]

Ibn Jinni, A.O. (1952). *Alkhasayis* 'Properties'. 2nd Edition, Beirut: Dar Al-Huda. [in Arabic]

Ibn Jinni, A.O. (1960). *Almunsif* 'The Fair'. Cairo: Al-Babi Al-Halabi Press. [in Arabic]

Ibn Yaish, M.A. (n/a). *Sharh Almufassal* 'Detailed Explanation'. Beirut: World of Books. [in Arabic]

Jad Al Karim, A.A. (2004). *Aldars Alnahwi Fi Alqarn Aleishrin* 'Grammar Lesson in the Twentieth Century'. Cairo: Bookstore of Arts. [in Arabic]

Lyons, J. (1995). *Nazariat Tshumsiki Allughawiah* 'Chomsky's Linguistic Theory'. Alexandria: University Knowledge House. [in Arabic]

Moore, T. and Carling, C. (1998). *Fahum Allughati: Nahw Eilm Lughat Lima Baed Marhalat Shumiski* 'Understanding Language: Towards a Post-Chomskyan Linguistics'. Baghdad: House of Cultural Affairs. [in Arabic]

Qabawa, F.A. (2003). *Mushkilat Aleamil Alnahwi* 'The problem of the Grammatical Factor'. Damascus: Dar Al-Fikr. [in Arabic]

Sibawayh, A.B.A. (1988). *Alkitab* 'The Book'. 3rd Edition, Cairo: Al-Khanji Bookstore. [in Arabic]

Yaqut, M.S. (2003). *Manhaj Albahth Allughawy* 'Linguistic Research Methodology'. Alexandria: Modern Knowledge House. [in Arabic]

Zakaria, M. (1986). *Al'alsiniah Altawlidiah Waltahwiliah Waqawaeid Allughah Alearabiah (Aljumlah Albasitah) Wa (Alnazariah Al'alsuniah)* 'Generative and Transformational Linguistics, Arabic Grammar (Simple Sentence), and (Linguistic Theory)'. 2nd Edition, Beirut: University Foundation for Studies and Publishing. [in Arabic]

Zwain, A. (1986). *Manhaj Albahth Allughawi Bayna Alturath Waeilm Allughah Alhadith* 'Linguistic Research Methodology between Heritage and Modern Linguistics'. Baghdad: House of General Cultural Affairs. [in Arabic]

الـــدراســـة الثـانيـــة

نظرية دي ســـوســـير اللغوية

حقيقتها وصلتها

بالنحو العربي

مجلة مقامات
EISSN 2253-0363: / ISSN : ISSN2543-3857
المجلد .. / العـدد: .. (2018)، ص ..- ..

نظرية دي سوسير اللغوية: حقيقتها وصلتها بالنّحو العربي

De Saussure's linguistic theory: Its truth and its connection to Arabic grammar

د. صلاح بن عبدالله بن عبدالعزيز بوجليع
Dr. Salah bin Abdullah bin Abdulaziz Buglea
أستاذ النَّحو والصَّرف المشارك بجامعة الملك فيصل بالأحساء، السعودية
Salahj1390@hotmail.com

المؤلف المرسل(باللغتين): الاسم الكامل : د. صلاح بن عبدالله بن عبدالعزيز بوجليع
Dr. Salah bin Abdullah bin Abdulaziz Buglea الإيميل: Salahj1390@hotmail.com

تاريخ الاستلام: اليوم /الشهر/السنة تاريخ القبول: اليوم /الشهر/السنة

ملخص:

يعدّ دي سوسير مؤسس المنهج البنيوي (اللسانية)، الذي انطلق منه علم اللغة المعاصر، وفكرة البنيوية عنده تتلخص في نظرته إلى اللغة بوصفها نظامًا أو هيكلًا مستقلًا عن صانعه، أو الظروف الخارجية التي تحيط به، وينظر إلى هذا الهيكل من داخله من خلال مجموعة وحداته المكونة له بوصفها تُمَثّل كلًّا قائمًا بذاته، لذا سُمّي هذا المنهج بنظرية دي سوسير اللغوية، واشتهرت في اللسانيات بالمنهج الوصفي. يجيب هذا البحث عن سؤالين: ما حقيقة هذه النّظرية؟ وما صلتها بالنّحو العربي؟ من خلال مبحثين: حقيقة نظرية دي سوسير اللّغوية، وصلة نظرية دي سوسير بالنّحو العربي. توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها أنّ التطور الفكري والمنهجي في نظرية دي سوسير وأهميتها بالنسبة للدراسات اللغوية الغربية، تكمن في التغييرات التي اقترحها دي سوسير، وطبقها في دراسته اللغوية، وأهم هذه التغييرات: نظرته الوصفية للغة حين عدّ اللغة المنطوقة هي مجال الوصف، ورؤيته للغة من خلال الثنائيات التي صنّفها، وهي ثنائيات: اللغة والكلام، والدال والمدلول، والآنيّة والزمانية، واللسان والكلام.

كلمات مفتاحية: سوسير، اللسانيات، علم اللغة، اللغة والكلام، الدال والمدلول.

Abstract:

De Saussure is considered the founder of the structural approach (linguistics), from which contemporary linguistics was launched, and the idea of structuralism for him is summarized in his view of language as a system or structure independent of its maker, or the external conditions that surround it, and looks at this structure from within through a group of its units Its constituents as representing a self-contained whole, so this approach was called de Saussure's

linguistic theory, and it became famous in linguistics as the descriptive approach. This research answers two questions: What is the truth of this theory? What is its connection to Arabic grammar? Through two topics: the truth of de Saussure's linguistic theory, and the connection of de Saussure's theory to Arabic grammar. The research reached several results, the most important of which is that the intellectual and methodological development in de Saussure's theory and its importance for Western linguistic studies lies in the changes proposed by de Saussure, and applied in his linguistic study, and the most important of these changes: his descriptive view of language when he counted spoken language as the domain of description, and his view of language Through the binaries that he classified, which are binaries: language and speech, the signifier and the signified, the immediate and the temporal, and the tongue and speech.

Keywords: Saussure, Linguistics, Linguistics, Language and Speech, Signifier and Semantics.

مقدمة:

يعدّ دي سوسير مؤسس المنهج البنيوي (اللسانية)، الذي انطلق منه علم اللغة المعاصر، وذلك في بدايات القرن العشرين الميلادي، وفكرة البنيوية عنده تتلخص في نظرته إلى اللغة بوصفها نظامًا أو هيكلًا مستقلًا عن صانعه، أو الظروف الخارجية التي تحيط به، وينظر إلى هذا الهيكل من داخله من خلال مجموعة وحداته المكونة له، بوصفها تُمَثّل كلًّا قائمًا بذاته، لذا سُمّي هذا المنهج بنظرية دي سوسير اللغوية، واشتهرت في اللسانيات بالمنهج الوصفي؛ إذ النّظرية تقوم على هذا الأساس.

ولقد سيطرت أفكار هذه النّظرية على البحث اللغوي في أربعينيات القرن الماضي سيطرة بالغة، وزحزحت المناهج اللغوية من مواقعها، وانتقل تأثيرها من الدّرس اللّغوي الغربي إلى العربي.

فما حقيقة هذه النّظرية؟ وما صلتها بالنّحو العربي؟

في هذا البحث أجيب عن هذين السؤالين بالتفصيل من خلال مبحثين: **حقيقة نظرية دي سوسير اللّغوية، وصلة نظرية دي سوسير بالنّحو العربي.**

المبحث الأول: حقيقة نظرية دي سوسير اللّغوية

يمثل دي سوسير (1857-1913م) بداية عصر اللسانيات الأوروبية المعاصرة، فهو مؤسس علم اللغة الحديث دون نزاع، وهو صاحب فكرة المنهج الوصفي، وهي نظريته المشهورة.

بدأ دي سوسير وهو سويسري من مدينة جنيف دراساته في فقه اللغة الرومانية بمدينة لايبزيغ (Leipzig)، وكان على تواصل مع علماء النّحو الجدد، وبسبب تأثره بنظريّاتهم تناول في كتابه الشهير "النّظام الأولي للصوائت في اللغات الهندو أوروبية" دراسة الصوتيات التاريخية (1878)، وأوضح أنّ اللغة السنسكريتية ليست هي اللغة الأم لكل اللغات، ولكنّها لغة ابنة.

مجلة مقامات
EISSN 2253-0363: / ISSN : ISSN2543-3857
المجلد .. / العـدد: .. (2018)، ص ..- ..

وبعد أن انتهى من رسالته، قام ميشيل بريال (Michel Breal) مكتشف علم الدلالة، بدعوته للتدريس في معهد الدراسات العليا بباريس، ثم عاد بعد ذلك بعشر سنوات إلى جنيف، وعقب عدة سنوات من التوقف عن تدريس النحو المقارن، بدأ في تدريس محاضرات في اللسانيات العامة لمدة ثلاث سنوات بين العام 1906 والعام 1911م، ومات دون أن يقوم بنشر ما قام بتدريسه، فتولى طلابه هذه المهمة وهم شارل بالي (Charles Bally)، وألبير سيشاي (Albert Sechehaye)، حيث قاما بطباعة كتابه "دروس في اللسانيات العامة" (Cours de linguistique generale) من خلال تدويناته الشخصية.

ومن أهم كتبه المطبوعة في اللسانيّات:

- **محاضرات في علم اللغة العام**: ترجمة عبد القادر فهمي، ومراجعة أحمد حبيبي.
- **فصول في علم اللغة العام**: ترجمة: أحمد نعيم الكراعين.
- **علم اللغة العام**: ترجمة بونيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: مالك يوسف المطلبي.

المطلب الثاني: مفهوم النّظرية، ونشأتها(1)

اشتهرت نظرية دي سوسير اللغوية في علم اللسانيات بالمنهج الوصفي، فهو صاحب هذه الفكرة، ومؤسسها، وهذا المنهج هو المقصود بنظرية دي سوسير اللّغوية.

يقوم المنهج الوصفي على "تسجيل الواقع اللغوي كما هو، بدون التورط في مسائل الصواب والخطأ، وهو المنهج الذي يعمد إلى اللغة فيتخذها مادة للملاحظة والاستقراء والوصف، ويجعل ما وقع عليه من الاستقراء قواعد، ولا ينظر إليها باعتبارها معايير يجب اتباعها، وإنما تفهم باعتبارها تعبيرات عن الوظائف اللغوية التي تؤديها الوحدات اللغوية التي وقع عليها الاستقراء، سواء أكانت هذه الوحدات صوتية، أم صرفية، أم نحوية، أم معجمية، ويصف هذا المنهج طرق الاستعمال اللغوي في مرحلة خاصة من مراحل تاريخ اللغة المدروسة"(2).

"فالنحو الوصفي لا يشغل نفسه بأمور التربية، ولا بأن يبين القواعد لمعلم اللغة؛ لأنّه حيث توجد السليقة لا توجد الأخطاء، ولا ما يوصف من الاستعمال بالجودة أو بالرداءة"(3).

نال هذا المنهج شهرة كبيرة؛ وذلك لأنّه في نظر الكثير من الباحثين منهج البحث العلمي الموضوعي، يصلح أن يتخذ أداة ناجحة في التعليم، خليق أن يحافظ على اللغة، ويرعى سلامتها، وينظر إليها على أنّها ظاهرة متطورة(4).

ويؤكد العلماء أنّ دي سوسير لم يكن منكرًا لقيمة الدراسة التّاريخية، ولكنّه رأى أنّ الدراسة التاريخية للظواهر اللغوية يجب أن تأتي تابعة لدراسة اللغة كنظام مستقل بفترة زمنية معينة، وجماعة بشرية معينة(5)، فمعرفة النظام يجب أن تسبق معرفة التغيرات التي تطرأ عليه(6).

ولم يجد دي سوسير ما يبحث عنه إلا حين اتّصل بما قدمه معاصره عالم الاجتماع: إميل دور كايم (Emile Durkheim)، فعلى ضوء آرائه في بحث الظواهر الاجتماعية، قدّم دي سوسير نظريته في بحث الظواهر اللغوية.

ولقد كان لكايم تأثيره البالغ على فكر دي سوسير، ولعله كان السبب في تحويل الدرس اللغوي إلى الاتجاه العلمي، ذلك أنّ اعتبار اللغة شيئًا عامًّا، هو الذي يسر السبيل إلى تطبيق قوانين العلم في دراسة الظواهر اللغوية(7).

المطلب الثالث: تقسيم الظاهرة اللغوية لدى دي سوسير(8)

يقسم دي سوسير الظاهرة اللغوية إلى ثلاثة مكونات:

- **اللغة (Langage).**
- **اللسان (Langue).**
- **الكلام (Parole).**

فاللغة بمعناها العام ظاهرة طبيعية تميّز الإنسان عن غيره من الكائنات، وتجعله قادرًا على التّعامل مع بني جنسه في المجتمع، عن طريق نسق من الإشارات الصوتية.

وهي أيضًا ظاهرة شمولية، بمعنى أنّها توجد عند الأفراد في كل زمان ومكان، بصرف النّظر عن الاختلاف العرقي أو الاعتبارات الحضارية الخاصة.

وتخرج اللغة بهذا المعنى عن نطاق التقعيد أو الضبط، وتشكل هذه الظاهرة نوعًا من الاستعداد عند الإنسان لاستعمال نسق صوتي ذي طبيعة خاصة داخل المجتمع.

وتظهر آثار اللغة بهذا المعنى، وتتبلور في نطاق المستوى الثاني من الظاهرة اللغوية، وهو اللسان.

فما اللسان؟ وما علاقته باللغة؟

يرى دي سوسير أنّ اللسان يختلف عن اللغة، فاللسان ليس سوى جزء محدّد من اللغة، كظاهرة عامة، إنّه مجموعة من الاصطلاحات اللازمة يكيّفها المجتمع؛ ليسمح للأفراد المتكلمين بممارسة هذه الملكة.

إنّ نظرة إلى اللغة في كلّيتها، تبين أنّها متعددة الأشكال، وغير متجانسة، وتنتمي إلى المجال الجماعي، وتتعلّق بالجانب الفردي، وهي غير قابلة لأن تصنّف في أي نوع من الوقائع البشرية، لأننا لا نستطيع الكشف عن وحدتها. أما اللسان فهو شيء منتظم، له قواعده في مختلف المستويات (الصوتية/ والتركيبية/ والدلالية)، واللسان وحدة يتمتع بخاصية قابلية أن يكون موضوعًا.

وبالإضافة إلى التّمييز بين اللغة واللسان، ميّز دي سوسير بين اللسان والكلام(9)، وهو التّمييز الذي يكتسي أهمية منهجية قصوى، لأنّه سمح بتحديد موضوع اللسانيات تحديدًا دقيقًا، فاللسان نسق لغوي قائم بذاته، وخاصّ بكل مجتمع على حدة، نقول "اللسان العربي" و"اللسان الفرنسي"، واللسان في

مجلة مقامات
EISSN 2253–0363: / ISSN : ISSN2543-3857
المجلد .. / العـدد: .. (2018)، ص ..- ..

نظر دي سوسير ليس من وظائف الفرد المتكلم، بل هو أثر يسجله بكيفية سلبية، فيتعلم الفرد لسان مجتمعه بطريقة سلبية، ثم يتكلّمه دون أن يكون له دخل في اختياره، فهو يُفرض عليه اجتماعيًّا، فيتلقّاه دون تدخل كبير أو جهد يذكر.

وبخلاف اللسان، فإنّ الكلام نشاط لغوي فردي، يتمثل في تنفيذ قواعد نسق لسان معين، فالكلام قائم على إرادة الفرد المتكلم، ومرتبط بذكائه؛ لأنّه يقوم بتركيبات وتوليفات يستخدمها وفق ما يوفره له اللسان من إمكانات التعبير عن الأفكار.

فدي سوسير يميّز بين هذه المصطلحات الثلاثة، فمصطلح (اللغة) لا يمثل واقعة اجتماعية خالصة؛ لأنّه يضم إلى الجوانب الاجتماعية جوانب فردية، ومصطلح (الكلام) ليس واقعة اجتماعية، فهو فردي قائم على عنصر الاختيار، وعنصر الاختيار لا يمكن التنبؤ به، فلا يخضع للدراسة العلمية، فالذي يمكن أن يطلق عليه واقعة اجتماعية، هو ما أسماه بـ(اللسان) أو باللغة المعيّنة؛ لأنّها عامة داخل المجتمع، وهي تمارس (فرضًا) على المتكلمين الأفراد، وهي لا توجد عند كل فرد بصورة كاملة، وهي التي يمكن دراستها دراسة علمية.

المطلب الرابع: الفكر اللغويّ الجديد في نظرية دي سوسير

توصل دي سوسير إلى أربعة كشوف مهمة تتضمّن[10]:

• أولًا: مبدأ ثنائية العلاقات اللفظية:

أي: التفرقة بين الدال والمدلول[11].

فالكلمة عنده.. هي إشارة، وليست اسمًا لمسمّى، بل هي كل مركب يربط الصورة السمعية والمفهوم، وهو يقصد بذلك "الدال"، وهو الصورة السمعية، وأما "المدلول" فهو المفهوم[12].

• ثانيًا: مبدأ أولوية النّسق أو النّظام على العناصر[13]:

وهو أولوية النسق أو النظام على العناصر فهو يشير بذلك إلى أنّ اللغة نظام، ويريد بنية هذا النّظام، وذلك لكونه مؤلف من وحدات لها تأثير متبادل على بعضها[14].

فهو يدعو إلى تحليل البنية (النظام)، وكشف عناصرها كالرموز والصور؛ لمعرفة ملابسات بنيتها من الداخل والخارج، فيريد البحث عن مجموعة العناصر وعلاقاتها المتشابكة داخل هذا النّظام.

• ثالثًا: مبدأ التفريق بين اللغة والكلام[15]:

إن اللغة مجموعة القواعد والوسائل التي يتم التعرف اللغوي طبقًا لها، أما الكلام فهو الطريقة التي تتجسد من خلالها تلك القواعد والوسائل في موقف بعينه، ولوظيفة بعينها[16].

• رابعًا: مبدأ التفرقة بين التزامن والتعاقب[17]:

يرى دي سوسير أنّه من الممكن أن تكون دراسة نسق اللغة؛ إمّا تزامنية، أو تعاقبية، ويُعرّف هذين المصطلحين بقوله: "يمكن أن نصف كل شيء يرتبط بالجانب السكوني من عملنا بأنّه تزامني، في حين يمكن أن نصف كل شيء له علاقة بالتطور بأنّه تعاقبي"[18].

فالتزامنية تختص بوصف حالة اللغة، في حين أنّ التعاقبية تختص بوصف المرحلة التطورية للغة.

ولعل من إسهامات دي سوسير المهمة أنّه بيّن ثلاثة مستويات للغة[19]: **اللغة كنظام، واللغة كصياغة، واللغة كمنطق.**

ويمكن تلخيص أهم أفكار دي سوسير اللغوية في ثلاثة أفكار، وهي:

1- حلل دي سوسير الرمز إلى مكونيه الدال والمدلول[20]، والدالّ هو الجانب الصوتي المادي من الرمز، وأما المدلول فهو الجانب الذهني، فهو لا يشير إلى الشيء بل يشير إلى الصورة الذهنية أو الفكرة عن الشيء، ويؤكد دي سوسير الوحدة بين مكوني الرمز، ويشبههما بالورقة ذات الوجهين، لا يمكنك تمزيق أحدهما بدون الآخر. وهو يرى أنّ العلاقة بين الدال والمدلول عرفية والرابط الجامع بينهما اعتباطي[21].

2- **ميّز دي سوسير بين اللغة والكلام واللسان:**

فاللغة عنده: هي النظام النظري الذي يضم قواعد اللغة. أما الكلام: فهو بمنزلة التحقق العيني لتلك القواعد، "فالكلام عمل واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك واللغة معايير هذا السلوك، والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة واللغة مظاهر هذه الحركة، والكلام يحسن بالسمع نطقًا والبصر كتابة واللغة تفهم بالتأمل في الكلام، فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب، واللغة هي الموصوفة في كتب القواعد والمعاجم ونحوها، والكلام قد يكون عملًا فرديًّا، ولكن اللغة لا تكون إلا اجتماعية"[22].

ولغة الجماعة عند دي سوسير: هي عبارة عن الصور الذهنية التي تخزن في العقل الجمعي، وأما ما يصدر من الأفراد فيسمى عنده كلامًا لا لغة[23].

واللسان عند دي سوسير: نتاج للملكة اللغوية، ومجموعة من المواصفات يتبنّاها الكيان الاجتماعي؛ ليمكن الأفراد من ممارسة هذه الملكة، واللسان هو كنظام نحوي يوجد في كل دماغ على نحو أدق في أدمغة مجموعة من الأفراد[24].

والخلاصة كما يرى دي سوسير:

أنّ الكلام لا يمكن دراسته دراسة علمية؛ لأنّه فردي، والفردي يقوم على عنصر الاختيار، وعنصر الاختيار لا يمكن التنبؤ به، وما لا يمكن التنبؤ به لا يمكن دراسته دراسة علمية.

واللغة كذلك لا تدرس بشكل علمي؛ لأنها لا تمثل واقعة اجتماعية خالصة، حيث إنها تخصّ الفرد وتخص الجماعة.

مجلة مقامات
EISSN 2253–0363: / ISSN : ISSN2543-3857
المجلد .. / العـدد: .. (2018)، ص ..- ..

فلم يبق إلا اللسان فهو وحده الذي يمكن دراسته دراسة علمية؛ لأنه موضوع محدد يتصف بالتجانس، ولذا يمكن ملاحظته وتصنيفه، وله بذلك مكان بارز بين الحقائق الإنسانية[25].

3- ميز دي سوسير بين محورين لدراسة اللغة: المحور التزامني والتتابعي[26]:

فأما التزامني: فهو يدرس اللغة على اعتبار أنّها نظام يؤدي وظيفته في لحظة ما دون وجود اعتبارات للزمن.

وأما التتابعي: فهو يدرس اللغة باعتبارها نظامًا يتطور عبر الزمن، ويرصد التغيرات التي تطرأ على اللغة تاريخيًّا.

ويرفض دي سوسير المنظور التتابعي؛ لأنّه يرى أنّ معرفة تاريخ الكلمة لن يفيد في تحديد معناها الحالي، ويلتزم بمفهوم التزامنية، وهي دراسة لغة محددة في لحظة معينة دون النظر في المراحل التاريخية، فيدرس اللغة كما هي ومحاكمتها بقوانينها -لا بقوانين غيره- دون تقعيد لغرض الدراسة نفسها بشكل موضوعي بغية الكشف عن حقيقتها[27].

ويرى أنّ التزامن والتعاقب في اللغة يجب أن يدرسا في علمين منفصلين؛ لأنّ التزامن يرتبط بالنّظام ولكنه عن علاقات الزمن، في حين أنّ التعاقب يرتبط بالزمن، ولكنه مفصول عن علاقات النظام[28].

ويرى أنّ المعنى -وهو القيمة اللغوية- إنما تحدده وتعينه مجموعة العلاقات بين الكلم، ولا يمكن فهمه أو الوصول إليه إلا في ضوء هذه العلاقات، فالعلاقة متبادلة بين الدّال والمدلول تجعل كل واحد يستدعي الآخر[29].

ويرى أنّ هذه الأفكار الثلاثة مترابطة متكاملة، لا انفصام لها، وليس من السهل أن يعزل واحد منها عن الآخر[30].

المطلب الخامس: القواعد العملية المتّبعة في التحليل اللغوي عند الوصفيين

يمكن تلخيص القواعد العملية التي ينبغي أن يتتبعها عالم اللغة الوصفي في التّحليل اللغوي بالأمور الآتية[31]:

1- الاهتمام الخاص بالأصوات والصيغ النّحوية للغة العربية.

2- معرفته بالأسس الفونيمية والمورفيمية التي تسمح بوصفٍ تفصيلي دقيق إلى حدّ كبير، لا يقارن بما يمكن أن يحققه منهج يقوم على الأذن غير المدربة، أو الاستنتاجات العشوائية.

3- أنّ مجال بحث عالم اللغة الوصفي يتمثل في حقل اللغات الحيّة، حيث يمكن تزويد الباحث بأحد أبناء اللغة الذين يتكلمون بها، وهو الذي يعرف فنيًّا باسم الراوي اللغوي (Informant).

4- تبدأ الخطة المزدوجة التي تجمع بين جمع المادة ثم فحصها ومقارنتها على شكل أسئلة صيغت خصيصًا ليمكن عن طريق توجيهها إلى الراوي أن تكشف عن كيفية التعبير عن أشياء معينة في لغته، وعادة ما يتدرج الباحث من الكلمات القصيرة السهلة إلى التعبيرات الأطول والجمل الكاملة.

ومن معايير المنهج الوصفي الأساسية: تحليل أنواع الصيغ والمفردات اللغوية، والكشف عن الأنظمة النّحوية والصرفية للغة الموصوفة، كنظام النّفي والاستفهام والتّجمعات المورفيمية ونظام السوابق واللواحق.

فمن حيث الصيغ يجب على المحلل أن يقوم ببناء أنواع الصيغ للغة التي يحللها، ومن حيث المفردات فإنّ المحلل ينبغي أن يزودنا بقائمة للرصيد العام للمورفيمات في اللغة موضوع البحث -مصحوبة بإمكانيات تجمعاتها- مع تعيين الصيغ النّحوية الكاملة كلما أمكن.

ويبقى التحليل الفونيمي والمورفيمي من أكثر الأعمال صعوبة وأهمية بالنّسبة إلى المحلل اللغويّ، فبموجب التحليل الفونيمي يصل المحلل إلى كشف الأنظمة الصوتية للغة، وعن طريق التحليل المورفيمي يضع المحلل يده على الأنظمة الصرفية، وبذلك يمكنه التوطئة للدخول إلى النّظام التركيبي أو النّحويّ للغة التي يتدارسها.

وفي الوقت الذي تتجمع فيه لدى اللغويّ المادة الكافية، يبدأ عمله التصنيفي والاستنتاجي، وعلى أساس من خبرته العلمية الخاصة في الفونيمات، يقرر أيّ الأصوات المتقابلة أو المتضادة تناسب موقعية معينة وأيها لا تناسب، وحينئذ يجب عليه أن يفصل الفونيمات الحقيقية للغة من الألوفونات، وخلال ذلك الوقت يجب أن تتكون عنده صورة كاملة عن التركيب الفونيمي للغة، وعن الألوفونات التي تكون كل فونيم، مع صورة واضحة عن الظروف المعينة التي بتحقّقها يقع الألوفون المعين.

ومن الأمثلة التطبيقية على التحليل الفونيمي والمورفيمي:

1- حصر الفونيمات عن طريق ما يعرف فنيًّا باسم الثنائيات الصغرى، وذلك بأن يمتحن كل كلمتين تتفقان تمامًا في كل الأصوات ما عدا واحدًا، مثاله في العربية (سلب، سقب) فإذا استلزم التغير الصوتي تغييرًا في المعنى، يعلم حينئذ أنّهما فونيمان مختلفان.

2- إذا كان هناك تقابل أكيد في المعنى أمكن للباحث أن يعدهما مورفيمين منفصلين، ولكن إذا كان المورفيمان يحملان المعنى نفسه ويستعملان في مَوْقِعِيّتين مختلفتين فيجب اعتبارهما مورفيمات لمورفيم واحد، ومثاله في العربية (يكتبون، ويكتبان) كل منهما يحمل معنى خاصًا، فهما إذن مورفيمان منفصلان، فـ(ان) تدل على الإسناد إلى الاثنين، و(ون) تدل على الإسناد إلى الجماعة.

المطلب السادس: الانتقادات الموجهة إلى نظرية دي سوسير

مجلة مقامات
EISSN 2253–0363: / ISSN : ISSN2543-3857
المجلد .. / العدد: .. (2018)، ص ..- ..

حققت النّظرية نجاحًا ملحوظًا في الأوساط العلمية، وهذا يعود إلى الطابع العقلاني الذي يغلّف هذه النّظرية، والأسس النّظرية المتماسكة التي تنطلق منها لتفسير حقول وظواهر مختلفة، وأحيانًا متناقضة.

وهذا ما يجعلها حقًّا عملًا أصيلًا ورصينًا، ولكننا يجب ألا نغفل أيضًا أنّ هذه النظرية قد أثارت إشكالات عديدة، وواجهت انتقادات مختلفة، بحيث تباينت حولها آراء ومواقف المدارس اللغوية والنّقدية، ويمكن أن نستخلص أهم هذه الانتقادات(32):

أولًا: جنوحها نحو النزعة التّصورية الشكلانية التي تحيل البنية لمجرد فرض عقلي تصوري، لا يرتبط بالواقع ولا يحاكي متغيراته بشكل حقيقي، بحيث تتسم هذه النزعة التصورية بالشمولية والعمومية، مما يجعل البنى مجرد تصورات فرضية مغلقة على ذاتها.

ثانيًا: تكريسها الطابع الصوري للغة، والذي يجعل من اللغة ذاتها ميدانًا غير حيوي، وغير قادر على الإنتاج والإبداع اللغوي، بفعل الطابع الاعتباطي للعلاقة بين الدال والمدلول.

ثالثًا: فكرة المحايثة، أي محايثة المعنى للدال نفسه، فعلى الرغم من أنّ الدوال أو المعاني والأفكار تأخذ قيمتها من موقع وعمل الدال بين مجمل الدوال الأخرى، فالمعنى في نهاية المطاف هو منتج دلالي، أي: أنّه مباطن أو محايث للدال نفسه وليس خارجه.

رابعًا: اهتمامها بالظواهر اللغوية الملحوظة، وإهمال الجوانب الأخرى التي لا تلاحظ ولا تدرس ببساطة، كعلاقة الدماغ باللغة، وكيفية فهم الجملة، ويبدو أنّ النّظرية وقعت تحت تأثير النّظرية السلوكية في علم النّفس، التي اقتصر البحث فيها على الظواهر المحسوسة التي يمكن ملاحظتها وقياسها(33).

خامسًا: أنّ أقوال دي سوسير عامة غير محددة، مما يكسبها شيئًا من الغموض(34).

سادسًا: استبعاد النشاط الكلامي من دائرة الاهتمام(35).

سابعًا: أنّ المنهج الوصفي لا يشغل نفسه بالبحث عن السر في وجود هذه الظاهرة أو تلك، ولا يعنيه الوقوف على ما وراء هذه الظواهر من أفكار أو معان، أو بنى عميقة، ولا يجري وراء تحديد الصحيح وغير الصحيح من الاستخدام اللغوي(36).

ورغم هذه الاعتراضات والانتقادات، فما زال المنهج الوصفي واقعًا موقع الأفضلية عند جملة كبيرة من المدارس اللغوية الحديثة، ومن أهمها وأشهرها: مدرسة لندن التي أسسها (فيرث)(37).

المبحث الثاني: صلة نظرية دي سوسير بالنّحو العربي

المطلب الأول: مظاهر التوافق بين نظرية دي سوسير اللغوية والتراث اللغوي العربي

يمكن استجلاء أهم هذه المظاهر في ثلاثة أمور:

أولا: اللغة والكلام:

تحدث سيبويه عن موضوع اللغة بمثل ما عرضه دي سوسير، الذي يرى أنّ اللغة تعني مجموعة من الأنظمة، والقوانين، والمعارف المستنبطة من لغة من اللغات. وفي كتاب سيبويه نجد كثيرًا من الإشارات التي تنبئ عن وعيه لأهمية الأنظمة العامة التي يلتزم العربيّ بعدد منها -بحسب قدراته العقلية والنّفسيّة- وليس لها كيان إلا في عقول المتكلمين بها؛ فنجده يقول: "فإنّما أجري هذا على كلام العباد وبه نزل القرآن"[38]، ويقول: "هذا باب منه استكرهه النحويون وهو قبيح، فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب"[39].

والذي يقصده بقوله "ما وضعت العرب" مجموع القوانين التي وضعها العرب، والأنظمة التي تنتظم بموجبها لغة العرب الفصيحة، وهو الكلام العربي الذي توارثه الأبناء عن الآباء والأجداد على مرّ السنين.

ومن إشارات سيبويه إلى تلك السُّنن قوله: "كأنّك قلت: وتبًا لك، فأجريتها على ما أجرتها العرب"[40].

ويقصد بذلك: ما أجرته العرب في كلامها على قوانين لغتهم، وأنظمتها المتوارثة في سنن لغوية متوارثة.

وفي هذه الأمثلة وغيرها أدلة على معرفة سيبويه بأسرار هذا النّظام الذي كانوا يتوارثونه بحسب قدراتهم الفردية العقلية. فكانت القوانين والأنظمة المتوارثة هي (اللغة) التي أرادها دي سوسير، وكان استعمالهم الفرديّ ما عناه دي سوسير بـ(الكلام)[41].

ثانيًا: اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول:

من أشهر أفكار دي سوسير اللغوية اعتقاده باعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول، وقد تجلت هذه الفكرة لدى ابن جنّي (كمثال من التراث اللغويّ العربيّ).

ومن أهم مظاهرها[42]:

1- الاعتباط أحد الأسس في اختيار الأصول الثلاثية في اللغة العربية:

من ذلك قول ابن جنّي: "اعلم أنّ واضع اللغة، لما أراد صوغها، وترتيب أحوالها، هجم بفكره على جميعها، ورأى بعين تصوره وجوه جملها وتفاصيلها، وعلم أنّه لا بدّ من رفض ما شنُع تأليفه منها، نحو (هع) و(قج)، فنفاه عن نفسه، ولم يمرره بشيء من لفظه، وعلم أنّ ما طال وأملّ بكثرة حروفه، لا يمكن فيه من التصرف ما أمكن في أعدل الأصول وأخفها، وهو الثلاثي..."[43].

2- الاعتباط أساس التصادفات الو اقعة في اللغة:

درس ابن جنّي ظاهرة التصادفات في اللغة، أو ما سمّاه بـ(تلاقي اللغة)، ويرى أنّ هذه الظاهرة قائمة على الاعتباط، ويستشهد له باسمي العلم (سلمان، وسلمى). يقول: ألا ترى أنّ (فعلان) الذي يقاوده (فعلى) إنّما بابه الصفة، كغضبان وغضبى، وليس سلمان وسلمى بصفتين ولا نكرتين، وإنما (سلمان) من سلمى كـ(قحطان) من ليلى، غير أنّهما كانا من لفظ واحد، فتلاقيا في غرض اللغة من غير قصد لجمعهما، ولا إيثار لتقاودهما[44].

مجلة مقامات
EISSN 2253-0363: / ISSN : ISSN2543-3857
المجلد .. / العـدد: .. (2018)، ص ..- ..

ومما سبق يتأكد لنا أنّ ابن جنّي ذهب إلى أنّ العلاقة بين الدال والمدلول علاقة اعتباطية، كما ذهب إلى ذلك دي سوسير فيما بعد.

ثالثًا: الوصفية بين التراث النّحويّ واللسانيات البنيوية

عرف اللغويون العرب المنهج الوصفي، ويمكن إيجاز أهم مظاهر المنهج الوصفي من أمرين:

أحدهما: منهج جمع اللغة والتقعيد النّحوي:

اعتمد العمل النّحويّ على منهج خاص في جمع اللغة كان اتّصالًا مباشرًا بالاستعمال اللغويّ، وكتب التراجم تذكر رحلة النّحاة الأئمة إلى البادية لجمع اللغة، وتبرز حرصهم على معرفة الصورة الواقعية للكلام كما ينطقه البداة، وتبرز في كتب ابن جني ظاهرة جمع المادة من الاتصال المباشر بالمصدر البشري[45].

"والاتصال المباشر بالواقع اللغوي أصل من أصول النحو الوصفي، وقد كان أيضًا أصلًا من أصول النّحو العربي، وقد أدى هذا الاتصال إلى أن يكون في النحو العربي اتجاه وصفيّ في تناول كثير من ظواهر اللغة"[46].

ولقد كان أول عمل لغويّ -على يد أبي الأسود الدؤلي- عملًا وصفيًّا خالصًا، ونجد في كتاب سيبويه كثيرًا من الطريقة الوصفية في رصد الظواهر اللغوية (صرفًا، ونحوًا). وكان للعرب منهج في جمع المادة العلمية، حيث حدّدوا إطارين عند جمعهم للغة: مكانيّ وزماني، وهذا العمل يقترب كثيرًا من المنهج الوصفي الحديث في جمع المادة العلمية.

والثاني: ما قرره النّحاة العرب من الأحكام النّحوية

إنّ الاتجاه الوصفي في النحو العربي يظهر كثيرًا فيما يقرره النحاة الأوائل من أحكام، فما قرروه لم يكن كله تأويلًا، أو تقديرًا، أو تعليلًا، وإنما كان فيه ما هو وصف تقريري محض.

ولقد كان النّحاة الأوائل يتناولون الظواهر اللغوية على أساس شكلي، وهو مبدأ من مبادئ النّحو الوصفي[47]، ويمكن القول بأن المنهج الكوفي كان أقرب إلى المنهج الوصفي، باعتبار أنّ نظرتهم إلى النصوص كانت نظرة وصفية، لا تميل إلى النّظرة العقلية أو الفلسفية[48].

وبالرجوع إلى كتاب سيبويه نلحظ عدة أمور[49]:

1- أنّه يقرر مباشرة أنّ الأحكام إنما تجري على كلام العرب، وفي كتابه تكررت عبارات مثل: "فأجره كما أجروه، وضع كل شيء موضعه"، أو "فأجره كما أجرته العرب واستحسنته"[50].

2- أنّه لا يوغل وراء تفسير الظواهر إذا لم تكن لديه مادة تسند رأيه، بل يميل فيها إلى الاستعمال مقررًا استحالة الاستقراء التام للكلام، كما في قوله: "فإن كان عربيًّا نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه، فإنما ذاك لأنا جهلنا ما علم غيرنا"[51].

3- أنّ تحري الاستعمال اللغوي أدّى به إلى عدم إغفال اللهجات باعتبارها عناصر في اللغة الموحدة[52].

4- أنّ فكرة القياس على كثرة ما قيل فيها كانت عند سيبويه متابعة للكلام العربي[53]، كما في قوله: "لأنّ هذا أكثر في كلامهم وهو القياس"[54].

المطلب الثاني : المنهج النّحوي العربي بين الوصفية والاستقلالية

إنّ اللغويين العرب القدماء كانوا ينهجون منهجًا هدتهم فطرتهم وذكاؤهم إليه، وشاء عدد من المحدثين أن يطلق على نهجهم هذا مصطلح (الوصفية)، مشبهين المنهج العربي القديم -لعظمته- بالمنهج الوصفي الذي تبنّته المدارس التي سارت على منهج دي سوسير. وهذا أمرٌ فيه نظر؛ لأنّ صفة الوصفية التي لاحظها المحدثون في منهج علمائنا القدماء، لم يقتبسها علماء العربية القدماء من الغرب أو من غيرهم، بل ابتكروها بأنفسهم، وهذا ما نعتزّ ونفتخر به.

ولست ممن يذهب إلى الجزم بالأثر والتأثير، فأطلق على منهج النحاة العرب بأنّه منهج وصفيّ، ولا أذهب جازمًا إلى أنّ علماء اللسانيات المعاصرة أخذوا من النّحو العربي أفكارهم وموضوعاتهم، ومناهجهم؛ لأنّ ذلك صعب التحقيق، والراجح هو وجود مقاربات بينهما، أو توارد خواطر.

وإذا كان ثمة مشابهة بين منهج علمائنا القدماء، والمنهج الوصفي الحديث، فينبغي أن يحمل على أمرين[55]:

الأول: أنهم لم يطلعوا على المنهج العربي، وكان لهم ابتكار ما صنعوا، فلعلمائنا فضل السبق في إيجاد منهجهم، بخلاف ما أوهم به عدد من الباحثين من اطلاعهم على الدراسات اليونانية، والدراسات الهندية؛ لأنّ علماء العربية أوجدوا منهجهم قبل زمن الترجمة إلى العربية.

والثاني: أن يكون علماء الغرب قد اطلعوا على المنهج العربي، فاتّبعوه وطوّروا بعض جوانبه. وفي ضوء ذلك لابدّ من تأكيد فضل العرب على الأمم الأخرى، في تعليمها المنهجية في البحث، وليس كما ذهب المحدثون إلى أنّها من ابتكارات هذا العصر.

والمتتبع لملامح المنهج العربي من خلال ما تركه لنا علماؤنا من آثار، يجد أنّ المنهج العربيّ يتّسم بخصائص كثيرة:

أولها: الوصفية؛ لكونه يلتزم بمراحل جمع المادة في مدة زمنية محددة، وفي أماكن معيّنة، ثم ينتقل إلى مرحلة استقراء تلك المادة بحسب مكوناتها، ثم تصنيفها وتوزيعها، ثم وضع الأحكام والقواعد.

ثانيها: انتقاله من الكليات إلى الجزئيات، والعكس.

ثالثها: اقترابه من المنهج التوليدي التحويلي؛ إذ اهتمّ المنهج العربي بالبنى السطحية للتراكيب، وبالبنى العميقة، وإن لم يسمّها العلماء القدماء بهذه المصطلحات[56].

مجلة مقامات
EISSN 2253-0363: / ISSN : ISSN2543-3857
المجلد .. / العـدد: .. (2018)، ص ..- ..

رابعها: أنّه منهج تكاملي يعضد فيه التغيّر الصرفيّ أو الصوتي المعنى النحويّ، وتُسخر المعطيات النّحوية، والصرفية، والصوتية، للحصيلة الدلالية.

خامسها: أنّه منهج يفرق بين الأصول والفروع التي يستنبطها من الاستعمال والتذكير، والإفراد والتثنية والجمع وغيرها.

سادسها: أنّه منهج عُني بالمعايير اللغوية المستقاة من الكثرة، والقلة، والندرة في الاستعمال، فكان (معياريًّا) بحسب المصطلح الحديث.

فالقول بأنّ المنهج المتبع في دراسة اللغة العربية منهجٌ وصفيّ لا نقرّه؛ لأنّ المنهج العربي وإن كانت التقريرية غالبة عليه، فهو يتّسم بالمعيارية وغيرها من السمات والخصائص التي أشرت إليها، والتي يرفضها الوصفيون المعاصرون.

وخلاصة القول في منهج النحو العربي أنّه نسيج وحده، اقتضته طبيعة اللغة العربية، فكان عربيًّا خالصًا، لم يتأثر بغيره، ولم يحذ حذو غيره.

المطلب الثالث: أثر تطبيق المنهج الوصفي على الدرس النّحويّ العربي

- الأثر السلبي: انتقادات موجهة إلى النّحو العربي من خلال المنهج الوصفي(57):

وتتركز هذه الانتقادات فيما يأتي:

1- أنّه تأثر منذ نشأته بالمنطق الأرسطي، فأصبح "صوريًّا" وليس "واقعيًّا"، فاهتم بالتقدير والتأويل، دون الاستعمال اللغوي.

2- أنّه قعَّد لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى معين من الكلام (شعر، أو أمثال، أو نص قرآني)، فابتعد بذلك عن الاستعمال الشائع.

3- أنّه حدّد بيئة مكانية وزمانية لهذه اللغة، فلم يقعّد إلا لبوادي نجد والحجاز وتهامة، حتى آخر العصر الأموي(58).

4- أنّ النّحو العربي لم يميز حدودًا واضحة لمستويات التحليل اللغوي، فاختلطت فيه الظواهر الصوتية مع الصرفية مع النّحوية.

وهذه المآخذ لا تؤثر في تقويم المنهج العربي، لأنّها منطلقة من مقدّمة غير صحيحة وهي افتراض أنّه منهج وصفيّ، ومع ذلك فيمكن الجواب عن هذه الانتقادات بما يأتي(59):

الأول: أنّ المنطق الأرسطي لم يكن معروفًا معرفة كافية أيام الخليل وسيبويه، وهما صاحبا التأثير الحقيقي في النحو العربي. ومن غير المنطقي أن يتأثر النحو بمنهج أرسطو في المنطق؛ لاختلاف الغاية في كل منهما، لذا نجد الجملة التي هي معقد الدرس النحوي مختلفة اختلافًا تامًا عنها عند أرسطو.

والثاني: أنّ النحو العربي نشأ لفهم النّص القرآني الكريم، ومن ثم كان توجّه النحاة إلى النّصوص الأدبية العالية -والشعرية منها بخاصة- لاستخلاص القوانين التي تدور عليها العربية التي نزل بها القرآن الكريم. ومع ذلك فإنّ النحاة العرب لم يأخذوا كل قواعدهم من النصوص العالية، بل اتصلوا بالحياة اللغوية بمعناها الواسع[60].

والثالث: أنّ الاقتصار على زمن ومكان معين لدراسة اللغة، صادر عن الغاية من نشأة الدراسة النّحوية، وهي فهم النّص القرآني الكريم، لذا كان البحث عن "نقاء" اللغة و"فصاحتها"، غاية من غاياتهم في الجمع اللغويّ[61].

والرابع: أنّ اختلاط مستويات الدرس ظاهرة واضحة في النّحو العربي في المراحل الباكرة، لكن ذلك لا يعني اختلاط منهج المستويات ومصطلحاتها.

- الأثر الإيجابي: تيسير النحو العربي من خلال المنهج الوصفي:

شُغل الدارسون المعاصرون كثيرًا بقضية تيسير تعلّم النّحو العربي، وذلك من خلال التجديد في دراسة بعض مسائله[62]، وأرى أنّه من الممكن أن يجعل من المنهج الوصفي مسلكًا من مسالك التيسير، وسأذكر نماذج على ذلك:

1- ذهب جمع من النحاة إلى أنّ الفعل الماضي مبنيّ على الفتح، نحو: ضربَ، إلا إذا اتّصل بواو الجماعة فعلى الضم، نحو: ضربوا، أو بضمير رفع متحرك فعلى السكون، نحو: ضربْت، فهذا القول يصف بنية الكلمة كما هي، فهو أيسر من القول الآخر القائل بأنّ الماضي مبنيّ على الفتح أبدًا، لأنّه يحتاج إلى تقدير الفتح إذا اتّصل بواو الجماعة، وتسكين المتحرك إذا اتصل بضمير رفع متحرك.

2- ذهب الكوفيون إلى القول بجواز الوصف بالمصدر بتأويله إلى مشتق، نحو: هذا رجل عدل، أي: عادل، وذهب البصريون إلى القول بجواز الوصف بالمصدر بتقدير مضاف محذوف، أي: ذو عدل، وذهب ابن يعيش إلى القول بجواز الوصف بالمصدر من دون حذف ومن دون تأويل، وهو أيسر الأقوال.

3- اختلف النّحاة في كثير من الكلمات من حيث التركيب وعدمه، نحو: مهما، وإذما، وكأنّ، ولعلّ، والقول بعدم التركيب فيها أيسر.

4- ذهب البصريون إلى أنّ الفعل المضارع بعد لام التعليل منصوب بأن مضمرة، وذهب الكوفيون إلى أنّه منصوب باللام، وهذا القول أيسر.

5- اختلف النحاة في إعراب الأسماء الستة على أقوال كثيرة، أبعدها عن التكلف هو القول بأنها معربة بالحروف: الواو، والألف، والياء.

ولا ريب أن القول الأيسر في هذه المسائل كلها يصف بنية الكلمة كما هي دون حذف أو تأويل.

مجلة مقامات
EISSN 2253-0363: / ISSN : ISSN2543-3857
المجلد .. / العـدد: .. (2018)، ص ..- ..

المطلب الرابع: الدراسات اللغوية الوصفية العربية الحديثة

أدرك الباحثون الذين اتّصلوا بطرق البحث اللغوي في أوروبا وأمريكا ضرورة الربط بين التراث العربي العظيم ونظريات البحث الحديث، وهؤلاء الباحثون الروّاد يشكلون بأعمالهم العلمية القيّمة حلقة الوصل بين التراث والمعاصرة.

ومن الأمثلة على الدراسات اللغوية الوصفية العربية الحديثة ما يأتي[63]:

أولًا: دراسة علي عبدالواحد وافي:

كانت البداية الحقيقية للكتابات في علم اللغة الوصفي على يديه، حينما كتب (علم اللغة)، و(فقه اللغة)، وكانت دراسته في هذين الكتابين تعتمد على:

- الملاحظة والتجريب.
- التفريق بين اللغات الحيّة والميّتة.
- تقسيم الظواهر اللغوية إلى مستويات: صوتية، وصرفية، ونحوية، ودلالية.
- أن البنية اللغوية تتألف من عناصر ذات وجود متميّز لكن بينها علاقات عضوية.
- ضرورة التفرقة بين اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة.

ثانيًا: دراسة دكتور إبراهيم أنيس:

لإبراهيم أنيس كتابات متعددة في المستويات اللغوية المختلفة، فله كتاب (الأصوات اللغوية)، يدرس فيه الأصوات العربية دراسة صوتية تحليلية وصفية، ويفرق بين الوصفية والدراسات التاريخية، وله كتاب (اللهجات العربية) يعرض فيه خصائص اللهجات العربية قبل وبعد الإسلام، ويدرسها دراسة وصفية تحليلية.

ثالثًا: دراسة عبدالرحمن أيوب:

قدم أيوب كتابًا قيّمًا في نقد التراث النّحويّ القائم على أسس معيارية، متأثرًا بالدراسات اليونانية في مسائل التقسيم الأرسطي للكلمة، ومسائل التعليل. والكتاب يقدّم لنا منهجًا دقيقًا في الوصفية، ويوصي باتباعها، وترك الدراسة اللغوية القديمة؛ لأنّها أدت إلى تعقيد الدراسات النحوية والصرفية[64].

ويمكن تلخيص تأثير المنهج اللغوي الوصفي في الدراسات النّحوية لعلماء العرب في الاتجاهات الآتية[65]:

الأول: قصر الدراسة النّحوية على الجملة العربية: وصف أجزائها ونظامها، والرائد في هذا الاتجاه إبراهيم أنيس، في كتابه (أسرار اللغة).

الثاني: درس النحو العربي بالمنهج الوصفي، وارتبطت تلك الدراسات بالنّقد للنّحاة العرب، ومنهجهم، ويمثّل هذا الاتجاه عبدالرحمن أيوب، في كتابه (دراسات نقدية في النّحو العربي).

الثالث: أفاد من المنهج الوصفي في تصفية النحو العربي مما شابه من مسائل خلافية لا خير فيها -في رأيهم- وتطبيق ما يراه اللغويون الوصفيّون والمحدثون في هذا الشأن، كل ذلك من غير إحداث صدام أو صراع بين التراث النّحوي، وما يرونه من أوجه التجديد والتحديث في الدرس النّحوي الحديث، ويمثّل هذا الاتجاه محمد عيد في كتابه (النّحو المصفّى).

المطلب الخامس: الدعوة لإعادة وصف اللغة العربية

ذهب كثير من المستشرقين واللغويين المعاصرين إلى الدعوة إلى إعادة وصف اللغة العربية من جديد(66)، وهذه الدعوة تحمل في طيّاتها اتجاهين في البحث:

الأول: يساير مقولات المنهج الوصفي الحديث، الذي يذهب إلى ضرورة أن تكون اللغة الموصوفة لغة حيّة منطوقة، وليست نصوصًا موروثة مدوّنة في عصور سابقة لعصر الوصف.

ولما كانت اللغة العربية الفصيحة، ليست منطوقة في الحياة اليومية، ولا تستعمل إلا في الشعر الفصيح، أو الخطب الدينية، والسياسية -بحسب زعمهم- فهي غير جديرة بالوصف، لذا تتجه أنظار الباحثين من أنصار هذا الاتجاه إلى ضرورة حصر الوصف في اللهجات العامية المنطوقة، وهي لغة التداول اليومي عند العرب جميعًا، الأمر الذي يقتضي مسايرة التطورات اللغوية في تلك اللهجات.

الثاني: إعادة وصف العربية القديمة، بما حفظته المدونات من قرآن كريم، وأحاديث نبوية، وخطب، وأمثال، وشعر، بمراعاة التطورات الحديثة في وسائل الوصف وطرائقه.

والاتجاهان مردودان:

فالأول: غفل عن أنّ اللغة العربية لغة حيّة؛ بدليل أنّ نشرات الأخبار تقرأ لكل العرب بلغة عربية فصيحة، وتفهم بلا معين. ثم إنّ متابعة هذه التطورات يربك مناهج البحث اللغوي المعاصر، وينتج تسارعًا في ظهور النّظريات اللغوية، وتغيّرًا في مناهج البحث اللغوي، وهذا ما نشهده في المجتمعات الغربية.

فهذه الدعوة في ظاهرها تعرض منهجًا سليمًا، غير أنها تتجاهل خصوصية اللغة العربية في كونها لغة القرآن الكريم، والحديث النبوي، الأمر الذي يجعلنا نفكر مليًّا في عظم خسارتنا بفقدانها.

والثاني: يتضمن دعوة لا تقبل؛ لأنّ فيه ادعاء بالقدرة على الإتيان بما هو أفضل من الوصف العربي القديم، سواء باتباع منهجهم، أم بتغييره.

وفي قناعتي أنّ المنهج العربي هو منهج سليم، يواكب كل العصور، يتميز بالدقة والشمولية والعالميّة.. وقد اعترف بهذه الخصائص علماء غربيون منصفون، أمثال عالم اللسانيات الأمريكي نعوم تشومسكي(67).

مجلة مقامات
EISSN 2253–0363: / ISSN : ISSN2543-3857
المجلد .. / العدد: .. (2018)، ص ..- ..

النتائج:

توصل البحث إلى عدة نتائج على النحو الآتي:

1- نظرية النحو الوصفي نظرية تتناسب كثيرًا مع طبيعة الدرس اللغوي الغربيّ، ولكن لا نستطيع أن نطبق قواعدها التحليلية تطبيقًا كاملًا في درسنا النحويّ العربي.

2- القول بأنّ المنهج المتبع في دراسة اللغة العربية منهجٌ وصفيّ لا نقرّه؛ لأنّ المنهج العربي وإن كانت التقريرية غالبة عليه، فهو يتّسم بالمعيارية وغيرها من السمات والخصائص.

3- أهم تغييرات نظرية دي سوسير يتمثل في رؤيته لها من خلال الثنائيات التي صنّفها: اللغة والكلام، والدال والمدلول، والآنيّة والزمانية، واللسان والكلام. وهي ثنائيات لا تنظر إلى قيمة اللغة في ضوء الموروث العربي، بل في ضوء الجهل اللساني الأوروبي قبل دي سوسير.

4- ما زال المنهج الوصفي واقعًا موقع الأفضلية عند جملة كبيرة من المدارس اللغوية الحديثة، ومن أشهرها تمسكًا به: مدرسة لندن التي أسسها ووضع قوائمها (فيرث).

5- وجود مظاهر لغوية مشتركة بين المنهج اللغوي الوصفي والمنهج اللغوي العربي لا يحسم قضية التأثر والتأثير، والراجح هو وجود مقاربات بينهما، أو توارد خواطر.

6- مرد المشابهة بين منهج علمائنا القدماء، والمنهج الوصفي الحديث، يؤكد فضل العرب على الأمم الأخرى.

7- الدعوةَ إلى توجيه الدراسة اللغوية العربية إلى دراسة وصفية للهجات العامية الحيّة بدلًا من دراسة اللغة الموروثة الميّتة، دعوةٌ تنافي خصوصية اللغة العربية في كونها لغة القرآن الكريم، والحديث النبوي.

8- الدعوة إلى رفض المناهج اللغوية الحديثة بالكامل دعوة غير صحيحة، بل هي دعوة ضارة بالعربية نفسها، ومن الضروري أن نفيد من التطوير اللغوي ونشارك فيه.

الهوامش والمراجع:

[1] ينظر: علم اللغة وفقه العربية، عيد محمد الطيب (50)، ودراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، صلاح الدين صالح حسنين (99)، ومنهج البحث اللغويّ بين التراث وعلم اللغة الحديث، علي زوين (10).

[2] عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث (29)، عبدالله جاد الكريم، الدرس النّحوي في القرن العشرين (214).

[3] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية (24).

[4] كمال بشر، دراسات لغوية (56).

[5] دي سوسير، فصول في علم اللغة العام (159).

[6] عبدالله جاد الكريم، التكامل المعرفي بين النحو العربي واللسانيات الغربية (40).

[7] النحو العربي والدرس الحديث (29)

[8] ينظر: الدرس النحوي في القرن العشرين (218)، ومصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات (156)، والنحو العربي والدرس الحديث (27).

[9] دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام (23، 28).

[10] ينظر: روبرت شولز، البنيوية (27)، والتكامل المعرفي (38)، واللسانيات البنيوية (156)، ومزهر حسن الكعبي، البنيوية والتحليل البنيوي في النص الأدبي، جريدة الجريدة، موقع على الإنترنت.

[11] دي سوسير، علم اللغة العام (122)، وفصول في علم اللغة العام (121).

[12] روبرت شولز، البنيوية (27).

[13] فصول في علم اللغة العام (195).

[14] ينظر: علم اللغة العام (131)، وروبرت شولز، البنيوية (30).

[15] فصول في علم اللغة العام (31).

[16] ينظر: يوري لوتمان، تحليل النص الشعري، ترجمة: محمد فتوح، دار المعارف (7).

[17] فصول في علم اللغة العام (143)، ومحاضرات في علم اللسان العام (127-128).

[18] ينظر: س. رافيدان، البنيوية والتفكيك تطورات النقد الأدبي، ترجمة خالدة أحمد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

[19] ينظر: نبيلة إبراهيم، نقد الرواية من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة، مكتبة غريب (22).

[20] محاضرات في علم اللسان العام (85).

[21] ينظر: محاضرات في علم اللسان العام (87)، صلاح فضل، البنائية (39)، والتكامل المعرفي (40).

[22] ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة (32).

[23] عبدالعزيز أحمد علام، في علم اللغة العام (312).

[24] عبدالعزيز حمودة، المرايا المقعّرة، عالم المعرفة، الكويت (207).

[25] ينظر: عاطف مدكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة للنشر (29)، والتكامل المعرفي (41).

[26] محاضرات في علم اللسان العام (127-128).

[27] ينظر: رشيد العبيدي، البحث اللغوي وصلته بالبنيوية في اللسانيات، مجلة آداب المستنصرية، بغداد، عدد (12)، 1985 (ص:55).

[28] ينظر: جان بياجيه، البنيوية (62-65).

[29] ينظر: ناصر النعيمي، المدرسة البنيوية قراءة في المبادئ والأعلام، مجلة علوم إنسانية، عدد (28) 2008 (ص:4).

[30] دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادي، ومحمد الشاوش، الدار العربية للكتاب، ليبيا (29).

[31] ينظر: باي ماريو، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، منشورات ليبيا (119-121)، وعلي زوين، منهج البحث اللغويّ (11).

مجلة مقامات
EISSN 2253–0363: / ISSN : ISSN2543-3857
المجلد .. / العدد: .. (2018)، ص ..- ..

(32) تنظر الانتقادات الثلاثة الأُول في: البنيوية اللغوية عند دي سوسير، أحمد عقلة العنزي، مجلة عالم الفكر، العدد (2) (ص:61).

(33) شحدة فارع، وموسى عمايرة، وجهاد حمدان، ومحمد العناني، مقدمة في اللغويات المعاصرة (40).

(34) سمير استيته، اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج (165).

(35) اللسانيات البنيوية (163).

(36) كمال بشر، التفكير اللغويّ بين القديم والجديد (225).

(37) ينظر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد (227).

(38) سيبويه، الكتاب (208/2).

(39) الكتاب (227/2).

(40) الكتاب (358/2).

(41) ينظر: كريم الخالدي، هُويّتنا العربية في اللسانيات ومناهجها (244).

(42) ينظر: التكامل المعرفي (78)، ومحمد وليد حافظ، قراءة في فكر ابن جنّي من خلال (الخصائص) على ضوء علم اللغة الحديث، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد (25 و26).

(43) ابن جني، الخصائص (64/1-65).

(44) الخصائص (بتصرف) (52/1).

(45) الخصائص (242/1).

(46) النحو العربي والدرس الحديث (55).

(47) الدرس النحوي في القرن العشرين (229).

(48) النحو العربي والدرس الحديث (58)، والدرس النحوي في القرن العشرين (230).

(49) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث (55).

(50) الكتاب (275/1، 277).

(51) الكتاب (268/1).

(52) الكتاب (402/1).

(53) الكتاب (283/1).

(54) الكتاب (258/1).

(55) هُويتنا العربية في اللسانيات ومناهجها (286).

(56) ينظر: صلاح بوجليع، نظرية تشومسكي اللغوية حقيقتها وصلتها بالنّحو العربي، دار إيلاف الدولية بالكويت. وصلاح بوجليع، البنية العميقة للجملة وأثرها في إعراب القرآن، المجلة العلمية، جامعة المنيا، كلية دار العلوم (العدد: 48، 2023).

(57) ينظر: هويتنا العربية في اللسانيات ومناهجها (285)، والنحو العربي والدرس الحديث (48)، والدرس النحوي في القرن العشرين (227).

[58] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله (162).

[59] هويتنا العربية في اللسانيات ومناهجها (285)، والنحو العربي والدرس الحديث (48).

[60] الاقتراح في أصول النحو وجدله (162).

[61] الخصائص (5/2).

[62] ينظر: ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النّحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، ومحمد حسين الصغير، نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري، وأحمد بن جار الله الزهراني، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين.

[63] صلاح الدين بكر، الوصفية في الدراسات العربية، مقال في موقع (صوت العربية) 2003، والدرس النّحوي في القرن العشرين (234)، ومصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة (175).

[64] ينظر: عبدالرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي (7-9).

([65] ينظر: الدرس النّحوي في القرن العشرين (234).

[66] ينظر: حافظ إسماعيلي علوي، ووليد أحمد العناتي (أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات)، وهُويتنا العربية في اللسانيات ومناهجها (294).

[67] أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات (29).

المراجع

1) ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط: الثالثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
2) أحمد بن جار الله الزهراني، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين، مكتبة الرشد، ط: الأولى، 1428هـ.
3) السيوطي، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق: محمود فجال، النادي الأدبي بأبها، ط: الأولى، 1409هـ.
4) باي ماريو، أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر، منشورات ليبيا.
5) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة.
6) تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، 1427هـ.
7) جان بياجيه، البنيوية، ترجمة عارف منيملة وبشير أوبري، منشورات عويدات، ط: الرابعة، 1985م.
8) حافظ إسماعيلي علوي، ووليد أحمد العناتي، أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات، دار الأمان، الرباط، 2009م.
9) حليمة أحمد عمايرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل، ط: الأولى، 2006م.
10) دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب صالح القرمادي، ومحمد الشاوش، الدار العربية للكتاب، ليبيا.
11) دي سوسير، علم اللغة العام، ترجمة يونيل يوسف، دار آفاق عربية، 1985م.
12) دي سوسير، فصول في علم اللغة العام، ترجمة أحمد الكراعين، دار المعرفة الجامعية، 1985م.
13) دي سوسير، محاضرات في علم اللسان العام، ترجمة عبدالقادر قنيني، أفريقيا الشرق.
14) رشيد العبيدي، البحث اللغوي وصلته بالبنيوية في اللسانيات، مجلة آداب المستنصرية، بغداد، عدد (12)، 1985م.
15) روبرت شولز، البنيوية، اتحاد الكتاب العام، دمشق، ط: السادسة، 1977م.

مجلة مقامات
EISSN 2253–0363: / ISSN : ISSN2543-3857
المجلد .. / العـدد: .. (2018)، ص ..- ..

16) س. رافيدان، البنيوية والتفكيك تطورات النقد الأدبي، ترجمة خالدة أحمد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
17) سمير استيته، اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، ط: الأولى، 2005م.
18) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة، 1408هـ.
19) شحدة فارع، وموسى عمايرة، وجهاد حمدان، ومحمد العناني، مقدمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل، ط: الثالثة، 2006م.
20) صلاح الدين بكر، الوصفية في الدراسات العربية، مقال في موقع (صوت العربية) 2003م.
21) صلاح الدين صالح حسنين، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، دار العلوم للطباعة، الرياض، 1405هـ.
22) صلاح بوجليع، البنية العميقة للجملة وأثرها في إعراب القرآن، المجلة العلمية، جامعة المنيا، كلية دار العلوم، (العدد: 48، 2023م).
23) صلاح بوجليع، نظرية تشومسكي اللغوية حقيقتها وصلتها بالنّحو العربي، دار إيلاف الدولية بالكويت، 1439هـ
24) عاطف مدكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة للنشر.
25) عبدالرحمن أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1957م.
26) عبدالعزيز أحمد علام، في علم اللغة العام، كنوز المعرفة، ط: الأولى، 1425هـ.
27) عبدالعزيز حمودة، المرايا المقعّرة، عالم المعرفة، الكويت.
28) عبدالله جاد الكريم، التكامل المعرفي بين النحو العربي واللسانيات الغربية، دار النابغة، ط: الأولى، 1442هـ
29) عبدالله جاد الكريم، الدرس النّحوي في القرن العشرين، مكتبة الآداب، القاهرة، ط: الأولى، 1425هـ.
30) عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية، بيروت، ط: الأولى، 1406هـ
31) علي زوين، منهج البحث اللغويّ بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط: الأولى، 1986م.
32) عيد محمد الطيب، علم اللغة وفقه العربية، دار البشري، القاهرة، ط: الثانية: 1417هـ.
33) كريم الخالدي، هُويّتنا العربية في اللسانيات ومناهجها، دار دجلة، الأردن، ط: الأولى، 2019م.
34) كمال بشر، التفكير اللغويّ بين القديم والجديد، دار غريب، مصر، ط: الأولى، 2005م.
35) كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، ط: الثانية، القاهرة، 1971م.
36) محمد حسين الصغير، نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1410هـ.
37) محمد وليد حافظ، قراءة في فكر ابن جنّي من خلال (الخصائص) على ضوء علم اللغة الحديث، مجلة التراث العربي، دمشق، العدد (25 و26).
38) مزهر حسن الكعبي، البنيوية والتحليل البنيوي في النص الأدبي، جريدة الجريدة، موقع على الإنترنت.
39) مصطفى غلفان، اللسانيات البنيوية منهجيات واتجاهات، دار الكتاب الجديدة المتحدة، ط: الأولى، 2013م.
40) مصطفى غلفان، اللسانيات العربية الحديثة، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

41) ناصر النعيمي، المدرسة البنيوية قراءة في المبادئ والأعلام، مجلة علوم إنسانية، عدد (28) 2008م.
42) نبيلة إبراهيم، نقد الرواية من وجهة نظر الدراسات اللغوية الحديثة، مكتبة غريب.
43) ياسين أبو الهيجاء، مظاهر التجديد النّحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة، عالم الكتب الحديث، ط: الأولى، 1429هـ.
44) يوري لوتمان، تحليل النص الشعري، ترجمة: محمد فتوح، دار المعارف.

الـدراسـة الثـالثـة

البِنية العميقة للجملة وأثـرها

فــي

إعراب القرآن الكريم

البِنية العميقة للجملة
وأثرها فـي إعراب القرآن الكريم

دكتور/ صلاح بن عبدالله بن عبدالعزيز بوجليع
أستاذ النَّحو والصَّرف المشارك بجامعة الملك فيصل بالأحساء

ملخص البحث:

إنّ أهم ما يميز المدرسة التحويلية؛ أنّها تقول بثنائيـــة بنيـــة اللغـــة (الــسطحية، والعميقة).

فهل عرف تراثنا النَّحويّ العربيّ هذه القضية بمفهومها الذي ذكـــر فـــي النَّحـــو التّحويلي؟.

وهل لها أثرٌ في تحليل النّصوص العربية بشكلٍ عام، وفي إعراب القرآن الكـــريم بشكل خاصّ؟.

هذا ما سنحاول معرفته في هذا البحث، ووضعت له العنوان التالي:

(البِنية العميقة للجملة، وأثرها في إعراب القرآن الكريم)

وجعلت البحث في مبحثين قبلهما مقدمة، وبعدهما خاتمة.

المبحث الأول: البنية العميقة للجملة بين النَّحو التحويلي والنَّحو العربي.

- مفهوم البنية العميقة والبنية السطحية.
- وسائل التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية.
- الـــمُحَدِّد للبنية العميقة.

المبحث الثاني: أثر البنية العميقة للجملة في إعراب القرآن الكريم.

- أثر البنية العميقة المترتّبة على المعنى اللغويّ.
- أثر البنية العميقة المترتبة على المعنى العقدي.
- أثر البنية العميقة المترتبة على القياس النَّحويّ.

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آلـه وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإنّ أهم ما يميز المدرسة التحويلية؛ أنّها تقول بثنائية بنية اللغة (السطحية، والعميقة).

فهل عرف تراثنا النَّحويّ العربيّ هذه القضية بمفهومها الذي ذكر في النَّحو التّحويليّ؟.

وهل لها أثرٌ في تحليل النّصوص العربية بشكلٍ عام، وفي إعراب القرآن الكريم بشكل خاصّ؟.

هذا ما سنحاول معرفته في هذا البحث من خلال مبحثين قبلهما مقدمة، وبعدهما خاتمة.

المبحث الأول: البنية العميقة للجملة بين النَّحو التحويلي، والنَّحو العربيّ.

- مفهوم البنية العميقة والبنية السطحية.
- وسائل التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية.
- الـمُحَدِّد للبنية العميقة.

المبحث الثاني: أثر البنية العميقة للجملة في إعراب القرآن الكريم.

- أثر البنية العميقة المترتّبة على المعنى اللغويّ.
- أثر البنية العميقة المترتبة على المعنى العقدي.
- أثر البنية العميقة المترتبة على القياس النَّحويّ.

الخاتمة.

المبحث الأول : البنية العميقة للجملة بين النَّحو التّحويلي والنَّحو العربي

- مفهوم البنية العميقة والبنية السطحية:

تقوم النظرية التحويلية على اعتبار الجملة وحدة لغوية أساسية، وعلى تمييز البنية الظاهرية للجملة (السطحية) عن بنيتها العملية (العميقة).

والبنية العميقة في النظرية التحويلية: تتصل بالمعنى أو التأويل الدلالي للجمل والعبارات، والبنية السطحية تشير إلى العبارات أو الجمل المنطوقة أو المكتوبة، وتؤخذ الثانية من الأولى عن طريق عدة عمليات نحوية تسمى بـ"التحويل"(١).

وتسعى هذه النظرية إلى عدم قَصر غاية البحث اللّساني على وصف الظواهر اللغوية، بل تطمح أن تكون النّظرية اللسانية قادرة على تقديم التفسيرات العلمية لجميع الظواهر اللغوية(٢).

إنّ اعتبار اللغة عملًا للعقل أو آلة للتفكير والتعبير الذاتي، يعني أنّ للغة جانبين؛ جانبًا داخليًا (البنية العميقة) وآخر خارجيًا (البنية السطحية)، وكل جملة يجب أن تدرس من الجانبين، أما الأول فيعبر عن الفكر، وأما الثاني فيعبر عن شكلها الفيزيقي باعتبارها أصواتًا ملفوظة.

ولما كانت البنية العميقة تعبر عن المعنى في كل اللغات، فإنها تعكس أشكال الفكر الإنساني، وعلينا أن نعرف كيف تتحول هذه البنية إلى كلام على السطح، وهذا هو الأصل في النَّحو التّحويلي الذي يهتم بالقوانين التي تحدد البنية التحتية وتربطها ببنية السطح(٣).

وقد اهتم النحاة العرب في مختلف مدارسهم ومذاهبهم النّحوية بالبنية العميقة، ومن الواضح أنّ دراستهم للبنية السطحية وانشغالهم بإعرابها، لم يغض طرفهم وعقلهم عن البنية العميقة لما يدرسونه أو يعربونه.

فيرى ابن جنّي أنّ علاقة البنية السطحية بالبنية العميقة علاقة عضوية قوية؛ ولذلك يقول: "وهذا الظاهر مماس لذلك الباطن، كل جزء منه منطوٍ عليه، ومحيط به"(٤).

---

(١) ينظر في مفهوم مصطلح البنية العميقة والسطحية: تشومسكي، أفرام ناعوم، البنى النحوية (١٨٨)، تشومسكي، أفرام ناعوم، جوانب من نظرية النَّحو (٢٨)، وتشومسكي، أفرام ناعوم، المعرفة اللغوية (٧٣)، والوعر، مازن، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث (٢٢٣)، والخولي، محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية (٢٨)، وإستيتية، سمير شريف، اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج (١٧٤).

(٢) د. عبدالله جاد الكريم، التكامل المعرفي بين النَّحو العربي واللسانيات الغربية (٩٨).

(٣) د. عبده الراجحي، النَّحو العربي والدرس الحديث (١٢٤).

(٤) الخصائص (٢/٤٧٦).

وأشار عبد القاهر الجرجاني إلى أسبقية البنية العميقة للبنية السطحية، وأهميّتها لتفسير البنية السطحية بقوله: "وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا ترتيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء، ومما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفته، بَانَ بذلك أنّ الأمر على ما قلناه؛ من أنّ اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأنّ الكلم يترتّب في النطق حسب ترتيب معانيه في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتًا وأصداء حروف.... لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أنّه يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأنّه يجب النّطق بهذه قبل النطق بتلك"(١).

وفيما ذكره الجرجانيّ دليل على اهتمام النّحاة بالمعنى مع المبنى، وفيه إبطال لحملة التّهجم على النَّحو العربي، بدعوى أنّه قواعد لفظية مجردة عن مراعاة النواحي المعنوية.

"وبناء على ما تقدم نستطيع أن نقول بأنّ منهج النَّحويّين العرب في تناول الظاهرة اللغوية كان منهجًا يقوم على افتراض" بنية عميقة، "لم يعبروا عنها بالطبع بهذا المصطلح، ولكنهم عبروا عنها باصطلاحات مختلفة تبدّت في معالجتهم، و" بنية سطحية "لم يعبروا عنها أيضًا بهذا المصطلح، ولكنهم عبروا عنها بما يفيد هذا المفهوم، وتعاملوا مع عدد من" القوانين والقواعد التحويلية، "التي تحكم تحول البنية العميقة إلى بنية سطحية"(٢).

– وسائل التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية:

من أهم الوسائل والقواعد التي أشار إليها التّحويليون لمعرفة كيفية التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية للجملة، ما يأتي(٣):

أولًا: قضية الأصلية والفرعية.

ثانيًا: قضية العامل.

ثالثًا: قواعد الحذف.

رابعًا: قواعد الزيادة والإقحام.

خامسًا: قواعد إعادة الترتيب.

---

(١) عبدالقاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا (٨٧).

(٢) محمد حماسة عبداللطيف، من الأنماط التحويلية في النَّحو العربي (٣٨).

(٣) تنظر هذه القواعد والقوانين في: تشومسكي، البنى النحوية (٣٧-٣٨)، والفهري، اللسانيات واللغة العربية الكتاب الأول (٦٣)، والوعر، مازن، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث (١٣٠)، وليونز جونز، نظرية تشومسكي اللغوية (١٠٣)، والراجحي، عبده، النَّحو العربي والدرس الحديث (١٣٩)، والسيد عبدالحميد، دراسات في اللسانيات الحديثة (٧٧/٢).

وقد وُجدت بعض الإرهاصات والشواهد التي تؤكد معرفة النحاة العــرب لفكــرة البنية العميقة والبنية السطحية، وقواعــد التحويــل المــستعملة فيهــا، دون أن تتطــابق المسميات مع ما توصلت إليه اللسانيات التوليدية التحويلية الغربية الحديثة مؤخرًا، لكــنّ الجوهر والمضمون متّفق في معظمه.

ومن أهم القواعد التحويلية المتشابهة في الشكل العام في النّحْوَين ما يلي:

أولًا: قضية الأصلية والفرعية:

شغل نحاة العربية منذ مرحلة النشأة بالبحث في هذه القضية، فقــرروا أنّ النكــرة أصل والمعرفة فرع، وأنّ المفرد أصل للجمع، وأنّ المذكر أصل للمؤنث، وأنّ التــصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها، وهكذا(١).

وكان الوصفيون يرون في ذلك بحثًا لا يعتمد على مبدأ علمــي ســليم. غيــر أنّ المنهج التحويلي رأى أنّ قضية الأصلية والفرعية قضية أساس في فهم (البنية العميقــة) وتحولها إلى (بنية السطح)، وفي العربية -مثلًا- لا نستطيع أن ننظر إلى الفعــل (قــال) إلى أنّ أصله (قال)، وأن الفعل (باع) أصله (باع)، مع وجود (يقول) و(يبيع)، بل علينــا أن نعرف أصل الألف فيهما، وليس من العلم أن يقف الدرس الوصفي المحض عن حــد وصف الظاهرة كما هي دون أن يجد تفسيرًا لها، ومن هذا التفسير البحث عن الأصل.

ثانيًا: قضية العامل:

لم يكثر حديث عن قضية من قضايا النَّحو العربي كما كثر عن قــضية العامــل. والأغلب أن يتجه رأي الوصفيين خاصة، إلى رفض فكرة العامل من أساسها؛ لما تصدر عنه من تصور عقلي. والتحويليون يقررون أنّ النَّحو ينبغي أن يربط (البنيــة العميقــة) (ببنية السطح)، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية أو الناحيــة الإدراكيــة فــي اللغــة، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المــستوى التركيبــي، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير في التصورات العميقة، والحق أن قضية العامــل - في أساسها - صحيحة في التحليل اللغوي، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي علــى صورة لا تبتعد كثيرًا عن الصورة التي جاءت في النَّحو العربي(٢).

---

(١) ينظر في نظرية الأصل والفرع: نظرية الأصل والفرع في النَّحو العربي لحسن الملخ، والأصالة والفرعية في النَّحو العربي ليسريه محمد حسن.

(٢) ينظر في نظرية العامل: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه لخليل عمايره، ومشكلة العامل النحوي لفخر الدين قباوة، والمعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل لعبدالعزيز عبده.

ثالثًا: قواعد الحذف:

وهي ظاهرة مشتركة في اللغات الإنسانية. حيث يميل المتكلم إلى حذف العناصر المكررة أو التي يمكن فهمها من السياق، والطريقة التي يقدمها المنهج.

وقد التفت النحاة القدماء إلى ظواهر الحذف، ووضعوا لها قواعد مبنية على إدراك الاستعمال العربي، وليس على مجرد التقرير المتعسف، يقول سيبويه: "واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل، ولكنك تضمر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما أظهروا، وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أجروا، فليس كل حرف يحذف منه شيء يثبت فيه، نحو: يك ويكن. ولم أُبَل وأُبال، لم يحملهم ذاك على أن يفعلوه بمثله، ولم يحملهم إذا كانوا يثبتون فيقولون: في (مُر): (أومُر)، أن يقولوا: في (خُذ): (أُوخُذ)، وفي (كُل): (أوكل)، فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا، ثم قس بعدُ"(١).

رابعًا: قواعد الزيادة:

يشير التحويليون إلى أنّ هناك تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق، وإنما تفيد وظيفة تركيبية، وقد تعد لونًا من ألوان الزخارف.

وقد عرض نحاة العربية لظاهرة (الزيادة) في الجملة، وأشاروا إلى أنّ ما يزاد في الكلام لا يضيف معنى، وخروج بعضه من الكلام كدخوله فيه، وإنما هو زيادة قد تضيف فائدة تركيبية: كالتوكيد، أو قوة الربط، أو الفرق، أو غير ذلك، وهكذا كان حديثهم عن الواو المقحمة، وعن حروف الجر الزائدة، وعن ضمير الفصل، وعن زيادة (كان) أو (إن) أو (أن) أو (ما)، وقد تكفي هنا إشارة من نص لسيبويه ليبرز إدراكهم هذا القانون، يقول سيبويه في الباء الزائدة: "هذا باب ما يُجرى على الموضع لا على الاسم الذي قبله. وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلًا، وما زيد بأخيك ولا صاحبك، والوجه فيه الجر؛ لأنك تريد أن تُشرك بين الخبرين، وليس ينقض إجراؤه عليه المعنى، وأن يكون آخره على أوله أولى، ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء، مع قربه منه... لأنّ الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخل بالمعنى، ولم يُحتج إليها ولكان نصبًا، ألا تراهم يقولون: حسبك هذا وبحسبك هذا، فلا يتغير المعنى"(٢).

---

(١) سيبويه، الكتاب (١/٢٦٥).
(٢) سيبويه، الكتاب (١/٦٦).

وهكذا في كل المواضع التي عرض فيها للزيادة، تجده يلح على أنّ الزائد لا يدل على معنى، كأنّه يشير إلى البنية العميقة في الكلام.

خامسًا: التقديم والتأخير:

وهو من الخصائص الكلية المهمة في اللغات الإنسانية، وذلك أنّ لكل لغة ترتيبها الخاص، ولكن المهم هو أن نعرف الترتيب في البنية العميقة أولًا، ثم نبحث عن القوانين التي تحكم تحول هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السطح، ومن الملاحظ أنّ كل عناصر الجملة معرضة لتغيير مكانها، وإن كان ذلك أكثر ما يكون في ما يسميه العرب (فضلة) كالمفاعيل، والحال، والظروف، وغير ذلك.

والحق أنّ العرب القدماء قد عُنوا بهذه الظاهرة عناية بالغة، وأخذوا يحكون القوانين التي تنظمها، فبحثوا قضية (التقديم والتأخير) وتأثيرها على تركيب الجملة من حيث الإكمال أو الإلغاء، ومن حيث التغير الدلالي.

ويرى النّحاة العرب "أنّ اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأنّ الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنّها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتًا وأصداء، لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بتلك"(١).

سادسًا: الاتساع:

لقد نتجت ظاهرة الاتساع عن وضوح المعنى، والرغبة في استجلاء المعنى وتوضيحه، وفيها يظهر اهتمام النحاة بالمنهج التحويلي، ويرى بعض العلماء أنّ الاتساع هو: المرونة، أو التركيب، ومراعاة مقتضيات السياق في التركيب والعلاقات النّحوية؛ وذلك لأنّ الشيء قد يكون له أصل ثم اتسع فيه، أي: يكون ذلك بخروجه عن هذا الأصل، ومما لا شك فيه أن المعوّل عليه هنا هو المعنى؛ لأنّ الاتساع يأتي على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب للمعنى(٢).

ومعنى ذلك.. أنّ النحاة يشترطون لوقوع الاتساع أن يكون المخاطب فاهمًا للمعنى، ولا يفهم المخاطب ذلك إلا إذا كان هذا التجوز من العرف اللغوي، أي من سليقة المتكلم والمستمع معًا، وكفاية كل منهما اللغوية، وهذا هو الجانب الإبداعي في اللغة.

---

(١) الجرجاني، عبدالقاهر، دلائل الإعجاز (٤٥).

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل (٥/٨١).

ولقد أولى النحاة والعلماء عناية لدراسة هذه الظاهرة، وعلى سبيل المثال ما صنعه ابن السراج الذي عقد له بابًا في الأصول، وفيه يقول: "اعلم أن الاتساع ضرب من الحذف، إلا أن الفرق بينهما؛ أنك لا تقيم المتوسع مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وفي الحذف تحذف العامل وتدع ما عمل فيه على حاله في الإعراب"(١).

المحدّد للبنية العميقة:

تعتمد النظرية التحويلية في تحديد البنية العميقة على ضرب من الحدس والتّخمين، وهذا مما أخذه العلماء على آراء التحويليين.

أمّا النَّحو العربي فيعتمد في تحديد البنية العميقة المفترضة للجملة على أمور متعددة، فقد تكون البنية العميقة مترتّبة على معنىً لغويّ مرادٍ، أو على معنى عقدي مرادٍ، أو على قياس نحويّ مقرّرٍ في أذهان النّحاة.

فإذا لم تتفق الألفاظ الظاهرة "البنية السطحية" مع المعنى المراد بنوعيه، أو مع القياس النَّحويّ "البنية العميقة"، فإنّ النحاة يلجؤون إلى قواعد التّحويل وقوانينه المذكورة سابقًا؛ لتتفق الألفاظ الظاهرة "البنية السطحية" مع المعنى المراد، أو القياس المقرر في أذهان النّحاة "البنية العميقة".

فتحديد البنية العميقة عند النحاة العرب يتجاوز الحدس والتخمين المعتمد في النّظرية التحويلية إلى أمورٍ هي أقرب إلى العلم، ومن أهمها: المعنى اللغوي، والمعنى العقدي، والقياس النَّحويّ، فهي ثلاثة أقسام:

- بنية عميقة مترتّبة على المعنى اللّغوي.
- بنية عميقة مترتّبة على المعنى العقدي.
- بنية عميقة مترتّبة على القياس النَّحويّ.

ويظهر أثر هذا التقسيم جليًّا في إعراب القرآن الكريم، فنجد أنّ النّحاة استعملوا كثيرًا من قواعد التّحويل وقوانينه في إعراب القرآن الكريم، وذلك بسبب عدم اتفاق بعض الألفاظ الظاهرة "البنية السطحية" مع المعنى بنوعيه اللغويّ والعقدي، أو مع القياس النَّحويّ "البنية العميقة".

وسأذكر شواهد على هذا الأثر مفصلة في المبحث التالي.

(١) ابن السراج، الأصول في النّحو (٢/٢٠٥).

المبحث الثاني: أثر البنية العميقة للجملة في إعراب القرآن الكريم

أولًا : أثر البنية العميقة المترتّبة على المعنى اللغوي

في التنزيل مواضع لا يصح حمل النّص القرآني فيها على ظاهره "البنية السطحية"؛ لأنّه لو حمل عليه لفسد المعنى، وعليه فلا بد من إجراء قواعد التحويل لإرجاع الألفاظ "البنية السطحية" إلى المعنى اللغوي المراد "البنية العميقة"، ومن ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف:٨٢]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة: واسأل أهل القرية، فهذا هو المعنى اللغوي المراد؛ إذ السؤال لا يوجه للقرية بل لأهلها، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فنصب على المفعولية، فتقدير المحذوف -وهو الإجراء التحويلي- بسبب المعنى اللغوي المراد.

٢- قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ ﴿١٥﴾﴾ [طه:١٥]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة: إنّ الساعة آتية أخفيها، فهذا هو المعنى اللغوي المراد؛ لأنّ الإخبار بأنّها ستأتي تحقيقًا إظهارٌ لها في الجملة، وهو ينافي إخفاءها، فحكم على "كاد" بأنّها زائدة، وهو قول الأخفش، فهذا الحكم -وهو الإجراء التحويلي- بسبب المعنى اللغوي المراد.

وذهب الكسائي إلى إجراء آخر لمناسبة البنية العميقة، وهو القول بتأويل الفعل "أخفيها"، فيكون بمعنى: أظهرها، وعليه فلا تكون "كاد" زائدة.

وجعل أبو جعفر النّحاس البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة هي: إنّ الساعة أكاد آتي بها لقربها، فيكون الكلام قد تم عند "أكاد"، ثم استأنفه بقوله: "أخفيها"، ثم حذف خبر "كاد"، فتقدير المحذوف -وهو الإجراء التحويلي- بسبب المعنى اللغوي المراد(١).

٣- قوله تعالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ [الأنفال:٤٥].

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة: (إذا لقيتم فئة كافرة)، فهذا هو المعنى اللغوي المراد؛ لأنّ المؤمنين لا يقاتلون إلا الكفار، ثم حذفت الصفة، فكلمة "فئة" موصوفة بصفة محذوفة لا بد من تقديرها للمعنى المذكور، وتقدير المحذوف -وهو الإجراء التحويلي- بسبب المعنى اللغوي المراد.

---

(١) تنظر مسألة "كاد" في: دلالة الفعل كاد وحال خبرها بين النحاة والمفسرين، د. صلاح بوجليع، مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٤- قوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثۡبِيتٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ كَمَثَلِ جَنَّةِۭ بِرَبۡوَةٍ﴾ [البقرة:٢٦٥]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة: كجنّة بربوة، فهذا هو المعنى اللغوي المراد؛ لأنّ الكاف للتمثيل والتشبيه، فهي تغني عن كلمة "مثل"، فحكم على "مثل" بأنّها زائدة للتأكيد، وهذا الحكم –وهو الإجراء التحويلي- بسبب المعنى اللغوي المراد.

٥- قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسۡجُدَ إِذۡ أَمَرۡتُكَۖ﴾ [الأعراف:١٢]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة: "ما منعك أن تسجد"، أي: ما منعك من السجود، فهذا هو المعنى اللغوي المراد، فحكم على الحرف "لا" بأنّها زائدة للتأكيد(١)، وهذا الحكم –وهو الإجراء التّحويلي- بسبب المعنى اللغوي المراد.

ثانيًا: أثر البنية العميقة المترتّبة على المعنى العقدي

ارتبط الإعراب بالمعنى، وتعددت التوجيهات الإعرابية واختلفت في الموضع الواحد، تبعًا للاختلاف في فهم المعاني والمقاصد المرادة، ومن تلك المعاني التي كانت سببًا في تعدد التوجيه الإعرابي واختلافه: المعاني العقدية.

ولقد كان التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم أحد المسالك التي سلكها المفسرون والمعربون على اختلاف توجهاتهم لتقرير مبادئهم العقدية، ومنطلقاتهم المذهبية، وهي البنية العميقة التي ينطلق منها بعض المفسرين والمعربين في التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم، فيكون التوجيه الإعرابي متّسقًا مع ما يعتقده المفسّر والمعْرِب.

وهذه شواهد تبين لنا جليًّا أثر البنية العميقة المترتّبة على المعنى العقدي في التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم:

١- قوله تعالى: ﴿ مَن يَهۡدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلۡمُهۡتَدِيۖ وَمَن يُضۡلِلۡ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡخَٰسِرُونَ ١٧٨﴾ [الأعراف:١٧٨].

ظاهر الآية يؤكد أنّ الله ﷻ خالق الهداية والضلال، وهو مذهب أهل السنة والجماعة، فالهداية والضلال من مخلوقات الله، فهو الهادي وهو المضل، وعليه فإنّ البنية العميقة متفقة مع البنية السطحية، فلا تحتاج إلى إجراءٍ تحويلي.

وذهب المعتزلة إلى أنّ الله ﷻ منزه عن فعل القبيح وإيجاده كالشر والضلال، وعليه فالبنية العميقة لهذه الجملة عندهم (من يهد الله فيقبل ويهتد فهو المهتدي، ومن

(١) الياقوت والمرجان في إعراب القرآن (١٦٠).

يضلل بأن لم يقبل فهو الخاسر)، فهذا هو المعنى العقدي عندهم، ثم حذف المعطوف وهو جملة "فيقبل ويهتد"، وتقدير المحذوف -وهو الإجراء التحويلي- بسبب المعنى العقدي المراد عندهم.

٢- قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ١٥﴾ [المطففين:١٥]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة عند المعتزلة: (كلا إنهم عن رحمة ربهم)، فهذا هو المعنى العقدي المراد عندهم؛ لأنّهم ينكرون الرؤية، ثم حذف المضاف "رحمة"، وأقيم المضاف إليه "ربهم" مقامه، فجر بحرف الجر، فتقدير المحذوف -وهو الإجراء التحويلي- بسبب المعنى العقدي المراد عندهم.

وأما على مذهب أهل السنة والجماعة فالرؤية عندهم ثابتة للمؤمنين يوم القيامة، وعليه فإنّ البنية العميقة متّفقة مع البنية السطحية، فلا تحتاج إلى إجراء تحويلي(١).

٣- قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢﴾ [الفجر:٢٢]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة عند المعتزلة: (وجاء أمر ربّك)، فهذا هو المعنى العقدي المراد عندهم؛ لأنّهم ينفون صفة المجيء وغيرها من الصفات، ثم حذف المضاف "أمر"، وأقيم المضاف إليه "ربك" مقامه، فرفع على الفاعلية، فتقدير المحذوف -وهو الإجراء التحويلي- بسبب المعنى العقدي المراد عندهم.

وأما على مذهب أهل السنة والجماعة فالرؤية عندهم ثابتة للمؤمنين يوم القيامة، وعليه فإنّ البنية العميقة متّفقة مع البنية السطحية، فلا تحتاج إلى إجراءٍ تحويلي(٢).

٤- قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ ٨ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ ٩﴾ [الطارق:٨-٩]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة: (إنّه على رجعه لقادر واذكر يوم تبلى السرائر)، فهذا ما يقتضيه المعنى العقدي المراد؛ لأنّ نصب "يوم" بـ"لقادر" يقتضي قدرة المولى ﷻ على إرجاع الإنسان يوم القيامة، في حين أنّ قدرته مطلقة في كل ظرف وحين، فالحذف المقدّر-وهو الإجراء التحويلي- بسبب المعنى العقدي المراد.

وذهب بعض المعربين إلى أنّ "يوم" منصوب بـ"لقادر"، وأما اعتراض بعض المعربين بأنّ هذا التوجيه يلزم منه تخصيص القدرة بهذا الظرف، فيجاب عنه بأمرين:

أحدهما: أنّ هذا غير لازم؛ إذ إنّ إيقاع أمر ما في ظرف زماني أو مكاني، لا ينفي وقوعه في ظرف آخر.

(١) ينظر الخلاف في ثبوت رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة بين أهل السنة والجماعة ومن خالفهم: شرح العقيدة الواسطية لخليل هراس (١٥٥).

(٢) ينظر الخلاف في ثبوت صفة المجيء والإتيان لله ﷻ بين أهل السنة والجماعة ومن خالفهم: شرح العقيدة الواسطية لخليل هراس (١١٠).

والثاني: أنّ تعيين هذا الظرف دون غيره، يفهم دخول غيره من باب أولى، فمثلًا ثبوت جودك يوم المسغبة والفاقة، مشعر بثبوته يوم الرخاء والسعة من باب أولى.

وعليه.. فإنّ البنية العميقة متّفقة مع البنية السطحية، فلا تحتاج إلى إجراءٍ تحويلي(١).

ثالثًا : أثر البنية العميقة المترتّبة على القياس النَّحويّ

لقد كان للقياس النَّحويّ أثرٌ كبير في تكوين البنية العميقة للجملة، والتي هي أصل للبنية السطحية لها.

ولقد كان التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم أحد المسالك التي سلكها النّحاة على اختلاف توجهاتهم لتقرير وتأكيد ما تقرر عندهم من القياسات، وهي البنية العميقة التي ينطلق منها بعض النّحاة في التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم، فيكون التوجيه الإعرابي متّسقًا مع ما يراه النَّحويّ من قياسات.

وهذه شواهد تبين لنا جليًّا أثر البنية العميقة المترتّبة على القياس النَّحويّ في التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم:

١- قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية:٣٢]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة عند النحاة: (إلا ظنًّا ضعيفًا)، فهذا ما يقتضيه القياس النَّحويّ عندهم(٢)؛ لأنّهم لا يجيزون التّفريغ في المفعول المطلق المؤكِّد، فوجب تقدير صفة محذوفة ليكون المفعول المطلق مبيّنًا لنوع العامل وليس مؤكدًا، ثم حذفت الصفة ونُصب "ظنًا" على أنّه مفعول مطلق مبين للنوع، فتقدير المحذوف -وهو الإجراء التحويلي-بسبب القياس النَّحويّ.

٢- قوله تعالى: ﴿قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ ...﴾ [البقرة:٩١]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة عند النحاة: (وهم يكفرون)، بتقدير مبتدأ، فهذا ما يقتضيه القياس النَّحويّ عندهم؛ لأنّهم لا يجيزون وقوع الفعل المضارع المثبت المسبوق بواو الحال وغير المقترن بـ"قد" حالًا إلا بإضمار مبتدأ، فتكون الجملة الاسمية في موضع الحال، فوجب تقدير مبتدأ لتصحّ الجملة حالًا، فتقدير المحذوف -وهو الإجراء التحويلي- بسبب القياس النَّحويّ.

---

(١) د. محمد السيف، الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم (٦٥٢/٢).

(٢) همع الهوامع شرح جمع الجوامع (٢٥١/٣).

وذهب بعض النّحاة إلى عدم اشتراط هذا التقدير، فحينئذ لا يحتاج إلى إجراءٍ تحويليّ؛ لاتفاق البنية السطحية مع البنية العميقة(١).

٣- قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا فِي سَبِيلِي﴾ [الممتحنة:١]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة عند النحاة: (قد خرجتم)، بتقدير "قد"، فهذا ما يقتضيه القياس النَّحويّ عند جمع من النّحاة؛ لأنّهم لا يجيزون وقوع الفعل الماضي غير المقترن بـ"قد" حالًا إلا بإضمارها معه، فوجب تقدير "قد" ليصحّ وقوع الماضي حالًا، فتقدير المحذوف -وهو الإجراء التحويلي- بسبب القياس النَّحويّ.

وذهب جمع من النحاة إلى جواز ذلك مطلقًا(٢)، وعلى هذا القول لا يحتاج إلى إجراء تحويليّ؛ لاتفاق البنية السطحية مع البنية العميقة.

٤- قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾ [الانشقاق:١]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة عند البصريين(٣): (إذا انشقت السماء انشقت)، بتقدير الفعل قبل الاسم "السماء"، فهذا ما يقتضيه القياس النَّحويّ عندهم؛ لأنّهم لا يجيزون تقدم الفاعل على الفعل، فوجب تقدير فعل قبل الفاعل، فتكون "السماء" فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعد الاسم، ثم حذف الفعل؛ لأنّه لا يجمع بين المفسِّر والمفسَّر، فتقدير المحذوف -وهو الإجراء التحويلي- بسبب القياس النَّحويّ، ولا يصح أن تعرب "السماء" هنا مبتدأ؛ لأنّها مسبوقة بأداة شرط، وهي مختصة بالأفعال.

وذهب الكوفيّون إلى جواز تقدم الفاعل على الفعل(٤)، وعلى هذا القول لا يحتاج إلى إجراءٍ تحويليّ؛ لاتفاق البنية السطحية مع البنية العميقة.

٥- قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء:٢٤]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة عند البصريين(٥): (كتب كتابًا اللهُ عليكم)، فهذا ما يقتضيه القياس النَّحويّ عندهم؛ لأنّهم لا يجيزون تقدم معمول اسم الفعل عليه، فوجب تقدير فعل متقدم فيكون "كتاب الله" منصوب بفعل مقدر، وليس باسم الفعل "عليكم"، وإنّما قدّر هذا الفعل ولم يظهر؛ لدلالة ما تقدّم عليه من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَٰتُكُمْ وَعَمَّٰتُكُمْ وَخَٰلَٰتُكُمْ﴾ [النساء:٢٣]، فإنّ فيه دلالة على أنّ ذلك مكتوب عليهم، فلمّا قدر هذا الفعل ولم يظهر، بقي التقدير فيه: (كتابًا اللهُ

(١) التبيان في إعراب القرآن (٩٢/١).
(٢) تنظر المسألة في: المغني في مسائل الخلاف النّحويّ والصّرفي (١٦٣).
(٣) تنظر المسألة في: المغني في مسائل الخلاف النّحويّ والصّرفي (٢٤٠).
(٤) تنظر المسألة في: المغني في مسائل الخلاف النّحويّ والصّرفي (١٦٣).
(٥) تنظر المسألة في: المغني في مسائل الخلاف النّحويّ والصّرفي (٢٤٠).

عليكم)، ثم أضيف المصدر إلى الفاعل فصارت: "كتابَ الله عليكم"، فتقدير المحــذوف – وهو الإجراء التّحويلي– بسبب القياس النَّحويّ.

وذهب الكوفيّون إلى جواز تقدم معمول اسم الفاعل عليه(١)، وعلى هذا القــول لا يحتاج إلى إجراءٍ تحويليّ؛ لاتفاق البنية السطحية مع البنية العميقة.

٦– قوله تعالى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]:

البنية العميقة المفترضة لهذه الجملة عند البــصريين(٢): (ولا آباؤنــا أشــركوا)، بتقدير محذوف يكون خبرًا و"آباؤنا" مبتدأ، ولا يكون "آباؤنا" معطوفًــا علــى الــضمير المرفوع المتصل، فهذا ما يقتضيه القياس النَّحويّ عندهم؛ لأنّهم لا يجيزون العطف علــى الضمير المرفوع المتّصل من غير تأكيد، فتقدير المحذوف –وهو الإجــراء التحــويلي– بسبب القياس النَّحويّ.

وذهب الكوفيّون إلى جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد، وعلى هذا القول لا يحتاج إلى إجراءٍ تحويليّ؛ لاتفاق البنية السطحية مع البنية العميقة.

(١) تنظر المسألة في: المغني في مسائل الخلاف النّحويّ والصّرفي (٤٠٩).
(٢) تنظر المسألة في: المغني في مسائل الخلاف النّحويّ والصّرفي (٣٧٥).

الخاتمة

في نهاية البحث يحسن بنا أن نسجّل أهم النتائج التي خلص إليها البحث:

١- اشتمال التراث النَّحويّ العربي على إرهاصات وآراء وأفكار تتكامل أو تتوافق إلى حدّ كبير مع ما نادت به فيما بعدُ النّظرية التحويلية، ومنها قضية (البنية العميقة والبنية السطحية).

٢- تعتمد النظرية التحويلية في تحديد البنية العميقة على ضرب من الحدس والتّخمين، وهذا مما أخذه العلماء على آراء التحويليين.

٢- يعتمد النَّحو العربي في تحديد البنية العميقة على أمور هي أقرب إلى العلم منها إلى الحدس والتخمين، ومن أهمها: المعنى اللغويّ، والمعنى العقدي، والقياس النَّحويّ.

٣- يلجأ النحاة إلى وسائل وقواعد التحويل إذا لم تتفق الألفاظ الظاهرة (البنية السطحية)، مع المعنى المراد بنوعيه، أو مع القياس النَّحويّ "البنية العميقة"؛ وذلك لتتفق الألفاظ الظاهرة "البنية السطحية" مع المعنى المراد، أو القياس المقرر في أذهان النحاة "البنية العميقة".

٤- اهتم النحاة العرب في مختلف مدارسهم ومذاهبهم النّحوية بالبنية العميقة، ومن الواضح أنّ دراستهم للبنية السطحية وانشغالهم بإعرابها، لم يغض طرفهم وعقلهم عن البنية العميقة لما يدرسونه أو يعربونه.

٥- نستطيع أن نقول إنّ منهج النَّحويّين العرب في تناول الظاهرة اللغوية كان منهجًا يقوم على افتراض "بنية عميقة" لم يعبروا عنها بهذا المصطلح، ولكنهم عبروا عنها باصطلاحات مختلفة تبدّت في معالجتهم، و"بنية سطحية" لم يعبروا عنها أيضًا بهذا المصطلح، ولكنهم عبروا عنها بما يفيد هذا المفهوم، وتعاملوا مع عدد من القوانين والقواعد التحويلية التي تحكم تحول البنية العميقة إلى بنية سطحية.

٦- وُجدت بعض الإرهاصات والشواهد التي تؤكد معرفة النحاة العرب لفكرة البنية العميقة والبنية السطحية، وقواعد التحويل المستعملة فيها، دون أن تتطابق المسميات مع ما توصلت إليه اللسانيات التوليدية التحويلية الغربية الحديثة مؤخرًا، لكنّ الجوهر والمضمون متّفق في معظمه.

٧- إبطال حملة التّهجم على النَّحو العربي بدعوى أنّه قواعد لفظية مجردة عن مراعاة النواحي المعنوية (البنية العميقة).

٨- أثبت البحث بالشّواهد أثر البنية العميقة المترتبة على المعنى اللغوي في التوجيه الإعرابي للآيات القرآنية، ففي التنزيل مواضع لا يصح حمل النّص القرآني فيها على ظاهره "البنية السطحية"؛ لأنّه لو حمل عليه لفسد المعنى، وعليه فلابد من إجراء قواعد التّحويل لإرجاع الألفاظ "البنية السطحية" إلى المعنى اللغوي المراد "البنية العميقة".

٩- أثبت البحث بالشّواهد أثر البنية العميقة المترتبة على المعنى اللغوي في التوجيه الإعرابي للآيات القرآنية، وبينتُ أنّ التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم أحد المسالك التي سلكها المفسرون والمعربون على اختلاف توجهاتهم لتقرير مبادئهم العقدية، ومنطلقاتهم المذهبية، وهي البنية العميقة التي ينطلق منها بعض المفسرين والمعربين في التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم، فيكون التوجيه الإعرابي متّسقًا مع ما يعتقده المفسّر والمعْرِب.

١٠- أثبت البحث بالشّواهد أثر البنية العميقة المترتبة على القياس النَّحويّ في التوجيه الإعرابي للآيات القرآنية، وبينتُ أنّ التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم أحد المسالك التي سلكها النّحاة على اختلاف توجهاتهم لتقرير وتأكيد ما تقرر عندهم من القياسات، وهي البنية العميقة التي ينطلق منها بعض النّحاة في التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم، فيكون التوجيه الإعرابي متّسقًا مع ما يراه النَّحويّ من قياسات.

١١- الدعوة إلى رفض المناهج الحديثة دعوة غير صحيحة، بل هي دعوة ضارة بالعربية نفسها، ومن الضروري أن نستفيد مما يطوره النّاس، وأن نشارك في هذا التطوير.

١٢- التّفكير اللغوي عند علماء العرب كان منظّمًا، ويسير على منهجٍ، كل ما نحتاجه هو دراسة هذا التفكير من خلال كتب أئمة النحاة، ككتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول في النَّحو لابن السراج؛ لنخرج بأفكار عربية للغة العربية.

وختامًا: لعلّ هذه الدراسة تفي بشيء مما تستحقّه هذه القضية –البنية العميقة للجملة وأثرها في إعراب القرآن الكريم– التي لم تنل حقّها من البحث والدراسة، فتكشف عن أحكامه المتعدّدة، وتطبيقاته المتنوّعة، وتفتح للباحثين وطلبة الدراسات العليا بابًا لمزيد من الدراسة، والله أسأل التوفيق والتسديد في القول والعمل.

المصادر والمراجع

- ابن الأثير، نصر الله بن أبي الكرم. لا يوجد تاريخ الطبع، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: بدوي طبانة، وأحمد الحوفي، نهضة مصر، القاهرة.
- ابن السراج، محمد بن سهل. ١٤٠٥هـ. الأصول في النَّحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. ١٣٣١هـ. الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. ١٣٧٩هـ. المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، البابي حلبي، القاهرة.
- ابن هشام، عبدالله بن يوسف. ١٤١٩هـ. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، الطبعة الأولى، دار الفكر، لبنان.
- ابن يعيش، موفق الدين بن علي، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت.
- إستيتية، سمير شريف. ٢٠٠٥م. اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديثة.
- باقر، مرتضى جواد. ٢٠٠٢م. مقدمة في نظرية القواعد التوليدية، دار الشروق، الأردن.
- البهنساوي، حسام. ١٤١٣هـ. القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.
- بومعزة، رابح. ٢٠٠٨م، التحويل في النَّحو العربي، عالم الكتب الحديث، الأردن.
- تشومسكي، أفرام ناعوم، ترجمة: بيداء علي العلكاوي. ١٩٩٦هـ، اللغة والعقل، دار الشؤون الثقافية، بغداد.
- تشومسكي، أفرام ناعوم، ترجمة: حسام البهنساوي. ١٤١٧هـ. اللغة والمسؤولية، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.
- تشومسكي، أفرام ناعوم، ترجمة: عدنان حسن. ٢٠٠٩م. آفاق جديدة في دراسة اللغة والعقل، دار الحوار، سوريا.
- تشومسكي، أفرام ناعوم، ترجمة: محمد الرحالي. ٢٠١٣م. اللسانيات التوليدية من التفسير إلى ما وراء التفسير، دار الكتاب الجديد المتحدة.
- تشومسكي، أفرام ناعوم، ترجمة: محمد فتيح. ١٤١٣هـ. المعرفة اللغوية طبيعتها وأصولها واستخدامها، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى.

- تشومسكي، أفرام ناعوم، ترجمة: مرتضى جواد باقر. ١٩٨٥م. جوانب من نظرية النَّحـو، مديرية مطبعة جامعة الموصل.
- تشومسكي، أفرام ناعوم، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز. ١٩٨٧م. البنى النحوية، دار الشؤون الثقافية، بغداد.
- جاد الكريم، عبدالله أحمد. ١٤٢٥هـ. الدرس النَّحويّ في القرن العشرين، مكتبـة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى.
- الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، ١٤١٠هـ. دلائل الإعجاز، تحقيق: محمـود محمـد شاكر، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الثانية.
- الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضـا، مكتبـة المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م.
- الجندي، أحمد علم الدين. ١٩٨٣م. اللهجات العربية في التراث، طبعة الدار العربية للكتاب، القاهرة.
- حجازي، محمود. لا يوجد تاريخ الطبع. البحث اللغوي، مكتبة غريب.
- حسن، يسرية محمد. ١٤١٧هـ. الأصالة والفرعية في النَّحو العربي.
- الخولي، محمد علي. ١٩٨٢م. دراسات لغوية، دار العلوم، الرياض.
- الخولي، محمد علي. ١٩٩٤م. قواعد تحويلية للغة العربية، دار المريخ، الرياض.
- خليل هراس، شرح العقيدة الواسطية، دار الهجرة، ط: الأولى، ١٤١١هـ.
- الراجحي، عبده. ١٤٠٦هـ. النَّحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية.
- زكريا ميشال. ١٩٨٦م. الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة) و(النظرية الألسنية)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية.
- زوين، علي. ١٩٨٦م. منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحـديث، دار الـشؤون الثقافية العامة، بغداد، الطبعة الأولى.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. ١٤٠٨هـ. الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، الطبعـة الثالثة، الخانجي، مصر.
- السيد، عبدالحميد. ٢٠٠٤ م. دراسات في اللسانيات العربية، دار الحامد، الأردن، الطبعـة الأولى.
- السيوطي، عبدالرحمن بن الكمال أبي بكر. ١٤٠٦هـ. الأشباه والنظائر في النَّحو، تحقيـق: عبدالعال مكرم، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى.

- السيوطي، عبدالرحمن بن الكمال أبي بكر. ١٤٠٩هـ. الاقتراح في أصول النَّحو وجدلـه، تحقيق: محمود فجال، مطبعة الثغر، الطبعة الأولى.
- السيوطي، عبدالرحمن بن الكمال أبي بكر. ١٤٠٦هـ. همع الهوامـع فـي شـرح جمـع الجوامع، تحقيق: عبدالعال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت.
- عبدالله جاد الكريم، التكامل المعرفي بين النَّحو العربي واللـسانيات الغربيـة، دار النابغـة للنشر، مصر، ط: الأولى، ١٤٤٢هـ.
- عبداللطيف، محمد حماسة. ١٩٧٩م، الضرورة الشعرية، مكتبة دار العلوم، القاهرة.
- عبداللطيف، محمد حماسة. ١٩٩٠م، من الأنماط التحويلية فـي النَّحـو العربـي، مكتبـة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى.
- عبده، عبدالعزيز. ١٣٩١هـ. المعنى والإعراب عند النَّحويّين ونظريـة العامـل، الكتـاب والتوزيع والإعلان والمطابع، ليبيا، الطبعة الأولى.
- عمايره، خليل أحمد، ١٩٨٧م، العامل النَّحويّ بين مؤيديه ومعارضيه، دار الفكر للطباعـة والنشر.
- الفهري، عبدالقادر الفاسي. ١٩٨٦م، البناء الموازي، دار توبقال للنشر، المغـرب، الطبعـة الأولى.
- الفهري، عبدالقادر الفاسي. ٢٠٠٠م، اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال للنشر، المغـرب، الطبعة الرابعة.
- الفهري، عبدالقادر الفاسي. ١٩٩٩م، المعجم العربي، دار توبقال للنشر، المغرب، الطبعـة الأولى.
- قباوة، فخر الدين. ١٤٢٤هـ. مشكلة العامل النَّحويّ، دار الفكر، دمشق. الطبعة الأولى.
- الكشو، صالح. ٢٠١٢م. النَّحو التحويلي العربي، مركز النشر الجامعي، تونس.
- ليونز، جون ترجمة حلمي خليـل. ١٩٩٥م. نظريـة تشومـسكي اللغويـة، دار المعرفـة الجامعية، الإسكندرية.
- الملخ، حسن خميس. ٢٠٠١م. نظرية الأصل والفرع في النَّحـو العربـي، دار الـشروق، الأردن، الطبعة الأولى.
- موور، تيرينس، وكارلنغ، كريستين، ترجمة: حامد حسين الحجاج – سلمان داود الواسطي، ١٩٩٨م. فهم اللغة: نحو علم لغة لما بعد مرحلة جومسكي، دار الشؤون الثقافية، بغـداد، الطبعة الأولى.

- موريس قراس، في النَّحو التحويلي، ترجمة صالح الكشو، بيت الحكمة، تونس.
- د. محمد السيف، الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم، المكتبة التدمرية، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٩هـ.
- محمد نوري بارتجي، الياقوت والمرجان في إعراب القرآن، دار الأعلام، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ.
- الوعر، مازن. ١٩٨٨٠م، قضايا أساسية في اللسانيات الحديث، دار طلاس للدراسات والترجمة، الطبعة الأولى.
- الوعر، مازن. ١٩٩٢٠م، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة، الطبعة الثانية.
- ياقوت، محمود سليمان. ٢٠٠٣م. منهج البحث اللغوي، دار المعرفة الحديثة.

الدراسة الرابعة

الاستثناء المنقطع بين النّحاة والأصوليين

دراسة تأصيلية تطبيقية

الاستثناء المنقطع بين النّحاة والأصوليين دراسة تأصيلية تطبيقية

صلاح بن عبدالله بن عبدالعزيز بوجليع

قسم النَّحو والصَّرف ، جامعة الملك فيصل ، الأحساء، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني : Dr.Salah Buglea@gmail.com

الملخّص :

إنّ قضية الاستثناء المنقطع من القضايا النّحوية التي تفرّقت أحكامها في كتب النّحاة والأصوليين، وقد ذكر الأصوليون أحكامًا للاستثناء المنقطع لم يذكرها النّحاة، والعكس صحيح، وأجملَ النحاةُ الكلام في بعض أحكامه، وفصّل فيها الأصوليون، والعكس صحيح، فعزمت على جمع كل ما تعلّق بالاستثناء المنقطع عند النّحاة والأصوليين من الأحكام، ودراستها دراسة تأصيلية، وذكر ما تعلّق بها من التطبيقات القرآنية، وجعلت دراسة هذا الموضوع دراسة بينيّة أبين فيها الاستثناء المنقطع عند النحاة والأصوليين، ووصعت له العنوان التالي:

(الاستثناء المنقطع بين النّحاة والأصوليين دراسة تأصيلية تطبيقية)

وقسمت البحث إلى قسمين، جعلت القسم الأول في الدراسة التأصيلية، وبينت فيه مسائل مهمة، وهي: الخلاف في ثبوته، ومفهومه، والمخرج من الاستثناء المنقطع، وما يترتب على الاستثناء المنقطع، و الاستثناء المنقطع بين الحقيقة والمجاز، و شروط الاستثناء المنقطع، وأنواعه وإعرابه، وأثر المعنى في تحديد نوع الاستثناء، وجعلت القسم الثاني في الدراسة التطبيقية حول ما تمّ تأصيله في القسم الأول.

الكلمات المفتاحية : الاستثناء – المنقطع – النّحاة –الحقيقة – المجاز .

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الثامن الإصدار الثاني المجلد الأول ٢٠٢٣م

The interrupted exception between grammarians and fundamentalists, an applied, original study

Salah bin Abdullah bin Abdulaziz Buglea
Department of Grammar and Morphology, King Faisal University, Al-Ahsa, Saudi Arabia
E-mail Dr.Salah Buglea@gmail.com:

Abstract :

The issue of the interrupted exception is one of the grammatical issues whose rulings are dispersed in the books of grammarians and fundamentalists. Among the grammarians and fundamentalists of rulings, studying them in an original study, and mentioning the Qur'anic applications related to them, and making the study of this subject an interstitial study in which I show the interrupted exception to the grammarians and fundamentalists, and I set the following title for it:

)The interrupted exception between grammarians and fundamentalists, an applied original study(

And I divided the research into two parts, I made the first section in the original study, and I showed important issues in it, namely: the dispute in its proof, its concept, the way out of the interrupted exception, and the consequences of the interrupted exception, and the interrupted exception between truth and metaphor, and the conditions of the interrupted exception, and its types and syntax. , and the effect of meaning in determining the type of exception, and made the second section in the applied study on what was rooted in the first section.

Keywords: The Exception - The Interrupted - The Grammarian - The Truth - The Metaphor.

الـمقدمـة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإنّ قضية الاستثناء المنقطع من القضايا النّحوية التي تفرّقت أحكامها في كتب النّحاة والأصوليين، وقد ذكر الأصوليون أحكامًا له لم يذكرها النّحاة، والعكسُ صحيح، وأجملَ النحاةُ الكلام في بعض أحكامه، وفصّل فيها الأصوليون، والعكسُ صحيح، وغالب أحكام الاستثناء المنقطع فيها خلافٌ وإشكالات في التنظير والتطبيق.

فرأيت أنّ الحاجة ماسة لجمع كل ما تعلّق بالاستثناء المنقطع عند النّحاة والأصوليين من الأحكام، ودراستها دراسة تأصيلية، وذكر ما تعلّق بها من التطبيقات القرآنية، وجعلت دراسة هذا الموضوع دراسة بينيّة أبين فيها الاستثناء المنقطع عند النحاة والأصوليين، لأنّ هذا النوع من الدراسة سيجمع بين التّأصيل والتطبيق، فيعطي صورة متكاملة لقضية الاستثناء المنقطع في اللغة العربية.

ووضعت له العنوان الآتي:

(الاستثناء المنقطع بين النّحاة والأصوليين دراسة تأصيلية تطبيقية)

أهداف البحث:

ويهدف البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل الاستثناء المنقطع مُتّفَق على ثبوته في القرآن الكريم؟.
- هل الاستثناء المنقطع متّفق على مفهومه؟.
- إذا كان الاستثناء إخراجاً، فما الشيء المخرج في الاستثناء المنقطع؟.
- هل الاستثناء المنقطع ثابت حقيقة أم مجازاً؟.

- هل يشترط وجود مناسبة بين المستثنى والمستثنى منه في الاستثناء المنقطع؟.
- هل للمعنى أثرٌ في تحديد الاستثناء المنقطع؟.

خطة البحث:

وقد قسمت البحث إلى قسمين، وبعدهما خاتمة:

القسم الأول: الدراسة التأصيلية:

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: الخلاف في ثبوته.

المبحث الثاني: الاستثناء المنقطع بين الحقيقة والمجاز.

المبحث الثالث: مفهومه.

المبحث الرابع: المخرج من الاستثناء المنقطع.

المبحث الخامس: شرط الاستثناء المنقطع.

المبحث السادس: أنواعه وإعرابه.

المبحث السابع: دلالة (إلا) في الاستثناء المنقطع.

المبحث الثامن: أثر المعنى في تحديد نوع الاستثناء.

القسم الثاني: الدّراسة التطبيقية:

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الاستثناء المنقطع في القرآن الكريم.

المبحث الثاني: الاستثناء المنقطع بمفهوم الإمام القرافي في القرآن الكريم.

المبحث الثالث: أنواع الاستثناء المنقطع في القرآن الكريم.

المبحث الرابع: أثر الخلاف في اشتراط المناسبة في الاستثناء المنقطع في التطبيقات القرآنية.

الخاتمة، بينت فيها أهم النتائج التي توصل البحث إليه.

القسم الأول

الدراسة التأصيلية

وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: الخلاف في ثبوته.

المبحث الثاني: الاستثناء المنقطع بين الحقيقة والمجاز.

المبحث الثالث: مفهومه.

المبحث الرابع: المخرج من الاستثناء المنقطع.

المبحث الخامس: شرط الاستثناء المنقطع.

المبحث السادس: أنواعه وإعرابه.

المبحث السابع: دلالة (إلا) في الاستثناء المنقطع.

المبحث الثامن: أثر المعنى في تحديد نوع الاستثناء.

المبحث الأول

الخلاف في ثبوته

عُني الأصوليّون بهذه المسألة فعرضوا لها وأطالوا الجدال فيها، فذكروا فيها ثلاثة أقوال: أحدها: المنع مطلقًا، أي: لفظًا ومعنى، وهو قول أبي المعالي الجويني[١]، والغزالي في المنخول[٢]، وابن برهان الأصوليّ[٣].

وحجّتهم: أنّ حدّ الاستثناء "استخراج بعض ما تناوله اللفظ العام من جهة الصيغة"، واللفظ ما تناول غير الجنس[٤].

قال ابن برهان الأصوليّ موضّحًا هذه الحجة: "وبيان ذلك أنّه إذا قال: رأيت النّاس إلا الخمر، فلفظ "الناس" ما كان متناولًا للخمر، فقوله: "إلا الخمر" لا يكون استثناء؛ لأنّه لم يستخرج به بعض ما تناوله اللفظ"[٥].

ويرى المانعون أنّ ما جاء ظاهره أنّه استثناء منقطع فإنّ (إلا) تكون بمعنى (لكن) وليست للاستثناء.

قال أبو المعالي الجويني مبينًا ذلك: "فالأصح بعد وضوح ذلك ألا يعتقد ثبوت الاستثناء من غير الجنس، فإن جرى لفظ (إلا) في كلام فصيح لم يكن استثناءً، وكان ذلك بمعنى لكن مع استفتاح كلام بعده، وهو كثير في القرآن الكريم"[٦].

---

(١) البرهان (١/١٤٤).

(٢) (ص:٢٢٤).

(٣) الوصول إلى علم الأصول (١/٢٤٣).

(٤) قواطع الأدلة (٤/٤٤٨).

(٥) الوصول إلى علم الأصول (١/٢٤٤).

(٦) البرهان (١/١٤٤).

والثـــاني: الجـــواز مطلقًـــا، أي: لفظًـــا ومعنـــى، وهـــو قـــول الغزالـــي فـــي المستصـفى[١]، ونسبه الآمدي إلى أصحاب أبـي حنيفة، ومالك، والقاضـي أبـو بكر، وجماعة من المتكلمين، والنّحاة[٢].

وحجّتهم السماع، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ٣٠ إِلَّآ إِبْلِيسَ ﴾[الحجر: ٣٠-٣١]، و(إبليس) لم يكن من الملائكة بدليل قوله تعالى: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ ﴾[الكهف: ٥٠].

والثالث: يصح من طريق المعنى دون اللفظ إذا كان مَعْنَيا الجنسين يتفقان من وجه، فيكون الاستثناء على هذا عائدًا إلى المعنى المتجانس لا إلى اللفظ المختلف.

قال أبو المظفر السمعاني من الأصوليين: "وهذا القول هو الأولى بمذهب الشافعي رحمه الله وهو قول المحقّقين من الأصحاب"[٣].

وأمّا النّحاة فلم يُعنوا بذكر الخلاف في جواز الاستثناء المنقطع كما فعل الأصوليّون، إلا أنّ هذا لا يعني عدم وجوده عندهم؛ فقد أشار بعض النّحاة والأصوليين إلى وجود الخلاف عند النّحاة وأهل اللغة.

فذكر الآمديّ من الأصوليين أنّ القول بالجواز هو قول جماعة من المتكلمين، والنّحاة، ومنعه الأكثرون.

وقال أبو المظفر السمعانيّ من الأصوليين: "اختلف أهل اللغة وأهل الفقه في الاستثناء من غير الجنس"[٤].

---

(١) المستصفى (١٨٢/٢).

(٢) الإحكام للآمدي (٣٦٤).

(٣) قواطع الأدلة (٤٤٦/١).

(٤) قواطع الأدلة (٤٤٥/١).

وهذا يعني أنّ بعض النّحاة منع من ذلك، ونسبة المنع إلى بعض النّحاة لم أقف على ما يؤيدها فيما اطلعت عليه من كتب النّحاة.

وممن صرح بثبوته سيبويه؛ فقال في الاستثناء المنقطع: "هذا باب ما يكون إلا على معنى و(لكن)، فمن ذلك قوله ﷻ: "لا عاصم اليوم من الله إلا من رحم"، ثم قال: "وهذا الضرب في القرآن كثير"[١].

وقال أبو البركات الأنباري: "الاستثناء المنقطع كثير في كتاب الله تعالى وكلام العرب"[٢].

وقال الرماني: "وتقول (ما فيها أحدٌ إلا حمارًا) على الاستثناء المنقطع؛ لأنّ الثاني من غير جنس الأول"[٣].

وقال ابن السّراج: "إلا في تأويل (لكن) إذا كان الاستثناء منقطعًا"[٤].

فكل ذلك يدل على ثبوته عند النحاة ولم أقف على من منع منه.

(١) الكتاب (٣٢٥/٢).

(٢) الإنصاف (٢٦٩/١).

(٣) شرح كتاب سيبويه للرماني (١٤٤٢/٣).

(٤) الأصول في النحو (٢٩٠/١).

المبحث الثاني

الاستثناء المنقطع بين الحقيقة والمجاز

إذا قلنا بثبوت الاستثناء المنقطع فهل يسمى استثناء حقيقة أم مجازا؟

اختلف النّحاة في ذلك على قولين:

أحدهما: أنّه استثناء مجازًا، لأنّ المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، فـ (إلا) بمعنى لكنّ، وهو قول سيبويه؛ فقد قال: "هذا باب ما لا يكون إلا على معنى "ولكن"، فمن ذلك قوله: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾[هود:٤٣] أي: ولكن من رحم".

وقد يجعله في حكم المتصل بتأويله دلاليا بحيث يمكن التقريب في المعنى بين المستثنى والمستثنى منه، فكأنّهما من جنس واحد، وهذا ما صنعه في توجيه الرفع في: لا أحد فيها إلا حمارٌ فقال: "وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمارٌ، أرادوا: ليس فيها إلا حمار ولكنّه ذكر أحدا توكيدا........ وإن شئت جعلته إنسانها"، أي: نزلته منزلة العاقل، وفيه معنى الذم والتهكم.

وقال ابن السّراج: "(إلا) في تأويل (لكنّ) إذا كان الاستثناء منقطعًا عند البصريين، ومعنى سوى عند الكوفيين"(١).

وقال الرمّاني: "وتقول: ما فيها أحدٌ إلا حمارًا، على الاستثناء المنقطع؛ لأنّ الثاني من غير جنس الأول، فإن جعلته أنيس ذلك المكان على الاتّساع قلت: ما فيها أحد إلا حمارٌ "(٢).

وقال عبد القاهر الجرجاني: "وهذا النوع من الاستثناء ليس على سبيل استثناء الشيء مما هو من جنسه؛ لأنّ استثناء الشيء من جنسه

---

(١) الأصول في النحو (٢٩٠/١).

(٢) شرح الكتاب للرماني (١٤٤٢/٣).

إخراج بعض ما لولاه لتناوله الأول ولذلك كان تخصيصا... فأما إذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ وإذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرجه منه؛ إذ اللفظ إذا كان موضوعًا بإزاء شيء وأطلق فلا يتناول ما خالفه، وإذا كان كذلك فإنما يصح بطريق المجاز، والحمل على (لكن) في الاستدراك، ولذلك قدرها سيبويه بـ(لكن) وذلك من قبل أنّ (لكن) لا يكون ما بعدها إلا مخالفا لما قبلها كما أنّ (إلا) في الاستثناء كذلك إلا أنّ (لكن) لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضًا لما قبلها، بخلاف (إلا) فإنّه لا يستثنى بها إلا بعض من كل"(١).

وقال ابن مالك: "وقيدت البعض بحقيقة احترازا من المنقطع المستعمل، فإنّه لا يكون إلا أن يستحضر بوجهٍ ما عند ذكر المستثنى منه......... فبذا الاعتبار لا يكون المنقطع غير بعض إلا أنّ المستثنى منه لا يتناوله وضعًا، فإن تناوله بغير ذلك فله حظّ من البعضية مجازًا، ولذلك قيل إنّه مستثنى، فإن لم يتناوله بوجهٍ من الوجوه لم يصح استعماله لعدم الفائدة، كقول القائل: صهلت الخيل إلا البعير..... فلو قال: صوّتت الخيل إلا البعير لجاز؛ لأنّ التصويت يستحضر بذكره الخيل وغيرها من المصوّتات"(٢).

وقال ابن برهان النّحوي: "واعلم أنّ العرب اختصرت في هذا وعلقته تعليق الجملة الواحدة وهو في الحقيقة جملتان، يبين ذلك قوله تعالى: ﴿بَلِ

(١) المقتصد (٢/٧٢٠).
(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/٢٦٩).

ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُكَذِّبُونَ ﴿٢٢﴾ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يُوعُونَ ﴿٢٣﴾ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٤﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ أَجۡرٌ غَيۡرُ مَمۡنُونِۭ ﴿٢٥﴾﴾[الانشقاق:٢٢-٢٥]"[١].

والثاني: أنّه استثناء حقيقة، وهذا القول نقله ابن الخباز عن ابن جني.

قال ابن جني في اللمع: "ومعنى الاستثناء: أن تخرج شيئا مما أدخلت فيه غيره، أو تدخله فيما أخرجت منه غيره"[٢].

قال ابن الخباز معلّقاً على ما قاله ابن جنّي: "وقوله"....": يوجب دخول الاستثناء المتّصل والاستثناء المنقطع تحته، ويكون في كليهما حقيقة...... ومن قال في حد الاستثناء: إنّه إخراج بعض من كل بمعنى (إلا) أو ما أقيم مقامها، كان الاستثناء المنقطع عنده مجازًا؛ لأنّ المستثنى ليس بعض المستثنى منه"[٣].

واختلف الأصوليون في كونه استثناءً على الحقيقة أو المجاز، على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنّه استثناء مجازيّ، وهو قول جمهور المجيزين، ومنهم الغزالي، والرازي، والزركشي.

قال الغزالي: "وقد ورد الاستثناء من غير الجنس كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾[الحجر:٣٠-٣١]........... والأظهر عندي أنه مجاز........ فتسميته استثناء تجوز باللفظ عن موضوعه فتكون إلا في هذا الموضع بمعنى لكن"[٤].

---

(١) شرح اللمع (١٤٨/١).

(٢) اللمع (١٢١).

(٣) توجيه اللّمع (٢١٣).

(٤) المستصفى (١٨٢/٢- ١٨٣).

وقال الفخر الرازي: "استثناء الشيء من غير جنسه باطل على سبيل الحقيقة، وجائز على سبيل المجاز"(١).

وإذا كان مجازًا، فما وجه التّجوّز؟.

قال القرافي من الأصوليين: "وقول القائلين بأنّه مجاز يحتمل أن يكون مرادهم مجازا في الإفراد أو مجازا في التركيب أو فيهما معا، ولم أر لأحد تصريحا بشيء من ذلك، بل يطلقون لفظ المجاز في تصانيفهم من غير زيادة على ذلك"(٢).

ثم ذكر القرافي ثلاثة احتمالات للمراد بالمجاز:

أحدها: أن يكون المراد أنّ لفظة إلا وضعت للإخراج مما تقدم قبلها، فإذا استعملت في إثبات نقيض الحكم فقط لما بعدها من غير أن تخرجه كان ذلك مجازا في الإفراد، ويكون من مجاز التعبير بلفظ الكل عن الجزء، فـ(إلا) تستعمل في الإخراج وفي إثبات النّقيض فإذا استعملت في إثبات النّقيض فقط فقد استُعملت في بعض مسمّاها، وذلك مجاز إطلاق لفظ الكل على الجزء، وهو مجاز مشهور.

والثاني: أن يكون المراد أنّ لفظ (إلا) وضع ليركّب مع بعض ما تقدم ليحكم عليه بنقيض ما تقدم، فإذا ركبت هذه اللفظة مع غير ما تقدم كان مجازا في التركيب، كما أنّ لفظ السؤال لما وضع ليركّب مع من يصلح للإجابة، فإذا ركّب مع القرية في قوله تعالى: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾[يوسف:٨٢] كان مجازا في التركيب.

---

(١) المحصول (٣/٣٠).

(٢) الاستغناء (٤١٥).

والثالث: أن يكون المراد أنّه مجاز في الإفراد والتركيب، فإنّ إمكان المفردات يقتضي إمكان المركّبات[(١)].

والثاني: أنّه استثناء حقيقيّ، وهذا القول نقله الغزالي عن أبي بكر الباقلاني[(٢)]، وهو الظاهر من كلام ابن حزم[(٣)].

والثالث: أنّه لا يسمّى استثناء لا حقيقة ولا مجازًا، وهذا القول نقله الزركشي في البحر المحيط، ولم ينسبه لأحد[(٤)].

---

(١) الاستغناء (٤١٥).

(٢) المستصفى (٢/١٦٩).

(٣) الإحكام لابن حزم (٤/١٠).

(٤) البحر المحيط في أصول الفقه (٣/٢٨١).

المبحث الثالث

مفهومه

تباينت أقوال النّحاة في تحديد مفهوم الانقطاع، ويمكن حصر ذلك في ثلاثة أقوال:

أحدها: أن يكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه، وهو قول أكثر النّحويين.

قال أبو العباس المبرّد: "هذا باب ما يقع في الاستثناء من غير المذكور قبله، وذلك قولك (ما جاءني أحد إلا حمارًا)، وما في القوم أحد إلا دابة، فوجه هذا وحده النصب، وذلك لأنّ الثاني ليس من نوع الأول فيبدل منه"(١).

وقال الزجّاجيّ: "إذا كان المستثنى من غير جنس الأول كان منقطعًا منه، وكان منصوبا"(٢).

وقال أبو علي الفارسيّ: "الاستثناء المنقطع أن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه وذلك نحو (ما جاءني أحد إلا حمارًا)"(٣).

وقال ابن يعيش: "هو ما كان المستثنى فيه من غير نوع الأول، ويسمى المنقطع لانقطاعه منه إذ كان من غير نوعه"(٤).

وقال ابن الخباز: "ومعنى المنقطع: أن لا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه"(٥).

---

(١) المقتضب (٤/٤١٢).

(٢) الجمل في النّحو (٢٣٥).

(٣) الإيضاح (١٧٨).

(٤) شرح المفصّل (١/٤٢١).

(٥) شرح اللمع (٢١٣).

وقال الزنجاني: "الاستثناء المنقطع هو ألا يكون المستثنى من جنس المستثنى منه، كقولك: (ما جاءني أحد إلا حمارًا)، و(ما بالدار أحد إلا وتدا)"[١].

وقال ابن مالك: "المستثنى إن كان بعض ما استثني منه حقيقة فهو متصل، نحو: قام الرجال إلا زيدًا وإن لم يكن كذلك فهو منقطع ومنفصل"[٢].

وقال الشّاطبي: "وهو ما كان فيه المستثنى من غير جنس المستثنى منه"[٣].

ويترتب على القول بأنّ المنقطع ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه أمران:

أحدهما: أن لا يكون المستثنى فردًا من أفراد المستثنى منه.

والثاني: أن لا يكون داخلا في ماهيّته ومسمّاه.

فنحو: (جاء القوم إلا فرسًا) منقطع باتفاق، و(جاؤوا إلا زيدًا) متصل، و(رأيت زيدًا إلا وجهه)، منقطع على الاعتبار الأول؛ لأنّ الوجه ليس فردًا من أفراد المستثنى منه.

نقل ذلك ابن القيم، ثم قال: "ولكن لا أعلم أحدًا من النّحاة يقول ذلك، ويلزم من ذلك أن يكون استثناء كل جزء من كل منقطع"[٤].

---

(١) شرح الهادي (٢/٨٨٩).

(٢) شرح التسهيل (٢/٢٦٩).

(٣) المقاصد الشافية (٣/٣٦١).

(٤) بدائع الفوائد (٧١٢).

والقول الثاني: أنّ المنقطع هو كل لفظ من ألفاظ الاستثناء لم يرد به إخراج، سواء كان من جنس الأول أو من غير جنسه، وهو قول ابن الحاجب؛ حيث قال:

"... المنقطع وهو كل لفظ من ألفاظ الاستثناء لم يرد به إخراج، سواء كان من جنس الأول أو من غير جنسه، فلو قلت: جاء القوم إلا زيدًا، و" زيدًا " ليس من القوم كان منقطعًا، وكذلك إذا قلت ما جاء القوم إلا زيدًا، لم يجز إلا النصب على مذهب أهل الحجاز"[١].

وقال الرضي: "فالمستثنى الذي لم يكن داخلًا في المتعدد الأول قبل الاستثناء منقطعٌ، سواء كان من جنس المتعدد، كقولك: جاءني القوم إلا زيدًا –مشيرا بالقوم إلى جماعة خالية من زيد– أو لم يكن نحو: جاءني القوم إلا حمارًا، فقد تبيّن أن المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظنّ بعضهم"[٢].

ورتّب ابن الحاجب على هذا القول أنّه لا يمكن الجمع بين المتصل والمنفصل في تعريف واحد، فجعل لكلٍ تعريفًا؛ لأنّ المتصل لا يتميز إلا بالإخراج، ولا إخراج في المنقطع[٣].

ولذا قال في حدهما في الكافية: "المستثنى متصل ومنقطع، فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظا أو تقديرا بـ(إلا) وأخواتها، والمنقطع هو المذكور بعدها غير مخرج"[٤].

---

(١) شرح المفصل (٣٢٩/١).

(٢) شرح الكافية القسم الأول (٧١٧/٢).

(٣) شرح المفصل (٣٢٤/١).

(٤) (ص:١٠٩).

وخـالف الرضـيُّ ابـنَ الحاجـب وذهـب إلـى أنّـه يمكـن جمـع المتصـل والمنفصـل فـي حـد واحـد باعتبـار اللفـظ؛ لأنّ مختلفـي الماهيـة لا يمتنـع اشتراكهما في اللفظ، فيقال: المستثنى هو المذكور بعد إلا وأخواتها(١).

والقـول الثالـث: أن يكـون منقطعًا مما قبلـه، إما فـي العمل وإما فـي تناوله، فالمنقطع تناولاً: (جاء القوم إلا حماراً)، والمنقطع عملا نحو: ﴿لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَكۡبَرَ ﴿٢٤﴾﴾[الغاشية:٢٢-٢٤]، فهذا استثناء بجملة.

قـال ابـن القـيم: "كذا قـال ابـن خـروف وغيـره، وجعلـوا (مَـن) مبتـدأ و(يعذبه) خبره ودخلت الفاء لتضمّن المبتدأ معنى الشرط"(٢).

والقول الرابع: ما صحّحه أبو حيّان حيث قال: "والصـحيح أن يقال: الاسـتثناء المنقطـع هو ألا يكون المسـتثنى بعض المسـتثنى منـه، أو يكـون بعضه إلا أنّ معنى العامل غير متوجه عليه"(٣).

واختلف الأصوليون في مفهوم الاستثناء المنقطع على قولين:

أحدهما: أن يكـون المسـتثنى مـن غيـر جنس المسـتثنى منـه، وهو قول أكثر الأصوليين.

قال الزركشي: "المراد بالمنقطع عندهم: ما كان من غير الجنس"(٤).

والثـاني: أنّ المنقطـع هـو مـا دل علـى مخالفـة بـ(إلا) غيـر الصـفة وأخواتهـا مـن غيـر إخـراج، وهو قول ابن الحاجب في مختصره الأصولي، وتبعه الأصفهاني في شرح المختصر الأصولي(٥).

---

(١) شرح الكافية القسم الأول (٧١٧/٢).

(٢) البدائع (٧١٣).

(٣) التذييل والتكميل (١٦٨/٨).

(٤) تشنيف المسامع بجمع الجوامع (٧٣٧/٢).

(٥) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (٢٥٣/٢).

ومعنى هذا القول أنّ المنقطع هو كل لفظ من ألفاظ الاستثناء لم يرد به إخراج سواء كان من جنس الأول أو من غير جنسه، فلو قلت جاء القوم إلا زيدًا، و"زيدًا" ليس من القوم كان منقطعًا، وإن كان من جنس الأول.

واستحسن الزركشي هذا القول وفضّله على الأول فقال: "يجوز الاستثناء من الجنس بلا خلاف كـ(قام القوم إلا زيدًا)، وهو المتصل، ومن غير الجنس على الأصح وهو المنقطع، ويعبر عنه بالمنفصل، نحو: إلا حمارًا، وأفسد تعريف المتصل بقولنا: (ما جاءني أحد إلا زيدًا) لمن يعلم أنّ زيدًا لم يدخل تحت أحد، فهذا منقطع، وإن كان من جنس الأول، فالأحسن أن يقال: المتصل ما كان اللفظ الأول منه يتناول الثاني نحو جاء القوم إلا زيدا، والمنقطع ما لا يتناول اللفظ الأول فيه الثاني"(١).

وردّ الإمام القرافي من الأصوليين القول بأنّ الاستثناء المنقطع هو: ما كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه، فقال: "اعلم أنّ النحاة والأصوليين يقولون: إنّ الاستثناء المنقطع ضابطه أن يكون ما بعد إلا من غير جنس ما قبلها نحو " قام القوم إلا حمارا " وإن كان من جنسه فهو متصل نحو قام القوم إلا زيدا، وهذان الضابطان باطلان"(٢).

ثم بيّن القرافي سبب البطلان فقال: "وذلك أنّ المفسرين والعلماء من الفقهاء وغيرهم يقولون في قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ﴾[الدخان:٥٦]، منقطعٌ، مع أنّ "الموتة الأولى" هي بعض أفراد الموت المتقدم؛ لأنّه معرف باللام، فيعم جميع أفراد الموتة الأولى وغيرها، فهذا استثناء من الجنس، وهو منقطع، فيبطل به الحدّان المذكوران في المتصل والمنقطع، فيندرج في حدّ المتّصل؛ لكونه من الجنس، وليس

(١) البحر المحيط (٣/٢٧٧).
(٢) الاستغناء (٢٩٥).

متّصلاً فيكون الحد غير مانع، ويخرج من حد المنقطع؛ لاشتراطهم المغايرة في الجنس، وهي مفقودة في الآية، فيكون الحد المذكور للمنقطع غير جامع"[١].

ويرى **القرافي** أنّ الصحيح في حدّ المتصل أن يقال فيه: هو ما اشتمل على أمرين:

أحدهما: أن يكون الثاني من جنس الأول.

والثاني: أن يحكم على الثاني بنقيض ما حكم على الأول.

فإذا تخلّف أحد الأمرين فهو منقطع.

فقولنا: (قام القوم إلا زيدًا)، فزيد من جنس القوم، وحكمت أولا بالقيام، وعلى زيد بعدم القيام، وهو نقيض القيام، فهذا متصل.

وإذا قلنا: "قام القوم إلا فرسًا"، فالحكم وإن وقع بالنّقيض على الفرس الذي هو عدم القيام، لكن الفرس ليس من جنس القوم فكان منقطعًا.

فإن قلت: "قام القوم إلا زيدًا مسافرٌ"، كان منقطعًا أيضًا؛ لأنّك حكمت على زيد الذي هو من الجنس بغير النّقيض الذي هو عدم القيام، بل بحكم آخر الذي هو السّفر، فحصل الانقطاع؛ للحكم بغير النّقيض الذي هو السفر، لا للحكم بغير الجنس[٢].

ثم إنّ القرافي بعد أنّ حدد مفهوم المتصل والمنقطع قال:

"فهذا هو تحرير حد الاستثناء المتّصل والمنقطع بحيث ينطبقان على كتاب الله تعالى وسنّة نبيه ﷺ، وكلام الفصحاء من العرب وغيرهم، ولا يشكل بعد ذلك شيء من ذلك إن شاء الله تعالى.

وأما على ما هو مسطور في كتب النّحاة والأصوليين فيشكل ما ذكرته لك من الآيات، وصور أخر كثيرة لا تحصى كثرة"[٣].

---

(١) الاستغناء (٢٩٥).

(٢) الاستغناء (٢٩٦).

(٣) الاستغناء في الاستثناء (٢٩٨).

المبحث الرابع

المُخرَج في الاستثناء المنقطع

اختُلف في المستثنى: من أيّ شيء هو مخرَجٌ؟

ذهب سيبويه والجمهور إلى أنّ الإخراج من كليهما[(١)]، أي: من الاسم والحكم، فالمستثنى مخرج من المستثنى منه، وحكمه من حكمه، فله اعتباران:

أحدهما: كونه مستثنى، وبهذا الاعتبار هو مخرج من الاسم المستثنى منه.

والثاني: كونه محكومًا عليه بضد حكم المستثنى منه، وبهذا الاعتبار هو مخرج من الحكم.

وذهب الكسائي إلى أنّه مخرجٌ من المستثنى منه، وهو المحكوم عليه فقط، فإذا قلت: (جاء القوم إلا زيداً) فـ(زيدًا) مخرج من القوم، فكأنّك أخبرت عن القوم الذين ليس فيهم زيد بالمجيء، وأما هو فلم يخبر عنه بشيء، بل سلبت الإخبار عنه، لا أنّك أخبرت عنه بسلب المجيء، وعلى قوله فالإسناد وقع بعد الإخراج[(٢)].

واحتجّ الكسائي بقوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ﴾[البقرة:٣٤]، ووجه الاستدلال أنّ الاستثناء لو كان مخرجًا من الحكم لكان قوله "أبى" تكراراً؛ لأنّه قد علم بالاستثناء.

وذهب الفراء إلى أنّه مخرج من الحكم نفسه لا من الاسم[(٣)].

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش (٥/٢١١٥).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش (٥/٢١١٤).

(٣) معاني القرآن له (١/٨٩).

وحجّته أنّ المنقطع مخرج من الحكم لا من الاسم وكذلك الباب كله، يعني المتصل والمنقطع.

ورجّح ابن الخباز هذا القول فقال في بيان المخرج: "فإخراجك الشيء مما دخل فيه غيره كقولك قام القوم إلا زيدا، أخرجت زيدا من القيام الذي حكمت به على القوم لا من القوم، ومن توهم ذلك فقد أخطأ؛ ألا ترى أنك لوقلت: قصدت العرب إلا قريشا، لم تخرج قريش باستثنائها من العرب عن أن تكون منها، فبان أنّ الإخراج من الحكم لا من المحكوم"(١).

وقال ابن القيم من الأصوليين: "والتحقيق في ذلك أنّه مخرج من الاسم المقيّد بالحكم، فهو مخرج من اسم مقيد لا مطلق"(٢).

وأجاب عن حجة الكسائي بأنّ الآية فيها تأكيدٌ وليس تكرار، ويبطل أيضا بالاستثناء المنقطع فإن المخرج فيه من الحكم لا من الاسم وإذا ثبت ذلك في المنقطع ثبت في المتصل؛ لأن معنى (إلا) الاستثناء في الحالين، ولقولنا: (لا إله إلا الله) إذ لو كان ما بعد إلا مسكوتا عنه لم يكن في اللفظ إثبات للمقصود.

وأجاب عن حجة الفراء بأنّ المستثنى داخل مع الاسم المحكوم عليه تقديراً، إذ يقدّر الأول شاملاً بوجه ليصح الاستثناء.

ثم قال: "وإذا تبيّن بطلان المذهبين صح مذهب الجمهور، فالاسم المستثنى مخرج من المستثنى منه، وحكمه مخرج من حكمه، وأنّ الممتنع إخراج الاسم المستثنى من المستثنى منه، مع دخوله تحته في الحكم، فإنّه

---

(١) توجيه اللمع (٢١٣).

(٢) البدائع (٧٠١).

لا يعقل الإخراج حينئذ البتة فإنه لو شاركه في حكمه لدخل معه في الحكم والاسم جميعا، فكان استثناؤه غير معقول"[١].

قال أبو حيان بعد ذكر هذا الخلاف: "وهذا الخلاف الذي ذكرناه هو في الاسم المتّصل"[٢].

ولم يذكر موقف النّحاة من الاستثناء المنقطع ممّا هو مخرج؟.

وقد ظهر لي من كلام النحاة ونقاشهم في هذه المسألة ثلاثة أقوال في المخرج في الاستثناء المنقطع:

أحدها: أنّه غير مخرج من شيء، قال ابن ناظر الجيش: "والمشهور من كلام النحاة أنّ المنقطع ليس يخرج من شيء"[٣].

والثاني: أنّه مخرج مما قبله تقديرًا بخلاف المتصل فإنّه محرج مما قبله تحقيقًا، وهو قول ابن مالك؛ فقد قال في حدّ الاستثناء: "وهو المخرج تحقيقا، أو تقديرا من مذكور أو متروك..."[٤]، وأراد بقوله: "تقديرًا " الاستثناء المنقطع كما بيّن في شرحه للتّسهيل.

والثالث: أنّ المخرج فيه من الحكم لا من الاسم، وقد ذكر النحاة ذلك في ردهم على مذهب الكسائي، قال ناظر الجيش: "وقد أبطل مذهب الكسائي بالاستثناء المنقطع فإن المخرج فيه من الحكم لا من الاسم وإذا ثبت ذلك في المنقطع ثبت في المتصل لأن معنى (إلا) الاستثناء في الحالين"[٥].

---

(١) البدائع (٧٠٣).

(٢) التذييل والتكميل (١٥٧/٨).

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢١١٨/٥).

(٤) شرح التسهيل له (٢٦٤/٢).

(٥) تمهيد القواعد (٢١١٥/٨).

وقد أورد ابن الحاجب إشكالًا على الاستثناء بمعنى الإخراج، وقال: الاستثناء مشكل التعقّل، قال: لأنّك إذا قلت (جاء القوم إلا زيدا) فإمّا أن يكون زيد داخلا في القوم أو لا، فإن كان غير داخل لم يستقم الاستثناء لأنّه إخراج، وإخراج ما لم يدخل غير معقول، وإن كان داخلا فيهم لم يستقم إخراجه للتناقض؛ لأنّك تحكم عليه بحكمين متناقضين[١].

وأجاب ابن القيم عن هذا الإشكال فقال: "والجواب عن هذا الإشكال أنّه لا يحكم بالنسب إلا بعد كمال المفردات فالإسناد إنّما وقع بعد الإخراج، فالقائل إذا قال (قام القوم إلا زيدًا) فها هنا خمسة أمور:

أحدها: القيام بمفرده.

والثاني: القوم بمفرده.

والثالث: زيدٌ بمفرده.

الرابع: النسبة بين المفردين.

الخامس: الأداة الدّالة على سلب النسبة عن زيد.

فـ(زيد) دخل في القوم على تقدير عدم الإسناد، وخرج منهم على تقدير الإسناد ثم أسند بعد إخراجه، فدخوله وخروجه باعتبارين غير متنافيين، فإنّه دخل باعتبار الإفراد وخرج باعتبار النّسبة، فهو من القوم غير محكوم عليهم، وليس من القوم المقيّدين بالحكم عليهم.

هذا إيضاح هذا الإشكال، والله الموفق"[٢].

قال ناظر الجيش عن هذا الجواب: "وهو تقدير حسن لكن يلزم منه أنّ المستثنى يُخرج من الاسم دون الحكم، وقد تقدّم أنّه مخرج منهما على مذهب سيبويه، فلا يتّجه ما قال ابن الحاجب لذلك"[١].

---

(١) شرح ابن الحاجب على كافيته (٢/٣٥١).

(٢) بدائع الفوائد (٧٠٥).

ويرى أبو حيّان أنّ قول النّحاة: "(الاستثناء إخراج)، ليس بجيد أصلًا، ولا بمحرّر، فإنّ المستثنى ما دخل قطّ تحت الاسم الأول، ولا تحت حكمه، فيوصف بالإخراج، إذ لو دخل ما صحّ إخراجه البتّة، وإصلاح ذلك أن يقال: المستثنى هو المنسوب إليه بعد الأداة مُخالفة المنسوب إليه قبلها"[٢].

وقد أجاب ناظر الجيش عن قول أبي حيان فقال: "وقوله: إنّ المستثنى ما دخل تحت الاسم الأول، غيرُ جيّد؛ إذ لو لم يكن داخلا لم يكن لذكره فائدة، والذي ينبغي أن يقال: إنّه داخل في الأول بالنسبة إلى اللفظ، دالٌّ عليه وعلى غيره وضْعًا، لا بالنسبة إلى قصد المتكلّم"[٣].

=

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢١١٧/٥).

(٢) التذييل والتكميل (١٥٩/٨).

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢١١٧/٥).

المبحث الخامس

شرط الاستثناء المنقطع

اختلف النّحاة والأصوليون: هل من شرط الاستثناء المنقطع تقدير دخوله في المستثنى منه بوجه، أو ليس ذلك بشرط؟

فكثير من النّحاة والأصوليين لم يشترطوا فيه ذلك، قال القرافي: "ثم سيبويه، والسيرافي، وابن خروف، وغيرهم من النّحويين لم أرهم تعرّضوا لهذا الشرط، بل يمثلون مطلقًا، ويقولون: إن أمكن أن يكون ما يندرج في الأول وأُوّل به جاز فيه البدل عند بني تميم، وإن كان مما لا يمكن أن يدخل في الأول بطريق من الطرق وافق بنو تميم الحجازيين"(١).

وشرطه آخرون، وممن شرطه من النّحويين:

ابنُ السّراج فقال: "فإذا كان الاستثناء منقطعًا فلا بدّ من أن يكون الكلام الذي قبل (إلا) قد دلّ على ما يستثنى منه فتفقّد هذا فإنّه يدقّ"(٢).

وتابعه الرمّانيّ في شرح كتاب سيبويه فأرجع جميع ما ذكر من الآيات التي فيها الاستثناء منقطع إلى وجه من وجوه المناسبة بينه وبين المستثنى منه، فقال:

" **قوله تعالى:** ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾**[هود:٤٣]**، استثناء منقطع؛ لأنّ المعصوم غير العاصم، ووجه رجوعه إلى أصل الاستثناء أنّه بمنزلة: لا معصوم من أمر الله إلا من رحم؛ لأنّه إذا نفي العاصم انتفى المعصوم، كقولك (لا عاصم) فهذا يدل على (لا معصوم) فالاستثناء من مدلول الكلام الأول، كأنّه قيل: لا معصوم من أمر الله إلا من رحم"(٣).

(١) الاستغناء في الاستثناء (٣٦٦).
(٢) الأصول في النحو (٢٩١/١).
(٣) شرح كتاب سيبويه (١٤٥٠/٢).

وممن قال بهذا الشرط ابنُ مالك في شرح التّسهيل[١].

وممن شرطه من الأصوليين: أبو المعالي الجويني، نقل ذلك عنه تلميذه الغزالي[٢]، وممن شرطه من الأصوليين أيضًا أبو بكر الصّيرفي[٣].

وقد تعقّب القرافي من الأصوليين قول ابن السّراج باشتراط المناسبة وضعّفه بما حاصله: أنّ ردّ ما بعد (إلا) في المنقطع إلى ما قبل (إلا) بمعنىً مشترك بينهما:

إمّا أن يريد بذلك المشترك: أيَّ مشتركٍ كان عقلًا أو عادة، فلا يبقى شيء يمتنع، ويسقط اعتبار هذا الشرط.

أو يريد المشتركات العادية بأن نقول: لا بدّ أن يكون الثاني الذي بعد (إلا) مما يلابسه الأول الذي قبل (إلا) في مجرى العادة، كالإبل والحمير، ونحو ذلك مما جرت العادة بملابسته للآدميين، وما عدا ذلك لا يجوز أن يقع في الاستثناء المنقطع، فهذا باطل بزيد، وعمرو، وتقطيع القلوب الواقع في قوله تعالى:﴿إِلَّآ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمۡۗ ﴾[التوبة:١١٠].

أو يريد قسما ثالثًا ليس ضابطه العادة ولا العقل فهذا لا نعقله فعليه بيانه[٤].

---

(١) شرح التسهيل (٢/٢٦٩).

(٢) المستصفى من علم أصول الفقه (٢/١٨٣)، وينظر رأي الجويني أيضًا في: لباب المحصول في علم الأصول لابن رشيق (٢/٦٠٨)، ولم أقف على رأيه في كتابيه: البرهان في أصول الفقه، والتلخيص في أصول الفقه.

(٣) البحر المحيط للزركشي (٣/٢٧٧).

(٤) الاستغناء في الاستثناء (٣٦٦).

المبحث السادس

أنواعه وإعرابه

قسّم النحاة الاستثناء المنقطع قسمين(١):

أحدهما: ما يتصوّر فيه الاتصال، نحو قولك: ما جاءني أحد إلا حصانًا.

فهذا وشبهه فيه مذهبان:

أحدهما: مذهب الحجازيين، وهو النّصب على كل حال؛ لتعذر البدل؛ إذ لا يبدل في الاستثناء إلا ما كان بعضًا للأول، وإذا امتنع البدل تعيّن النصب.

والثاني: مذهب بني تميم، وهو جواز النّصب والبدلية.

فالنّصب على أصل الباب، والبدل على تأويلين:

أحدهما: أن يكون (أحد) مضمنًا معنى الحيوان، فيشمل الناطق وهو الإنسان، وغير الناطق مما فيه حياة، فيكون الاستثناء من القدر المشترك بين الأحدين والحصان، وهو الحيوانية مثلًا، ويكون تقديره: ما جاءني حيوان إلا حصانٌ.

والثاني من التأويلين: أن تجعل الحصان يقوم مقام من جاءك من الرجال على التمثيل.

ومن هذا القسم قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ﴾ [النساء:١٥٧]، فبنو تميم يقرؤون "إلا اتباع الظن" بالرفع يجعلون "اتباع الظن" علمهم.

والمختار في هذا القسم عند سيبويه النّصب، وعقد فيه بابًا فقال: "هذا بابٌ يختار فيه النّصب لأنّ الآخر ليس من نوع الأول"(٢).

---

(١) ينظر التقسيم في: شرح المفصل لابن يعيش (٤٢٤/١)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٢١٢٢/٥).

(٢) الكتاب لسيبويه (٣١٩/٢).

والثاني: ما لا يتصوّر فيه الاتصال بحال، كقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ١٩ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٢٠﴾[الليل:١٩-٢٠]، فـ(ابتغاء وجه) ليس من جنس جزاء النّعمة.

فهذا وأشباهه لا يجوز في المستثنى فيه إلا النّصب على لغة بني تميم وغيرهم؛ لتعذر البدل؛ إذ لا يمكن فيه تقدير حذف الاسم الأول وإيقاع المستثنى موقعه.

وقد عقد سيبويه لهذا القسم بابًا فقال: "هذا باب ما لا يكون إلا على معنى (ولكن)"(١)، وصرّح فيه بأنّه كثير فقال: "وهذا الضرب كثير في القرآن".

قال الإمام القرافي من الأصوليين: "والذي يعلم به المنقطع الذي لا يمكن اتّصاله من الذي يمكن اتّصاله:

أنّ الذي لا يمكن اتّصاله: هو الذي لا يمكن اخراج الوصف المتعلّق به من الوصف المتقدّم، وذلك نحو قولك: ما قام القوم إلا زيدًا فإنّه أَكَل، ألا ترى أنّ الوصف الذي أثبته لزيدٍ، وهو الأكل، ليس مخرجًا من الوصف الأول الذي هو القيام.

وأمّا الذي يمكن اتّصاله: هو الذي يكون الوصف المثبت له محرجًا من الوصف المتقدّم، نحو: ما رأيت أحدًا إلا حمارًا؛ لأنّ الحمار وإن لم يكن من جنس ما تقدم عليه (أحد) فإنّ الوصف الذي أثبته له محرج من الوصف المتقدم؛ لأنّ المعنى: لكن رأيت حمارًا، فأثبتّ الحمار والرؤية واستثناها من الرؤية المتقدمة".

المبحث السابع

دلالة (إلا) في الاستثناء المنقطع

---

(١) الكتاب لسيبويه (٢/٣٢٥).

جعلها سيبويه بمعنى (لكنْ) فقال: "هذا باب ما لا يكون إلا على معنى (ولكن)، فمن ذلك: "لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم"، أي: ولكن من رحم"[1].

وجعلها الفراء بمعنى (سوى) فقال في قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ﴾[هود:١٠٧]، "هو في المعنى إلا الذي شاء ربك من الزيادة، فلا تجعل إلا إلا في منزلة الواو ولكن بمنزلة سوى"[2].

وقال أبو بكر ابن السراج: "(إلا) في تأويل (لكن) إذا كان الاستثناء منقطعًا عند البصريين، ومعنى (سوى) عند الكوفيين"[3].

وإنّما جعل البصريون (إلا) بمعنى (لكن)؛ لأنّ ما بعد (إلا) مخالف لما قبلها، كما أنّ (لكن) كذلك فاتّسعوا فيها فأجروها مجرى (لكن) فتكون (إلا) في الحقيقة استدراك، غير أنّهم لمّا أوقعوا بعدها اللفظ المفرد كما يقع بعد (لكن) وهي استثناء سمّوها استثناء تجوّزًا.

قال أبو حيّان: "وتقدير (إلا) بـ(لكن) هو تفسير معنى؛ لأنّ (لكن)كما ذُكر يكون بعده كلام مستأنف و(إلا) مع ما بعدها ليست بكلام مستأنف، فلم يبق إلا أن تكون من تمام الكلام الأول، وإذا كانت من تمامه وجب أن يعتقد فيما بعدها أنّه منصوب على الاستثناء"[4].

وقال ابن يعيش: "والنكتة فيه أنّ الاستثناء من الجنس تخصيص، ومن غير الجنس استدراك"[5].

(١) الكتاب لسيبويه (٢/٣٢٥).
(٢) معاني القرآن (٢/٢٨٨).
(٣) الأصول في النحو (١/٢٩٠).
(٤) التذييل والتكميل (٨/١٧٠).
(٥) شرح المفصّل (١/٤٢٤).

المبحث الثامن

أثر المعنى في تحديد نوع الاستثناء

في آيات كثيرة يحتمل الاستثناء الاتصال والانقطاع، وذلك بالنّظر إلى تقدير المستثنى منه، وغالبًا ما يكون المُحدّد لنوع الاستثناء هو المعنى اللغويّ، فإن كان الثاني من جنس الأول في وضع اللغة كان متّصلا، وإلا فمنقطع، وقد وجدت أنّ المعنى الشرعيّ أيضًا له دور في تحديد نوع الاستثناء، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ﴾**[النمل:٦٥]:**

ذكر الزمخشري: أنّ الاستثناء هنا استثناء منقطع جاء على لغة تميم؛ لأنّ الله تعالى وإن صح الإخبار عنه بأنّه في السموات والأرض، فإنما ذلك على المجاز لأنّه مقدّس عن الكون في المكان بخلاف غيره(١).

وما قاله الزمخشريّ هو مذهب المعتزلة، وهم نفاة الصفات.

وذكر ابن القيم: أنّ الصّواب أنّ الاستثناء متّصل؛ لأنّه لا يمتنع أن يطلق عليه تعالى أنّه في السماوات كما أطلقه على نفسه، وأطلق عليه رسوله، ولا يلزم أن يكون هذا الإطلاق مجازا بل له منه الحقيقة التي تليق بجلاله، ولا يشابهه فيها شيء من مخلوقاته، وهذا كما يطلق عليه أنّه سميع بصير عليم قدير حيّ مريد حقيقةً، ويطلق على خلقه حقيقة، والحقيقة المختصة به لا تماثل الحقيقة التي لخلقه، فتناولُ الإطلاق بطريق الحقيقة لهما لا يستلزم تماثلهما حتى يفر منه إلى المجاز(٢).

---

(١) الكشاف عن حقائق التنزيل (٦/٣٥٥).

(٢) بدائع الفوائد (٧٠٩).

وما قاله ابن القيم هو مذهب سلف الأمة من أهل السنّة والجماعة، فيثبتون ما أثبته الله ﷻ لنفسه، وما أثبته له رسوله من غير تشبيه ولا تمثيل ولا تعطيل ولا تأويل.

قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَۚ﴾**[النجم: ٣٢]:**

جمهور أهل العلم على أنّ المراد بـ (اللمم) الصغائر من الذنوب، وعليه فالاستثناء منقطع، أي: الذين يجتنبون الكبائر لكن يقع منهم الصغائر.

وذهب بعض أهل العلم إلى أنّ المراد بـ(اللمم) أن يلمّ بالكبيرة مرة، ثم يتوب منها، ويقع فيها، ثم ينتهي عنها، لا يتخذها دأبه فيكون المعنى: لا يصدر منهم، ولا تقع منهم الكبائر إلا لممًا، وعليه فالاستثناء متّصل[(١)].

قال ابن القيم: "ولعل هذا الذي شجّع أبا اسحاق على أن قال: الذنوب كلّها كبائر، إذ الأصل في الاستثناء الاتّصال... ولكن النّصوص، وإجماع السلف على انقسام الذنوب إلى صغائر وكبائر"[(٢)].

(١) ينظر: مدارج السالكين لابن القيم (٢/٨٥٢).

(٢) مدارج السالكين (٢/٨٥٢).

القسم الثاني

الدراسة التطبيقية

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الاستثناء المنقطع في القرآن الكريم.

المبحث الثاني: الاستثناء المنقطع بمفهوم الإمام القرافي في القرآن الكريم.

المبحث الثالث: أنواع الاستثناء المنقطع في القرآن الكريم.

المبحث الرابع: أثر الخلاف في اشتراط المناسبة في الاستثناء المنقطع في التطبيقات القرآنية.

المبحث الأول

الاستثناء المنقطع في القرآن الكريم

تقدّم أنّ جمهور العلماء من النّحاة والأصوليين يقولون بمجيء الاستثناء المنقطع في القرآن الكريم بكثرة، وأنّه بمعنى (لكن)، وسواء في ذلك المجيزون[1] و المانعون[2]، والفرق أنّ المجيزين يرون أنّه استثناء تجوّزًا [3]، والمانعون يرون أنّه استدراك[4].

قال الزركشيّ من الأصوليين: "أنكر بعضهم وقوعه في القرآن، والصواب وقوعُه، قال ابن عطية: لا ينكر وقوعه في القرآن إلا أعجميّ"[5].

ومن وقوعه في القرآن الكريم ما ذكره سيبويه في كتابه حيث قال: "**فمن ذلك:**

قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾**[هود:٤٣]، أي: لكن من رحم.**

وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَـٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ﴾**[يونس:٩٨]**، أي: ولكن قوم يونس لمّا آمنوا.

وقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ﴾**[هود:١١٦]**، أي: لكن قليلًا ممن أنجينا منهم.

وقوله تعالى: ﴿أُخْرِجُواْ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾[الحج:٤٠]، أي: ولكنهم يقولون: ربّنا الله"[6].

---

(١) الكتاب (٣٢٥/٢).
(٢) البرهان لأبي المعالي الجويني (١١٤/١).
(٣) التذييل والتكميل (١٧٠/٨).
(٤) البرهان للجويني (١٤٤/١)، والبحر المحيط للزركشي (٢٨٠/٣).
(٥) البحر المحيط في أصول الفقه (٢٧٨/٣).
(٦) الكتاب (٣٢٥/٢).

المبحث الثاني

الاستثناء المنقطع بمفهوم الإمام القرافي

تقدّم أنّ الإمام القرافيّ يرى أنّ الصحيح في حدّ المتصل أن يقال فيه: هو ما اشتمل على أمرين:

أحدهما: أن يكون الثاني من جنس الأول.

والثاني: أن يحكم على الثاني بنقيض ما حكم على الأول.

فإذا تخلّف أحد الأمرين فهو منقطع.

وذكر أنّه بهذه الطريقة يظهر لنا معنى الانقطاع في الآيات التالية:

قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ **[الدخان:٥٦]**، فإنّ الموتة الأولى وإن كانت من جنس الموت المتقدم لكن الحكم وقع بعد (إلا) بغير النّقيض، فإنّ الحكم المتقدّم: عدم ذواق الموت في الجنة، ونقيض عدم الذواق منها الذواق فيها، ولم يحكم به بل بالذوق في الدنيا، فإنّ الموتة الأولى إنّما ذاقوها في الدنيا، فقد حكم بغير النّقيض، فكان منقطعًا للحكم بغير النّقيض لا للحكم بغير الجنس.

وقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً﴾ **[النساء:٢٩]**، فالحكم وإن لم يقع على غير الجنس لكنّه وقع بغير النّقيض، فإنّ نقيض قولنا: لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل، كلوها بالباطل؛ لأنّ المتقدم سلب فنقيضه إيجاب، ولم يحكم به سبحانه وتعالى، بل بشيء آخر غير النّقيض، فإنّ تقدير الآية " إلا أن تكون الأموال تجارة فكلوها بالسبب الحق"، وليس هذا نقيض ما تقدّم، بل ضده، فلمّا كان الحكم بغير النّقيض كان منقطعًا.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا﴾ **[النساء:٩٢]**، لم يقع الحكم فيه بالنّقيض؛ لأنّ نقيض ما كان له أن يقتل

كان له أن يقتل، ولم يحكم به سبحانه وتعالى، لأنّ اللام معناه في مثل هذا السياق الإباحة، فإذا قال الله تعالى لكم أن تفعلوا، كان إذنا وإباحة، والقتل الخطأ ليس مباحا، بل هو معفو عنه، والمعفوّ عنه كالخطأ، والنّسيان، وفعل النائم لا يقال إنّه مباح ولا محرم، فإنّ الله تعالى لم يأذن في قتل المؤمن بغير جناية البتة بل عفا عن جناية الخطأ فقط، أمّا أنّه أباحها فلا، وكذلك الساهي، والنائم، وبقية النظائر.

فالآية حينئذ لم يقع فيها الحكم بالنّقيض البتة، فكان الاستثناء فيها منقطعا لعدم الحكم بالنقيض لا لعدم الحكم على الجنس، والحكم على غير الجنس.

المبحث الثالث

أنواع الاستثناء المنقطع

تقدم أنّ النّحاة والأصوليين جعلوا الاستثناء المنقطع قسمين[١]:

أحدهما: ما يتصوّر فيه الاتصال، فيجوز فيه النّصب والإتباع، والمختار النّصب.

ومن تطبيقاته ما يأتي:

قوله تعالى:﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾**[النساء:١٥٧]**.

فالظنّ ليس من جنس العلم فهو استثناء منقطع، ويحتمل الاتصال بأن يكون اتباع الظنّ علمَهم، وحسنُ الظنّ علمَه، كذا قال سيبويه[٢]، وقال الرماني: "كأنه قيل ما لهم به من شيء يعمل عليه إلا اتباع الظن"[٣].

وقوله تعالى: ﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ ﴿٤٣﴾ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا﴾[يس:٤٣-٤٤].

استثنى الرحمة من نفي الصريخ والإنقاذ، وليس من جنسه، فالاستثناء منقطع، ويحتمل الاتّصال، قال الرمّاني: "كأنّه قيل: ما لهم شيء ينتفعون به إلا رحمة منّا"[٤].

والثاني: ما لا يتصوّر فيه الاتصال، فلا يجوز فيه إلا النصب على لغة بني تميم وغيرهم لتعذر البدل؛ إذ لا يمكن فيه تقدير حذف الاسم الأول وإيقاع المستثنى موقعه.

---

(١) ينظر التقسيم في: شرح المفصل لابن يعيش (٤٢٤/١)، وتمهيد القواعد لناظر الجيش (٢١٢٢/٥).

(٢) الكتاب (٣٢٣/٢).

(٣) شرح الكتاب للرمّاني (١٤٤٤/٣).

(٤) شرح الكتاب للرمّاني (١٤٤٤/٣).

ومن تطبيقاته القرآنية ما ذكره سيبويه ومنه ما يأتي:

قولـــه تعـــالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ﴾[الحج:٤٠].

فقولهم: "ربنا الله" ليس بحقّ موجب للإخراج، ولا يتصور فيه الاتصال إلا على تقدير حذف صفة، كأنّه قال: (بغير حق عند أحد إلا أن يقولوا ربنا الله) فإنّه حق موجب للإخراج عند من يعتقد ذلك، فإذا تيقن أنّه لا يجوز اتصاله إلا أن تكون صفة الحق محذوفة وجب حمله على الانقطاع؛ لأنّ الحذف لا بد له من دليل، وهاهنا لا دليل عليه، لأنّه يمكن الحمل على عدم الصفة(١).

وقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾**[هود:٤٣].**

استثناء منقطع لا يحتمل الاتصال عند سيبويه؛ لأن المعصوم غير العاصم(٢).

وقولـــه تعـــالى: ﴿فَلَوۡلَا كَانَتۡ قَرۡيَةٌ ءَامَنَتۡ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوۡمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُواْ﴾**[يونس:٩٨].**

فهذا منقطع؛ لأنّ قوم يونس غير القرية، قال الرمّاني: "ولم يجز في مثل هذا المتّصلُ؛ لأنّه لا يحمل الثاني على الأول"(٣).

---

(١) ينظر: الاستغناء في الاستثناء (٣٦٢).

(٢) الكتاب (٢/٣٢٥).

(٣) شرح كتاب سيبويه (٣/١٤٥٢).

المبحث الرابع
أثر الخلاف في اشتراط المناسبة في الاستثناء المنقطع في التطبيقات القرآنية

تقدّم خلاف النّحاة والأصوليين في اشتراط تقدير دخول المستثنى في المستثنى منه بوجه في الاستثناء المنقطع.

ويظهر أثر هذا الخلاف في التطبيقات التالية(١):

قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾**[النساء:١٥٧].**

فمن لم يشترط التقدير أجراه مجرى المفرّغ، والمعنى ما عندهم أو ما لهم إلا اتباع الظنّ، وليس اتّباع الظن متعلّقًا بالعلم أصلًا، ومن اشترط التقدير قال: المعنى: ما لهم من شعور إلا اتباع الظن، والظنّ وإن لم يدخل في العلم تحقيقًا فهو داخل فيه تقديرًا، إذ هو مستحضرٌ بذكره، وقائم مقامه في كثير من المواضع، فكان في اللفظ إشعار به صحّ به دخوله وإخراجه.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾**[النساء:٢٢].**

فهذا من الاستثناء السابق زمان المستثنى فيه زمان المستثنى منه فهو غير داخل فيه، فمن لم يشترط الدّخول فلا يقدّر شيئا، ومن قال: لا بدّ من دخوله في السابق بوجه من الوجوه قدّر دخوله في مضمون الجملة الطلبية بالنّهي، لأنّ مضمون قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم﴾ [النساء:٢٢]، الإثم، والمؤاخذة أي: إنّ الناكح ما نكح أبوه آثم مؤاخذ إلا ما قد سلف قبل النّهي وإقامة الحجة، فإنّه لا تتعلّق به المؤاخذة.

---

(١) تنظر هذه التطبيقات في: بدائع الفوائد لابن القيم (٧١٤).

وقولــه تعــالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا ﴿٢٥﴾ إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا ﴿٢٦﴾﴾ **[الواقعة:٢٥-٢٦].**

فهذا فيه نفي لسماع اللغو والتأثيم وإثبات لضده، وهو السلام المنافي لهما، فالمقصود به نفي شيء وإثبات ضده،، وعلى هذا فلا حاجة إلى تكلّف دخوله تحت المستثنى منه، لأنّه يتضمّن زوال هذه الفائدة من الكلام، ومن ردَّه إلى الأوّل قال: لمّا نفى عنهم سماع اللغو والتأثيم وهما مما يقال، فكأنّ النّفس تشوّقت إلى أنّه هل يسمع فيها شيء غيره، فقال: ﴿إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًا ﴿٢٦﴾﴾[الواقعة:٢٦]، فعاد المعنى إلى: لا يسمعون فيها شيئًا إلا قيلا سلاما سلاما.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور العدد الثامن الإصدار الثاني المجلد الأول ٢٠٢٣م

الخاتمة

في نهاية البحث يحسن بنا أن نسجّل أهم النتائج التي خلص إليها البحث:

١- جمهور النّحاة والأصوليين على أنّ الاستثناء المنقطع كثير في كتاب الله تعالى وكلام العرب، ولا ينكره إلا أعجميّ كما قال ابن عطية.

٢- أنّ جمهور المجيزين من النّحاة والأصوليين على أنّ الاستثناء المنقطع ثابت مجازًا، إما بجعل (إلا) بمعنى (لكن)، أو بإيجاد معنى مشترك بين المستثنى والمستثنى منه، فيكون استثناء في المعنى دون اللفظ..

٣- أنّ مفهوم الاستثناء المنقطع مختلف فيه عند النّحاة، والأصوليين:

فالمشهور عند الفريقين أنّه ما كان المستثنى منه من غير جنس المستثنى.

والتّحقيق عند النحاة هو ما ذكره أبو حيّان من أنّ الاستثناء المنقطع هو: ألا يكون المستثنى بعض المستثنى منه، أو يكون بعضه إلا أنّ معنى العامل غير متوجه عليه.

والتحقيق عند الأصوليين هو ما ذكره القرافيّ من أنّ المتّصل هو ما اشتمل على أمرين:

أحدهما: أن يكون الثاني من جنس الأول.

والثاني: أن يحكم على الثاني بنقيض ما حكم على الأول.

فإذا تخلّف أحد الأمرين فهو منقطع.

٤- أنّ المشهور من كلام النّحاة والأصوليين أنّ المنقطع ليس يخرج من شيء.

والتّحقيق عند النّحاة ما ذكره ابن مالك من أنّ المنقطع يخرج مما قبله تقديرًا.

والتحقيق عند الأصوليين ما ذكره ابن القيم من أنّه مخرج من الاسم المقيّد بالحكم، فهو مخرج من اسم مقيد لا مطلق.

٥- أنّ كثيرًا من النّحاة والأصوليين لم يشترطوا في الاستثناء المنقطع تقدير دخوله في المستثنى منه بوجه، وهو الظاهر من كلام سيبويه، والسيرافي، وابن خروف، وغيرهم من النّحويين إذ لم يتعرّضوا لهذا الشرط، بل يمثلون مطلقًا.

٦- أنّ الاستثناء المنقطع يجوز فيه عند بني تميم النّصب على الاستثناء، والإتباع إذا أمكن الاتصال، أمّا إذا لم يمكن فيتعين النّصب عندهم وعند غيرهم، خلافًا لمن أطلق الجواز.

٧- أنّ جمهور العلماء من النّحاة والأصوليين يقولون بمجيء الاستثناء المنقطع بمعنى (لكن)، وسواء في ذلك المجيزون و المانعون، والفرق أنّ المجيزين يرون أنّه استثناء تجوّزًا، والمانعون يرون أنّه استدراك.

٨- غالبًا ما يكون المُحدّد لنوع الاستثناء هو المعنى اللغويّ، فإن كان الثاني من جنس الأول في وضع اللغة كان متّصلا، وإلا فمنقطع، وقد وجدت أنّ المعنى الشرعيّ أيضًا له دور في تحديد نوع الاستثناء.

وختامًا: لعلّ هذه الدراسة تفي بشيء مما تستحقّه هذه القضية - الاستثناء المنقطع- التي لم تنل حقّها من البحث والدراسة، فتكشف عن أحكامه المتعدّدة، وتطبيقاته المتنوّعة، وتفتح للباحثين وطلبة الدراسات العليا بابًا لمزيد من الدراسة، والله أسأل التوفيق والتسديد في القول والعمل.

ثبت المصادر والمراجع

-الإحكام في أصول الأحكام، لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، ط: الثانية، ١٤٠٣هـ.

-al e7kam fy asol ala7kam ،laby m7md 3ly bn a7md bn 7zm ،t78y8 a7md m7md shakr ،dar alafa8 algdyda ،6: althanya ،1403h-.

– الإحكام في أصول الأحكام، لعلي بن محمد الآمدي، دار ابن حزم، لبنان، ١٤٤٠هـ.

- al e7kam fy asol ala7kam ،l3ly bn m7md alamdy ،dar abn 7zm ، lbnan ،1440h.

– الاستغناء في الاستثناء، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ.

- alastghna2 fy alastthna2 ،lshhab aldyn a7md bn edrys al8rafy ، t78y8: m7md 3bdal8adr 36a ،dar alktb al3lmya ،byrot ،6: alaoly، 1406h-.

– الأصول في النّحو، لأبي بكر محمد بن السّراج، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ.

- alasol fy alnّ7o ،laby bkr m7md bn alsّrag ،t78y8: d. 3bdal7syn alftly ،m2ssa alrsala ،6. alaoly ،1405h-.

– البحر المحيط في أصول الفقه، للإمام الزركشي، تحقيق: د. عمر سليمان الأشقر، دار الصفوة، ط: الثانية، ١٤١٣هـ.

- alb7r alm7y6 fy asol alf8h ،ll emam alzrkshy ،t78y8: d. 3mr slyman alash8r ،dar alsfoa ،6: althanya ،1413h-.

– البرهان في أصول الفقه، لأبي المعالي الجويني، تحقيق: صلاح عويضه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الأولى، ١٤١٨هـ.

- albrhan fy asol alf8h ،laby alm3aly algoyny ،t78y8: sla7 3oydh ، dar alktb al3lmya ،byrot ،6 alaoly ،1418h-.

– التذييل والتكميل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: أ.د. حسن هنداوي، كنوز أشبيليا، ط. الأولى، ١٤٣٠هـ.

- altzyylwaltkmyl ،laby 7yan alandlsy ،t78y8: a.d. 7sn hndaoy ، knoz ashbylya ،6. alaoly ،1430h-.

– التلخيص في أصول الفقه، لأبي المعالي الجويني، تحقيق: د. عبدالله النيبلي، ود. شبير العمري، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة، ط: الأولى، ١٤١٧هـ.

- altl5ys fy asol alf8h ،laby alm3aly algoyny ،t78y8: d. 3bdallh alnybly،wd. shbyr al3mry ،mktba dar albaz ،mka almkrma ،6: alaoly ،1417h-.

– الكافي في شرح الهادي، لأبي المعالي عبدالوهاب بن إبراهيم الزنجاني، تحقيق: أ. د. محمود بن يوسف فجّال، دار النور المبين، الأردن، ط: الأولى، ٢٠٢٠م.

- alkafy fy shr7 alhady ،laby alm3aly 3bdalohab bn ebrahym alzngany ،t78y8: a. d. m7mod bn yosf fg̃al ،dar alnor almbyn ، alardn ،6: alaoly ،2020m.

– الكافية لابن الحاجب، تحقيق طارق نجم عبدالله، مكتبة الوفاء، ط: الأولى، ١٤٠٧هـ.

- alkafya labn al7agb ،t78y8 6ar8 ngm 3bdallh ،mktba alofa2 ،6: alaoly ،1407h-.

– الكشاف عن حقائق التنزيل، لجار الله الزمخشري، تحقيق: ماهر حبوش، دار اللباب، ط: الأولى، ١٤٤٢هـ.

- alkshaf 3n 78a28 altnzyl ،lgar allh alzm5shry ،t78y8: mahr 7bosh، dar allbab ،6: alaoly ،1442h-.

– المحصول في علم الأصول، لفخر الدين الرازي، تحقيق: د. جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، ط: الثالثة، ١٤١٨هـ.

- alm7sol fy 3lm alasol ،lf5r aldyn alrazy ،t78y8: d. gabr al3loany ، m2ssa alrsala ،6: althaltha ،1418h-.

– المستصفى من علم الأصول، للإمام الغزالي، تحقيق: د. محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، ط. الأولى، ١٤١٧هـ.

- almstsfy mn 3lm alasol ،ll emam alghzaly ،t78y8: d. m7md slyman alash8r ،m2ssa alrsala ،6. alaoly ،1417h-.

- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم المرجان، دار الرشيد، العراق، ١٩٨٢م.
- alm8tsd fy shr7 al eyda7 ،l3bd al8ahr algrgany ،t78y8: kazm almrgan ،dar alrshyd ،al3ra8 ،1982m.
- المقتضب، تصنيف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، ط: الثالثة، ١٣٩٩هـ.
- alm8tdb ،tsnyf aby al3bas m7md bn yzyd almbrd ،t78y8: m7md 3bdal5al8 3dyma ،6: althaltha ،1399h-.
- المنخول من تعليقات الأصول، للإمام الغزالي، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر، ط: الثالثة، ١٤١٩هـ.
- almn5ol mn t3ly8at alasol ،ll emam alghzaly ،t78y8: m7md 7sn hyto ،dar alfkr alm3asr ،6: althaltha ،1419h-.
- الوصول إلى الأصول لأحمد بن علي بن برهان، تحقيق: عبدالحميد أبو زنيد، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.
- alosol ely alasol la7md bn 3ly bn brhan ،t78y8: 3bdal7myd abo znyd ،mktba alm3arf ،alryad ،1403h-.
- بدائع الفوائد، للإمام ابن القيم، تحقيق: صالح اللحام، وخلدون خالد، دار ابن حزم، لبنان، ١٤٣٢هـ.
- bda23 alfoa2d ،ll emam abn al8ym ،t78y8: sal7 all7am،w5ldon 5ald ،dar abn 7zm ،lbnan ،1432h-.
- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب،، لشمس الدين محمود بن عبدالرحمن الأصفهاني، تحقيق: د. محمد مظهر بقا، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- byan alm5tsr shr7 m5tsr abn al7agb ،،lshms aldyn m7mod bn 3bdalr7mn alasfhany ،t78y8: d. m7md mzhr b8a ،mnshorat gam3a am al8ry ،mka almkrma.
- تشنيف المسامع بجمع الجوامع، تأليف الإمام الزركشي، تحقيق: أ.د. عبدالله ربيع، و د. سيد عبدالعزيز، مؤسسة قرطبة، ط: الثالثة، ١٤١٩هـ.
- tshnyf almsam3 bgm3 algoam3 ،talyf al emam alzrkshy ،t78y8: a.d. 3bdallh rby3،w d. syd 3bdal3zyz ،m2ssa 8r6ba ،6: althaltha ، 1419h-.

– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش، تحقيق جمع من الأساتذة، دار السلام، مصر، ط: الأولى، ١٤٢٨هـ.

- tmhyd al8oa3d bshr7 tshyl alfoa2d ،lm7b aldyn m7md bn yosf alm3rof bnazr algysh ،t78y8 gm3 mn alasatza ،dar alslam ،msr ، 6: alaoly ،1428h-.

– توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخبّاز، تحقيق: أ.د. فايز ذياب، دار السلام، مصر، ط: الأولى، ١٤٢٣هـ.

- togyh allm3 ،la7md bn al7syn bn al5b̐az ،t78y8: a.d. fayz zyab ، dar alslam ،msr ،6: alaoly ،1423h-.

– دراسات لأسلوب القرآن الكريم، تأليف: الأستاذ الدكتور محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة.

- drasat laslob al8ran alkrym ،talyf: alastaz aldktor m7md 3bdal5al8 3dyma ،dar al7dyth ،al8ahra.

– شرح التسهيل لابن مالك، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، ود. محمد بدوي، هجر للطباعة، ط: الأولى، ١٤١٠هـ.

- shr7 altshyl labn malk ،lgmal aldyn m7md bn 3bdallh bn malk alandlsy ،t78y8: d. 3bdalr7mn alsyd،wd. m7md bdoy ،hgr ll6ba3a ،6: alaoly ،1410h-.

– شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د. حسن بن محمد الحفظي، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- shr7 alrdy lkafya abn al7agb ،t78y8: d. 7sn bn m7md al7fzy ، mnshorat gam3a al emam m7md bn s3od al eslamya.

– شرح اللمع، لأبي القاسم عبدالواحد ابن برهان العكبري، تحقيق: د. فائز فارس، ط: الأولى، الكويت.

- shr7 allm3 ،laby al8asm 3bdaloa7d abn brhan al3kbry ،t78y8: d. fa2z fars ،6: alaoly ،alkoyt.

– شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: أنيس بديوي، دار إحياء التراث، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ.

- shr7 gml alzgagy ،labn 3sfor al eshbyly ،t78y8: anys bdyoy ،dar e7ya2 altrath ،byrot ،6: alaoly ،1424h-.

– شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن الرماني، تحقيق: شريف النّجار، دار السلام، مصر، ط: الأولى، ١٤٤٢هـ.
- shr7 ktab syboyh laby al7sn alrmany ،t78y8: shryf alnّgar ،dar alslam ،msr ،6: alaoly ،1442h-.
– قواطع الأدلة في أصول الفقه، للإمام منصور بن محمد السمعاني، تحقيق: د. عبدالله الحكمي، ط: الأولى، ١٤١٩هـ.
- 8oa63 aladla fy asol alf8h ،ll emam mnsor bn m7md alsm3any ، t78y8: d. 3bdallh al7kmy ،6: alaoly ،1419h-.
– كتاب سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ.
- ktab syboyh ،t78y8: 3bdalslam haron ،mktba al5angy ،msr ،6: althaltha ،1408h-.
– لباب المحصول في علم الأصول، لابن رشيق المالكي، تحقيق: محمد غزالي جابي، منشورات دار البحوث والدراسات الإسلامية، دبي، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ.
- lbab alm7sol fy 3lm alasol ،labn rshy8 almalky ،t78y8: m7md ghzaly gaby ،mnshorat dar alb7othwaldrasat al eslamya ،dby ،6: alaoly ،1422h-.
– مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لابن القيم الجوزية، تحقيق: جمع من الأساتذة، دار الصميعي، الرياض، ط: الثانية، ١٤٣٨هـ.
- mdarg alsalkyn byn mnazl eyak n3bdw eyak nst3yn ،labn al8ym algozya ،t78y8: gm3 mn alasatza ،dar alsmy3y ،alryad ،6: althanya ،1438h-.
– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام السيوطي، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٧هـ.
- hm3 alhoam3 fy shr7 gm3 algoam3 ،ll emam alsyo6y ،t78y8: d. 3bdal3al salm mkrm ،dar alb7oth al3lmya ،alkoyt ،1397h-.

الدراسة الخامسة
دلالة الفعل كاد
وحال خبرها بين
النّحاة والمفسرين

دلالة الفعل كاد وحال خبرها بين النحاة والمفسرين

د. صلاح بن عبدالله بن عبدالعزيز بوجليع
قسم اللغة العربية – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء

تاريخ تقديم البحث: ٨/ ٦/ ١٤٤١ هـ   تاريخ قبول البحث: ١٠/ ٢/ ١٤٤٢ هـ

ملخص الدراسة:

يتحدث البحث عن قضية دلالية تختص بالفعل "كاد " وحال خبرها بين النحاة والمفسرين.

ويهدف البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

ما أقوال النّحاة في هذه المسألة؟ وما محل النزاع بينهم؟ وهل يتفق المفسرون مع النحاة فيما اختلفوا فيه؟ وهل يتفق المفسرون مع النحاة فيما اتفقوا عليه؟ وهل هناك معانٍ أخر لدلالة "كاد" عند المفسرين؟ وهل النّحاة متأثرون بالتفسير القرآني أم التفسير القرآني متأثر بأقوال النحاة؟ و أيّ هذه الأقوال أقرب إلى الاستعمال اللّغوي؟ وما القول الراجح؟ -بناء على الدراسة النظرية عند النحاة والتطبيقية عند المفسرين- في دلالة "كاد"؟

قسمت البحث إلى قسمين قبلهما تمهيد، وبعدهما خاتمة، كالتالي:

تمهيد: كاد صيغة ودلالة معجمية.

القسم الأول: دلالة "كاد " وحال خبرها عند النّحاة.

القسم الثاني: دلالة "كاد " وحال خبرها عند المفسرين.

الخاتمة، بينت فيها أهم النتائج التي توصل البحث.

الكلمات المفتاحية: دلالة الفعل "كاد " وحال خبرها -دلالة الفعل "كاد " – المعنى الدلالي للفعل "كاد" – "كاد " عند النحاة والمفسرين.

The connotation of the Arabic verb 'kaad' and its predicate between the views of grammarians and Qur'an exegetes

Dr. Salah bin Abdullah bin Abdulaziz bu Gelei'
Department of Arabic Language
College of Shari'a and Islamic studies in Ahsa'

Abstract:

This research discusses the connotative meaning of the Arabic verb "كاد" and the scholarly dispute among grammarians and Muslim exegetes of the Holy Qur'an about the position of its predicate. It seeks to answer the following questions: What are the views of the grammarians about this issue? What are the points of disagreement among them? Do Muslim exegetes subscribe to the grammarians' views regarding the points they differed? Do the exegetes agree with the grammarians concerning the points they agreed upon? Are there any other senses for the verb "كاد" held by the exegetes? Are the grammarians influenced by the exegetes' Qur'an interpretations, or were the Qur'anic interpretations influenced by the positions of the grammarians? Which of those sayings is closer to the lexical sense of the verb? What is the most correct saying about the meaning of "كاد" based on the grammarians' theoretical views and the exegetes' applied methods? The research consists of a preface, two main sections and a conclusion. The preface analyzes the form and lexical meaning of the verb "كاد". The section defines the communicative meaning of the verb "كاد" and the grammarians' views on its predicate. The second section analyses the exegetes' interpretations of the connotative meaning of the verb "كاد" and the position of its predicate. The conclusion presents the main findings of the research.

key words: Connotation of the Arabic verb 'kaad' – connotative meaning of the verb 'kaad' – the verb 'kaad' between grammarians and exegetes

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فإنّ دلالة الفعل "كاد" وحال خبرها من القضايا التي تعددت فيها أقوال النحاة واضطربت، لما فيها من العموم، فيرى بعضهم أنّ إثباتها نفي ونفيها إثبات، ويرى بعضهم أنّ إثباتها نفي ونفيها نفي، فهل الإثبات والنفي متعلقان بدلالة "كاد" وهو القرب، أم بدلالة حصول خبرها؟ فالمسألة تحتاج إلى تحرير محل النزاع، وبيان القول الأقرب إلى الواقع اللغويّ لدلالة "كاد" وحال خبرها.

وقد ظهر أثر ذلك التعدد والاضطراب في تفسيرهم لبعض الآيات، قال ابن أبي العز الهمداني في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[النور: ٤٠]: "اختلف النحاة في تأويل هذه الآية، واضطربت أقاويلهم فيها، فمنهم من نفى الرؤية، ومنهم من أثبتها، ولم يكشفوا عن حقيقة ذلك"(١).

ولما كان المفسرون أقرب إلى بيان الدلالة من النّحاة، فإنّ معرفة آرائهم في دلالة "كاد" وحال خبرها سيعطي الحكم النّحويّ قوة وتأكيداً؛ لذا جعلت دراسة هذا الموضوع دراسة بينيّة أبين فيها دلالة "كاد"، وحال خبرها عند النحاة والمفسرين، فإنّ هذا النوع من الدراسة سيجمع بين النّظرية والتطبيق في أفصح

(١) الفريد في إعراب القرآن المجيد (٦٠٥/٣).

النّصوص، وهو النص القرآني، وأقصد بالمفسرين: كل من ألّف في تفسير القرآن أو بيان معانيه، وإن كان المؤلِّف معدوداً من علماء النّحو؛ لأنّ بعض النحاة الذين ألفوا في التفسير أو بيان معانيه قد تختلف آراؤهم في التفسير عما قرروه في كتبهم النّحويّة.

ويدل على أهمية الموضوع وحاجته إلى الدراسة النظرية المقترنة بالدراسة التطبيقية، دقة معاني "كاد" وتصرفاتها، قال ابن عطية في تفسيره: «لهذا ونحوه قال سيبويه: "إنّ أفعال المقاربة لها نحو آخر"[1] ، بمعنى: أنها دقيقة التّصرف»[2].

وصغت له العنوان التالي:

"دلالة الفعل «كاد» وحال خبرها بين النّحاة والمفسرين".

ويهدف البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما أقوال النّحاة في هذه المسألة؟ وما محل النزاع بينهم؟
- هل يتفق المفسرون مع النحاة فيما اختلفوا فيه؟
- هل يتفق المفسرون مع النحاة فيما اتفقوا عليه؟
- هل هناك معانٍ أخر لدلالة "كاد" عند المفسرين؟
- هل النّحاة متأثرون بالتفسير القرآني أم التفسير القرآني متأثر بأقوال النحاة؟

---

(١) الكتاب (٣/١٦١).

(٢) المحرر الوجيز (١٠/٥٢٣).

- أيّ هذه الأقوال أقرب إلى الاستعمال اللّغوي؟ وما القول الراجح - بناء على الدراسة النظرية عند النحاة والتطبيقية عند المفسرين- في دلالة "كاد"؟

وقد قسمت البحث إلى قسمين قبلهما تمهيد، وبعدهما خاتمة، كالتالي:

تمهيد: كاد صيغة ودلالة معجمية.

القسم الأول: دلالة "كاد" وحال خبرها عند النّحاة، وبينت فيه ما يلي:

- أقوال النحاة وأدلتهم.
- بيان حقيقة قول النّحاة: "كاد" إثباتها نفي ونفيها إثبات.
- بيان الموضع الذي يختلف فيه النّحاة في دلالة "كاد".
- بيان المواضع التي يتفق فيها النّحاة على دلالة "كاد".

القسم الثاني: دلالة "كاد" وحال خبرها عند المفسرين.

وفيه أحصيت الآيات القرآنية التي ذكر فيها الفعل "كاد"، وبلغت ثلاثاً وعشرين آية، بينت فيها أقوال المفسرين، وقارنتها بأقوال النحاة، ورتبتها على النحو التالي:

- دلالة "كاد" المثبتة وحال خبرها عند المفسرين.
- دلالة "كاد" المنفية وحال خبرها عند المفسرين.
- دلالة "يكاد" المثبتة وحال خبرها عند المفسرين.
- دلالة "يكاد" المنفية وحال خبرها عند المفسرين.

الخاتمة، بينت فيها أهم النتائج التي توصل البحث إليه.

الدراسات السابقة:

سبق هذا البحث بحثٌ لأستاذي الأستاذ الدكتور أحمد مطر العطية بعنوان: "كاد استعمالاتها ودلالتها"[١] ، والفرق بين هذه الدراسة ودراستي من وجهين:

الأول: أنّ دراستي تركّز على دلالة الفعل "كاد" في نفسها وفي خبرها، بخلاف الأخرى فهي تدرس الدلالة والاستعمال.

الثاني -وهو الأهم-: أنّ دراستي بينية: بين النحاة والمفسرين، والأخرى تدرس الدلالة من خلال آراء النّحويين فقط.

* * *

---

(١) طبع في كتابه: "دراسات في النحو واللغة" البحث الخامس.

تمهيـد

كاد صيغة ودلالة معجمية

تناول أصحاب المعاجم اللغوية وكتب الغريب دلالة الفعل "كاد" من جهتين:

الأولى: دلالتها في نفسها دون النظر إلى خبرها.

الثانية: حال خبرها من حيث الوقوع وعدمه.

فأما دلالتها في نفسها فترجع عندهم إلى الهم بالشيء والقرب منه:

قال أبو بكر الأنباري: "والمشهور في كدت مقاربة الفعل"(١).

وقال أبو بكر الزبيدي الأندلسي: "كاد يكود كوداً ومكادة بمعنى: همّ"(٢).

وقال ابن سيده: "كاد كوداً ومكاداً ومكادة: هم وقارب"(٣).

وقال الراغب الأصفهاني: "ووضع كاد لمقاربة الفعل"(٤).

وقال ابن منظور: "كاد وضعت لمقاربة الشيء فعل أو لم يفعل"(٥).

---

(١) الأضداد (٩٨).

(٢) مختصر العين (٢/٤٤).

(٣) المحكم والمحيط الأعظم (٧/٩٥).

(٤) المفردات في غريب القرآن (٤٤٥).

(٥) لسان العرب (٥/٤٤٨).

وذكر ابن فارس معنى دقيقاً للفعل "كاد" جعله أصلاً لدلالة "كاد"، وهو أنها تدل على التماس شيء بعناء، فقال: "الكاف والواو والدال كلمة كأنها تدل على التماس شيء ببعض العناء"(١).

وهو بهذا لا ينفي دلالتها على القرب، ولكنه يشير إلى أنّ هذا المعنى لا ينفك عن دلالة "كاد"، بدليل أنه أثبت لها معنى القرب فقال: "... فأما قولهم في المقاربة: كاد، فمعناها قارب"(٢).

وعدم انفكاك هذا المعنى الذي ذكره عن دلالة "كاد" يتضح في حال خبرها، فإنّ خبرها إذا وقع فيقع بعد عناء، وإذا لم يقع فإنما هو أيضاً بسبب العناء في وقوعه، فيفسر لنا هذا المعنى ما ذكروه في حال خبرها.

وأما حال خبرها من حيث الوقوع وعدمه، فذكروا أنها إذا كانت مثبتة لم يقع خبرها، وإذا كانت منفية وقع خبرها بعد شدة وعناء.

قال ابن فارس: "... فأما قولهم في المقاربة: كاد، فمعناها قارب، وإذا وقعت كاد مجردة فلم يقع ذلك الشيء تقول: كاد يفعل، فهذا لم يفعل، وإذا قرنت بـ"جحد" فقد وقع، إذا قلت: ما كاد يفعله فقد فعله"(٣).

---

(١) معجم مقاييس اللغة (١٤٥/٥).

(٢) معجم مقاييس اللغة (١٤٥/٥).

(٣) معجم مقاييس اللغة (١٤٥/٥).

وقال أبو بكر الأنباري: "والمشهور في كدت مقاربة الفعل، كدت أفعل كذا وكذا: قاربت الفعل ولما أفعله، وما كدت أفعله معناه فعلته بعد إبطاء"(١).

وقال الراغب الأصفهاني: "ووضع كاد لمقاربة الفعل، يقال: كاد يفعل إذا لم يكن قد فعل، وإذا كان معه حرف نفي يكون لما قد وقع ويكون قريباً من أن لا يكون... ولا فرق بين أن يكون النفي متقدماً عليه أو متأخراً عنه"(٢).

قوله: "ولا فرق.. إلخ" يعني: أنّ خبر كاد المصحوبة بنفي مثبتٌ، سواء تقدم النفي، نحو: ما كاد زيد يقوم، أو تأخر، نحو: كاد زيد ما يقوم.

وقال ابن منظور: "كاد وضعت لمقاربة الشيء فعل أو لم يفعل، فمجردة تنبئ عن نفي الفعل، ومقرونة بالجحد تنبئ عن وقوع الفعل"(٣).

واقتصر بعضهم على ذكر حال خبرها إذا كانت مثبتة فقط، ومنهم:

الجوهريّ، فقال: "كاد يفعل كذا، يكاد كوداً ومكادة، أي: قارب ولم يفعل"(٤).

وابن الهائم، فقال: "يكاد: يهم ولم يفعل"(٥).

---

(١) الأضداد (٩٨).

(٢) المفردات في غريب القرآن (٤٤٥).

(٣) لسان العرب (٥/٤٤٨).

(٤) الصحاح (٢/ ٥٣٢).

(٥) التبيان في تفسير غريب القرآن (٥٦).

فتبين مما سبق أنّ دلالة "كاد" في نفسها ترجع في اللغة إلى الهمّ بالشيء والقرب منه بعناء، وأنّ خبرها منفيٌّ إذا كانت مثبتة، ومثبت ببطء وشدة إذا كانت منفية، هذا هو أصلها في اللغة.

ويبقى السؤال المهم، هل التزم النّحاة والمفسرون بهذا الأصل اللغوي للفعل "كاد"؟ الجواب عن ذلك سيكون من خلال دراسة القسمين التاليين بإذن الله تعالى.

* * *

القسم الأول: دلالة الفعل «كاد» وحال خبرها عند النحاة

دلالة الفعل «كاد» وحال خبرها

لا يختلف النّحاة في دلالة "كاد" على المقاربة، فهي عندهم بمعنى: قارب، وإنما وقع الخلاف بينهم في حال خبرها من حيث وقوعه وعدم وقوعه:

فيرى بعض النحاة أنّ "كاد" في الإثبات تدلّ على الإثبات، وفي النفي تدلّ على النفي. وممن قال بهذا الزجاجي وابن الحاجب والرضيّ وأبو حيّان(١).

وينطلق أصحاب هذا الرأي من: القياس، فالفعل "كاد" يدل على هذا المعنى قياساً على بقية الأفعال في أنّ إثباتها إثباتٌ لمعناها، ونفيها نفي لمعناها.

فيكون عندهم معنى "كاد زيد يقوم" أي: قارب القيام ولم يقم.

ومعنى "لم يكد زيد يقوم" أي: لم يقارب القيام فضلاً عن أن يصدر منه(٢).

ويرى بعض النحاة أنّ "كاد" في الإثبات تدل على النفي، وفي النفي تدل على الإثبات ببطء، بخلاف سائر الأفعال. وبه قال ثعلب وابن جني وابن خروف والعكبري وابن يعيش(١).

---

(١) الجمل للزجاجي (٢٠١)، وشرح المفصل لابن الحاجب (٢/٨٨)، وشرح الكافية القسم الثاني (٢/١٠٨١)، والارتشاف لأبي حيّان (٣/١٢٣٥).

(٢) شرح المفصل لابن الحاجب (٢/٨٨)، وشرح الكافية القسم الثاني (٢/١٠٨١)، والارتشاف لأبي حيّان (٣/١٢٣٥).

وحجتهم: أنّك إذا قلت: "كاد زيد يقوم" أو "يكاد زيد يقوم" فالقيام غير حاصل، ولا معنى للنفي إلا ذلك؛ لأنّ النفي يتعلق بخبرها(٢).

ومما يدل على أنها تفيد الإثبات بعد النفي: قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ٧١﴾[البقرة: ٧١]، أي: وقد فعلوا.

وقوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[النور: ٤٠]. والمعنى: أنّه مع شدة الظلمة إذا أحدّ نظره إلى يده وقرّبها من عينه رآها(٣).

ويرى بعض النحاة التفريق في النفي بين المضارع والماضي، فنفي المضارع نفي، ونفي الماضي إثبات.

بدليل: قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ٧١﴾، أي: وقد فعلوا.

وقوله تعالى: ﴿لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[النور: ٤٠]، مع أنّه لم ير شيئاً.

وممن قال بهذا الرأي ابن أبي الربيع(٤).

ويرى ابن مالك أنّ "كاد" في الإثبات تدل على لإثبات، وفي النفي تدل على النفي، إلا أنّها في النفي قد تدل على الإثبات ببطء وعسر. فجمع بين

---

(١) مجالس ثعلب (١٤١-١٤٢)، وشرح الجمل لابن خروف (٨٣٨/٢)، والمتبع في شرح اللمع للعكبري (٥٦٠/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٠٢/٣)، ورأي ابن جني في التذييل والتكميل (٣٦٧/٤).

(٢) شرح الجمل لابن خروف (٨٣٨/٢)، والمتبع في شرح اللمع للعكبري (٥٦٠/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٠٢/٣).

(٣) التذييل والتكميل (٣٦٧/٤)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (١٢٨٧/٣).

(٤) رأيه في البرهان في علوم القرآن (١٢٠/٤).

القولين الأول والثاني. قال في شرح التسهيل متحدثاً عن "كاد" و"يكاد": «والصحيح أنّ إثباتهما إثبات للمقاربة، ونفيهما نفي للمقاربة. فإذا قيل: "كاد فلان يموت" فمقاربة الموت ثابتة، والموت لم يقع، وإذا قيل: "لم يكد يموت"، فمقاربة الموت منفية، ويلزم من نفي مقاربة الموت نفي وقوعه بزيادة مبالغة... وقد يقول القائل: "لم يكد زيد يفعل"، ويكون مراده أنّه فعل بعسر لا بسهولة، وهو خلاف الظاهر الذي وضع له اللفظ أولاً»(١).

وقول ابن مالك: «إثباتهما إثبات للمقاربة، ونفيهما نفي للمقاربة» يجعلنا نطرح سؤلاً مفاده: هل الإثبات والنفي يتعلقان بالفعل "كاد" أو بخبرها؟

إذا تأملنا كلام ابن مالك فسنجد أنّ الإثبات والنفي عنده يتعلقان بمعنى "كاد"، وهو القرب، فإثبات كاد إثبات لمعناها، وهو القرب، ونفيها نفي لمعناها، وهو القرب. فقوله: إثباتها إثبات ونفيها نفي يعود إلى معنى "كاد"، وأما خبرها فلا ينطبق عليه ما ذكر، بل هو منفي عنده بعد "كاد" المثبتة، وأما بعد "كاد" المنفية فالأكثر نفيه، ويجوز بقلة إثباته.

فإذا تقرر المثبت والمنفي عند ابن مالك بقي علينا لزاماً أن نعرف ذلك عند بقية النحاة أصحاب الأقوال الأخرى؛ حتى نحرر محلّ النزاع في المسألة.

فأما من قال: إنّها في الإثبات تدل على الإثبات، وفي النفي تدلّ على النفي فواضح من أمثلتهم أنّ الإثبات والنفي عندهم يتعلقان بالفعل "كاد"؛

---

(١) شرح التسهيل (١/٣٩٩).

إذ جعلوا معنى "كاد زيد يقوم" أي: قارب القيام ولم يقم، ومعنى "لم يكد زيد يقوم" أي: لم يقارب القيام فضلاً عن أن يصدر منه. وهو ما أراده ابن مالك.

والفرق: أنّ ابن مالك أجاز بقلة إثبات مضمون الخبر، فجمع بين القولين الأول والثاني.

وأما القول بأنّ "كاد" في الإثبات تدل على النفي، وفي النفي تدل على الإثبات ببطء، بخلاف سائر الأفعال فالإثبات والنفي عند أصحاب هذا القول يتعلقان بالخبر؛ فقد احتجوا لقولهم: بأنّك إذا قلت: "كاد زيد يقوم" أو "يكاد زيد يقوم" فالقيام غير حاصل، ولا معنى للنفي إلا ذلك؛ لأنّ النفي يتعلق بخبرها.

وأما القول بالتفريق في النفي بين المضارع والماضي، فنفي المضارع نفي، ونفي الماضي إثبات؛ فبدليل: قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾[البقرة: ٧١]، أي: وقد فعلوا. وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[النور: ٤٠]، مع أنّه لم ير شيئاً. فواضح في أنّ الإثبات والنفي عندهم يتعلقان بالخبر.

ومن هذا العرض يتبين لي: أنّ القول بأنّ "كاد" في الإثبات تدل على الإثبات وفي النفي تدل على النفي، والقول بأنها في الإثبات تدل على النفي وفي النفي تدل على الإثبات قولان صحيحان باعتبارين مختلفين:

فأما الأول: فباعتبار أنّ الإثبات والنفي يتعلقان بمعنى كاد، وهو القرب، فإثبات كاد إثبات للقرب، ونفيها نفي للقرب. وهذا المفهوم لا أعلم فيه خلافاً

بين النحاة؛ إذ لم يقل أحد بأنّ إثبات كاد نفي للقرب، وأن نفي كاد إثبات للقرب.

قال أبو حيان: «وقال بعضهم: إنها مع الإثبات نفي، ومع النفي إثبات. وهذا إن أضافه إلى دلالة اللفظ بوضعه فقد أخطأ»[1].

وأما الثاني: فباعتبار أنّ الإثبات والنفي يتعلقان بالخبر، فيكون معنى "كاد زيد يقوم": ثبوت القرب ونفي القيام. وهذا المفهوم أيضاً لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة.

ومعنى "ما كاد زيد يقوم": نفي القرب. وهل يفيد نفي الخبر أم إثباته؟ هنا وقع الخلاف بين النحاة:

فمنهم من يرى أنها في هذه الحالة تفيد نفي الخبر. فيكون معنى قولنا: "ما كاد زيد يقوم" بمعنى: لم يقم.

ومنهم من يرى أنّها في هذه الحالة تفيد إثبات الخبر ببطء. فيكون معنى: "ما كاد زيد يقوم" أي: قام ببطء وعسر.

ومنهم من يرى أنها في هذه الحالة تفيد نفي الخبر، وقد تفيد إثباته ببطء.

ومنهم من يرى التفريق في هذه الحالة بين المضارع والماضي، فنفي المضارع نفي للخبر، ونفي الماضي إثبات للخبر.

وقد تقدمت هذه الأقوال الأربعة بأدلتها ومنسوبة لأصحابها.

---

(١) التذييل والتكميل (٤/٣٦٩).

فإذا تبين محل النزاع في هذه المسألة عند النحاة، وهو حكم خبر كاد المنفية، خرج بذلك أمران يمكن ادعاء الاتفاق عليهما عند النّحاة:

الأول: كون معنى "كاد" وهو القرب مثبت في الإثبات، ومنفي في النفي.

والثاني: نفي خبر "كاد" المثبتة.

* * *

القسم الثاني دلالة الفعل «كاد» وحال خبرها عند المفسرين

دلالة «كاد» المثبتة وحال خبرها عند المفسرين

ذكرت أنّ الفعل "كاد" عند النحاة إذا كان مثبتاً فإنّ المقاربة ثابتة والخبر منفيّ، وأقوال المفسرين متفقة مع هذه الدلالة لـ"كاد" المثبتة في الغالب، ويتضح ذلك من خلال أقوالهم في تفسير الآيات التالية:

١ –﴿قَالَ ٱبۡنَ أُمَّ إِنَّ ٱلۡقَوۡمَ ٱسۡتَضۡعَفُونِي وَكَادُواْ يَقۡتُلُونَنِي﴾[الأعراف: ١٥٠].

قال الطبري: «قاربوا ولم يفعلوا»(١).

وقال الثعلبيّ: «هموا وقاربوا»(٢).

وقال الواحدي: «وهمّوا»(٣). والهم بالشيء يعني: عدم فعله.

وقال ابن عطية: «قاربوا ولم يفعلوا»(٤).

وقال أبو حيان: «قاربوا أن يقتلوه. ودل هذا على أنه بالغ في الإنكار عليهم حتى هموا بقتله»(٥).

فالدلالة التي ذكرها المفسرون للفعل "كاد" المثبتة في هذه الآية جاء وفق ما تقرر لها عند النحاة.

٢ –﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾[التوبة: ١١٧].

---

(١) جامع البيان عن تأويل آي القرآن (٤٦٠/١٠).

(٢) الكشف والبيان عن تفسير القرآن (٥٣٥/١٢).

(٣) التفسير البسيط (٣٥٥/٩).

(٤) المحرر الوجيز (٨٩/٦).

(٥) البحر المحيط (٢٧٢/١٣).

قال الواحدي: «وقال الكلبي: هم أناس من المسلمين هموا بالتخلف ثم لحقوه»(١).

وقال البغوي: «لم يرد الميل عن الدين، بل أراد الميل إلى التخلف والانصراف للشدة التي عليهم. قال الكلبي: هَمّ ناسٌ عن التخلف ثم لحقوه»(٢).

قال أبو حيان: «و"كاد" تدل على القرب، لا على التلبس بالزيغ»(٣).

وقال محمد الطاهر ابن عاشور: «هذا الزيغ لم يقع، ولكنه قارب الوقوع»(٤).

فالدلالة التي ذكرها المفسرون للفعل "كاد" المثبتة في هذه الآية جاء وفق ما تقرر لها عند النحاة.

٣-﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ﴿٧٣﴾ ﴾[الإسراء: ٧٣].

قال الطبري: «يقول تعالى ذكره: ولو فعلت ما دعوك إليه من الفتنة عن الذي أوحينا إليك لاتخذوك إذاً لأنفسهم خليلاً، وكنت لهم وكانوا لك أولياء»(١).

---

(١) التفسير البسيط (٧٣/١١).

(٢) معالم التنزيل (١٠٥/٤).

(٣) البحر المحيط (٤٨٧/١٤).

(٤) التحرير والتنوير (٥٠/٥).

وقال الثعلبي: «وقال قتادة: ذكر لنا أنّ قريشاً خلوا برسول الله ذات ليلة إلى الصبح يكلمونه... ، فما زالوا يكلمونه حتى كاد يقاربهم في بعض ما يريدون، ثم عصمه الله ﻷ من ذلك، فأنزل الله هذه الآية»[٢].

وقال الواحدي: «ومعنى كادوا: هموا وقاربوا ذلك»[٣].

فالدلالة التي ذكرها المفسرون للفعل "كاد" المثبتة في هذه الآية جاء وفق ما تقرر لها عند النحاة.

٤- ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾ إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ عَلَيْنَا نَصِيرًا ﴿٧٥﴾﴾[الإسراء: ٧٤-٧٥].

قال الطبري: «يقول: لقد كدت تميل إليهم وتطمئنّ شيئاً قليلاً، وذلك ما كان ه همّ به من أن يفعل بعض الذي كانوا سألوه فعله، فقال رسول الله ه: (... **لا تكلني إلى نفسي طرفة عين**) »[٤].

وقال ابن الجوزي: «أي: هممت وقاربت أن تميل إلى مرادهم»[٥].

وقال ابن عطية: «ورسول الله لم يركن، ولكنه كاد بحسب همّه بموافقتهم؛ طمعاً منه في استئلافهم»[٦].

---

(١) جامع البيان (١٥/١٥).

(٢) الكشف والبيان (١٦/٤٠٦).

(٣) التفسير البسيط (١٣/٣٧٨).

(٤) جامع البيان (١٥/١٦).

(٥) زاد المسير في علم التفسير (٥/٥٠).

(٦) المحرر الوجيز (٩/١٥٥).

ونفى بعض المفسرين في الآية مقاربة الركون، مع أنّ "كاد" مثبتة، وهي في هذه الحالة تقتضي ثبوت مقاربة الركون ونفي الركون، إلا أنّ بعض المفسرين أخرجوها هنا عن دلالتها اللفظية لقرينة دلت على ذلك، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ﴾[الإسراء: ٧٤]. فلم يركن ولم يقارب الركون؛ لتثبيت الله له.

قال البغوي: «فإن قيل: كان النبي معصوماً، فكيف يجوز أن يقرب مما طلبوه، وما طلبوه كفر؟... والجواب الصحيح هو: أن الله تعالى قال: ﴿وَلَوۡلَآ أَن ثَبَّتۡنَٰكَ لَقَدۡ كِدتَّ تَرۡكَنُ إِلَيۡهِمۡ شَيۡـٔٗا قَلِيلًا ٧٤﴾[الإسراء: ٧٤]. وقد ثبته الله، ولم يركن. وهذا مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ٨٣﴾[النساء: ٨٣]. وقد تفضل ولم يتبعوا»[١].

وقال أبو حيان: «وجواب لولا يقتضي إذا كان مثبتاً امتناعه؛ لوجود ما قبله، فمقاربة الركون لم تقع منه ✕ فضلاً عن الركون، والمانع من ذلك هو وجود تثبيت الله تعالى»[٢].

وقال الألوسيّ: «أي: لولا ذلك لقاربت أن تميل إليهم شيئاً يسيراً من الميل اليسير؛ لقوة خدعهم وشدة احتيالهم، لكن أدركتك العصمة، فمنعتك

---

(١) معالم التنزيل (١١٢/٥).

(٢) البحر المحيط (٥١٢/١٧).

من أن تقرب أدنى الأدنى من الميل إليهم، فضلاً عن نفس الميل إليهم. وهذا صريح في أنه لم يهم بإجابتهم ولم يكد»(١).

وقال محمد الطاهر ابن عاشور: «فركون النبي ﷺ إليهم غير واقع ولا مقارب الوقوع، لأنّ الآية قد نفته بأربعة أمور، وهي:

(لولا) الامتناعية، وفعل المقاربة المقتضي أنه ما كان يقع الركون ولكن يقع الاقتراب منه، والتحقير المستفاد من (شيئاً) ، والتقليل المستفاد من (قليلاً).

أي: لولا إفهامنا إياك وجه الحق لخشي أن تقترب من ركون ضعيف قليل، ولكن ذلك لم يقع، ودخلت (قد) في حيز الامتناع، فأصبح تحقيقها معدوماً، أي: لولا أن ثبتناك لتحقق قرب ميلك القليل، ولكن ذلك لم يقع؛ لأنا ثبتناك»(٢).

وهذه الدلالة لم يذكرها أحد من النحاة لـ"كاد" المثبتة. وتبين آنفاً أنّ مما اتفق عليه النحاة: أنّ إثبات "كاد" إثبات للمقاربة، ونفي "كاد" نفي للمقاربة.

---

(١) روح المعاني (١٥/٣٤).

(٢) التحرير والتنوير (٦/١٧٦).

٥-﴿وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾[الإسراء: ٧٦].

روى الطبري عن قتادة أنّه قال: «وقد همّ أهل مكة بإخراج النبي ﷺ من مكة، ولو فعلوا ذلك لما توطّنوا، ولكن الله كفّهم عن إخراجه حتى أمره»(١).

ونقل ذلك الثعلبيّ والواحديّ والبغويّ(٢).

ويشكل على هذا التفسير: ما ثبت في القرآن والسنة من أنهم أخرجوه، فقال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَتْكَ﴾[محمد: ١٣](٣)، وفي الحديث: (**يا ليتني فيها جذعاً إذ يخرجك قومك، قال: أو مخرجي هم**)(٤)؟ فدل ذلك على أنّهم أخرجوه.

وقد عرض أبو حيان هذا الإشكال وأجاب عنه فقال: «والظاهر أنّ الآية تدل على مقاربة استفزازه لأن يخرجوه، فما وقع الاستفزاز ولا إخراجهم إياه المعلل به الاستفزاز، ثم جاء في القرآن: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ ٱلَّتِيٓ أَخْرَجَتْكَ﴾[محمد: ١٣]، أي: أخرجك أهلها. وفي الحديث: (يا ليتني فيها جذعاً إذ يخرجك قومك، قال: أو مخرجي هم)؟

---

(١) جامع البيان (١٥/١٩).

(٢) الثعلبي في: الكشف والبيان (١٦/٤١٣)، والواحدي في: التفسير البسيط (١٣/٣٨٠)، والبغوي في: معالم التنزيل (٥/١١٢).

(٣) سورة محمد (١٣).

(٤) صحيح البخاري من حديث عائشة ل، رقم (٣) (ص١).

الحديث. فدل ذلك على أنّهم أخرجوه، لكنّ الإخراج الذي هو علة للاستفزاز لم يقع، فلا تعارض بين الآيتين والحديث.

وقال أبو عبد الله الرازي: «ما خرج بسبب إخراجهم، وإنما خرج بأمر الله، فزال التناقض»(١).

وقال محمد الطاهر بن عاشور: «والمعنى: كادوا أن يخرجوك من بلدك، وذلك بأن هموا بأن يخرجوه كرهاً، ثم صرفهم الله عن ذلك؛ ليكون خروجه بغير إكراه حين خرج مهاجراً عن غير علم منهم؛ لأنهم ارتأوا بعد زمان أن يقوه بينهم حتى يقتلوه»(٢).

فتبين من كلام أبي حيان ومحمد الطاهر بن عاشور أنّ "كاد" المثبتة في الآية باقية على ما تقرر لها من إثبات القرب ونفي الخبر الذي هو الاستفزاز والخروج المترتب على الاستفزاز، وأما الخروج الثابت فهو خروجه ﷺ مهاجراً بأمر الله، لا بسبب الاستفزاز، ولا الإكراه.

٦- ﴿ إِن كَادَ لَيُضِلُّنَا عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا ﴾[الفرقان: ٤٢].

قال الطبري: «يقول تعالى ذكره مخبراً عن هؤلاء المشركين الذين كانوا يهزءون برسول الله ﷺ إنهم يقولون إذا رأوه: قد كاد هذا يضلنا عن آلهتنا التي نعبدها، فيصدنا عن عبادتها لولا صبرنا عليها وثبوتنا على عبادتها»(٣).

---

(١) البحر المحيط (١٧٥/١٦).

(٢) التحرير والتنوير (١٧٨/٥).

(٣) جامع البيان (٤٥٩/١٧).

وقال البغوي: «أي: قد قارب أن يضلنا ﴿عَنْ ءَالِهَتِنَا لَوْلَآ أَن صَبَرْنَا عَلَيْهَا﴾[الفرقان: ٤٢]، أي: لو لم نصبر عليها لصرفنا عنها»(١).

وقال الزمخشري: «دليل على فرط مجاهدة رسول الله ه في دعوتهم، وبذله قصارى الوسع والطاقة في استعطافهم، مع عرض الآيات والمعجزات عليهم، حتى شارفوا بزعمهم أن يتركوا دينهم إلى دين الإسلام، لولا فرط لجاجهم واستمساكهم بعبادة آلهتهم»(٢).

فالدلالة التي ذكرها المفسرون للفعل "كاد" المثبتة في هذه الآية جاء وفق ما تقرر لها عند النحاة.

٧-﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾[القصص: ١٠].

قال الثعلبي: «ومعنى الكلام: إن كادت لتبدي به أنه ابنها من شدة وجدها... ، و﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾[القصص: ١٠] قوينا قلبها، فعصمناها وثبتناها»(٣).

قال الواحديّ: «... إن همت لتشعر أهل مصر بموسى أنّه ولدها»(٤).

وقال البغوي: «أي: كادت لتبدي به أنه ابنها من شدة وجدها... ، ﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾[القصص: ١٠] بالعصمة والصبر والتثبيت»(١).

---

(١) معالم التنزيل (٦/٨٥).

(٢) الكشاف (٣/٩٣).

(٣) الكشف والبيان (٢٠/٣٩٧).

(٤) التفسير البسيط (١٧/٣١٤).

وقال الألوسي: «والمراد: لولا أن ثبتنا قلبها وصبّرناها... وجواب لولا محذوف دل عليه ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ﴾[القصص: ١٠]، أي: لولا ربطنا على قلبها لأبدته. وقيل: لكادت تبدي به»(٢).

فالدلالة التي ذكرها المفسرون للفعل "كاد" المثبتة في هذه الآية جاء وفق ما تقرر لها عند النحاة.

٨- ﴿قَالَ تَٱللَّهِ إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ ﴿٥٦﴾ وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ ﴿٥٧﴾﴾[الصافات].

قال أبو حيّان: «كان قرينه قارب أن يرديه»(٣).

وقال محمد الطاهر ابن عاشور: «والمعنى: أنك قاربت أن تفضي بي إلى حال الردى بإلحاحك في صرفي عن الإيمان بالبعث لفرط الصحبة، ولولا نعمة هداية الله وتثبيته لكنت من المحضرين معك في العذاب»(٤).

فالدلالة التي ذكرها المفسرون للفعل "كاد" المثبتة في هذه الآية جاء وفق ما تقرر لها عند النحاة.

٩- ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا۟ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴿١٩﴾﴾[الجن: ١٩].

قال الواحدي: «... اللبد بضم اللام: الكثير، من قوله: ﴿أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا ﴿٦﴾﴾[البلد: ٦]، وكأنه قيل له: "لبد" لركوب بعضه على بعض؛ لكثرته

---

(١) معالم التنزيل (٦/١٩٤).

(٢) روح المعاني (٢٠/١٢١).

(٣) البحر المحيط (٢٣/٥٨).

(٤) التحرير والتنوير (٩/١١٨).

ولصوق بعضه ببعض، وكأنه أراد: كادوا يلصقون به من شدة دنوهم للإصغاء والاستماع مع كثرتهم»[1].

وقال **محمد الطاهر ابن عاشور**: «والكلام على التشبيه، أي: كاد المشركون يكونون مثل اللبد متراصين مقتربين منه، يستمعون قراءته ودعوته إلى توحيد الله»[2].

فهم اقتربوا -بسبب تراصهم وقربهم- من أن يكونوا لبداً، إلا أنهم لم يكونوا كذلك. فالدلالة التي ذكرها المفسرون للفعل "كاد" المثبتة في هذه الآية جاء وفق ما تقرر لها عند النحاة.

* * *

---

(١) التفسير البسيط (٢٢/٢٩٤).

(٢) التحرير والتنوير (١٢/٢٤٢).

دلالة «كاد» المنفية وحال خبرها عند المفسرين

ذكرت أنّ الفعل "كاد" عند النحاة إذا كان منفياً فإنّ المقاربة منفية والخبر فيه أربعة أقوال:

فمنهم من يرى أنها في هذه الحالة تفيد نفي الخبر.

ومنهم من يرى أنّها في هذه الحالة تفيد إثبات الخبر ببطء.

ومنهم من يرى أنها في هذه الحالة تفيد نفي الخبر، وقد تفيد إثباته ببطء.

ومنهم من يرى التفريق بين المضارع والماضي، فنفي الماضي إثبات للخبر، ونفي المضارع نفي للخبر.

ولذلك فصلت بين أقوال المفسرين في "كاد" المنفية بلفظ الماضي و"كاد" المنفية بلفظ المضارع؛ حتى يتبين لنا حقيقة هذا الرأي.

وأقوال المفسرين في المعنى الدلالي للفعل "كاد" المنفية بلفظ الماضي قد اختلفت وتنوعت، ويتضح ذلك من خلال أقوالهم في تفسير الآية التالية:

١ – ﴿قَالُواْ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ٧١﴾[البقرة: ٧١].

هذه الآية هي الآية الوحيدة التي وردت فيها "كاد" بلفظ الماضي المنفي، وقد احتج بها من رأى من النحاة أنّ "كاد" المنفية بلفظ الماضي تدل على إثبات الخبر، وكذلك استدل بها من رأى من النحاة أنّها في النفي تدل على إثبات الخبر مطلقاً، لذا كثر الكلام حول هذه الآية، وأصبح من الضرورة معرفة أقوال المفسرين فيها؛ ليتبين لنا الأمر.

قال الطبري: «يعني بقوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾[البقرة: ٧١]: فذبح قوم موسى البقرة التي وصفها الله لهم وأمرهم بذبحها. ويعني بقوله: ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفۡعَلُونَ ٧١﴾[البقرة: ٧١] أي: قاربوا أن يدعوا ذبحها ويتركوا فرض الله عليهم ذلك»[١].

وما ذهب إليه الطبري هو الظاهر من قول الماوردي، فقد قال: «... أنهم كادوا ألا يفعلوا؛ لغلاء ثمنها»[٢].

فعلى هذا التفسير تكون "كاد" المنفية في معنى الإثبات، وأنّ النفي في الأصل موجه إلى الخبر، ثم حصل قلب –تقديم حرف النفي الذي حقه التأخير– في اللفظ، ومثله للتقريب: "ما كاد يفعل"، فأصله: "كاد ما يفعل"، فقدمت "ما".

وهذا مخالف لما اتفق عليه النحاة من أنّ إثبات "كاد" إثبات للمقاربة، ونفيها نفيٌ للمقاربة.

وقد علل محمد الطاهر ابن عاشور مذهب الطبريّ بقوله: «ولعل ذلك من قبيل القلب المطرد، فيكون قولهم: "ما كاد يفعل" "ولم يكد يفعل" بمعنى: كاد ما يفعل. ولا يبعد أن يكون هذا الاستعمال ممن بقايا لغة قديمة من العربية تجعل حرف النفي الذي حقه التأخير مقدماً»[٣].

وظاهر هذا التقدير الذي ذكره الطبريّ أنّه يتعارض مع معنى الآية؛ إذ جعل النفي داخلاً على الفعل، وهو "الذبح"، و"الذبح" حاصل بلا خلاف.

---

(١) جامع البيان (٢/١١٣).

(٢) النكت والعيون (١/١٤١).

(٣) التحرير والتنوير (١/٥٥٩).

والذي يظهر لي: أنّه لا تعارض؛ لأنّ هذا التقدير يقتضي أن تكون "كاد" مثبتة، و"كاد" المثبتة خبرها منفيّ، فإذا دخل عليه حرف نفي صار مثبتاً؛ لأنّ نفي النفي إثبات. وعليه فالطبريّ يثبت الخبر في الآية باعتبار البنية العميقة للجملة لا بسطحيتها.

وقال الزّمخشريّ في تفسير الآية: «﴿فَذَبَحُوهَا﴾[البقرة: ٧١] أي: فحصلوا البقرة الجامعة لهذه الأوصاف كلها فذبحوها. وقوله: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ٧١﴾[البقرة: ٧١] استثقال لاستقصائهم واستبطاء لهم، وإنهم لتطويلهم المفرط وكثرة استكشافهم ما كادوا يذبحونها، وما كادت تنتهي سؤالاتهم، وما كاد ينقطع خيط إسهابهم فيها وتعمقهم»(١).

فالزمخشريّ في تفسيره يوافق من قال من النحاة: إنّ "كاد" المنفية تفيد إثبات الخبر ببطء.

وبعض المفسرين تأثر بقول من قال من النحاة: إنّ نفي "كاد" نفيٌ لخبرها. وهذا المعنى يتعارض مع مفهوم الآية؛ لأنّ الذبح ثابت باتفاق؛ لدلالة قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾. لذا اختلف تفسيرهم عن تفسير غيرهم، فجعلوا عدم القرب من الذبح في وقت، والذبح في وقت آخر. فتكون "كاد" المنفية عندهم باقية على معناها.

قال البيضاوي في تفسير الآية: «وكاد من أفعال المقاربة وضع لدنو الخبر حصولاً، فإذا دخل عليه النفي قيل: معناه الإثبات مطلقاً، وقيل:

---

(١) الكشاف (١/٢٨٨).

ماضياً. والصحيح أنه كسائر الأفعال. ولا ينافي قوله: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾[البقرة: ٧١] قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾؛ لاختلاف وقتيهما؛ إذ المعنى: أنهم ما قاربوا أن يفعلوا حتى انتهت سؤالاتهم وانقطعت تعللاتهم، ففعلوا كالمضطر الملجأ إلى الفعل»(١).

وقال أبو حيان في تفسير الآية: «كنّى عن الذبح بالفعل؛ لأنّ الفعل يكنّى به عن كل فعل، و" كاد" في الثبوت تدل على المقاربة، فإذا قلت: "كاد زيد يقوم" فمعناه: مقاربة القيام ولم يلتبس به، فإذا قلت: "ما كاد زيد يقوم" فمعناه: نفي المقاربة، فهي كغيرها من الأفعال وجوباً ونفياً.

وقد ذهب بعض الناس إلى أنها إذا أثبتت دلت على نفي الخبر، وإذا نفيت دلت على إثبات الخبر، مستدلاً بهذه الآية؛ لأنّ قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ يدل على ذلك.

والصحيح القول الأول، وأما الآية فقد اختلف زمان نفي المقاربة والذبح؛ إذ المعنى: وما قاربوا ذبحها قبل ذلك، أي: وقع الذبح بعد أن انتفى مقاربته. فالمعنى: أنهم تعسروا في ذبحها، ثم ذبحوها بعد ذلك»(٢).

* * *

---

(١) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٦٩/١).

(٢) البحر المحيط (٥٠٨/٢).

دلالة «يكاد» المثبتة وحال خبرها عند المفسرين

ذكرت أنّ الفعل "يكاد" بلفظ المضارع عند النحاة إذا كان مثبتاً فإنّ المقاربة ثابتة والخبر منفيّ، فهو كالفعل بلفظ الماضي المثبت.

وأقوال المفسرين متفقة مع هذا المعنى في الغالب، ويتضح ذلك من خلال أقوالهم في تفسير الآيات التالية:

١- ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ ﴾[البقرة: ٢٠].

قال الطبري: «... عن ابن عباس في قوله: ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ ﴾[البقرة: ٢٠] قال: "يلتمع أبصارَهم ولما يفعل"»(١).

وقال الثعلبيّ: «أي: يقرب، يقال: كاد: إذا قرب ولم يفعل»(٢).

وقال الواحديّ: «"كاد" موضوع عند العرب لمقاربة الفعل، فإذا نفيت في اللفظ كان في المعنى إثباتاً، وإذا أثبت كان نفياً. بيانه: أنك تقول: "كاد يضربني". فهذا إثبات في اللفظ نفي للضرب؛ لأنّ معناه: قرب من الضرب ولم يضرب. وإذا قلت: "ما كاد يفعل كذا" فهذا نفي في اللفظ إثبات في المعنى؛ لأنّه قرب من ترك الفعل، وقد فعله بعد بطء»(٣).

وقال البغويّ: «أي: يقرب. يقال: كاد يفعل إذا قرب ولم يفعل»(٤).

---

(١) جامع البيان (١/٣٧٩).

(٢) الكشف والبيان (٣/١٤٩).

(٣) التفسير البسيط (٢/١٨٨).

(٤) معالم التنزيل (١/٧٠).

وقال ابن عطية: «و"يكاد" فعل ينفي المعنى مع إيجابه، ويوجبه مع النفي، فهنا لم يخطف البرق الأبصار»(١).

وقال أبو السعود: «"كاد" من أفعال المقاربة، وضعت لمقاربة الخبر من الوجود؛ لتآخذ أسبابه وتعاضد مباديه، لكنه لم يوجد بعد؛ لفقد شرط أو لعروض مانع»(٢).

وقال الألوسي: «"ويكاد" مضارع "كاد" من أفعال المقاربة، وتدل على قرب الخبر، وأنه لم يقع، والأول لوجود أسبابه، والثاني لمانع أو فقد شرط على ما تقتضي العادة به»(٣).

فالدلالة التي ذكرها المفسرون في هذه الآية للفعل "يكاد" المثبتة جاء وفق ما تقرر له عند النحاة.

٢- ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ بِٱلَّذِينَ يَتْلُونَ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا﴾[الحج: ٧٢].

ظاهر معنى الآية: أنهم لم يسطوا عليهم؛ بناء على ما تقرر عند النحاة من أنّ كاد المثبتة يكون خبرها منفياً، والواقع أن هناك جمعاً من الصحابة قد سُطي عليهم، فهل كاد المثبتة قد لا ينتفي خبرها؟.

لقد تنبّه المفسرون لهذا الإشكال، إلا أنّ أحداً منهم لم يقل بأنّ "كاد" المثبتة قد يكون خبرها مثبتاً، بل حافظوا على المعنى الدلالي الذي تقرر لها عند النحاة،

---

(١) المحرر الوجيز (١/١٩٣).

(٢) تفسير أبي السعود (١/٧٥).

(٣) روح المعاني (١/٤٨٦).

وفسروا الآية بتفسير يجمع بين دلالة الفعل "يكاد" المثبتة وبين الواقع، فحمل بعضهم الآية على الغالب من حالهم، وهو أنّهم في غالب أوقاتهم يكادون يسطون، وإن كان قد وقع منهم سطو في بعض الأوقات، ويتضح ذلك من أقوالهم التالية:

قال ابن عطية في تفسير الآية: «والمعنى: أنهم يكادون يسطون دهرهم أجمع، وأما في الشاذ من الأوقات فقد يسطى بالتّالين، نحو ما فعل بعبد الله بن مسعود»(١).

قال أبو حيان: «أي: هم دهرهم بهذه الصفة، فهم يقاربون ذلك طول زمانهم، وإن كان قد وقع منهم سطو ببعض الصحابة في شاذ من الأوقات»(٢).

وقال الألوسي: «أي: يثبون ويبطشون بهم من فرط الغيظ والغضب؛ لأباطيل أخذوها تقليداً. ولا يخفى ما في ذلك من الجهالة العظيمة، وكان المراد: أنهم طول دهرهم يقاربون ذلك، وإلا فقد سطوا في بعض الأوقات ببعض الصحابة التالين»(٣).

---

(١) المحرر الوجيز (١٠/٣١٩).

(٢) البحر المحيط (١٩/٣٢٤).

(٣) روح المعاني (١٧/٤٠٩).

وحمل محمد الطاهر ابن عاشور الآية على أمرين:

الأول: أنّ المراد بالذين يكادون يسطون بهم هم من يقرأ عليهم القرآن من المسلمين والرسول، أما الذين سطوا عليهم من المؤمنين فلعلهم غير الذين قرأوا عليهم القرآن.

الثاني: أنّ السطو عليهم لعله كان بعد نزول هذه الآية.

فقد قال /: «ويجوز أن يراد به من يقرأ عليهم القرآن من المسلمين والرسول، أما الذين سطوا عليهم من المؤمنين فلعلهم غير الذين قرأوا عليهم القرآن، أو لعل السطو عليهم كان بعد نزول هذه الآية، فلا إشكال في ذكر فعل المقاربة»(١).

٣- ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ﴾[مريم: ٩٠].

ذكر أبو الحسن الأخفش في تفسير هذه الآية أنّ "يكاد" هنا بمعنى: يردن، فتكون "كاد" عنده بمعنى: الإرادة. وهذا معنى لم يذكره أحد من النحاة.

فقد قال /: «فالمعنى: يردن؛ لأنهن لا يكون أن ينفطرن ولا يدنون من ذلك، ولكنهن هممن به إعظاماً لقول المشركين، ولا يكون على من همّ بالشيء أن يدنو منه. ألا ترى أن رجلاً لو أراد أن ينال السماء لم يدن من ذلك؟ وقد كانت إرادة»(٢).

---

(١) التحرير والتنوير (٧/٣٣٥).

(٢) معاني القرآن (٢/٤٠٥).

ونقل الواحدي تفسير الأخفش ولم يعقّب عليه فقال: «وأهل التأويل على أن معنى "تكاد" هاهنا: تدنو من الانشقاق، كما يقال: كاد يفعل ذلك إذا دنا من أن يفعله. وزعم أبو الحسن الأخفش أن "تكاد" هاهنا معناه: نريد من غير دنو، فقال: "هممن به إعظاماً لقول المشركين، ولا يكون من همّ بالشيء أن يدنو منه. ألا ترى أنّ رجلاً لو أراد أن ينال السماء لم يدن من ذلك؟ وقد كانت منه إرادة»[(١)].

وأما أبو حيان فقد نقل تفسير الأخفش وأشار إلى ضعفه وعدم قبوله فقال: «وقال الأخفش: "تكاد": تريد، وكذلك قوله: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[طه: ١٥]. وأنشد شاهداً على ذلك قول الشاعر:

كادت وكدت وتلك خير إرادة ... لو عاد من لهم الصبابة ما مضى[(٢)]

ولا حجة في هذا البيت. والمعروف أنّ الكيدودة مقاربة الشيء. وهذه الجمل عند الجمهور من باب الاستعارة؛ لبشاعة هذا القول، أي: هذا حقه لو فهمت الجمادات قدره. وهذا مهيع للعرب»[(٣)].

٤ – ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[طه: ١٥].

قال الطبري: "معنى ذلك: أكاد أسترها من نفسي، وأما وجه صحة القول في ذلك، فهو أنّ الله –تعالى ذكره– خاطب بالقرآن العرب على ما

---

(١) التفسير البسيط (١٤/٣٠٨).

(٢) لم أقف على قائله. وينظر البيت في: الحجة للقراء السبعة (٥/٢١٥)، والمحتسب (٢/٣١)، والبحر المحيط (١٨/٤٣٥).

(٣) البحر المحيط (١٨/٤٣٥).

يعرفونه من كلامهم، وجرى به خطابهم بينهم، فلما كان معروفاً في كلامهم أن يقول أحدهم: إذا أراد المبالغة في الخبر عن إخفائه شيئاً هو له مسرٌّ: قد كدت أخفي هذا الأمر عن نفسي من شدة استسراري به، ولو قدرت أن أخفيه عن نفسي أخفيته، خاطبهم ﻷ على حسب ما قد جرى به استعمالهم في ذلك"(١).

وهذا المعنى عليه أكثر المفسرين(٢) ، وهو موافق لدلالة "أكاد" المثبتة.

وذكر أبو الحسن الأخفش في تفسير هذه الآية أنّ "أكاد" هنا بمعنى: أريد. وهذا معنى لم يذكره أحد من النحاة.

فقد قال /: «وزعموا أنّ تفسير "أكاد": أريد، وأنها لغة؛ لأنّ "أريد" قد تجعل مكان "أكاد"، مثل: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾[الكهف: ٧٧]، أي: يكاد أن ينقض، فكذلك "أكاد" إنما هي: أريد. وقال الشاعر:

كادت وكدت وتلك خير إرادة ... لو عاد من لهم الصبابة ما مضى»(٣)

وما ذكره الأخفش أجازه أبو بكر الأنباري فقال: «ويجوز أن يكون المعنى: إن الساعة آتية أريد أخفيها، قال الله ﻷ: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾[يوسف: ٧٦]. فيقال معناه: أردنا»(٤).

---

(١) جامع البيان (٣٨/١٦).

(٢) معالم التنزيل (٢٦٧/٥).

(٣) معاني القرآن (٣٧١/٢).

(٤) الأضداد (٩٨).

وضعّف الطبري القول بأنّ "كاد" بمعنى الإرادة بأنّه توجيهٌ للكلام إلى غير وجهه المعروف، وغير جائز توجيه معاني كلام الله ﷻ إلى غير الأغلب عليه من وجوهه عند المخاطبين به. ففي ذلك -مع خلافهم تأويل أهل العلم فيه- شاهد عدل على خطأ ما ذهبوا إليه(١).

وسبق تضعيف أبي حيان لقول الأخفش في الآية السابقة.

وأجاز أبو بكر الأنباري أن تكون "أكاد" في الآية مزيدة للتأكيد فقال: «ويجوز أن يكون معنى الآية: إنّ الساعة آتية أخفيها لتجزى كل نفس؛ فيكون "أكاد" مزيداً للتوكيد»(٢).

وهذا المعنى لم يشتهر في كتب النحاة، وإنما ذكره ابن مالك في التسهيل، وأشار إلى ضعفه، ونسبه إلى أبي الحسن الأخفش. وتقدم أنّ الذي نص عليه الأخفش في معاني القرآن أنها بمعنى: أريد.

وضعّف أبو حيان القول بزيادة "أكاد" في الآية فقال: «وقالت فرقة: "أكاد" زائدة لا دخول لها في المعنى، بل الإخبار أنّ الساعة آتية، وأنّ الله يخفي وقت إتيانها. وروي هذا المعنى عن ابن جبير. واستدلوا على زيادة "كاد" بقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَنهَا﴾[النور: ٤٠].

وبقول الشاعر -وهو زيد الخيل-:

---

(١) جامع البيان (٤١/١٦).

(٢) الأضداد (٩٨).

سريع إلى الهيجاء شاكٍ سلاحه | فما إن يكاد قرنه يتنفّسُ[١]

وبقول الآخر:

وألا ألوم النفس مما أصابني | وألا أكاد بالذي نلتُ أبجحُ[٢]

ولا حجة في شيء من هذا»[٣].

* * *

(١) البيت في: تفسير الطبري (٣٩/١٦)، والكشف والبيان للثعلبي (٢٤١/٦)، ولسان العرب، مادة: "كود" (٣٨٤/٣).

(٢) البيت لابن مقبل القيسي في ديوانه (٢٤).

(٣) البحر المحيط (٤٨٢/١٨).

دلالة «يكاد» المنفية وحال خبرها عند المفسرين

ذكرت أنّ المضارع من "كاد" عند النحاة إذا كان منفياً فإنّ المقاربة منفية، والخبر فيه أربعة أقوال.

فمنهم من يرى أنها في هذه الحالة تفيد نفي الخبر.

ومنهم من يرى أنّها في هذه الحالة تفيد إثبات الخبر ببطء.

ومنهم من يرى أنها في هذه الحالة تفيد نفي الخبر، وقد تفيد إثباته ببطء.

ومنهم من يرى التفريق بين المضارع والماضي، فنفي الماضي إثبات للخبر، ونفي المضارع نفي للخبر.

ولذلك فصلت بين أقوال المفسرين في "كاد" المنفية بلفظ الماضي و"كاد" المنفية بلفظ المضارع؛ حتى يتبين لنا حقيقة هذا الرأي.

وأما أقوال المفسرين في دلالة "يكاد" المنفية فقد اختلفت وتنوعت، ويتضح ذلك من خلال أقوالهم في تفسير الآيات التالية:

١ – ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ لَا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ حَدِيثٗا ٧٨﴾[النساء: ٧٨].

قال الطبري: «يقول: لا يكادون يعلمون حقيقة ما تخبرهم به من أن كل ما أصابهم من خير وشر وسراء وضراء وشدة ورخاء فمن عند الله، لا يقدر أحد على ذلك غيره»[١].

---

(١) جامع البيان (٧/٢٤٠).

والطبري هنا من خلال تقديره يوافق النحاة في أنّ نفي "كاد" نفي للمقاربة، ويخالف ما قرره في دلالة "كاد" المنفية بلفظ الماضي في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ٧١﴾[البقرة: ٧١]، حيث قدر معنى الآية: «كادوا ألا يفعلوا». فجعل "كاد" المنفية في معنى الإثبات، بخلاف تقديره هنا، فإنّه يدل على أنّ "كاد" المنفية في معنى النفي.

وقال أبو حيان: «وبالغ تعالى في قلة فهمهم وتعقلهم حتى نفى مقاربة الفقه. ونفي المقاربة أبلغ من نفي الفعل»(١).

وتفسير أبي حيان هنا يوافق من قال من النحاة: إنّ نفي "كاد" نفيٌ لخبرها.

وقال محمد الطاهر ابن عاشور: «أي: يكادون ألا يفقهوا حديثاً، أي: ألا يفقهوا كلام من يكلمهم. وهذا مدلول فعل "كاد" إذا وقع في سياق النفي، كما تقدم في قوله: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ٧١﴾»(٢).

فعلى هذا التفسير تكون "كاد" المنفية بلفظ المضارع وبلفظ الماضي عند ابن عاشور لقرب الإثبات، وأنّ النفي في الأصل موجه إلى الخبر، ثم حصل قلب -تقديم حرف النفي الذي حقه التأخير- في اللفظ، ومثله للتقريب: "ما كاد يفعل"، فأصله: "كاد ما يفعل"، فقدمت "ما".

---

(١) البحر المحيط (٩/٥٢٩).

(٢) التحرير والتنوير (٢/١٣١).

وهذا -كما ذكرتُ- مخالف لما اتفق عليه النحاة من أنّ إثبات "كاد" إثبات للمقاربة، ونفيها نفيٌ للمقاربة.

٢- ﴿يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ وَيَأْتِيهِ ٱلْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ﴾[إبراهيم:١٧].

قال الفراء: «وقوله: ﴿وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾[إبراهيم: ١٧] فهو يسيغه، والعرب قد تجعل "لا يكاد" فيما قد فعل وفيما لم يفعل، فأما ما قد فعل فهو بيّن هنا من ذلك؛ لأنّ الله لاَ يقول لما جعله لهم طعاماً: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ۝٤٣ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ۝٤٤ كَٱلْمُهْلِ يَغْلِى فِى ٱلْبُطُونِ ۝٤٥﴾[الدخان: ٤٣-٤٥]. فهذا أيضاً عذاب في بطونهم يسيغونه. وأما ما دخلت فيه " كاد" ولم يفعل فقولك في الكلام: "ما أتيته ولا كدت"، وقول الله لاَ في النور: ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[النور: ٤٠]. فهذا عندنا والله أعلم: أنّه لا يراها»(١).

فعلى هذا التفسير يجوز في خبر "كاد" المنفية بلفظ الماضي أو المضارع أن يكون مثبتاً، ويجوز أن يكون منفياً، والسياق هو الذي يحدد المراد. وهذا التفسير موافق لما ذهب إليه ابن مالك.

وقال الطبري: «يقول: ولا يكاد يزدرده من شدة كراهته، وهو مسيغه، والعرب تجعل "لا يكاد " فيما قد فعل وفيما لم يفعل، فأما ما قد فعل فمنه

(١) معاني القرآن (٢/٧١).

هذا؛ لأنّ الله جل ثناؤه جعل لهم ذلك شراباً، وأما ما لم يفعل وقد دخلت فيه "كاد" فقوله: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[النور: ٤٠] فهو لا يراها»[١].

وواضح هنا أنّ الطبريّ موافق لما ذهب إليه الفراء من جواز الأمرين.

وقال الثعلبي: «"يكاد" صلة، مجازه: ولا يسيغه، كقوله: ﴿لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[النور: ٤٠]، أي: لم يرها. قال ابن عباس ب: "لا يجيزه"»[٢].

وقال الواحديّ: «قال المفسرون في هذه الآية: يتحسّاه ويشربه بالجرع لا بمؤة واحدة؛ لمرارته. وقالوا: "يكاد" صلة، المعنى: ولا يسيغه، كقوله: ﴿لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[النور: ٤٠]، أي: لم يرها. قال ابن عباس: "لا يجيزه"»[٣].

فالثعلبيّ وتلميذه الواحديّ في تفسير هذه الآية جعلا خبر "يكاد" المنفية بلفظ المضارع منفياً. وهو قول موافق لمن قال من النحاة: إنّ خبر "يكاد" المنفية بلفظ المضارع منفيّ. إلا أنهما خالفا النحاة في تعليل ذلك، فظاهر عبارتهما أنّ السبب في ذلك: كون "يكاد" زائدة، فتسلّط النفي على الخبر. والذي عليه النحاة: أنّ السبب هو كون القرب منفياً يقتضي نفي الفعل.

والقول بزيادة "كاد" منسوب للأخفش، ونقله ابن مالك في التسهيل، كما ذكرت آنفاً.

---

(١) جامع البيان (١٣/٦٢٠).

(٢) الكشف والبيان (١٥/٣٦٤).

(٣) التفسير البسيط (١٢/٤١٥).

وأما تعليل نفي خبر "كاد" المنفية بزيادة "كاد" فلم ينقله أحد من النحاة فيما أعلم.

وقال أبو حيان: «أي: ولا يقارب أن يسيغه، فكيف تكون الإساغة؟ والظاهر هنا انتفاء مقاربة إساغته إياه، وإذا انتفت انتفت الإساغة، فيكون كقوله: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[النور: ٤٠]، أي: لم يقرب من رؤيتها، فكيف يراها»(١) ؟

وقال الألوسيّ: «أي: لا يقارب أن يسيغه فضلاً عن الإساغة... »(٢).

وقال محمد الطاهر ابن عاشور: «ومعنى ﴿لَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾: لا يقارب أن يسيغه فضلاً عن أن يسيغه بالفعل»(٣).

فتفسير أبي حيان والألوسيّ وابن عاشور موافق لمن قال من النحاة: إنّ خبر "كاد" المنفية بلفظ المضارع منفيٌّ.

ويشكل على هذا التفسير: أنّه جاء في الحديث بأنّه يشربه.

وقد ذكر أبو حيان هذا الإشكال وأجاب عنه فقال: «والحديث جاء بأنه يشربه(٤) ، فإن صح الحديث كان المعنى: ولا يكاد يسيغه قبل أن يشربه،

---

(١) البحر المحيط (٤٨٨/١٦).

(٢) روح المعاني (٢٤٩/١٣).

(٣) التحرير والتنوير (٢١١/٦).

(٤) الحديث في جامع الترمذي من حديث أبي أمامة عن رسول الله ﷺ، قال في قوله: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ ﴿١٦﴾ يَتَجَرَّعُهُۥ﴾[إبراهيم:١٦-١٧]، قال: يقرب إليه فيتكرّهه، فإذا أدني منه شوى وجهه، ووقعت فروة رأسه، وإذا شربه قطّع أمعاءه حتى يخرج من دبره"، الحديث رقم (٢٥٨٣)، (ص:٤١٩)، والحديث ضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي (٤٧٧).

ثم شربه، كما جاء: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ۝٧١﴾[البقرة: ٧١]، أي: وما كادوا يفعلون قبل الذبح»[١].

وقال الألوسيّ أيضاً موجهاً هذا الإشكال: «وقيل: الإساغة: الإدخال في الجوف، والمعنى: لا يقارب أن يدخله في جوفه قبل أن يشربه، ثم شربه، على حدّ ما قيل في قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ۝٧١﴾[البقرة: ٧١]، أي: ما قاربوا قبل الذبح. وعبّر عن ذلك بالإساغة لما أنّها المعهودة في الأشربة»[٢].

٣- ﴿وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ۝٩٣﴾[الكهف: ٩٣].

قال الزمخشري: «لا يكادون يفهمونه إلا بجهد ومشقة من إشارة ونحوها، كما يفهم البكم»[٣].

والزمخشريّ بهذا التفسير يوافق من قال من النحاة: إنّ خبر "كاد" المنفية بلفظ المضارع مثبت ببطء ومشقة.

وقال أبو حيان: «ونفى مقاربة فقههم قولاً، وتضمّن نفي فقههم»[٤].

وأبو حيّان بهذا التفسير يوافق من قال من النحاة: إنّ خبر "كاد" المنفية بلفظ المضارع منفيّ.

---

(١) البحر المحيط (٤٨٨/١٦).

(٢) روح المعاني (٢٤٩/١٣).

(٣) الكشاف (٤٩٨/٢).

(٤) البحر المحيط (٢٥١/١٨).

وقد ذكر أبو حيان تفسير الزمخشريّ وردّه فقال: «وقال الزمخشري: لا يكادون يفهمونه إلا بجهد ومشقة، انتهى. كأنه فهم من نفي "يكاد" أنّه يقع منهم الفهم بعد عسر. وهو قول لبعضهم: إنّ نفيها إثبات، وإثباتها نفيٌ. وليس بالمختار»(١).

٤- ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[النور: ٤٠].

قال الأخفش: «إذا قلت: "لم يكد يفعل" كان المعنى: لم يقارب الفعل ولم يفعل، على صحة الكلام، وهذا معنى الآية. إلا أنّ اللغة قد أجازت "لم يكد يفعل" وقد فعل بعد شدة، وليس هذا صحة الكلام؛ لأنه إذا قال: "كاد يفعل" فإنما يعني: قارب الفعل، وإذا قال: "لم يكد يفعل" يقول: لم يقارب الفعل»(٢).

فالأخفش هنا رجح القول بأنّ خبر "كاد" المنفية منفيٌّ؛ لأنه الأنسب لمعنى الآية، وأشار إلى أنّ "كاد" المنفية في اللغة العربية تكون لإثبات الخبر ببطء وجهد، إلا أنّ هذا المعنى عنده لا يصح في الآية.

وذكر الفراء: أنّ القول بنفي الخبر هنا هو المعنى المناسب للآية، وأنّ القول بإثبات الخبر ببطء وجهد هو الوجه في العربية، فقال في معاني القرآن: «فقال بعض المفسرين: لا يراها. وهو المعنى؛ لأن أقل من الظلمات التي وصفها الله لا يرى فيها الناظر كفه. وقال بعضهم: إنما هو مثل ضربه الله، فهو يراها ولكنه لا

---

(١) البحر المحيط (٢٥١/١٨).

(٢) كلام الأخفش في تهذيب اللغة للأزهري (٣٢٨/١٠).

يراها إلا بطيئاً، كما تقول: ما كدت أبلغ إليك، وأنت قد بلغت. وهو وجه العربية»[١].

وذكر أنّ من العرب من يجعلها زائدة، بمعنى: أنّ القرب غير مراد، فيتوجه النفي إلى الخبر، فقال: «ومن العرب من يدخل "كاد" ويكاد في اليقين، فيجعلها بمنزلة الظن إذا دخل فيما هو يقين، كقوله: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ٤٨﴾[فصلت: ٤٨]. في كثير من الكلام»[٢].

وقال الزجاج مرجحاً القول بنفي الخبر ومعللاً له: «معناه: لم يرها ولم يكد. وقال بعضهم: يراها من بعد أن كان لا يراها من شدة الظلمة. والقول الأول أشبه بهذا المعنى؛ لأنّ في دون هذه الظلمات لا يرى الكف»[٣].

وقال الطبريّ: «فإن قال قائل: وكيف قيل: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[النور: ٤٠] مع شدة هذه الظلمة التي وصف؟ وقد علمت أن قول القائل: لم أكد أرى فلاناً، إنما هو إثبات منه لنفسه رؤيته بعد جهد وشدة، ومن دون الظلمات التي وصفت في هذه الآية ما لا يرى الناظر يده إذا أخرجها فيه، فكيف فيها؟

قيل: في ذلك أقوال، نذكرها ثم نخبر بالصواب من ذلك:

---

(١) معاني القرآن (٢/٢٥٥).

(٢) معاني القرآن (٢/٢٥٥).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٤/٤٨).

أحدها: أن يكون معنى الكلام: إذا أخرج يده رائياً لها لم يكد أن يراها، أي: لم يعرف من أين يراها. فيكون من المقدم الذي معناه التأخير. ويكون تأويل الكلام على ذلك: إذا أخرج يده لم يقرب أن يراها.

والثاني: أن يكون معناه: إذا أخرج يده لم يرها، ويكون قوله: ﴿لَمْ يَكَدْ﴾ في دخوله في الكلام نظير دخول الظن فيما هو يقين من الكلام، كقوله: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٤٨﴾﴾، ونحو ذلك.

والثالث: أن يكون قد رآها بعد بطء وجهد، كما يقول القائل لآخر: ما كدت أراك من الظلمة، وقد رآه، ولكن بعد إياس وشدة.

وهذا القول الثالث أظهر معاني الكلمة من جهة ما تستعمل العرب "أكاد" في كلامها، والقول الآخر الذي قلنا: إنه يتوجه إلى أنه بمعنى: لم يرها قول واضح من جهة التفسير. وهو أخفى معانيه»(١).

والطبريّ في هذا النص يشير إلى أمور مهمة:

أولاً: أنّ الأصل -من جهة استعمال العرب- في خبر "كاد" المنفية أن يكون مثبتاً ببطء وجهد، وما عدا هذا المعنى فهو خروج عن الأصل.

ثانياً: أنّ القول بنفي الخبر له توجيهان:

الأول: أنّ يكون المنفيّ القرب، فيقتضي ذلك من باب أولى نفي الخبر. وهذا ما أراده الطبري من القول الأول.

---

(١) جامع البيان (٣٣٢/١٧).

الثاني: أن يكون المنفيّ الخبر دون القرب؛ لأنّ فعل المقاربة زائد، فلا معنى للمقاربة في الآية. وهذا ما أراده الطبريّ من القول الثاني.

ثالثاً: أنّ الخروج عن المعنى الأصلي للفعل "كاد" المنفية ممكن إذا وجد المسوغ, وهو اقتضاء المعنى. لذا جعل الطبريّ وكذلك الفراء القول بنفي الخبر في الآية هو المعنى المناسب للآية، وإن كان القول بإثبات الخبر ببطء وجهد هو الوجه في العربية.

وقال الثعلبي: «أي: لم يقرب من أن يراها من الظلمات. وقال الفراء: "كاد" صلة، أي: لم يرها، كما تقول: ما كدت أعرفه.

وقال المبرد: يعني: لم يرها إلا بعد الجهد، كما يقول القائل: ما كدت أراك من الظلمة وقد رآه، ولكن بعد يأس وشدة. وقيل: قرب من الرؤية ولم ير، كما يقال: كاد العروس يكون أميراً، وكاد النعام يطير»(١).

وألحظ في هذا النص أمرين:

الأول: أنّه نسب إلى المبرد القول بأنّ معنى "لم يكد": لم يرها إلا بعد الجهد. والذي نص عليه المبرد في "المقتضب" و"الكامل" هو: أنّ "لم يكد": لم يرها ولم يقارب رؤيتها. **قال في المقتضب**: «فأما قول الله : ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[النور: ٤٠] فمعناه –والله أعلم–: لم يرها ولم يكد، أي: لم يدن من رؤيتها، وكذلك: ﴿مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ﴾[التوبة:١١٧](٢).

---

(١) الكشف والبيان (٢٩١/١٩).

(٢) المقتضب (٧٤/٣).

وقال في الكامل: «أي: لم يقرب من رؤيتها. وإيضاحه: لم يرها ولم يكد. وكذلك: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِۦ يَذْهَبُ بِٱلْأَبْصَٰرِ ﴿٤٣﴾﴾[النور: ٤٣]، وكذلك: ﴿كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ بغير أن. ومن أمثال العرب: "كاد النعام يطير"، و" كاد العروس يكون أميراً، و"كاد المنتعل يكون راكباً"»(١).

والثاني: أنّه ذكر أن "لم يكد" بمعنى: قرب من الرؤية، فجعل نفي القرب إثباتاً للقرب. وهذا لم يقل به أحد من النحاة.

وقال الواحدي: «وهذا اللفظ يحتمل معنيين:

أحدهما: رآها من بعد أن كان لا يراها من شدة الظلمة.

والثاني: لم يرها ولم يكد.

قال الفراء: «والأول وجه العربية، والثاني هو معنى الآية؛ لأنّ أقل من هذه الظلمات التي وصفها لا يرى فيها الناظر كفّه»(٢).

فالواحديّ أجاز في الآية أن تحمل على القولين المشهورين في المعنى الدلالي للفعل "كاد" المنفية بلفظ المضارع. وهو موافق لما ذهب إليه ابن مالك من النحاة.

قال ابن الجوزي: «﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[النور: ٤٠] فيه قولان:

أحدهما: أنه لم يرها. قاله الحسن، واختاره الزجاج... وكذلك قال ابن الأنباري: معناه: لم يرها البتة؛ لأنه قد قام الدليل عند وصف تكاثف

---

(١) الكامل (٢٥٢/١).

(٢) التفسير البسيط (٢٨٩/١٦).

الظلمات على أن الرؤية معدومة، فبان بهذا أن "يكد" زائدة للتوكيد، وبمنزلة "ما" في قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ ۝٤٠﴾[المؤمنون: ٤٠].

والثاني: أنه لم يرها إلا بعد الجهد. قاله المبرد. وقال الفراء: وهذا كما تقول: ما كدت أبلغ إليك، وقد بلغت. قال الفراء: وهذا وجه العربية»[(١)].

وألحظ من خلال ما نقله ابن الجوزي عن الأنباري: أنّ من جعل الخبر منفياً في الآية جعل "كاد" زائدة. وهو قول ذكره ابن مالك عن الأخفش وضعفه.

قال الزمخشري: «﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[النور: ٤٠] مبالغة في لم يرها، أي: لم يقرب أن يراها فضلاً عن أن يراها»[(٢)].

فتفسير الزمخشري هنا يخالف تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ۝٩٣﴾[الكهف: ٩٣]، حيث قال: «لا يكادون يفهمونه إلا بجهد ومشقة من إشارة ونحوها، كما يفهم البكم».

وهذا يعني: أنّ الوجهين جائزان عنده، والسياق هو الذي يحدد المراد.

قال البغوي: «يعني: لم يقرب من أن يراها من شدة الظلمة. وقال الفراء: "يكد" صلة، أي: لم يرها،... وقيل: معناه قرب من رؤيتها ولم يرها، كما يقال: "كاد النعام يطير"»[(٣)].

---

(١) زاد المسير في علم التفسير (٥/٣٦٧).

(٢) الكشاف (٣/٦٩).

(٣) معالم التنزيل (٦/٥٣).

وألحظ في قول البغوي أمرين:

الأول: أنّ البغويّ جعل خبر "كاد" المنفية منفياً، وأشار بقوله: «لم يقرب من أن يراها من شدة الظلمة» إلى أنّ كاد المنفية هنا ليست زائدة، وأنّ نفي القرب مقصود. وأشار بقول الفراء إلى القول بزيادة "كاد".

والثاني: أنّه ذكر أن "لم يكد" بمعنى: قرب من الرؤية، فجعل نفي القرب إثباتاً للقرب. وهذا لم يقل به أحد من النحاة، وإنما ذكره بعض المفسرين كالثعلبيّ.

وقال ابن عطية: «لفظ يقتضي مبالغة الظلمة، واختلف الناس في هذا اللفظ: هل يقتضي أنّ هذا الرجل –المقدر في هذه الأحوال وأخرج يده– رأى يده أو لم يرها البتة؟ فقالت فرقة: لم يرها جملة؛ وذلك أنّ "كاد" معناها قارب، فكأنه قال: إذا أخرج يده لم يقارب رؤيتها. وهذا يقتضي نفي الرؤية جملة.

وقالت فرقة: بل رآها بعد عسر وشدة، وكاد ألا يراها. ووجه ذلك: أن "كاد" إذا صحبها حرف النفي وجب الفعل الذي بعدها، وإذا لم يصحبها انتفى الفعل»[1].

ثم بعد ذلك عقّب بذكر رأيه في المعنى الدلالي للفعل "كاد"، ففرق بين دخول النفي بعد "كاد" وبين دخول النفي معها، فأوجب وقوع الخبر في الأول، وجوّز احتمال وقوعه وعدمه في الثاني.

---

(١) المحرر الوجيز (١٠/٥٢٣).

فقال موضحاً ذلك: «وهذا لازم متى كان حرف النفي بعد "كاد" داخلاً على الفعل الذي بعدها، تقول: "كاد زيد يقوم" فالقيام منفي، فإذا قلت: "كاد زيد ألا يقوم" فالقيام واجب واقع، وتقول: "كاد النعام يطير"، فهذا يقتضي نفي الطيران عنه، فإذا قلت: "كاد النعام ألا يطير" وجب الطيران له.

فإذا كان حرف النفي مع "كاد" فالأمر محتمل، مرة يوجب الفعل، ومرة ينفيه، تقول: "المفلوج لا يكاد يسكن"، فهذا كلام صحيح تضمن نفي السكون، وتقول: "رجل متكلم لا يكاد يسكت"، فهذا كلام صحيح يتضمن إيجاب السكون بعد جهد ونادراً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ٧١﴾[البقرة: ٧١]، نفيٌ مع "كاد" تضمن وجوب الذبح، وقوله في هذه الآية: ﴿لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[النور: ٤٠] نفيٌ مع "كاد" يتضمن في أحد التأويلين نفي الرؤية، ولهذا ونحوه قال سيبويه /: "إنّ أفعال المقاربة لها نحو آخر"، بمعنى: أنها دقيقة التصرف»(١).

وجواز الوجهين في خبر كاد المنفية بدخول حرف النفي معها مذهب قال به بعض المفسرين. وهو مذهب نحويّ قال به ابن مالك.

وأما حكم "كاد" إذا دخل حرف النفي على الفعل بعدها فلم أقف على أحد من المفسرين أو النحاة نبّه على هذا الحكم. وهذا الحكم يقتضي أنّ

(١) المحرر الوجيز (٥٢٣/١٠).

"كاد" المثبتة ليس خبرها منفياً على الإطلاق كما قرره النحاة، بل قد يجب أن يكون مثبتاً إذا دخل حرف النفي على الفعل الذي بعد "كاد".

والذي يظهر لي: أنّ العلة في وجوب وقوع الخبر إذا دخل حرف النفي على الفعل الذي بعد كاد هو أنّ الأصل في خبر "كاد" المثبتة أن يكون منفياً، فإذا دخل عليه حرف النفي أثبته؛ لأنّ نفي النفي إثبات.

وقال أبو حيان في تفسير الآية: «والمعنى هنا: انتفاء مقاربة الرؤية، ويلزم من ذلك انتفاء الرؤية ضرورة»(١).

وضعّف القول بزيادتها والقول بأنه يراها بعد عسر فقال: «وقول من اعتقد زيادة "يكد" أو أنه يراها بعد عسر ليس بصحيح، والزيادة قول ابن الأنباري، وأنه لم يرها إلا بعد الجهد قول المبرد والفراء»(٢)، ثم نقل تفصيل ابن عطية المذكور آنفاً في دلالة "كاد" ولم يعلق عليه.

وقال ابن عادل مؤيداً القول بنفي خبر "كاد" المنفية في الآية: «واعلم أنّ خبرها إذا كانت هي مثبتة منفيّ في المعنى؛ لأنها للمقاربة، فإذا قلت: "كاد زيد يفعل" كان معناه: قارب الفعل إلا أنه لم يفعل، فإذا نفيت انتفى خبرها بطريق الأولى؛ لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى هو من باب أولى، ولهذا كان قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[النور: ٤٠] أبلغ من أن لو قيل: لم يرها؛ لأنّه لم يقارب الرؤية، فكيف له بها»(٣)؟

---

(١) البحر المحيط (١٩/٥٨٨).

(٢) البحر المحيط (١٩/٥٨٨).

(٣) اللباب في علوم الكتاب (١/٣٩٥).

٥- ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴿٥٢﴾﴾[الزخرف: ٥٢].

قال الواحديّ: «قوله تعالى: ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴿٥٢﴾﴾ قال ابن عباس: «لا يبين الكلام»(١).

وما نقله الواحديّ عن ابن عباس يؤيد القول بجواز زيادة "كاد".

وقال ابن عاشور: «ومعنى: ﴿وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴿٥٢﴾﴾[الزخرف: ٥٢]: ويكاد ألا يبين... »(٢).

وهذا التقدير يقتضي أن يكون الخبر مثبتاً؛ لأنّ كاد في هذا التقدير مثبتة، و"كاد" المثبتة خبرها منفيّ، فإذا دخل عليه حرف نفي صار مثبتاً؛ لأنّ نفي النفي إثبات.

* * *

(١) التفسير البسيط (٥٥/٢٠).

(٢) التحرير والتنوير (٢٣١/١٠).

رأي الباحث في دلالة «كاد» وحال خبرها

بناء على ما تقدم من دراسة أقوال النحويين والمفسرين، فقد تبين لي ما يلي:

- أنّ دلالة "كاد" في نفسها ترجع إلى الهمّ بالشيء والقرب منه، كما هو ثابت في معاجم اللغة العربية.

- وأما القول بجواز مجيئها زائدة، والقول بمجيئها بمعنى الإرادة، والقول بأن "كاد" المنفية تكون بمعنى الإثبات، فأقوال ضعيفة؛ لمخالفة الأوّلِ أصلَ الكلام، ولعدم معرفة الثاني عند العرب، ولمخالفة الثالث لظاهر الكلمة.

وقول بعض المفسرين بنفي معنى المقاربة من كاد المثبتة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ٧٤﴾[الإسراء: ٧٤]، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ﴾، فلم يركن ولم يقارب الركون لتثبيت الله له، قولٌ لا يُبطل ما اتفق عليه النّحاة، من أنّ "كاد" المثبتة تفيد ثبوت القرب؛ لأنه تفسير غير متفق عليه، فقد أثبت بعض المفسرين القرب في الآية وإن لم يحصل الركون.

فقد قال ابن الجوزي: «أي: هممت وقاربت أن تميل إلى مرادهم».

وقال ابن عطية: «ورسول الله لم يركن، ولكنه كاد بحسب همّه بموافقتهم؛ طمعاً منه في استئلافهم».

- أنّ القول بجواز الأمرين في حكم خبر "كاد" المنفية هو الأقرب إلى الواقع اللغوي، والأبعد عن التكلف، والسياق هو الذي يحدد المراد:

فأما كونه أقرب إلى الواقع اللغويّ، فلنصّ بعض الأئمة على جواز الأمرين في اللغة.

قال الفراء: «والعرب قد تجعل "لا يكاد" فيما قد فعل وفيما لم يفعل»(١).

وقال الطبريّ: «... والعرب تجعل "لا يكاد" فيما قد فعل وفيما لم يفعل»(٢).

وأما كونه أبعد عن التكلف، فلأنّ التقيّد بالقول بأنّ خبر كاد المنفية منفيّ يحوج إلى التأويل في مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ۝٧١﴾[البقرة: ٧١]؛ لأنهم قد فعلوا.

وكذلك التقيّد بالقول بأنّ خبر كاد ثبت بإبطاء وشدة يتعارض مع ظاهر الآية: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ﴾[النور: ٤٠] الذي يقتضي أنّ خبر "كاد" المنفية هنا منفياً؛ لأنّ أقل من الظلمات التي وصفها الله لا يرى فيها الناظر كفه.

-وتبيّن لي أنّ مجيء خبر "كاد" المنفية مثبتاً ببطء وشدة هو أظهر معانيها في الاستعمال اللغويّ، بنصّ الإمام الطبري. بل إنّ أصحاب اللغة اقتصروا عليه كما بينت في التمهيد، فينبغي حمل الكلام عليه، إلا إذا اقتضى المعنى أن يحمل على نفي الخبر فيقال به، كما فعل الفراء والطبري في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ﴾[النور: ٤٠].

---

(١) معاني القرآن (٧١/٢).

(٢) جامع البيان (٦٢٠/١٣).

وبناء على ما تقدم، فيمكن وضع قاعدة في دلالة "كاد" وحال خبرها كالتالي:

الفعل "كاد" بلفظيه الماضي والمضارع له حالتان:

الأولى: أن يكون مثبتاً، فالقرب ثابتٌ، والخبر منفيّ، إلا إذا دخل حرف النفي على الخبر فيكون مثبتاً.

الثانية: أن يكون منفيّاً، فالقرب منفيٌّ، ويجوز في الخبر أن يكون ثابتاً ببطء، ويجوز أن يكون منفياً، والسياق هو الذي يحدد المراد. والله أعلم.

* * *

الخاتمة

أهم النتائج التي توصل لها البحث:

- **حدد البحث** محل النزاع بين النحاة في دلالة "كاد"، وهو حكم خبر كاد المنفية، وحدد كذلك أربعة أقوال في حكم خبر "كاد" المنفية:

الأول: أنها في هذه الحالة تفيد نفي الخبر، فقولنا: "ما كاد زيد يقوم" بمعنى: لم يقم.

الثاني: أنّها في هذه الحالة تفيد إثبات الخبر ببطء، فقولنا: "ما كاد زيد يقوم" بمعنى: أنّه قام ببطء وعسر.

الثالث: أنها في هذه الحالة تفيد نفي الخبر، وقد تفيد إثباته ببطء.

الرابع: التفريق في هذه الحالة بين المضارع والماضي، فنفي المضارع نفي للخبر، ونفي الماضي إثبات للخبر.

- **حدد البحث** أمرين يمكن ادعاء الاتفاق عليهما عند النحاة:

الأول: كون معنى "كاد" -وهو القرب- مثبت في الإثبات، ومنفي في النفي.

الثاني: نفي خبر "كاد" المثبتة.

بين البحث أنّ القول بأنّ "كاد" في الإثبات تدل على الإثبات وفي النفي تدل على النفي، والقول بأنها في الإثبات تدل على النفي، وفي النفي تدل على الإثبات قولان صحيحان باعتبارين مختلفين:

فأما الأول: فباعتبار أنّ الإثبات والنفي يتعلقان بمعنى كاد، وهو القرب، فإثبات كاد إثبات للقرب، ونفيها نفي للقرب

وأما الثاني: فباعتبار أنّ الإثبات والنفي يتعلقان بالخبر، فيكون المعنى: نفي "كاد" إثبات للخبر، وإثبات "كاد" نفي للخبر.

- **بيّن البحث** أنّ أقوال المفسرين متفقة مع النحاة في محل النزاع، وهو حكم خبر "كاد" المنفية، فمنهم من يرى أنها لنفي الخبر، ومنهم من يرى أنها لإثبات الخبر ببطء وعسر، ومنهم من أجاز الوجهين، وأغلب المفسرين على جواز الوجهين. ولم أقف على أحد من المفسرين فرّق في الحكم بين "كاد" المنفية بلفظ الماضي و"كاد" المنفية بلفظ المضارع.

- **بيّن البحث** أنّ بعض المفسرين خالف ما اتفق عليه النحاة من أنّ كاد المثبتة تفيد إثبات القرب، فقد نفى بعض المفسرين في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾﴾[الإسراء: ٧٤] مقاربة الركون، مع أنّ "كاد" مثبتة، وهي في هذه الحالة تقتضي ثبوت مقاربة الركون، إلا أنّ بعض المفسرين أخرجوها هنا عن دلالتها اللفظية لقرينة دلت على ذلك، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ﴾. فلم يركن ولم يقارب الركون؛ لتثبيت الله له.

- **بيّن البحث** أنّ بعض المفسرين خالف ما اتفق عليه النّحاة من أنّ نفي كاد نفي لمعنى المقاربة، وإثباتها إثبات لمعنى المقاربة، فجعلوا "كاد" المنفية بمعنى كاد المثبتة.

ومن أمثلة ذلك:

قول الطبري: «ويعني بقوله: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ٧١﴾[البقرة: ٧١] أي: قاربوا أن يدعوا ذبحها ويتركوا فرض الله عليهم ذلك».

وقول محمد الطاهر ابن عاشور في قوله تعالى: ﴿لَّا يَكَادُونَ يَفۡقَهُونَ قَوۡلٗا ٩٣﴾[الكهف: ٩٣]: «أي يكادون ألا يفقهوا حديثاً».

وقول البغوي في قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[النور: ٤٠]: «... وقيل: معناه: قرب من رؤيتها ولم يرها، كما يقال: كاد النعام يطير».

- **قيّد بعض المفسرين ما أطلقه النحاة** من أنّ نفي كاد نفي لمعنى المقاربة، وإثباتها إثبات لمعنى المقاربة بشرط عدم دخول حرف النفي على الخبر، فإن دخل عليه مثل: "كاد زيد ما يقوم" فإنّ الخبر حينئذٍ واجب الوقوع.

- **رصد البحث** ثلاثة معان لكاد ذكرها المفسرون ولم يذكرها النحاة، وهي:

١- مجيئها بمعنى الإرادة، كقولهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا﴾[طه: ١٥]: "أكاد" بمعنى: أريد.

٢- مجيء "كاد" المنفية بمعنى المثبتة، فيكون معنى "ما كاد زيد يقوم": قرب من القيام ولم يقم.

٣- مجيء "كاد" المثبتة في بعض الآيات بمعنى نفي المقاربة. وبه قال أبو حيان والألوسي والطاهر ابن عاشور في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْـًٔا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾﴾[الإسراء: ٧٤].

- **رصد البحث** من خلال التفسير القرآني مجيء خبر "كاد" المثبتة مثبتاً إذا دخل حرف النفي عليه، فيكون معنى "كاد زيد ما يقوم": ثبت قيامه. قاله ابن عطية.

- **رصد البحث** معنى اشتهر عند المفسرين ولم يشتهر عند النحاة، بل ذكره ابن مالك وضعفه، ولم أقف على من ذكره ممن سبقه من النحاة، وهو مجيئها: زائدة.

- **رصد البحث** من خلال كلام بعض المفسرين تعليلاً لكون خبر "كاد" المنفية مثبتاً، وهو أنّ قولنا: "ما كاد زيد يقوم" على تقدير: كاد زيد ما يقوم، فـ"كاد" باعتبار الأصل: مثبتة، وخبر المثبتة منفيّ، فلما دخل حرف النفي على الخبر المنفي معنى دل على الإثبات؛ لأنّ نفي النفي إثبات. وهذا التوجيه لم أقف عليه عند النحاة.

- **رصد البحث** من خلال كلام المفسرين تعليلاً لكون خبر "كاد" المنفية منفياً، وهو أنّ "كاد" حينئذٍ زائدة، فيكون النفي داخلاً على الفعل مباشرة، فيكون منفياً. والذي عليه النحاة ممن قال بنفي خبر "كاد" المنفية هو أنّ "كاد" ليست زائدة، فيكون القرب من الفعل والفعلُ منفيين.

– **تبين بعد البحث** أنّ قضية التأثر والتأثير بين النّحاة والمفسرين في بيان المعنى الدلالي للفعل "كاد" قضية مشتركة بين الفريقين، ولا يمكن التعميم فيها، وقد رصد البحث أربعة أنواع من التأثر والتأثير بين النّحاة والمفسرين، وهي على النحو الآتي:

النوع الأول: من النحاة من تأثر بأقوال المفسرين، كابن أبي الربيع، فقد فرق بين "كاد" المنفية بلفظ الماضي و"كاد" المنفية بلفظ المضارع، فقال بإثبات الخبر مع الأول؛ بناء على تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ ٧١﴾[البقرة: ٧١] أي: وقد فعلوا. ونفي الخبر مع الثاني؛ بناء على تفسير قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾[النور: ٤٠] أي: لم يرها.

النوع الثاني: من المفسرين من تأثر بما قرره النحاة وترجح عنده، كالبيضاويّ وأبي حيان في تفسيره، وكذلك الألوسي، فبنوا تفسيرهم للفعل "كاد" في جميع القرآن على ما ترجح عندهم من أنّ خبر "كاد" المنفية منفيٌّ، فالتزموا بهذا المعنى حتى في الآيات التي ظاهرها يخالف هذا المعنى، فقاموا بتأويلها بحيث تستقيم مع المعنى الراجح عندهم.

النوع الثالث: من المفسرين من لم يخرج عن أقوال النحاة، ولكنّه لم يتقيد بواحد منها، بل نظر الى المعنى المناسب لسياق الآية فأثبته، كالزمخشريّ، حيث قال في قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾: «مبالغة في لم يرها، أي: لم يقرب أن يراها فضلاً عن أن يراها».

وقال في قوله تعالى: ﴿وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴿٩٣﴾﴾[الكهف: ٩٣]: «لا يكادون يفهمونه إلا بجهد ومشقة من إشارة ونحوها، كما يفهم البكم».

وهذا يعني: أنّ الوجهين جائزان عنده، والسياق هو الذي يحدد المراد.

النوع الرابع: من المفسرين من لم يتقيد بأقوال النحاة في دلالة الفعل "كاد"، وخرج إلى معان يقتضيها السياق، كالطبريّ في جعله "كاد" المنفية بمعنى: ثبوت القرب، والأخفش في جعله "أكاد" في قوله تعالى: ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[طه: ١٥] بمعنى: أريد.

- **تبين بعد البحث** أنّ القول بجواز الأمرين في حكم خبر "كاد" المنفية والسياق هو الذي يحدد المراد هو الأقرب إلى الواقع اللغوي، والأبعد عن التكلف.

- **وتبيّن كذلك** أنّ مجيء خبر "كاد" المنفية مثبتاً ببطء وشدة هو أظهر معانيها في الاستعمال اللغويّ بنصّ الإمام الطبري.

- **وظهر لي:** أنّ القول بجواز مجيئها زائدة، ومجيئها بمعنى الإرادة، أو أن تكون "كاد" المنفية بمعنى الإثبات ضعيف؛ لمخالفة الأول أصل الكلام، ولعدم معرفة الثاني عند العرب، ولمخالفة الثالث لظاهر الكلمة.

- **وتبين لي** أنّ قول بعض المفسرين بنفي معنى المقاربة من كاد المثبتة في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا ﴿٧٤﴾﴾[الإسراء: ٧٤] بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَآ أَن ثَبَّتْنَٰكَ﴾[الإسراء: ٧٤] فلم يركن ولم يقارب الركون لتثبيت

الله له قولٌ لا يُبطل ما اتفق عليه النحاة من أنّ "كاد" المثبتة تفيد ثبوت القرب؛ لأنه تفسير غير متفق عليه.

- إمكانية وضع قاعدة -بناء على القول الراجح- في بيان المعنى الدلالي لـ"كاد" كالتالي:

الفعل "كاد" بلفظيه الماضي والمضارع له حالتان:

الأولى: أن يكون مثبتاً، فالقرب ثابتٌ، والخبر منفيّ، إلا إذا دخل حرف النفي على الخبر فيكون مثبتاً.

الثانية: أن يكون منفيّاً، فالقرب منفيٌّ، ويجوز في الخبر أن يكون ثابتاً ببطء، ويجوز أن يكون منفياً، والسياق هو الذي يحدد المراد.

والله أعلم.

* * *

ثبت المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم.

٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان، تحقيق: رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٣- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود، وضع حواشيه: عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٤- أمالي ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.

٥- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للقاضي ناصر الدين البيضاوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٦- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، وزارة الأوقاف، العراق.

٧- الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، ١٤٠٧هـ.

٨- البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور عبد المحسن التركي، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

٩- البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: يوسف المرعشلي وجمال الذهبي وإبراهيم الكردي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

١٠- البيان في إعراب غريب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٤٠٠هـ.

١١- التبيان في تفسير غريب القرآن، لأحمد بن محمد المعروف بابن الهائم، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

١٢- التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر ابن عاشور، دار سحنون للنشر والطبع، تونس.

١٣- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

١٤- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

١٥- التفسير البسيط، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي، تحقيق: محمد بن صالح الواحديّ، العبيكان، الطبعة الثانية، ١٤٣٩هـ.

١٦- تفسير القرآن العظيم، للإمام ابن كثير، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

١٧- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق: جماعة من الأساتذة، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

١٨- تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر.

١٩- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد العزيز التركي، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٣٤هـ.

٢٠- جامع الترمذيّ، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، اعتنى به فريق: بيت الأفكار الدولية، عمّان.

٢١- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.

٢٢- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٢٣- ديوان ابن مقبل القيسي، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

٢٤- دراسات في النحو واللغة، للدكتور أحمد مطر العطية، مطابع جامعة الملك سعود.

٢٥- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لمحمود بن عبد الله الألوسي البغدادي، تحقيق: محمد معتز كريم الديب، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.

٢٦- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد الرحمن عبد الله، دار الفكر، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٧- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٢٨- شرح الجمل، لابن خروف، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

٢٩- شرح الكافية، للرضي، تحقيق: حسن الحفظي ويحيى مصري، مطبوعات الجامعة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٠- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، مصر.

٣١- صحيح البخاري، دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٣٢- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

٣٣- الفريد في إعراب القرآن المجيد، لابن أبي العز الهمداني، تحقيق: فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة.

٣٤- الكامل، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

٣٥- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، ، دار الفكر، الطبعة الأولى.

٣٦- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثّعلبيّ، أشرف على إخراجه: د. صلاح باعثمان ود. حسن الغزالي وأ. د. زيد مهارش وأ. د. أمين باشه، دار التفسير، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ.

٣٧- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٣٨- المتَّبَع في شرح اللمع، للعكبري، تحقيق: عبد الحمدي الزوي، جامعة قار يونس، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.

٣٩- مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة.

٤٠- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق: الرحالي الفاروق وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري والسيد عبد العال السيد إبراهيم ومحمد الشافعي، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٤١- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: محمد علي النجار، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ.

٤٢- مختصر العين، لأبي بكر محمد الزبيدي الأندلسي، تحقيق: دكتور نور حامد الشاذلي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.

٤٣- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، دار المعرفة، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٤٤- معالم التنزيل، للبغوي، تحقيق: محمد النمر وعثمان جمعة وسليمان الحرش، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٤٥- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

٤٦- معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق: فائز فارس، دار البشير، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ.

٤٧- معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد نجاتي ومحمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٠م.

٤٨- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، ، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٤٩- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ.

* * *

III. Documentation:

1. Footnotes should be placed in the footer area of each page respectively..

2. Sources and references must be listed at the end.

3. Sample images of the verified/edited manuscript should be inserted in their respective areas.

4 - Clear pictures and graphs that are related to the research should be included in appendices.

IV. In case the author is dead, the date of his death, in Hijri calendar, is used after his name in the main body ofthe research.

V. Foreign names of authors are transliterated in Arabic script followed by Latin characters between brackets. Full names are used for the first time the name is cited in the paper.

VI: Submitted articles for publication in the journal are refereed by two reviewers, at least.

VII. The modified articlesshould be returned on a CD-ROM or via e-mail to the journal.

VIII. Rejected articleswill not be returned to authors.

IX. Authors are given two copies of the journal and fifteen reprints of their article.

Address of the Journal:

All correspondence should be sent to the editor of the Journal of Arabic Studies:

Riyadh,11432 P.O. Box 5701
Tel: 2582051 - Fax 2590261
www. imamu.edu.sa
E.mail: arabicjournal@imamu.edu.sa

Criteria of Publishing

The Journal of Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University for Arabic Studies is a peer reviewed journal published by the Deanship of Scientific Research on UniversityCampus.It publishes scientific research according to the following regulations:

I.Acceptance Criteria:

1.Originality, innovation, academic rigor, research methodology and logical orientation.
2. Complying with the established research approaches, tools and methodologies in the respective disciplines.
3. Accurate documentation.
4. Language accuracy.
5. Previously published submissions are not allowed.
6.Submissions must not be extracted from a paper, a thesis/dissertation, or a book by the author or anyone else.

II.Submission Guidelines:

1. The author should write a letter showing his interest to publish the work, coupled with a short CV and a confirmation that the author owns the intellectual property of the work entirely and that he will not publish the work without a written agreement from the editorial board.

2. Submissions must not exceed 50 pages (A4).

3. Submissions are typed in Traditional Arabic, in 17-font size for the main text, and 14-font size for footnotes, with single line spacing.

4. A hard copy and soft copy must be submitted with an attached abstract in Arabic and English that does not exceed 200 words or one page.

الدراسة السادسة
حجية إجماع النّحويين
عند أبي البركات الأنباري
بين النّظرية والتطبيق

حجية إجماع النّحويين
عند أبي البركات الأنباري
بين النّظرية والتطبيق

دكتور/ صلاح بن عبد الله بن عبد العزيز بوجليع
أستاذ النحو والصرف المشارك
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
ورئيس قسم اللغة العربية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء

مقـــــدمــــــــة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين.

أما بعد:

فقد كان لأبي البركات الأنباري دور كبير في تأصيل علم أصول النحو، والوصول إلى مراحله الأخيرة من النضج والاكتمال، فقد أولى هذا العلم اهتماماً كبيراً، وكان –فيما أعلم– أول من أفرد مصنفاً مستقلاً في هذا الفن، فقد جمع في رسالته "**لمع الأدلة في أصول النحو**" شتات هذا العلم من كتب المصنفين، وكذلك في رسالته "**الإغراب في جدل الإعراب**"؛ فكانتا موضع اهتمام لدى العلماء من بعده.

وقد قرر أبو البركات الأنباري في رسالتيه أنّ أدلة النحو ثلاثة: النقل، والقياس، والاستصحاب، ولم يذكر "الإجماع"؛ مع أنّ مَن قبله من المنظرين لأصول النحو كابن جني ذكر الإجماع دليلاً من أدلة النّحو، وكذلك صنع السيوطي من المنظرين المتأخرين لأصول النحو.

وكان ظاهر هذا الصنيع من أبي البركات الأنباري أنه لا يرى الاحتجاج بالإجماع، إلا أنني وقفت على مواضع كثيرة في كتابيه "الإنصاف في مسائل الخلاف" و"أسرار العربية" يحتج فيهما بالإجماع، فقدح في ذهني السؤالان التاليان:

- إذا لم يكن الإجماع من أدلة النّحو كما نظّر في رسالتيه، فلماذا يحتج به عملياً؟

-وإذا كان حجة كما فعل في التطبيق العملي، فلماذا لم يذكره من أدلة النّحو؟

فلما وقع هذا الإشكال في موقف ابن الأنباري النظري والتطبيقي من حجية الإجماع؛ أحببت أن أجيب عن هذا الإشكال ببحث علمي يفسر لنا موقف أبي البركات الأنباري النظري والتطبيقي من حجية الإجماع بعنوان: "**حجية الإجماع عند أبي البركات الأنباري بين النظرية والتطبيق**".

واقتضت طبيعة البحث أن يكون في تمهيد وثلاثة مباحث:

تمهيد:

-أبو البركات الأنباري.

-مفهوم مصطلح الإجماع.

المبحث الأول: حجية الإجماع عند النحويين:

-موقف ابن جني.

-موقف السيوطي.

المبحث الثاني:حجية الإجماع عند أبي البركات الأنباري:

-الموقف النظري.

-الموقف التطبيقي.

المبحث الثالث: تفسير موقف أبي البركات الأنباري من حجية الإجماع:

- تفسير النحاة لموقف أبي البركات الأنباري.

- تفسير الباحث لموقف أبي البركات الأنباري.

الخاتمة.

تمهيـــــــــد

أولاً: أبو البركات الأنباري:

هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد، المكنـــى بـــأبي البركـــات، الملقب بالكمال أو كمال الدين[1]، وينسب إلى الأنبار أو إلى بغداد، فيقال: كمـــال الـــدين أبو البركات الأنباري أو البغدادي[2]. ولد سنة (٥١٣هـــ)، وقيل: إن ولادته كانت فـــي شهر ربيع الآخر من تلك السنة[3]. واختلفوا في مكان ولادته، فمنهم من قال: إنـــه ولـــد في الأنبار التي ينسب إليها، ومنهم من قال:إنه ولد في بغداد، فـــالقفطي ذكـــر أن أبـــا البركات الأنباري "سكن بغداد من صباه إلى أن توفي"[4]، وابن قاضي شهبة أورد: أنـــه نزيل بغداد، وأنه قدم بغداد في صباه[5].

أما اليافعي فيؤكد أنه: "ولد في بغداد"[6]، والسيوطي يذكر أنه: "سمع ببغـــداد عـــن عبد الوهاب الأنماطي"[7]، وهذا الاختلاف شيء طبيعي في الحياة البشرية وخاصة تلك الفترة؛ لضعف الاهتمام بولادة الوليد، ولانشغالهم في معترك الحياة العامة؛ ولأن وفـــاة العالم أشهر من ولادته، فهو عند الولادة مجهول مغمور، لكنه عنـــد وفاتـــه معـــروف مشهور.

-شخصيته وأخلاقه:

تمتع أبو البركات البغدادي بشخصية محببة فريدة، جمعت تحت أكنافها الخـــصال الحميدة كلها، من رقة ولطف، وحزم وجِد، وصلابة وثبات، ومعرفة وقدرة على الـــردّ السريع، وبراعة في الحوار، وسيطرة على نوازع النفس وخوالجها، متأثراً بأستاذه ابـــن الشجري، الذي يقول فيه: "إنه كان وقوراً في مجلسه ذا سمت حسن، لا يكاد يتكلم فـــي مجلسه بكلمة إلا وتتضمن أدب النفس أو أدب درس"[8].

---

[1] إنباه الرواة على أنباه النحاة -أبو الحسن القفطي (٢/١٦٥).

[2] هدية العارفين -إسماعيل البغدادي، (ص:٥١٩).

[3] إنباه الرواة على أنباه النحاة -أبو الحسن القفطي (٢/١٦٥).

[4] إنباه الرواة على أنباه النحاة -أبو الحسن القفطي (٢/١٦٦).

[5] ينظر، طبقات النحاة واللغويين -ابن قاضي شهبة (ص:٣٦٢).

[6] مرآة الجنان -اليافعي (٣/٤٠٨).

[7] بغية الوعاة - السيوطي (٢/٨٦).

[8] بغية الوعاة - السيوطي (٢/٨٦).

ولعل هذه الصفات التي رسمها لأستاذه ابن الشجري، تمثله أصدق تمثيل، وما ذكره المؤرخون يغنينا عن عدّ صفاته الحميدة وأخلاقه الرشيدة.

فالقفطي ذكر أنه: " كان فاضلاً عالماً زاهداً"[١]، وابن كثير يصفه: "بالفقيه العابد الزاهد"[٢]. وابن قاضي يقول فيه: "كان زاهداً عابداً مخلصاً تاركاً الدنيا"[٣]. فسيرة البغدادي جملة من الورع والمجاهدة والمجالدة، وعلى الرغم من قدره وعلو مكانته عند الخلفاء، قنع أبو البركات الأنباري وزهد في دنياه.

-ثقافته:

عقد الخوانساري موازنة قصيرة بين أبي البركات الأنباري وأبي بكر الأنباري، قال: "والفرق بينه وبين ابن الأنباري الأول اللغوي المشهور... أنه كان منحصر البراعة في فنون اللغة والعربية بخلاف هذا، فإنه الإمام البارع والسيد المبرز في فنون شتى"[٤].

يتجلى لنا أن ثقافة أبي البركات الأنباري نشأت دينية وانتهت نحوية، إلا أن هذا لم يمنعه من ممارسة الفقه والبحث عن صور الخلاف بين المذاهب. وإذا ما علمنا بأن علوم الفقه متداخلة مع العلوم العربية، والعكس صحيح، فإن هذا التداخل تأثر به أبو البركات الأنباري، لذا نجده في كتابه:(الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين)، مترسماً خطى علماء الفقه في أساليب العرض والمعالجة، فثقافته الدينية أثرت فيه تأثيراً كبيراً لأنه نشأ وترعرع عليها، وتلقفها في صباه، فسعة مداركه وفطنته من جهة، والظروف التي أحاطت به وملازمته لمشايخ العربية من جهة أخرى، هي التي دفعت به إلى الإحاطة والبراعة في النحو، فأعطى فيه أكثر مما أعطى في سواه، حتى قيل فيه: "وكان قد تفرد بعلم العربية، وشدت إليه الرحال"[٥].

-آثاره:

عندما نتحدث عن آثار أبي البركات الأنباري، لابد من الوقوف لحظات مع أخلص أصدقائه (الكتاب)، فقد كان مصاحباً له في عزلته، وأنيسه في وحدته،وعزاءه

---

[١]إنباه الرواة – القفطي،(١٦٩/٢).

[٢] البداية والنهاية – ابن كثير، (٣٣١/١٢).

[٣] الطبقات – ابن القاضي شهبة، (ص:٣٦٤).

[٤] الخوانساري، روضات الجنات، (٤٠٩/١).

[٥]الطبقات – ابن قاضي شهبة، (ص:٣٦٤).

في حزنه. لقد قضى معه أجمل فترات عمره طالباً وأستاذاً، دارساً ومؤلفاً، لـم يتركـه إلا بعد لقاء وجه ربه. وفي هذه الفترة جادت قريحته بعدد كبير من المؤلفـات، نالـت استحسان أهل العلم جميعاً، فأثنوا على مجهوداته ومصنفاته؛ لما اشـتملت عليـه مـن مميزات.

فهذا ابن الأثير يقول: "وله تصنيفات حسنة في النحو"[١]، وشهد له ابـن خلكـان حيث قال: "وكتبه كلها نافعة"[٢]، وعبر القرطبي عنـه بقولـه: "واشـتهرت تـصانيفه وظهرت مؤلفاته"[٣].

أما عدد هذه المصنفات فقد ذكر الذهبي أنها: "مئة وثلاثـون مـصنفاً فـي الفقـه والأصول والزهد، وأكثرها في فنون العربية"[٤].وأيده في ذلك ابـن قاضـي[٥]، وابـن العماد[٦].

ومن مميزات أبي البركات في مصنفاته، أنه التزم المنهجية والتخصص، فكل كتـاب اتصف بموضوع خاص، وقلما يطفر من مسألة إلى أخرى، كما كان يفعله القدامى كـالمبرد في كامله، والجاحظ في بيانه، وتمتاز هذه المصنفات بالوضوح وسـلامة العبـارة وجمـال العرض والتصنيف، قال عنه سعيد الأفغاني: "الأنباري والحق يقال: أدّب النحـو، وأضـفى على أسلوب عرضه المائية، وقال: إني إذا أردت التعبير عـن أسـلوب الأنبـاري بكلمـة جامعة، لم أجد أصدق من قولي: أسلوب رياضي جميل"[٧].

-مؤلفات أبي البركات الأنباري:

١- **الإنصاف في مسائل الخلاف، بين النحويين البـصريين والكـوفيين**، طبـع بعنايـــــة الأستاذ محيي الدين عبد الحميد. ويدور حول العلاقة بين النحو والفقـه، ويعدّ الإنصاف أكثر شمولية وإحاطة بمسائل الخلاف بين الكـوفيين والبـصريين مـن المؤلفات الأخر، ويمتاز بخصائص عديدة؛**منها**:أنه جعل علم النحو علماً عقلياً كالفلـسفة

---

(١) الكامل – ابن الأثير، (٤٧٧/١).

(٢) وفيات الأعيان – ابن خلكان، (١٣٩/٣).

(٣)إنباه الرواة على أنباه النحاة –القفطي، (١٧٠/٢).

(٤) العبر في خبر من غبر– الذهبي، (٢٣٠/١).

(٥) طبقات النحويين واللغويين – ابن قاضي شهبة، (ص:٣٦٣).

(٦) شذرات الذهب – ابن العماد، (٢٥٨/٤).

(٧) مقدمة الإغراب في جدل الإعراب –ابن الأنباري، (ص:٢٢).

والمنطق، ذا أسلوب فريد من نوعه، سلساً في عرضه المسائل النحوية. والكتاب يـدلل على سعة ثقافة مؤلفه، وخاصة عند الاحتجاج والمجادلة العقلية، مما يؤكد عند متابعـة مسائله تعلقه بعلم الكلام والمنطق.

٢-**أسرار العربية**، حققه الأستاذ محمد بهجت البيطار، طبـع عـدة طبعـات، ويدور حول العلة النحوية، فهو لا يترك حكماً من الأحكام دون تعليل، بل يجعـل لكـل حكم علة ولكل ظاهرة سبباً، ويتميز هذا الكتاب من أنه وضـع لكـل طريقـة سـؤال وجواب، وأنه يذكر الحكم مقروناً بأسبابه، والظاهرة مشفوعة بعلتها، وأنه يتسم بكثـرة الفوائد.

٣- **الإغراب في جدل الإعراب**، حققه الأستاذ سـعيد الأفغـاني، وطبـع عـدة طبعات، ويدور حول الجدل الإعرابي، ويتميز الكتاب بالنزعة الفقهية والجدل العقلـي، وأنه يعالج الموضوعات النحوية بقدر ما يعـالج الأشـكال التـي توضـع فيهـا هـذه الموضوعات في الجدل الإعرابي.

٤-**لمع الأدلة في أصول النحو**، تحقيق الأستاذ سـعيد الأفغـاني، طبـع عـدة طبعات، ويدور حول رغبته في مواصلة الابتكار والإبداع، وتلبية مطالب أهل الفـضل بالكتابة في أصول النحو.

٥-**البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق الدكتور طه عبد الحميد، فيه إيـضاح مجمل آراء أبي البركات النظرية في مختلف علوم اللغة وأطراف من علـوم القـرآن، أراد منه إشباع نزعته الدينية والتعبدية؛ تقرباً لله جلّ ثناؤه، وإفادة طلبته.

٦-**البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**. وهو مليء بالشواهد الشعرية والآيـات القرآنية وبعض الأحاديث النبوية.

٧-**نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

-وفاتـــــــــه:

بعد عمر زاخر بالنتاج العلمي والفكري، توفي أبو البركات الأنباري ليلة الجمعـة تاسع شعبان، من سنة (٥٧٧هـ)، ببغداد عن أربع وستين سنة[١].

ثانياً:مفهوم الإجماع وأنواعه:

---

(١) طبقات الشافعية، الأسنوي (٦٧/١)،إنباه الرواة على أنباه النحاة – القفطي، (١٧١/٢)، فوات الوفيات، الكتبي، (ص:٢٩٢).

الإجماع في اللغة يطلق على معنيين[1]:

أحدهما: العزم التام، كما في قوله تعالى:*ﭢ ﭣ&[يونس:٧١]، والإجماع بهذا المعنى يتصور من الواحد.

وثانيهما: الاتفاق، يقال: أجمع القوم إذا اتفقوا، والإجماع بهذا المعنى لا يتصور الوقوع إلا من الاثنين فما فوقهما.

وفي اصطلاح النحويين يرجع إلى الثاني، ويطلق على أربعة أمور[2]:

أحدها: إجماع النّحاة، وهو محل الدراسة في هذا البحث:

والمقصود به إجماع أهل المصرين البصرة والكوفة[3]، فالمتتبع لكتب الخلاف النّحوي بين المدرستين البصرية والكوفية، كالإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، والتبيين لأبي البقاء العكبري، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة،يجد إجماع النحاة دليلاً من أدلة النحاة في الاحتجاج لما يقررون من أحكام نحوية، ومستنداً يستندون إليه في رد آراء المعارضين والمخالفين.

والثاني: إجماع العرب:

عرض السيوطي في كتاب الاقتراح لإجماع العرب، واعتدّ به أصلاً يحتج به إن أمكن الوقوف عليه، قال: "وإجماع العرب أيضاً حجة، ولكن أنى لنا الوقوف عليه"[4].

والثالث: إجماع الرواة:

والمقصود به اتفاق الرواة على رواية معينة لشاهد من الشواهد، قد ذكر ذلك أبو البركات الأنباري في معرض رده على الكوفيين، إذ ذهبوا إلى أن "كما" تكون بمعنى "كيما"، ويجوز نصب ما بعدها، واعتد به أصلاً من الأصول النحوية لا تجوز مخالفته أو الخروج عليه، وكان الكوفيون قد أوردوا شواهد على أن "كما" تكون بمعنى "كيما"، وأن الفعل ينصب بها، ومن الشواهد قول عديّ بن زيد العبادي[5]:

---

(١) الكليات لأبي البقاء الكفوي (٤٦/١)، كشاف مصطلحات الفنون للتهانوي (٣٣٩/١).

(٢) أصول النحو العربي، محمود ياقوت (٥٧٦)، أصول النحو محمود نحلة.

(٣) الاقتراح للسيوطي (٢٠٤).

(٤) الاقتراح للسيوطي (٢٠٧).

(٥) العبادي: هو عدي بن حماد بن زيد بن أيوب من شعراء الجاهلية، الشعر والشعراء (٢٣١/١).

اسمع حديثاً كما يوماً تحدثَه عن ظهر غيب إذا ما سائل سألا[1]

فقرر أبو البركات الأنباري أن لا حجة في هذا البيت؛"لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية: "كما يوماً تحدثه" بالرفع، ثم قال:"ولم يروه أحد: كما يوماً تحدثه" بالنصب إلا المفضل الضبي وحده، فإنه كان يرويه منصوباً، والرواة من نحويي البصرة والكوفة على خلافه، والمخالف له أقوم منه بعلم العربية"[2].

الرابع: إجماع القراء:

وهو أن يقرأ جمهور القراء بقراءة واحدة، وقد اعتبر ابن جني إجماع القراء حجة، كما أن إجماع العرب كذلك، ومن ذلك اعتراضه على قراءة عاصم "من راق" مستدلاً بإجماع القراء قال:"فأما قراءة عاصم: "من راق" القيامة:٢٧] ببيان النون من "من" فمعيب في الإعراب، معيف في الأسماع... ويكفي من هذا إجماع الجماعة على إدغام "من راق" وغيره مما تلك سبيله"[3].

---

[1] من البسيط، وهو في ديوانه (١٥٨).

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٧٢).

[3] الخصائص (٩٤/١).

المبحث الأول

حجية الإجماع عند النحاة

أولاً: موقف ابن جني:

يعد كتاب الخصائص لابن جني أول كتاب يختص بالتأليف في علم أصول النحو، كما يعد ابن جني أول من ألف في هذا العلم وخصص له كتاباً مستقلاً،تحدث فيه بشكل موسع عن أصول النحو العربي، ومن هذه الأصول "الإجماع".

وإن لم يكن ابن جني أول من أشار إلى الإجماع وأقسامه، إلا أنّ الذي يتميز به كتاب الخصائص: هو أنه عقد للإجماع باباً خاصاً[١]، وسأتحدث فيما يلي عن الموضوعات الأساسية التي تحدث عنها ابن جني في هذا الباب.

متى يكون إجماع النحويين حجة؟

يرى ابن جني أن إجماع أهل البلدين البصرة والكوفة إنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص أو المقيس على المنصوص، فإن خالف فلا يكون إجماعهم حجة؛معللاً ذلك: بأنه لم يرد -ممن يطاع أمره- في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على خطأ، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة، وطريق نهجة، كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره[٢].

ومن أمثلة الاحتجاج بإجماع النحاة عند ابن جني:

قوله في الرد على المبرد الذي منع من تقديم خبر ليس عليها، حيث قال:"ومما يصح ويجوز تقديمه...خبر ليس، نحو:زيداً ليس أخوك، ومنطلقين ليس أخواك، وامتناع أبي العباس من ذلك خلافاً للفريقين، البصريين والكوفيين،-وقال فيه:- فإذا كانت إجازة ذلك مذهباً للكافة من البلدين، وجب عليك -يا أبا العباس- أن تنفر من خلافه وتستوحش منه، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه"[٣].

ومنه أيضاً ما جاء في الخصائص: "والضمير بالإجماع أبعد شيء عن الفعل"[٤].

---

[١] الخصائص (١/١٨٩).

[٢] الخصائص (١/١٨٩).

[٣] الخصائص (١/١٨٩)

[٤] الخصائص (١/١٠٣)

ومنه أيضاً ما جاء في الخصائص: "إنهم -يعني النحاة- قد أجمعوا على أنّ الكاف في نحو: ضربتك، من الضمير المتصل"[١].

ومنه أيضاً ما جاء في الخصائص في نحو:(مررت بك ونزلت عليه) "والآخر إطباق النحويين على أن يقولوا في نحو هذا: إن الضمير قد خرج عن الفعل، وانفصل من الفعل، وهذا تصريح منهم بأنه متصل بالباء العاملة فيه"[٢].

مخالفة الإجماع:

ويرى ابن جني جواز مخالفة الإجماع؛ فقد قال بعد أن رد قول المبرد في منع تقدم خبر ليس عليها بإجماع النحاة:"ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم؛ إلا أنّ فيه تشنيعاً وإهابة به إلى تركه، وإضاقة لعذره في استمراره عليه وتهالكه فيه، من غير إحكامه وإنعام الفحص عنه، وإنما لم يكن فيه قطع؛ لأنّ للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس، ما لم يلو بنصٍ أو ينتهك حرمة شرع"[٣].

وذكر هو نفسه أنه خالف الإجماع، ومما خالف فيه الإجماع منذ بدئ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت: "ما رأيته أنا في قولهم: هذا جحر ضب خرب، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتال عن ماض، على أنه غلط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رد غيره إليه، وأما أنا فعندي: أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير"[٤].

ومعنى هذا: أن أصله: هذا جحر ضب خرب جحره، فجرى خرب وصفاً على ضب، وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه، فتجري قائماً وصفاً على رجل، وإن كان القيام للأب لا للرجل، فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت؛ لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب)، فجرى وصفاً على ضب.

---

[١] الخصائص (١/١٠٠-١٠١).

[٢] الخصائص (١/١٠٣).

[٣] الخصائص (١/١٨٨).

[٤] الخصائص (١/١٩١).

ومن أمثلة مخالفة الجماعة فيما ذهبوا إليه قول ابن جني أيضاً:

ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول... ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه إلا في الواو وحدها، وعلى قلته أيضاً نحو: قام وعمرو زيد...فأما قوله:

ألا يا نخلة من ذات عرق   عليك ورحمة الله السلام

فحملته الجماعة على هذا، حتى كأنه عندها: عليك السلام ورحمة الله، وهذا وجه، إلا أن عندي فيه وجهاً لا تقديم فيه ولا تأخير من قبل العطف، وهو أن يكون (رحمة الله) معطوفاً على الضمير في (عليك)، وذلك أنّ السلام مرفوع بالابتداء وخبره مقدم عليه وهو (عليك)، ففيه إذاً ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا عطفت (رحمة الله) عليه ذهب عنك مكروه التقديم، لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطف عليه..."[١].

ومع ذلك فهو يرى أنّ مخالفة الإجماع لا يسمح بها إلا بعد إتقان وتمعن؛ فقال:"إلا أننا مع هذا الذي رأيناه وسوغنا لمرتكبه، لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها، وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازاً على كلاكل، والقوم الذين لا نشك في أن الله سبحانه وتقدست أسماؤه قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة في الترجيب له والتعظيم، وجعله ببركاتهم، وعلى أيدي طاعاتهم، خادماً للكتاب المنزل، وكلام نبيه المرسل، وعوناً على فهمهما، ومعرفة ما أمر به أو نهى عنه الثقلان منهما، إلا بعد أن يناهضه إتقاناً، ويثابته عرفاناً، ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره، فإذا هو حذا على هذا المثال،..........أمضى الرأي فيما يريه الله منه، غير معاز به، ولا غاض من السلف -رحمهم الله- في شيء منه، فإذا فعل ذلك سدد رأيه..."[٢].

فخلاصة رأي ابن جني في حجية الإجماع: أنه حجة إذا لم يخالف منصوصاً أو مقيساً على منصوص، وأنّ مخالفته جائزة بشرط الإتقان والتمعن، وذكرت أمثلة على احتجاجه بالإجماع وأمثلة على مخالفته للإجماع، وذلك يدل على توافق تام بين النظرية والتطبيق عنده.

---

[١] الخصائص (٢/٣٨٥-٣٨٦).

[٢] الخصائص (١/١٩٠).

ثانياً: موقف السيوطي:

يعد كتاب الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي أوفى ما صنف في هذا الفن، وزبدة لجميع الكتب التي تقدمته في هذا الفن، وعالجت فنونه على نمط أصول الفقه، فقد جمع السيوطي النصوص المتعلقة بأصول النحو من متفرقات الكتب النحوية، ومن الأصول النحوية التي تحدث عنها الإجماع، وفيما يلي سأذكر موقفه النظري والتطبيقي من حجية إجماع النحويين:

حجية إجماع النحويين:

ذكر السيوطي في الاقتراح كلام ابن جني السابق في الإجماع، وأقره في الأمور التالية:

-أنّ المراد بإجماع النحويين: إجماع أهل البلدين الكوفة والبصرة، وذكر السيوطي في موضع آخر: "الإجماع: بأن يجمع أهل العربية على أنّ علة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أنّ تقدير الحركات في المقصور التعذر، وفي المنقوص الاستثقال"، فيكون المراد بإجماع أهل العربية إجماع نحاة البلدين الكوفة والبصرة.

-أنّه حجة بشرطين:

أحدهما: عدم مخالفة المنصوص.

وثانيهما: عدم مخالفة المقيس على المنصوص، وإن لا فلا؛ لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة أنَّهم لا يجتمعون على الخطأ.

وقد ذكر السيوطي الاحتجاج بإجماع النحويين في العديد من المواضع، منها:

١-قوله: "والأصل في الأفعال البناء، وإنما يعرب منها ما أشبه الاسم، فالماضي مبني إجماعاً، وأما الأمر فمبني أيضاً عند البصريين"[١].

٢-وقوله:"والمضارع معرب بالإجماع لشبهه بالاسم..."[٢].

٣-وقوله:"ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى، فإنه أعرف المعارف بالإجماع"[٣].

---

[١] المطالع السعيدة (٦٨).

[٢] المطالع السعيدة (٦٩).

[٣] همع الهوامع (١/١٨٨).

٤-وقوله:"ولا يجوز الإخبار بالجملة الندائية نحو: زيد يا أخاه، ولا مصدرة بـ (لكن) أو (بل) أو (حتى) بالإجماع"[١].

٥- وقوله:"يجوز تنوين المنادى المبني في الضرورة بالإجماع"[٢].

مخالفة الإجماع:

ذكرت سابقاً أنّ ابن جني يرى أنّ مخالفة الإجماع جائزة بشرط الإتقان والتمعن.

وقد ذكر السيوطي رأي ابن جني هذا في الاقتراح إلا أنه لم يقره، فقد قال بعد عرض كلام ابن جني المتقدم:

"وقال غيره: إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافاً لمن تردد فيه، وخرقه ممنوع، ومن ثم رد.

وقال ابن الخشاب في المرتجل:لو قيل: إنّ (مَن) في الشرط لا موضع لها من الإعراب لكان قولاً، إجراء لها مجرى (إن) الشرطية، وتلك لا موضع لها من الإعراب، لكن مخالفة الأقدمين لا تجوز"[٣].

وقد بان موقف السّيوطي من مخالفة الإجماع جلياً، من خلال رده لبعض الآراء التي خالفت الإجماع، ومنها:

١-**قوله**:"وما ذكرناه من أنّ الحرف لا يدل على معنى في نفسه هو الذي أجمع عليه النحاة، وقد خرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس، فذهب إلى أنه يدل على معنى في نفسه..."[٤].

٢-**وقوله**:"(يا) حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، وقد ينادى بها القريب توكيداً، وقيل: هي مشتركة بين البعيد والقريب، وقيل: بينهما وبين المتوسط، وذكر ابن الخباز عن شيخه أن (يا) للقريب، وهو خرق لإجماعهم"[٥].

٣-**وقوله في باب الإعراب**:"... يحكى عن الزجاج: أن التثنية والجمع مبنيان، وهو خلاف الإجماع"[١].

---

[١] المطالع السعيدة (١٧٩).

[٢] المطالع السعيدة (٢٧٨).

[٣] الاقتراح في أصول النحو (٣٩١).

[٤] الهمع (٢٤/١).

[٥] الهمع (٢٧/٢).

٤ –**وقوله في (أم) المنقطعة تعطف المفردات:**"...خرق ابن مالك في بعض كتبـــه إجماع النحويين فزعم: أن (أم) المنقطعة تعطف المفردات، كـــــ(بل)"[(٢)].

٥ –**ذكر ابن مالك أن حذف الفاء يقل في النثر، يقول السيوطي:** قلت: وينبغي أن يتوقف في قبول ذلك، فإنه تفرد به، ولم يذكر أحد من النحاة غيره...."[(٣)].

فخلاصة رأي السيوطي في حجية الإجماع أنّه حجة إذا لم يخالف منـــصوصاً أو مقيساً على منصوص، وأنّ مخالفته غير جائزة، وذكرت أمثلة على احتجاجه بالإجماع، وأمثلة على عدم جواز مخالفة الإجماع عنده، وذلك يدل على توافق تام بـــين النظريـــة والتطبيق عنده.

---

(١) الأشباه والنظائر (٩/٥).

(٢) الأشباه والنظائر (١٨/٥).

(٣) النكت (٨٤٥/٢).

المبحث الثاني

حجية الإجماع عند أبي البركات الأنباري

- الموقف النظري لأبي البركات الأنباري من حجية الإجماع:

قال في الإغراب في جدل الإعـــراب:"وأدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل، وقيـــاس، واستصحاب حال:

فأما النقل: فالكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حـــد القلـــة إلى حد الكثرة.

وأما القياس: فهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كـــان فـــي معنـــاه، كرفـــع الفاعل...

وأما استصحاب الحال: فإبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عنـــد عـــدم دليل النقل عن الأصل"[(١)].

وقال في لمع الأدلة متحدثاً عن أقسام أدلة النحو:"أقسام أدلته ثلاثة: نقل، وقياس، استصحاب حال، ومراتبها كذلك، وكذلك استدلالاتها"[(٢)].

فالظاهر من كلام أبي البركات الأنباري في كتابيه، أنّ الإجماع ليس دلـــيلاً مـــن أدلة النحو، وهو بذلك يخالف رأي المنظرين لأصول النحو: ابن جني، والسيوطي.

إلا أنني لا أستطيع الجزم بهذا الموقف؛ لأنّ أبا البركات الأنباري فـــي التطبيـــق العملي من خلال كتابيه الإنصاف وأسرار العربية، يحتجّ كثيراً بالإجماع، وهذا يعطـــي موقفاً مخالفاً لما نظَّر له.

ولتفسير هذا الموقف من ابن الأنباري تفسيراً علمياً لا بد من ذكر نماذج تطبيقيـــة لاحتجاجه بالإجماع، ثم نتأملها وندقق النظر فيها، ثـــم نفـــسر صـــنيع أبـــي البركـــات الأنباري.

- الموقف التطبيقي لأبي البركات الأنباري من حجية إجماع النحويين:

ذكر أبو البركات الأنباري الاحتجاج بإجماع النّحويين فـــي كثيـــر مـــن المـــسائل النحوية التي عرض لها في كتابه الإنصاف، ويمكن تصنيف ما ذكـــره الأنبـــاري إلـــى ثلاثة أنواع:

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب (٤٥).

(٢) لمع الأدلة (٨١).

الأول: حكاية الإجماع على لسان البصريين:

في هذا النوع يذكر أبو البركات الأنباري الإجماع حجة للبصريين، إما بجعله دليلاً على رأي البصريين، أو دليلاً على ضعف قول الكوفيين.

فمن الأول:

-**قوله في بيان حجة البصريين على وجوب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له:**"الدليل على أنه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له، أنا أجمعنا على أنّ اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمل الضمير إذ كانت الأسماء لا أصل لها في تحمل الضمير، وإنما يضمر فيما شابه منها الفعل كاسم الفاعل... فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شك أن المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء، فلو قلنا إنه يتحمل الضمير في كل حالة -إذا جرى على من هو له، وإذا جرى على غير من هو له- لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز "[1].

– **قوله:**"وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنّ الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل، وذلك أنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير في العمل، أما الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم، والأصل في الأسماء أنها لا تعمل..."[2].

– **قوله في بيان حجة البصريين على إثبات جواز الإضمار في الخبر المتقدم على المبتدأ:**"وذلك لأنّ الخبر وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير، وإذا كان مقدماً لفظاً متأخراً تقديراً، فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار؛ ولهذا جاز بالإجماع "ضرب غلامَه زيدٌ"......وكذلك أجمعنا على جواز تقديم خبر "كان" على اسمها، نحو "كان قائماً زيدٌ" وإن كان قدم فيه ضمير الاسم على ظاهره؛ إلا أنه لما كان في تقدير التأخير لم يمنع ذلك من تقديم الضمير"[3].

---

(1) الإنصاف (٥٩/١).

(2) الإنصاف (٨٠/١).

(3) الإنصاف (٩٨/١).

ومن الثاني:

-**قوله في الجواب عن كلمات الكوفيين في اشتقاق الاسم من الوسم:**"أنا أجمعنا على أنّ الهمزة في أوله همزة التعويض، وهمزة التعويض إنما تقع تعويضاً عن حذف اللام لا عن حذف الفاء....فدل على أنّه مشتق من السمو لا من الوسم"[١].

-**قوله في الجواب عن احتجاج الكوفيين بالنداء على اسمية نِعم وبئس:**"والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه؛ أنا أجمعنا على أنّ الجمل لا تنادى، وأجمعنا على أن نعم المولى جملة،...وإذا امتنع للإجماع قولنا:"يا زيد منطلق"، فكذلك يجب أن يمتنع "يا نعم الرجل"إلا على تقدير حذف المنادى"[٢].

-**قوله في الجواب عن قول الكوفيين في أن نون الوقاية ليست من خصائص الأفعال لدخولها على الاسم "قدني وقطني"**:"وما اعترضوا فيه ليس بصحيح؛ لأنّ "قدمي وقطني" من الشاذ الذي لا يعرج عليه....على أنهم قالوا "قطني وقدني" من غير نون، كما قالوا "قطني وقدني" بالنون... ولا خلاف أنه لا يجوز أن يقال: "ما أكرمي"بحذف النون....فلما لم يجز ذلك بان الفرق بينهما"[٣].

-**قوله في الجواب عن حجة الكوفيين على اسمية "أفعل التعجب"**:"وأما قولهم:"الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف" قلنا: عدم تصرفه لا يدل على أنه اسم؛ فإنا أجمعنا على أنّ "ليس" و"عسى" فعلان، ومع هذا فإنهما لا يتصرفان"[٤].

- **قوله في الجواب عن حجة الكوفيين على جواز تقديم خبر ما زال عليها:**"وأما قولهم: "إنّ ما زال ليس بنفي للفعل، وإنما هو نفي لمفارقة الفعل، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً"، قلنا: هذا حجة عليكم، فإنا كما أجمعنا على أن "ما زال" ليس بنفي للفعل، أجمعنا على أن "ما" للنفي، ثم لو لم تكن "ما" للنفي، لما صار الكلام بدخولها إيجاباً، فالكلام إيجاب و"ما" نفي؛ بدليل أنا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان الكلام

---

[١] الإنصاف (٨/١).
[٢] الإنصاف (١٢٠/١).
[٣] الإنصاف (١٣٢/١).
[٤] الإنصاف (١٣٩/١).

إيجاباً، وإذا كانت للنفي فينبغي أن لا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها؛ لأنها تستحق صدر الكلام كالاستفهام"[١].

-**قوله في الجواب عن حجة الكوفيين على جواز مجيء الفعل الماضي حالاً:**"أما احتجاجهم بقوله تعالى:*^ ﭗ ﭘ &[النساء:٩٠]فلا حجة لهم فيه، وذلك من أربعة أوجه:.......والوجه الثاني: أن تكون صفة لقوم مقدر ويكون التقدير فيه:"أو جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم"، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع"[٢].

وهذا النوع من الاستعمال دليل على أنّ الإجماع حجة عند أبي البركات الأنباري؛ لأنه يؤيد ما استدل به البصريون من الإجماع، ويجعله أحياناً حجة في تضعيف قول الكوفيين.

الثاني:حكاية الإجماع على لسان الكوفيين:

في هذا النوع يذكر أبو البركات الأنباري الإجماع حجة للبصريين، إما بجعله دليلاً على رأي البصريين، أو دليلاً على ضعف قول الكوفيين.

-**قوله في بيان حجة الكوفيين على أنّ الأسماء الستة معربة من مكانين:**"أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنّ هذه الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال الإفراد......فإذا قلت في الإضافة:هذا أبو، وفي النصب: رأيت أباك، وفي الجر: مررت بأبيك -والإضافة طارئة على الإفراد- كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد؛ لأن الحركة التي تكون إعراباً للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعراباً في حال الإضافة......وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعراباً، بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر؛ فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع، والفتحة والألف علامة للنصب، والكسرة والياء علامة للجر، فدل على أنه معرب من مكانين"[٣].

---

[١] الإنصاف (١٥٩/١).
[٢] الإنصاف (٢٥٤/١).
[٣] الإنصاف (١٩/١).

-**قوله في بيان حجة الكوفيين على جواز جمع الاسم الــذي فــي آخــره تــاء التأنيث**:"والذي يدل على صحة مذهبنا أنا أجمعنا على أنك لو سميت رجلاً بحمــراء أو حبلى لجمعته بالواو والنون فقلت: أحمراؤون، وحبلون، ولا خلاف أن ما فــي آخــره ألف التأنيث أشد تمكناً في التأنيث مما في آخره تاء التأنيث"(١).

-**قوله في بيان حجة الكوفيين على جواز إلقاء علامة الندبة على الــصفة**:"أمــا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه...فكذلك ههنا؛ لإنّ الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه، فــإذا جاز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه، فكذلك يجوز أن تلقى على الصفة"(٢).

-**قوله في بيان حجة الكوفيين على جواز العطف على موضع "إنّ" قبــل تمــام الخبر**: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز ذلك النقل والقياس.....وأمــا من جهة القياس فقالوا: أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مــع "لا" نحو: لا رجل وامرأة أفضل منك، فكذلك مع "إنّ" لأنها بمنزلتهــا، وإن كانــت "إنّ" للإثبات و"لا" للنفي؛ لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيــره، ويــدل عليه أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر، فكــذلك قبــل تمــام الخبر؛ لأنه لا فرق بينهما عندنا"(٣).

-**قوله في بيان حجة الكوفيين على جواز أن يقال في الوقف"رأيت البَكَــرْ"بفــتح الكاف في حالة النصب**:"أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أنه إنما جاز هــذا في المرفوع والمخفوض نحو:"هذا البَكُر، ومررت بالبَكِر"؛ ليزول اجتماع الساكنين فــي حالة الوقف.... وإذا ثبت هذا في المرفوع والمخفوض فكذلك أيضاً في المنصوب"(٤).

-**قوله في بيان حجة الكوفيين على جواز العطف بــــ"لكن" في الإيجاب نحــو: أتاني زيد لكن عمرو**:"أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا علــى أن "بــل" يجــوز

---

(١) الإنصاف (٤٠/١).
(٢) الإنصاف (٣٦٤/١).
(٣) الإنصاف (١٨٦/١/١).
(٤) الإنصاف (٧٣٢/٢).

العطف بها بعد النفي والإيجاب؛ فكذلك "لكن"، وذلك لاشتراكهما في المعنى....فإذا كانا في معنى واحد وقد اشتركا في العطف بهما في النفي، فكذلك في الإيجاب"(١).

وهذا النوع من الاستعمال قد أورده الدكتور محمود سليمان ياقوت مستدلاًبه على أنّ ابن الأنباري يحتج بالإجماع(٢)، والذي يظهر لي أنّ هذا النوع ليس فيه دليل على أنّ الإجماع حجة عند أبي البركات الأنباري، لأنه ذَكَره حجةً للكوفيين في أقوالٍ ضعفها، ورجح ما يخالفها، فهو لا يمثّل رأيه، فذكرُه للإجماع في مثل هذا لا يؤخذ منه بأنه يحتج بالإجماع.

الثالث: حكاية الإجماع بعدم وجود خلاف في المسألة:

في هذا النوع يشير أبو البركات الأنباري إلى الإجماع بعدم وجود خلاف في المسألة، فيجعل ذلك دليلاً على ضعف القول المخالف، ومنه:

-**قوله في الرد على حجة من قال بأنّ تاء التأنيث ليست من خصائص الأفعال**:"وقولهم:"إنّ التاء لا تلزم نعم وبئس إذا وقع المؤنث بعدهما"، فليس بصحيح؛ لأنّ التاء تلزمهما في لغة شطر العرب، كما تلزم في قام...وإنما جاز عند الذين قالوا: "نعم المرأة" ولم يجز عندهم "قام المرأة"؛ لأن المرأة في قولهم:"نعم المرأة هند" واقعة على الجنس.......فلا خلاف أن أسماء الأجناس والجموع يجوز تذكير أفعالها وتأنيثها"(٣).

-**قوله في الجواب عن قول الكوفيين**:"ثم لو كان حذف حرف الخفض يوجب النصب كما زعموا، لكان ذلك يجب في كل موضع يحذف فيه، ولا خلاف أن كثيراً من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها، كقولك:"كفى بالله شهيداً، وكفى بالله نصيراً" ولو حذفت حرف الخفض لقلت:"كفى الله شهيداً، وكفى الله نصيراً" بالرفع...وكذلك قالوا:"بحسبك زيد، وما جاءني من أحد"...وإذا حذفوا حرف الخفض قالوا:"حسبك زيد، وما جاءني أحد"، بالرفع لا غير،...ولو كان كما زعموا لوجب أن يكون منصوباً، فلما وقع الإجماع على وجوب الرفع دل على فساد ما ادعوه"(٤).

(١) الإنصاف (٤٨٤/١).
(٢) أصول النحو العربي (٥٨٠).
(٣) الإنصاف (١١١/١).
(٤) الإنصاف (١٦٧/١).

-**قوله:**"ولا خلاف أنه إذا كان مع الفعل الماضي "قد"، فإنه يجوز أن يقع حالاً"[١].

-**وقوله في الرد على من قال: إن العامل في المستثنى النصب هو "إلا":**"أنه لو كان العامل "إلا" بمعنى أستثني، لوجب أن لا يجوز في المستثنى إلا النصب، ولا خلاف في جواز الرفع والجر في النفي نحو: "ما جاءني أحد إلا زيد، وما مررت بأحد إلا زيد"، فدل على أنها ليست هي العاملة بمعنى أستثني"[٢].

-**قوله في الجواب عن حجة الكوفيين على علة إعراب الفعل المضارع:**"وأما الجواب عن كلمات الكوفيين:قولهم:"إنما أعربت لأنها دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة" قلنا: قولكم: يدخلها المعاني المختلفة يبطل بالحروف، فإنها تدخلها المعاني المختلفة.....ولا خلاف بين النحويين أنه لا يعرب منها شيء"[٣].

وهذا النوع من الاستعمال دليل على أنّ الإجماع حجة عند أبي البركات الأنباري؛ لأنه يستدل على ضعف القول المخالف والرد عليه بعدم وجود خلاف في المسألة، أي: "الإجماع".

فأخلص من عرض الأنواع الثلاثة: إلى أنّ النوع الأول والثالث يدلان على أنّ الإجماع حجة عند أبي البركات الأنباري، ويقوّي-عندي- كونه حجة عند أبي البركات الأنباري موقفه الصريح من مخالفة الإجماع، فقد ضعف بعض الأقوال بسبب مخالفتها للإجماع، ومن ذلك:

-**قوله في الرد على من قال: إنّ الواو والألف والياء في الأسماء الستة نشأت عن إشباع الحركات التي قبلها:**"وهذا القول ظاهر الفساد؛ لأنّ إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر...وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع"[٤].

-**وقوله في الجواب عن قول الكوفيين: إنّ حذف حرف الخفض يوجب النصب:**"وكذلك قالوا:"بحسبك زيد، وما جاءني من أحد"....وإذا حذفوا حرف الخفض

---

[١] الإنصاف (٢٥٧/١).

[٢] الإنصاف (٢٦٣/١).

[٣] الإنصاف (٥٥٠/٢).

[٤] الإنصاف (٣١/١).

قالوا:"حسبك زيد، وما جاءني أحد"، بالرفع لا غير،...ولو كان كما زعموا لوجب أن يكون منصوباً، فلما وقع الإجماع على وجوب الرفع دل على فساد ما ادعوه"[١].

-**وقوله في الجواب عن حجة الكوفيين على بناء غير**:"أما قولهم: "إنها في معنى (إلا) فينبغي أن تبنى"، قلنا: هذا فاسد، وذلك أنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال:"زيدٌ مثلَ عمرو"، فيبنى "مثل" على الفتح لقيامه مقام الكاف؛ لأنَ قولك:"زيد مثل عمرو" في معنى:"زيد كعمرو"، ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك، دل على فساد ما ادعيتموه"[٢].

-**وقوله**:"فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع، وجب أن يكون فاسداً"[٣].

-**وقوله**:"وأما ما رووه عن رؤبة من قوله: "خيرٍ" فلا خلاف أنه من الشاذ النادر الذي لا يعرج عليه، ولهذا أجمع النحويون قاطبة على أنه لا يجوز في جواب من قال: أين تذهب، أن يقال: زيدٍ، على تقدير إلى زيد، وفي امتناع ذلك بالإجماع دليل على أنه من النادر الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه"[٤].

فتقرر -بما تقدم-أنّ الإجماع حجة عند أبي البركات الأنباري.

ويبقى السؤال المهم:

إذا كان الإجماع حجة عند أبي البركات الأنباري، فلماذا لم يذكره من أدلة النحو في التنظير؟

الجواب عن هذا السؤال يحتاج لمبحث ثالث أبين فيه تفسير النحاة لموقف أبي البركات الأنباري من حجية الإجماع، ثم أبين تفسير الباحث لهذا الموقف.

---

[١] الإنصاف (١/١٧٢).

[٢] الإنصاف (١/٢٩٠).

[٣] الإنصاف (٢/٥٥٣).

[٤] الإنصاف (٢/٥٤٨).

المبحث الثالث

تفسير موقف أبي البركات الأنباري من حجية الإجماع

يمكن حصر رأي النحاة والدارسين المعاصرين في هذا الصنيع من أبي البركـات الأنباري في رأيين:

الأول:للسيوطي، وهو أنَّ ابن الأنباري لا يرى الاحتجاج بالإجمـاع، فقـال فـي الاقتراح:"قال ابن الأنباري في أصوله: أدلة النحو ثلاثة: نقل، وقيـاس، واستـصحاب حال، فزاد الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية كمـا هو رأي قوم"(١).

قال الأستاذ الدكتور محمود فجال معلقاً على كلام السيوطي:" كيف يستقيم هذا مع قول الأنباري في لمع الأدلة:"..... وقد تلقت الأمة منه –أي: من سيدنا "علـي" ا–ذلـك الوضع بالقبول، ولم ينكر ذلك منكر، مع اشتهاره وإظهاره، فكان إجماعـاً، والإجمـاع حجة قاطعة"(٢)، فيرى الدكتور محمود فجال /: أنّ الإجماع حجة عنـد أبـي البركـات الأنباري بدليل هذا النص.

وقال الدكتور حسين رفعت حسين معلقاً أيضاً على كلام السيوطي:"أقول: إنّ ابن الأنباري إذا كان من الناحية التنظيرية لم يعتد بالإجماع، ولم يجعله قسماً من الأدلة، إلا أنّه قد اعتد به كثيراً من الناحية التطبيقية، وفي اللمع ذاته ورد مصطلح الإجماع مرات عديدة، قال في معرض حديثه عن الرد على مـن أنكـر القيـاس:"والإجمـاع حجـة قاطعة"(٣).

وبمثل ذلك قال الدكتور السعيد شنوقة في كتابه: "في أصول النحو العربي"(٤)، إلا أنهم لم يبينوا سبب عدم ذكر ابن الأنباري الإجماع من أدلة النحو، مع أنّـه احـتج بـه تطبيقياً.

---

(١) الاقتراح (١٢٤).

(٢) الإصباح في شرح الاقتراح (٢٦).

(٣) الإجماع في الدراسات النحوية (٢٩).

(٤) أصول النحو العربي (١٧١).

ومع أنّه تقرر لي أنّ الإجماع حجة عند أبي البركات الأنباري، إلا أنني لا أرتضي الاستدلال على ذلك بالنص المذكور وهو قوله: "والإجماع حجة قاطعة"؛ لأنّ هذا النص ليس في إجماع النّحويين الذي هو محل البحث، وإنما هو في الرواية.

الثاني: ذكره الدكتور محمود سليمان ياقوت، وهو أنّ أبا البركات اكتفى بالتطبيق العملي، فقال:"لم يعرض أبو البركات الأنباري للإجماع في كتابه (لمع الأدلة في أصول النحو)، واكتفى بالحديث عن النقل والقياس واستصحاب الحال، ويبدو أنّ الرجل قد اكتفى بالتطبيق العملي للإجماع في كتابيه (أسرار العربية)، و(الإنصاف في مسائل الخلاف)"(١).

ويرى الباحث أنّ التفسيرين فيهما نظر:

فأما رأي السيوطي فمردود بما ذكرته من نماذج لاحتجاج ابن الأنباري بالإجماع، ولموقفه الصريح من مخالفة الإجماع، فقد رد بعض الأقوال لمخالفتها للإجماع، وكل ذلك دليل على حجية الإجماع عنده.

وأما رأي الدكتور محمود سليمان ياقوت فبعيد؛ لأنّ عبارة أبي البركات الأنباري في رسالتيه صريحة في أنّ أدلة صناعة الإعراب ثلاثة: النقل، والقياس، والاستصحاب، ولا مجال هنا للاكتفاء، لأنه يقرر أدلةً نصَّ على أنها ثلاثة، فدل ظاهر كلامه على أنّه استبعد الإجماع ولم يعتبره دليلاً.

والذي يظهر لي..أنّ أبا البركات الأنباري يحتج بالإجماع لما ذكرته وقررته سابقاً، إلا أنه لم يذكره من أدلة النحو؛ لأنّ إجماع النّحويين في حقيقته إما أن يكون معتمداً على النقل، أو معتمداً على القياس، أو عليهما، فهو راجع إليهما وليس دليلاً مستقلاً.

لذا.. فإننا نجد أنّ أغلب ما يحتج به ابن الأنباري من الاجماع يميل إلى القياس، فهو يستدل على مسألة بإجماع في مسألة أخرى مقاربة، وهذا في حقيقته قياس، ولذلك نرى ابن الأنباري يبطل الإجماع في بعض المسائل بوجود الفارق:

كقوله في الجواب عن قول الكوفيين في أنّ نون الوقاية ليست من خصائص الأفعال لدخولها على الاسم "قدني وقطني":"وما اعترضوا فيه ليس بصحيح؛ لأنّ "قدمي وقطني" من الشاذ الذي لا يعرج عليه....على أنهم قالوا:"قطني وقدني" من غير نون،

(١) أصول النحو العربي (٥٨٠).

كما قالوا: "قطني وقدني" بالنون... ولا خلاف أنه لا يجوز أن يقال: "ما أكرمي"بحـذف النون....فلما لم يجز ذلك بان الفرق بينهما".

والاعتراض بوجود الفارق لا يكون إلا في إبطال قياس الحمل، كما هو مقرر فـي كتب النحاة التي تعنى بالخلاف النحوي وأدلته.

الخـــاتمــــــــــة

أثبت البحث بالدراسة العلمية المتقدمة، أنّ إجماع النحويين حجة عند أبي البركات الأنباري؛ لأنه –الإجماع– يعتمد على النّقل والقياس، وليس لأنّه دليل مـــستقل؛ ولـــذلك احتجَّ به في كتبه، ولم يذكره من أدلة النّحو، والله أعلم بالصواب.

ثبت المصادر والمراجع

-الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، دار الفكر.

-أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور: فخر صالح قداره، دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

-الإجماع في الدراسات النحوية، الدكتور: حسين رفعت حسين، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.

-الإصباح في شرح الاقتراح، تأليف الأستاذ الدكتور: محمود فجال، دار القلم، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

-الأصول، الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، ١٤٢٠هـ.

-أصول التفكير النحوي، الأستاذ الدكتور: علي أبو المكارم، دار غريب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

-أصول النحو دراسة في فكر الأنباري، الدكتور: محمد سالم صالح، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.

-أصول النحو العربي، تأليف الدكتور: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية.

-أصول النحو العربي، الدكتور محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

-أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق، عصام عيد فهمي أبو غربيه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

-ابن الأنباري وجهوده في النحو، الدكتور: جميل علوش، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٩٨٠م.

-خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، الدكتور سعود بن غازي أبو تاكي، دار غريب، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

-الاقتراح في أصول النحو وجدله، لأبي بكر عبدالرحمن السيوطي، تحقيق ودراسة الدكتور: محمود فجال، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

-في أصول النحو العربي، الدكتور: السعيد شنوقة، المكتبة الأزهرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

-فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لأبي الطيب الفاسي، تحقيق وشرح الأستاذ الدكتور: محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

-رسالتان لابن الأنباري: الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ.

-الخصائص، لأبي الفتح ابن جني، دار الهدى للطباعة والنشر، الطبعة الثانية.

-النحو العربي: أصوله وأسسه وقضاياه وكتبه، الدكتور: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

الدراسة السابعة
الكلمات المختلف في نوعها
عند النحويين
عرض وتقويم

الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين عرض وتقويم

د . صلاح بن عبد الله بوجليع
قسم اللغة العربية – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث:

موضوع هذا البحث : (الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين عرض وتقويم) ، ويهدف هذا البحث إلى حصر الكلمات المختلف في نوعها . وبيان الراجح منها . و معرفة الأصول والضوابط التي اعتمد عليها النحاة في تحديد نوع الكلمة ، ومعرفة الأسباب التي جعلت النحاة يختلفون في تحديد نوع بعض الكلمات العربية ، ومعرفة مدى إمكانية الاستفادة من المناهج اللغوية الحديثة في تحديد نوع الكلمات المختلف فيها ، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في أربعة مباحث :

المبحث الأول : الكلمات المختلف في نوعها في باب الأسماء .

المبحث الثاني : الكلمات المختلف في نوعها في باب الأفعال .

المبحث الثالث : الكلمات المختلف في نوعها في باب الحروف .

المبحث الرابع : التقويم المنهجي للآراء في ضوء الخلاف النحوي .

كلمات مفتاحية : الخلاف في نوع الكلمات ، نوع الكلمات ، الكلمات عند النحويين .

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين، أما بعد:

فخلال مسيرة دراسة النحو العربي، ظهرت جملة من القضايا الخلافية بين النّحويين، وكان لهذه الخلافات أهمية كبيرة في إثراء عالِم اللغة ومتعلِّمها؛ إذ إنّها كشفت عن الأصول التي اعتمد عليها النحويون في تقعيدهم، وعن المناهج التي اتبعوها في معالجاتهم للظواهر اللّغوية، وتكفّلت هذه المسائل الخلافية بحفظ كمٍّ هائلٍ من شواهد اللغة وأمثلتها، ومن هذه القضايا الخلافية موضوع هذا البحث: (الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين عرض وتقويم).

ويهدف هذا البحث إلى ثلاثة مقاصد:

الأول: حصر الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين.

والثاني: الترجيح بين الآراء.

والثالث: التقويم المنهجي لآراء النحويين، وذلك ببيان الأصول والضوابط التي اعتمد عليها النحويون في تحديد نوع الكلمة، ومعرفة الأسباب التي جعلت النحويين يختلفون في تحديد نوع بعض الكلمات العربية، ومعرفة مدى إمكان الاستفادة من المناهج اللغوية الحديثة في تحديد نوع الكلمات المختلف فيها.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في أربعة مباحث:

المبحث الأول: الكلمات المختلف في نوعها في باب الأسماء.

المبحث الثاني: الكلمات المختلف في نوعها في باب الأفعال.

المبحث الثالث: الكلمات المختلف في نوعها في باب الحروف.

المبحث الرابع: التقويم المنهجي للآراء في ضوء الخلاف النحوي.

ثم أردفت ذلك بخاتمة مختصرة ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

* * *

المبحث الأول: الكلمات المختلف في نوعها في باب الأسماء:

١- نوع الياء والكاف والهاء المتصلات بـ (إيا):

المسألة فيها أقوال للنّحويين، منها اثنان لهما علاقة بموضوع البحث:

أحدهما: أنّ (إيا) ضمير، و (الهاء)، و (الياء)، و (الكاف) حروفٌ لا موضع لها من الإعراب، وهو قول ابن السراج (ت: ٣١٦هـ)[١]، وابن جني (ت: ٣٩٢هـ)[٢]، والباقولي (ت: ٥٤٣هـ)[٣]، وابن أبي الربيع (ت: ٦٨٨هـ)[٤].

والثاني: أنّ (الكاف)، و (الياء)، و (الهاء) ضمائر، و (إيا) دعامة تعتمد عليها، وهو قول الفراء (ت: ٢٠٧هـ)[٥]، وابن كيسان (ت: ٢٩٩هـ)[٦]، واختاره المالقي (ت: ٧٠٢هـ)[٧]، وأبو حيان (ت: ٧٤٥هـ)[٨].

حجة القول الأول: أنّ (إيا) بمنزلة ضمير المنصوب المتصل في الدلالة على المفعولية في قولك: (ما أكرمني إلا أنت) و (ما أكرمت إلا إياي)، وإذا ثبت اسميتها لم تجز إضافتها؛ لأنّ الضمائر لا تضاف، وإذا امتنعت إضافتها تعين حرفية ما بعدها[٩].

وحجة القول الثاني: أنّ (الياء)، و (الكاف)، و (الهاء) في إياي وإياك وإياه هي الضمائر المتصلة بالفعل في (أكرمني) و (أكرمك)، و (أكرمه)، فوجب أن تكون هي الضمائر؛ لتحققها بالاسمية عند الاتصال بالفعل، إلا أنّه لما لم يمكن قيامها بنفسها جعل قبلها ما تعتمد عليه، وتتصل به[١٠].

---

(١) الأصول في النحو (١١٧/٢).

(٢) سر صناعة الإعراب (٣١٧/١).

(٣) شرح اللمع (٦٠٠/٢).

(٤) الملخص (٥٨٢).

(٥) رأيه في الارتشاف (٩٣٠/٢).

(٦) رأيه في الإنصاف (٦٩٥/٢).

(٧) رصف المباني (٢١٥).

(٨) التذييل والتكميل (٢٠٩/٢).

(٩) شرح الكتاب للسيرافي (١٧٧/٢)، والإنصاف (٦٩٥/٢)، والتذييل والتكميل (٢٠٩/٢)، والمغني لابن فلاح، ت: ضائحي (٤٦/١).

(١٠) المصادر السابقة.

والراجح عندي هو القول الثاني ؛ لأنّ هذه (الكاف) و (الياء) و (الهاء) هي (الكاف)، و (الياء) و (الهاء) التي تكون في حال الاتصال ؛ لأنّه لا فرق بينهما بوجهٍ ما، إلا أنّها لما كانت على حرف واحد، وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها، فأُتي بـ (إيا) ؛ لتعتمد عليها، فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول.

وأما القول بحرفيتها فضعيف من وجهين:

أحدهما: " أنّ غير الكاف من لواحق (إيا) مجمع على اسميتها مع غير (إيا) مختلف في اسميتها معها، فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه، ثم تلحق الكاف بأخواتها ليجري الجميع على سنن واحد " [١].

والثاني: " أنّ إخراج الضمائر من الاسمية إلى الحرفية لمجرد الخطاب والغيبة تكلفٌ بغير دليل قاطع لإخراج أصل إلى فرع، وكثيرٍ إلى قليل " [٢]، والله أعلم بالصواب.

٢- نوع صيغ الفصل:

اختلف النحاة في نوع صيغ الفصل - وهي أنا، ونحن، وأنت، وغيرها من الصيغ التي تقع بين المبتدأ والخبر في نحو: (زيدٌ هو القائم) - على قولين:

أحدهما: أنّها حروفٌ، وبه قال أكثر النّحويين [٣]، واختاره ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) [٤].

والثاني: أنّها أسماءٌ، وهو قول الخليل (ت: ١٧٥هـ) [٥]، واختاره ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) [٦]، وابن فلاح اليمني (ت: ٦٨٠هـ) [٧].

حجة القائلين بحرفيتها أنها لا تختلف بحسب اختلاف العوامل قبلها، ولو كانت أسماء لاختلفت كسائر الضمائر، وإنما هي حروف وضعت للدلالة على الفصل، كالحروف

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/١٤٥).

(٢) رصف المباني (٢١٧).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (٢/٦٣)، والتذييل والتكميل (٢/٢٨٦).

(٤) شرح الجمل (٢/٦٤).

(٥) رأيه في الكتاب (٢/٣٩٧).

(٦) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (١/٤٤٨).

(٧) المغني لابن فلاح، ت: ضائحي (١/٨٠).

الموضوعة للدلالة على الخطاب في (ذلك، وذلكما، وذلكم، ثم إنها لا موضع لها من الإعراب، ولو كانت أسماء لكان لها موضع من الإعراب [1].

وحجة القائلين بالاسمية الاستصحاب، ودفع الاشتراك [2].

والراجح عندي هو أنها أسماءٌ ضمائر؛ "إذ لا تستقيم أن تكون حروفًا؛ لأنّ الحروف تلزم طريقة واحدة، وهذه تتغير باعتبار مَن هو له بالتكلّم، والغيبة، والخطاب، والإفراد والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وهذه أحكام الضمائر، فدلّ على أنّها ليست من قبيل الحروف" [3]، والله أعلم.

٣- نوع الواو والألف ونون الإناث المتصلات بالأفعال:

اختلف النحويون في نوع واو الجماعة، وألف الاثنين، ونون الإناث المتصلات بالأفعال على قولين:

أحدهما: أنّها أسماء ضمائر بارزة، وهو قول سيبويه (ت: ١٨٠هـ) [4]، وبه قال جمهور النّحويين [5].

والثاني: أنَّها علامات، والفاعل مستكن، كاستكنانه في (زيد فعل)، و (هند فعلت)، وهو قول المازني (ت: ٢٤٨هـ) [6].

حجة الجمهور أنّك إذا قلت: (زيد قام)، و (الزيدان قاما) فقد حلّت هذه الألف والضّمير الذي في (قام) محلّ (أبوه) إذا قلت: (زيد قام أبوه)، فلما حلَّ محلّ ما لا يكون إلا اسمًا وجب أن يكون اسمًا [7].

وحجة المازني على حرفية الألف والياء والواو المتصلات بالأفعال هي قياسها على المتصلات بأسماء الفاعلين، فكما أنَّ الألف والياء والواو في (قائمان) و (قائمتين) و (قائمون) حروفٌ فكذلك في (يقومان) و (تقومين) و (يقومون) [8].

---

(١) المغني لابن فلاح، ت: ضائحي (٨١/١)، والتذييل والتكميل (٢٨٦/٢).
(٢) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٦٧٠/١).
(٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٤٤٨/١).
(٤) الكتاب (١٩/١ – ٢٠).
(٥) التذييل والتكميل (١٤٠/٢).
(٦) شرح الكتاب للسيرافي (١٥٠/٢).
(٧) المصدر السابق، (١٥٠/٢).
(٨) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٣٢٣/١).

واستدلّ على صحة تقدير الفاعل مع هذه الحروف بالقياس أيضًا، وذلك بأنّك إذا قلت: (زيد قام) ففي (قام) ضمير في النية، وليست له علامة ظاهرة، فإذا ثني وجمع فالضمير أيضًا في النية، غير أنّ له علامة [1].

والصّحيح عندي هو مذهب الجمهور؛ ويدل على ذلك ما استدلوا به، وهي نظرية الإحلال، وتطبيقها هنا أنّ واو الجماعة، وألف الاثنين، ونون الإناث حلّت محلّ الفاعل، والفاعل لا يكون إلا اسمًا. فلمّا حلّت محلّ ما لا يكون إلا اسمًا وجب أن تكون أسماء.

وأمّا قياسها على المتصلات بأسماء الفاعلين فضعيفٌ؛ لأنّه قياس مع الفارق، إذ هي مع أسماء الفاعلين تختلف باختلاف العوامل، فدل على أنّها حروف؛ لأنّ الضمائر لا تختلف باختلاف العوامل، بخلافها مع الأفعال فإنّها لا تختلف باختلاف العوامل، فدلّ على أنّها من أسماء الضمائر، والله أعلم بالصواب.

٤- نوع الياء في (تفعلين):

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنّها ضمير الفاعل، وتدل على التأنيث، وهو قول سيبويه [2]، والسيرافي (ت: ٣٦٨هـ) [3]، وابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) [4]، وابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) [5]، ونُسب إلى الجمهور [6].

والثاني: أنّها حرف التأنيث، والفاعل مضمر قياسًا على المذكر، وهو قول الأخفش (ت: ٢١٥هـ) [7]، والمازني [8].

حجة الجمهور أنّ الياء لم تثبت علامة تأنيث في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه، وقد ثبت ضميرًا باتفاقٍ في مثل: (ضربني)، وأنّ علامة التأنيث لم تلحق المضارع في موضع

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (١٥٠/٢).
(٢) الكتاب (٢٠/١).
(٣) شرح الكتاب (١٤٨/١).
(٤) شرح المفصل (٢٣٠/٣).
(٥) شرح التسهيل (١٢٤/١).
(٦) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (٣٢٦/١)، والتذييل والتكميل (٢/ ١٤٣).
(٧) ينظر رأيه في: التذييل والتكميل (١٤٢/٢).
(٨) رأيه في: التذييل والتكميل (١٤٠/٢).

من آخره، ثم إنَّ الياء لو كانت حرفًا لاجتمعت مع ألف التثنية للمؤنثتين المخاطبتين فيقال: (تفعليان) كما قيل: (فعلتا)، وذلك لم يكن، وكذلك فإنّه لم يُرفع من المضارعة بالنون إلا ما اتصل به ضمير [1].

وحجة الأخفش أنّ ضمير الواحد لا يبرز في المضارع، فلما برزت دلّ على أنّها للتأنيث فحكمها حكم تاء التأنيث [2].

والراجح عندي هو أنَّ الياء في (تفعلين) ضميرُ الفاعل، وتدل على التأنيث، وليست حرفًا للتأنيث ؛ لأنَّ جعل الياء حرفًا للتأنيث مخالفٌ لخصائص علامة التأنيث، وأعني بها هنا (التاء) ؛ لأنّ (الياء) شبهت بها، ومن هذه الخصائص:

أولاً: أنَّ علامة التأنيث لا تجتمع مع علامة تأنيث أخرى، فلا يقال: (فاطمتات)، والياء في (تفعلين)، تجتمع مع تاء التأنيث.

ثانيًا: أنَّ علامة التأنيث يجوز حذفها مع بعض المؤنث، والياء في (تفعلين) لا تحذف.

ثالثًا: أنَّ علامة التأنيث تجتمع مع ألف الاثنين نحو (فعلتا)، والياء في (تفعلين) لا تجتمع مع ألف الاثنين، بل تحذف الياء من أجلها.

وأما حجة الأخفش فيمكن الجواب عنها بأنّ الياء لما تضمنت شيئين – الدلالة على الفاعل، وعلى التأنيث – أشبهت التثنية فلذلك برزت [3]، والله أعلم بالصواب.

٥– نوع ضمير الشأن:

ضمير الشأن هو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه، مثل (هو زيد قائم)، واختلف النحويون في نوعه على قولين:

أحدهما: أنّه اسم، وهو مذهب جمهور النحويين، قال ابن أبي الربيع (ت: ٦٨٨هـ): "لا أعلم بين النحويين المتقدمين فيه خلافًا، وجاء ابن الطراوة وقال: قولهم ضمير الأمر والشأن لا منقول ولا معقول" [4]، وقال أبو حيان: "ولا خلاف في أنّه اسم يحكم على

---

(١) شرح المقدمة الجزولية للشلوبين (١/٣٢٦)، ورصف المباني (٥٠٦)، والتذييل والتكميل (٢/١٤٢ – ١٤٣).

(٢) التذييل والتكميل (٢/١٤٢ – ١٤٣).

(٣) هذا الجواب لابن فلاح: المغني له. ت: السعدي (١/١٦٢).

(٤) البسيط في شرح الجمل (٢/٧٥٥).

موضعه بالإعراب على حسب العامل، إلا ما ذهب إليه ابن الطراوة من إنكاره وزعمه أنّه حرف "[1].

والثاني: أنّه حرف، وهو قول ابن الطراوة [2]، وصححه أبو حيان في التذييل والتكميل[3].

حجة ابن الطراوة: القياس والسماع:

فأما القياس فإنّ الهاء في قوله: "إنّه أمة الله ذاهبة" حرفٌ كفّ إنّ عن العمل كما كفتها ما في "إنّما زيدٌ قائمٌ".

وأما السماع فإنّ العرب لم تذكر قطُّ الأمرَ بهذا اللفظ في هذا المعرض، ولا الشأن، فلمّا لم يُقَل قطُّ: كان الأمر زيدٌ قائمٌ، ولا: إنّ الشأن زيدٌ ضاحكٌ، بطل دعواهم.

والراجح عندي أنّها اسم كما ذهب الجمهور؛ لأنّ اسمية الهاء ثابتة ومستقرة في غير هذا الموضع، فلا يجوز إخراجها عما استقر لها من غير دليل قاطع، ولا دليل قاطع هنا.

وأما حجتا ابن الطراوة فقد أجاب عنها النحويون بما يضعفها [4]:

فأما القياس ففاسد لأنها لم تثبت حرفًا، فإخراجها عما استقر لها من الاسمية فاسد، وإنما ادعينا في ما "إنما" أنها كافة لثبوت حرفيتها.

وأما أنّ العرب لم تصرح بالأمر والشأن في هذا المعرض ففهم بعيد؛ لأنّهم لم يقولوا ضمير الأمر والشأن على أنّ ذلك هو المحذوف، إنّما هو تحويمٌ منهم على المعنى بتقريب، والله أعلم بالصّواب.

٦- نوع (إذا) الفجائية:

اختلف النحويون في نوع "إذا" الفجائية على قولين:

---

(١) التذييل والتكميل (٢/٢٧٢).

(٢) البسيط في شرح الجمل (٢/٧٥٥)، والتذييل والتكميل (٢/٢٧٢).

(٣) التذييل والتكميل (٢/٢٧٤).

(٤) البسيط في شرح الجمل (٢/٧٥٥)، والتذييل والتكميل (٢/٢٧٢).

أحدهما: أنّها حرف، وهو قول الكوفيين [١]، واختاره، ابن مالك [٢]، والمالقي (ت: ٧٠٢هـ) [٣]، وابن هشام (ت: ٧٦١هـ) [٤].

والثاني: أنّها اسم، واختلف أصحاب هذا القول في إعرابه على قولين:

أحدهما: أنّها ظرف مكان، وهو قول ابن جني [٥]، والصيمريّ [٦]، والهرويّ [٧].

والثاني: أنّها ظرف زمان، وهو قول الزّجاج [٨]، والرياشيّ (ت: ٢٥٧هـ) [٩].

استدل ابن مالك على حرفية (إذا الفجائية) بأمور منها [١٠]:

أولاً: أنّها كلمة تدل على معنى في غيرها، غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال.

ثانيًا: أنّها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف، كـ (لكن) و (حتى) الابتدائية.

ثالثًا: أنّها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلا في الحروف.

رابعًا: أنّها لو كانت ظرفًا لم يختلف من حكم بظرفيتها في كونها مكانية أو زمانية، إذ ليس في الظروف ما هو كذلك.

وحجة من قال إنها ظرف مكان وقوعها خبرًا عن الجثة في مثل: (خرجت فإذا زيد) وليس الخبر محذوفًا كما قاله بعض النحويين [١١].

---

(١) التذييل والتكميل (٣٢٤/٧).
(٢) التسهيل (٩٤).
(٣) رصف المباني (١٤٩).
(٤) مغني اللبيب (٩٧).
(٥) سر صناعة الإعراب (٢٥٦/١).
(٦) التبصرة والتذكرة (٣١١/١).
(٧) الأزهية (٢١١).
(٨) رأيه في: النكت في تفسير كتاب سيبويه (١١٣٠/٢).
(٩) رأيه في التذييل والتكميل (٣٢٤/٧).
(١٠) شرح التسهيل (٢١٤/٢ – ٢١٥).
(١١) المقتضب (٥٧/٢ – ٥٨).

وحجة من قال إنّها ظرف زمان أنّ القول بهذا فيه إبقاء لها على ما استقر فيها ؛ لأنّ مدلول المفاجأة أقرب إلى الزمان منه إلى المكان، كمدلول الفعل الذي يدل تضمنًا على الزمان والحدث، ويدل على المكان دلالة التزامية، وجزء الشيء أقرب مما يدل عليه التزامًا، ففي نحو قولك: (خرجت فإذا الأسد بالباب) وقعت مفاجأة الأسد في لحظة زمان معينة، وهو زمن فتح الباب، فالمفاجأة هي لحظة فتح الباب وبروز الأسد، لا في مكانه ؛ لأنه قد يكون في مكانه قبل فتح الباب [1].

والراجح عندي أنها حرف يفيد معنى المفاجأة ؛ لأنّها لا تقبل شيئًا من علامات الأسماء والأفعال، وكذلك فإنها تحل محل الحروف كما بينت في الأدلة، فتعين كونها حرفًا، والله أعلم بالصواب.

٧- نوع (هلّم) و (هاتِ) و(تعالَ):

جمهور النحويين على أنّ (هلُمَّ) و (هاتِ) و (تعالَ) أفعال أمر [2]، وخالف في ذلك الزمخشريُّ (ت: ٥٣٨هـ) [3]، فذهب إلى أنَّها أسماء أفعال، وحجته: استعمالها بلفظ واحد للمفرد، والمثنى، والجمع، وإبراز الضمير معها لشدة شبههما بالفعل[4].

ويرجح عندي رأي الزمخشري أنَّ فعل الأمر يبنى على السكون، أو على حذف حرف العلة أو حذف النون، وبناء (هلمَّ) و(تعالَ) على الفتح، وبناء (هاتِ) على الكسر، وهذا مخالف لبناء فعل الأمر، ثم إنّ (هلمّ) بمعنى أقبل، و(هات) بمعنى أعطِ، و(تعال) بمعنى أسرع، بخلاف فعل الأمر فمعناه واضح فيه، وهذا يبيّن أنّ قول الزمخشريّ أقرب إلى الاستعمال اللغوي، والله أعلم بالصّواب.

٨- نوع ياء النّسب:

اختلف النحويون في نوع ياء النّسب المشدّدة على قولين:

أحدهما: أنّها حرف لا موضع له من الإعراب، وهو قول البصريين [5].

---

(١) المساعد لابن عقيل (٥١١/١).
(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام (٢٤)، والفواكه الجنية على متممة الآجرومية (٧٦)، وشرح شذور الذهب للجوجري (١٥٦/١).
(٣) المفصل في علم العربية (١٤٥ – ١٤٦).
(٤) ضياء السالك إلى أوضح المسالك (٣٧/١).
(٥) ائتلاف النصرة (١٧٦).

والثاني: أنّها اسم في موضع جرٍّ بإضافة الأول إليها، وهو قول الكوفيين [١].

حجة البصريين على أنّها حرفٌ ظهورُ إعراب الكلمة فيها [٢].

واحتج الكوفيون على أنّها اسم بقول الشاعر:

إذا نـزل الأزديُّ أزدِ شـنوءة ... بأرضٍ صعيدٍ طاب منها صعيدُها [٣]

وبقول العرب: " رأيت التيميَّ تيمِ عديّ " [٤].

فـ (أزد شنوءة) عندهم بدل من ياء (الأزديّ)، و (تيم عدي) بدل من ياء (التيميّ)، وإذا كان الاسم بدلاً منها كانت اسمًا ؛ لأنَّ الاسم لا يبدل من الحرف [٥].

والرَّاجح عندي أنَّ ياء النسب المشدّدّة حرف لا موضع له من الإعراب ؛ بدليل ظهور الإعراب فيها، فيكون كتاء التأنيث المتحركة، والجامع بينهما دلالتهما على معنى طارئ، وهو النّسب بالنّسبة للياء، والتأنيثُ بالنّسبة للتاء، وظهورُ الإعراب فيهما.

ولا يمكن أن تكون اسمًا كما قال الكوفيون ؛ لأنَّ ذلك يقتضي أن تكون الياء هنا إما اسمًا ظاهرًا، وهذا لا يكون قطعًا، أو ضميرًا بارزًا، وهو ممتنع هنا ؛ بسبب ظهور الإعراب فيها، والضّمير لا يظهر فيه الإعراب ؛ لكونه مبنيًا، فتعيّن كونه حرف إعراب.

وأما ما احتج به الكوفيون من السّماع فقليل يحتمل التأويل، وتأويلُه أنّه من قبيل حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه على إعرابه، والتقدير: (الأزديُّ صاحبُ أزدِ شنوءة)، و (التيميُّ صاحبُ تيمِ عديّ) [٦]، والسماعُ إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال، والله أعلم بالصَّواب.

٩- نوع اسم الفاعل:

يقسم الكوفيون الأفعال إلى ثلاثة أقسام: ماض، ومضارع، وفعل دائم، والفعل الدائم يعنون به اسم الفاعل عند البصريين، نحو: (دائم) و(ضارب) ونحوهما، ولا يطلقون هذه التسمية إلا إذا كان عاملاً [٧].

---

(١) التكملة للفارسي (٢٥٣).
(٢) التكملة (٢٥٣)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/٤١١).
(٣) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، وهو في الجمهرة لابن دريد (٢/٨٨٢)، والارتشاف (٤/١٨٤١).
(٤) التكملة (٢٥٣)، والمقتصد في شرح التكملة (٢/٤١١).
(٥) ائتلاف النصرة (١٧٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/٥٨٨).
(٦) ينظر: الجواب عن سماع الكوفيين في المغني لابن فلاح، ت: ضائحي (٢/٩٨٩ – ٩٩٠).
(٧) مصطلحات النحو الكوفي (٥٠)، ودراسة في النحو الكوفي (٢٥٤).

قال ثعلب: " الفراء يقول: قائم فعل دائم، لفظه لفظ الأسماء،لدخول دلائل الأسماء عليه، ومعناه معنى الفعل ؛ لأنه ينصب فيقال: قائم قياماً،وضارب زيداً "[1].

فواضح من النص أنّ سبب تسمية اسم الفاعل بالفعل عند الكوفيين هو كونه يعمل عمل الفعل، وهذا سبب ضعيف ؛ إذ لو صحّ ذلك لوجب أن نسمي إنّ وأخواتها أفعالاً ؛ لأنها تنصب كما تنصب الأفعال، وكذلك نسمي (عشرين) وما جرى مجراها أفعالاً ؛ لأنها تنصب كما تنصب الأفعال، ويقوي كون قائم، وضارب ونحوهما أسماء دخول عوامل الأسماء عليها، وإعرابها إعراب الأسماء في الرفع، والنصب، والجر، وقبولها دلائل الأسماء[2]، والله أعلم.

١٠- نوع (كم) الخبرية:

(كم) اسم لعدد مبهم الجنس، والمقدار، وهي قسمان: استفهامية، وخبرية، أما الاستفهامية فلا خلاف في اسميتها[3].

وأما الخبرية: فسسبويه[4]، وجمهور النحويين على أنّها اسم، وذكر المرادي أنّ بعض النحويين قال بحرفيتها[5]. ولم ينسبه إلى أحد ولم أقف على من قال به .

حجة الجمهور: أنها تقع مبتدأ نحو (كم غلامٍ لي)، ودخول حرف الجر عليها نحو (إلى كم بلد سافرت)[6].

والراجح عندي هو رأي الجمهور لما ذكروا من الأدلة، ولا دليل على حرفيتها، والله أعلم.

١١- نوع أسماء الأفعال :

المسألة فيها ثلاثة أقوال للنحويين:

أحدها: أنّ هذه الألفاظ أسماء حقيقية، وهو قول البصريين[7].

---

(١) مجالس العلماء (١٥٦).
(٢) شرح الكتاب للسيرافي (١/ ل ٤٩٣).
(٣) الجنى الداني في حروف المعاني (٢٦١).
(٤) الكتاب (١٦١/٢).
(٥) توضيح المقاصد والمسالك (١٣٤٠/٣). والجنى الداني في حروف المعاني (٢٦١).
(٦) شرح اللمع للثمانيني (٧٤٨/٢). وتوجيه اللمع لابن الخباز (٣٩٧).
(٧) همع الهوامع (١٢١/١) .

والثاني: أنها أفعال حقيقية، وهو قول الكوفيين[١].

والثالث: أنها قسم رابع من أقسام الكلمة يطلق عليه "الخالفة"، وهو قول أحمد بن صابر[٢].

حجة من قال إنها أسماء: دخول التنوين عليها، ووجود الجمع في بعضها مثل: هيهات، وإضافتها مثل: دونك، ووجود لام التعريف في بعضها، مثل: النجاء لك، وتصغير بعضها، مثل: رويدك، وهذه الأحكام من خصائص الأسماء[٣].

وحجة من قال إنها أفعال: دلالتها على الحدث والزمن، ورفعها لما بعدها على الفاعلية[٤].

والراجح عندي هو قول البصريين لما ذكروا من العلامات الدالة على ذلك، ولأنّ هذه الألفاظ لا تقبل علامات الفعل فتعين كونها أسماء.

* * *

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (١١٥٩/٣).

(٢) همع الهوامع (١٢١/١)، وترجمة ابن صابر قي بغية الوعاة (٣١١/١).

(٣) الخصائص لابن جني (٤٤/٣).

(٤) همع الهوامع (١٢١/١).

المبحث الثاني: الكلمات المختلف في نوعها في باب الأفعال:

١٢- نوع كان وأخواتها:

المسألة فيها قولان للنّحويين:

أحدها: أنَّها أفعال، وهو قول جمهور النَّحويين [١]، ومنهم: سيبويه [٢]، والمبرد [٣]، وابن خروف (ت: ٦٠٩هـ) [٤]، وابن عصفور [٥]، وابن أبي الربيع (ت: ٦٨٨هـ) [٦].

والثاني: أنَّها حروف، وهذا القول نسبه ابن بابشاذ [٧]، وابن السّيد البطليوسي (ت: ٥٢١هـ) [٨]، وابن جمعة الموصلي (ت: ٦٩٦هـ) [٩] إلى الزجاجي ؛ ولعلهم أخذوا ذلك من قوله في كتابه: (الجمل في النحو) حيث قال: " باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار " [١٠].

قال ابن خروف معقبًا على كلام الزّجاجي: " لا معنى لتسمية هذه الأفعال حروفًا ؛ إذ هي أفعال حقيقة.... فإن كان أطلق عليها حروفًا كما يطلق سيبويه على كل كلمة حرفًا، فذلك جائزٌ لغة لا اصطلاحًا " [١١].

أقول: هذا الاعتذار يبدو أنَّ ابن عصفور قد أخذ به ؛ فقد نفى أن يكون هناك خلافٌ في فعليتها إلا (ليس) فإنَّ فيها خلافًا.

احتج الجمهور بأمور منها: اتصال الضمائر البارزة المرفوعة المحل بها، وتاء التأنيث الساكنة، وتصرفها إلى الماضي والمستقبل، ودخول (قد) و (السين) و (وسوف) عليها [١٢].

---

(١) المغني لابن فلاح، ت: السعدي (٣/٧).
(٢) الكتاب (١/٤٥).
(٣) المقتضب (٤/٨٧).
(٤) شرح الجمل (١/٤١٥).
(٥) المصدر السابق (١/٣٨٥).
(٦) البسيط في شرح الجمل (٢/٦٦١).
(٧) شرح الجمل (٤٩أ).
(٨) إصلاح الخلل (١٣٤ – ١٣٦).
(٩) شرح ألفية ابن معط (٢/٨٥٧).
(١٠) الجمل في النحو (٤١).
(١١) شرح الجمل (١/٤١٥).
(١٢) شرح الجمل لابن بابشاذ (٤٩أ)، وإصلاح الخلل (١٣٤)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/٨٥٧).

واحتُجَّ للزجاجي أنَّها لا تدل على الحدث كسائر الأفعال.

والراجح عندي أنَّ (كان) وأخواتها أفعال لا حروف، وذلك لوجود خصائص الفعل فيها كالتصرف، والاقتران بعلامات الفعل كما تقدم.

ثم إنَّ القول بحرفيتها يؤدِّي إلى عدم النَّظير؛ لأنَّه لا يوجد حرف يتصل بتاء الفاعل، وما يؤدي إلى عدم النظير لا يصح قبوله.

وأما عدم دلالتها على الحدث فلا يسلبها الفعلية؛ لوجود ما يعوضه، وهو لزوم الخبر.

ثم إنَّ دلالة الفعل على الزّمن والحدث معًا تُعد من خصائص الفعل العديدة، والنّوعُ إذا كانت له خواص عديدة لم يلزم أن توجد جميعها في كل شخص من أشخاص ذلك النوع، ولكن كل ما وجدت فيه تلك الخواص أو بعضها حُكم له بحكم ذلك النّوع [١].

وهذه الأفعال، وإن لم تدل على الحدث في نفسها، فإنّها تقبل بقية الخصائص، كدخول ضمائر الرفع البارزة عليها، فصحَّ كونها أفعالاً، والله أعلم بالصواب.

١٣- نوع (ليس):

المسألة فيها ثلاثة أقول للنّحويين:

أحدهما: أنَّها فعلٌ، وهو قول جمهور النّحويين، ومنهم: سيبويه [٢]، والمبرد [٣]، وابن السراج في كتابيه: أصول النحو [٤]، والموجز [٥]، والفارسي في أحد قوليه [٦]، وابن أبي الربيع في أحد قوليه [٧].

والثاني: أنَّها حرفٌ، وهو قول نسبه أبو حيان لابن السراج [٨]، وبه قال الفارسي [٩]، وابن أبي الربيع [١٠] في أحد قوليهما.

---

(١) إصلاح الخلل (١٣٤ – ١٣٦).
(٢) الكتاب (٤٥/١)، (٣٧/٢).
(٣) المقتضب (٨٧/٤، ١٩٠).
(٤) الأصول في النحو (٨٢/١ – ٨٣).
(٥) الموجز (٣٠).
(٦) الإيضاح (١٤٥).
(٧) الملخص في قوانين العربية (٢١٠).
(٨) الارتشاف (١١٤٦/٣).
(٩) المسائل الحلبيات (٢٢٢ – ٢٢٣).
(١٠) البسيط في شرح الجمل (١٦٣/١).

والثالث: أنّها حرفٌ إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، كدخولها على الجملة الفعلية، وفعلٌ إذا وجدت بشيء من خواص الأفعال، وهو قول المالقي [(١)].

حجة من قال بفعلية (ليس) أمور منها: اتصال الضمير المرفوع بها، ولا يتصل إلا بالفعل، كقولك: (لست) و (لسنا) فهو مثل (ضربت) و(ضربنا)، ومنها استتار الفاعل المضمر فيها، كقولك: (زيد ليس ذاهبًا)، ومنها أنّ آخرها مفتوح كما في أواخر الأفعال الماضية، ومنها أنّها تلحقها تاء التأنيث ساكنة، وصلاً ووقفًا، نحو: (ليست هند قائمة) وهذه التاء لا تكون إلا في الأفعال [(٢)].

وحجة من قال بحرفية (ليس) أمور منها: أنّها لا تتصرف، والأصل في الأفعال التصرف، ومنها أنّ الفعل يدل على الحدث في الزمن المعيّن، وهذه تدلّ على النّفي دون الحدث، ومنها سكون عينه، والأفعال الثلاثية متحركة العين [(٣)].

والراجح عندي هو أن ليس فعل ؛ لاتصالها بضمائر الرفع المتصلة، وتاء التأنيث، وهي من علامات الفعل، أما أدلة القائلين بالحرفية فيمكن الجواب عنها بما يأتي:

فأما عدم التصرف فلأنه عارض لشبه الحرف لا في أصل الوضع [(٤)].

وأما عدم دلالته على الحدث في زمن معين فلأنّه لما قصر على صيغة واحدة ارتفع منه فائدة تعيين الحدث.

وأما سكون عينه فلأنّ أصله لَيسَ على زنة فَعِل، إلا أنّهم ألزموه التخفيف للزومه حالة واحدة.

ثم إنّ القول بحرفية ليس يؤدي إلى عدم النظير ؛ لأنّه لايوجد حرف يتصل بتاء الفاعل، وما يؤدي إلى عدم النظير لا يصح قبوله، والله أعلم بالصواب.

---

(١) رصف المباني (٣٦٩ – ٣٧٠).

(٢) المسائل الحلبيات (٢٢٥)، شرح المقدمة المحسبة (٢/٣٥٠)، وشرح الكتاب للصفار (٢/٧٦٢)، والتبيين (٣١١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٣٨٥ – ٣٨٦).

(٣) المسائل الحلبيات (٢٢٥)، شرح المقدمة المحسبة (٢/٣٥٠)، وشرح الكتاب للصفار (٢/٧٦٢)، والتبيين (٣١١)، وشرح الجمل لابن عصفور (١/٣٨٥ – ٣٨٦).

(٤) شرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/٨٨٤).

١٤- نوع (عسى):

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنّها فعل، وهو قول جمهور النّحويين، ومنهم: المبرد [١]، والفارسي [٢]، وابن جني [٣].

والثاني: أنّها حرف، وهو قول الزجاج [٤]، ونسب إلى ثعلب [٥]، والظاهر من كلامه في الفصيح أنّها عنده فعل ؛ فقد قال فيه: " وعسيت أن أفعل كذا، ولا يقال منه: يفعل، ولا فاعل " [٦]، ونسبه ابن فلاح إلى ابن السراج [٧]، وفي هذه النسبة نظر ؛ لأنّ صريح كلام ابن السراج في كتابيه: أصول النحو، والموجز أنّها فعل [٨].

احتج من قال إنّها فعل بأمور منها: اتصالها بتاء الضمير، وألفه وواوه. فلما دخلت هذه الضمائر على (عسى) كما دخلت على الفعل دلّ على أنّها فعل، ومنها أيضًا اتصالها بتاء التأنيث الساكنة التي تختص بالفعل فدلّ على أنّها فعل [٩].

واحتج من قال إنّها حرف بأمور منها: أنّها بمعنى: لعل، ولعل حرف، فكذلك عسى، ومنها أنّها لا تدخل عليها أن المصدرية، ومنها أنّها لا تتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال [١٠].

والراجح عندي أنّ (عسى) فعل ؛ وذلك لاتصالها بعلامات الفعل كما بينت. ثم إنّ القول بحرفية (عسى) يؤدي إلى عدم النّظير ؛ لأنّه لا يوجد حرف يتصل بتاء الفاعل، وما

---

(١) المقتضب (٣/ ٨٦).

(٢) الإيضاح (١١٦).

(٣) اللمع في العربية (٢٠٤).

(٤) رأيه في الارتشاف (٣/ ١٢٢٢).

(٥) الارتشاف (٣/ ١٢٢٢)، والجنى الداني (٤٦١)، ومغني اللبيب (١٥٨).

(٦) الفصيح (٢٦١).

(٧) المغني لابن فلاح، ت: السعدي (٣/ ٣٤١).

(٨) أصول النحو (١/ ٧٦)، والموجز (٣١).

(٩) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٣٩١)، وشرح الكافية للرضي القسم الثاني (٢/ ١٠٦٩)، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٢/ ٨٩٨)، والجنى الداني (٤٦١).

(١٠) المصادر السابقة.

يؤدي إلى عدم النّظير لا يقبل. وأيضًا فإنّ القول بحرفية (عسى) مبنيٌّ على أنّها مثل (لعل) في المعنى، وهذه علامة معنوية، والقول إنّها فعل قول مبنيٌّ على اتصالها بالضمائر، وهي علامة لفظية، والعلامات اللفظية راجحة على المعنوية، والله أعلم بالصواب.

١٥- نوع (حاشا):

المسألة فيها ثلاثة أقوال للنحويين:

أحدها: أنَّها حرف دائمًا، وهو قول سيبويه [١]، والفارسي [٢]، وابن الوراق (ت: ٣٨١هـ) [٣]، والشلوبين (ت: ٦٥٤هـ) [٤].

والثاني: أنّها فعل دائمًا، ولا فاعل له، وهو قول الكوفيين [٥]، ومنهم الفراء [٦].

والثالث: أنّها تأتي تارة حرفًا، وتارة فعلاً، وهو قول المبرد [٧]، وابن جني [٨].

حجة القائلين بحرفية (حاشا) [٩] أنّها روي فيها الجر، فقد قال الشاعر:

حاشا أبي ثوبان إنّ أبا ثوبان ليس بِبُكْمَةٍ فَدمِ [١٠]

وليست اسمًا، والفعلُ لا يجر، فتعين كونها حرف جر.

ثم إنّها لو كانت فعلاً لدخل عليها (ما) المصدرية قياسًا على (خلا) و (عدا).

وحجة القائلين بالفعلية أمور منها [١١]: أنه متصرف، والتصرف من خصائص الأفعال، قال الشاعر:

---

(١) الكتاب (٢/٣٤٩).

(٢) الإيضاح (٢٣٠).

(٣) علل النحو (٣٩٨).

(٤) التوطئة (٣٠٩).

(٥) الإنصاف (١/٢٧٨).

(٦) رأيه في الارتشاف (٣/١٥٣٧).

(٧) المقتضب (٤/٣٩١).

(٨) اللمع (١٢٥).

(٩) علل النحو لابن الوراق (٣٩٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٥٣)، والتوطئة (٣٠٩).

(١٠) البيت من الكامل، للجميح المنقذ بن الطماح الأسدي، والبيت في: المفضليات (٢/٢٧١)، وديوان بني أسد (٢/٣٤).

(١١) علل النحو لابن الوراق (٣٩٧)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/٢٥٣)، والتوطئة (٣٠٩).

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد [١]

ومنها أنّ لام الجر تتعلق به، كما في قوله تعالى: ﴿ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوءٍ ﴾ [٢]، وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل لا بالحرف.

ومنها أنّ الحذف يلحقها، فقد قالوا: (حشا) و (حاشى) لله، والحذف يكون في الأفعال، ومنها قول العرب: " اللهم اغفر لي، ولمن سمعني حاشى الشيطان وأبا الأصبغ" [٣].

ومنها أنّ (ما) المصدرية قد دخلت عليه في قول الشاعر:

رأيت الناس ما حاشى قريشًا فإنا نحن أفضلهم فعالا [٤]

وأما القائلون بالاشتراك فقد جمعوا بين حجة القائلين بالحرفية، والقائلين بالفعلية فأجازوا فيها الاشتراك.

والراجح عندي أنّ (حاشا) في الاستثناء حرف دائمًا، وما بعدها يكون مجرورًا بها ؛ لأنّ جرّ ما بعدها كثير، بخلاف النصب فهو قليل، فلا يقاس عليه، ثم إنّ أحاشي في البيت السابق ليست استثناء، وكذلك (حاش) في الآية السابقة، بل هما بمعنى التنزيه، وإذا كان الأمر كذلك جاز أن تكون (حاشا) فعلاً، ولا خلاف بين أهل العربية في ذلك، فإذا استعملت في الاستثناء لزمت وجهًا واحدًا، وطريقة واحدة، وهي الحرفية، وجر ما بعدها، والله أعلم بالصواب.

١٦- نوع (نعم وبئس):

المسألة فيها قولان للنّحويين:

---

(١) البيت من البسيط، للنابغة الذبياني، ديوانه (٣٤).

(٢) سورة يوسف، من الآية (٥١).

(٣) الأصول في النحو (٢٨٨/١)، وعلل النحو (٣٩٧) وشرح الجمل لابن خروف (٤٧٧/١).

(٤) البيت من الوافر، وينسب للأخطل، وليس في ديوانه، والبيت في: المقاصد النحوية (٣٥٩/٢)، وخزانة الأدب (٣٨٧/٣).

أحدهما: أنّهما فعلان، وهو قول البصريين، ومنهم: سيبويه [١]، والمبرد [٢]، وابن السراج [٣]، وبه قال الكسائي [٤] من الكوفيين.

والثاني: أنَّهما اسمان، وهو قول بعض الكوفيين، ومنهم الفراء [٥]، وأبو بكر الأنباري [٦].

حجة البصريين من أربعة أوجه:

أحدها: اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل، فحكى الكسائيّ عن العرب قولهم: "نعما رجلين"، "ونعموا رجالاً" [٧].

والثاني: أنّه يرتفع بعدهما الفاعل، كما يرتفع بعد الفعل، وليسا من قبيل الأسماء العاملة عمل الفعل.

والثالث: اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التي لا يقلبها أحدٌ من العرب في الوقف هاء، وذلك كقولهم: "نعمت المرأة".

والرابع: السبر والتقسيم، وذلك أنّ (نعم) ليس حرفًا بالإجماع، وقد دلت الأدلة على أنها ليست اسمًا، فتعين كونها فعلاً [٨].

وحجة الكوفيين من أربعة أوجه:

أحدها: عدم التصرف الذي هو من خصائص الأفعال.

والثاني: دخول حرف النداء، كقولهم: "يا نعم المولى ويا نعم النصير".

والثالث: دخول حرف الجر عليهما، كقول بعض فصحاء العرب: "نعم السير على بئس العَير" [٩].

---

(١) الكتاب (٢/٢٦٦).
(٢) المقتضب (٢/١٣٩).
(٣) الأصول في النحو (١/١١١).
(٤) رأيه في شرح المفصل لابن يعيش (٣/٤٠٨).
(٥) معاني القرآن (٢/١٤١).
(٦) رأيه في أمالي ابن الشجري (٢/٤٠٤).
(٧) الإنصاف (١/١٠٤)، والتبيين (٢٧٤).
(٨) علل النحو (٢٩٢)، والإنصاف (١/٩٨– ١٠٤)، والتبيين (٢٧٤).
(٩) القول في الإنصاف (١/٩٩).

والرابع: أنهم قالوا: "نَعيم الرجلُ زيدٌ"، و (فعيل) ليس من أبنية الأفعال [1].

والراجح عندي هو ما ذهب إليه البصريون، وهو أنّ نعم وبئس فعلان ؛ لأنّ أدلتهم قطعية. وأما أدلة الكوفيين فتحتمل التأويل:

فأما عدم التصرف فلأنهما وضعا لإنشاء المدح والذم، والتصرف ينافي الإنشاء ؛ لأنّه يدل على الخبر، ولأنّهما وردا بلفظ الماضي ؛ لأنّ المدح والذم إنما يكون فيما ثبت وتحقق، ولو تصرفا لم يتحقق المدح والذم في المستقبل، والحال يشارك المستقبل في الصيغة، ولأنّهما يدلان على معنى من المعاني فأشبها الحرف فلم يتصرفا.

وأما دخول حرف النداء عليها كقولهم: "يا نعم المولى ويا نعم النصير" فيحتمل أنّ المنادى محذوف: أي: "يا رب أنت نعم المولى".

وأما دخول حرف الجر عليهما، كقول بعض العرب: "نعم السير على بئس العير". فيحتمل أنه على تقدير حذف الصفة، وإيقاع المحكي بها موقعها، والتقدير: (نعم السير على عير مقول فيه بئس العير).

وأما قول العرب: "نعيم الرجل زيد" فرواية شاذة تفرد بها قطرب، ولو سلمنا بصحتها لم يكن فيها حجة ؛ لاحتمال أنها نشأت من الكسرة.

وهذه الأجوبة وإن كانت على خلاف الأصل إلا أنها إذا تطرقت إلى النص أبطلت التمسك به لخروجه عن النصية، والله أعلم بالصواب.

١٧- نوع (حبذا):

اتفق النحويون على أنّ (حب) فعل، و (ذا) فاعل، قبل تركيبهما في اللفظ، واختلفوا فيهما بعد التركيب، فذهب بعض النحويين إلى أنّهما باقيان على أصلهما، فـ (حب) فعل، و (ذا) فاعل، وهو قول ثعلب [2]، والفارسي [3]، وابن مالك [4]، وذهب بعض النحويين إلى أنهما بعد التركيب جُعلا كلمة واحدة، واختلفوا في نوعها حينئذٍ على قولين:

---

(١) علل النحو (٢٩٢)، والإنصاف (١/٩٨- ١٠٤)، والتبيين (٢٧٤).

(٢) مجالس ثعلب (٥٥٧).

(٣) المسائل البغداديات (٢٠١).

(٤) شرح التسهيل (٣/٢٢).

أحدهما: أنّهما ركبا وجُعلا اسمًا واحدًا مرفوعًا بالابتداء، وهو قول المبرد [١]، وابن السراج [٢]، وابن أبي الربيع (ت: ٦٨٨ هـ) [٣].

والثاني: أنّهما ركبا وجعلا فعلاً، والمرفوع بعدهما فاعل، وهو مذهب الأخفش [٤]، وخطاب الماردي (ت بعد: ٤٥٠ هـ) [٥].

حجة القائلين باسميتها أربعة أوجه [٦]:

أحدها: أنّ تغليب الأسماء أولى ؛ لأنهما أصل الأفعال، والأصول تقدم على الفروع إذا اجتمعت.

والثاني: أنّ التركيب في الأسماء موجود، مثل (بعلبك) ولم يوجد في الأفعال، فوجب حمل (حبذا) على الاسمية ؛ لوجود النّظير في الأسماء، ولعدمه في الأفعال.

ويردُ عليه أنّ التركيب موجود أيضاً في الأسماء، نحو: (تأبط شراً)،و (شاب قرناها).

والثالث: دخول حرف النداء عليها كقول الشاعر:

يا حبذا جبل الريان من جبل ... وحبذا ساكن الريان من كانا

والرابع: قول العرب: " ما أُحيبذه " [٨] فصغروه تصغير المفرد فدل على أنّه اسم.

وحجة القائلين بفعليتها وجهان [٩]:

أحدهما: قول العرب: " لا تحبذه "، فمجيء المضارع من حبذا يدل على فعليته.

والثاني: أنَّ الفعل هو الأسبق، والأكثر حروفًا فوجب أن يغلب.

---

(١) المقتضب (١٤٣/٢).

(٢) الأصول في النحو (١١٤/١).

(٣) الملخص (٤٤٩).

(٤) رأيه في الارتشاف (٢٠٥٩/٤).

(٥) رأيه في المساعد (١٤٢/٢).

(٦) شرح الجمل لابن عصفور (٦٢٣/١)، وعلل النحو (٢٩٧)، واللباب في علل البناء والإعراب (١/ ١٨٨).

(٧) البيت من البسيط، لجرير، ديوانه (٧٥٤).

(٨) اللباب (١٨٩/١).

(٩) الملخص (٤٤٩)، وأسرار العربية (١١٣)، وشرح الجمل لابن عصفور (٦٢٢/١).

والراجح عندي أنّ (حب) مع (ذا) مركبان في اللفظ، وأما في الحكم فهما باقيان على أصلهما فـ (حب) فعل و (ذا) فاعل ؛ لأنّ القول بالتركيب خلاف الأصل، فلا يقال به إلا بدليل قطعي، ولا دليل قاطع على التركيب، فبقي الأصل على ما هو عليه، والله أعلم بالصواب.

١٨- نوع أفعل في صيغة التعجب (ما أفعله):

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنّها فعل، وهو قول البصريين [١]، ومنهم الخليل، وسيبويه [٢]، والمبرد [٣]، ونُسب إلى الكسائي، وهشام (ت: ٢٠٩هـ) من الكوفيين [٤].

والثاني: أنّها اسم، وهو قول الفراء [٥]، ونسبه بعض النحويين إلى جميع الكوفيين، ولم يستثن الكسائي، ولا هشامًا [٦]، فلعل لهما قولين في المسألة.

احتج البصريون على فعلية (أفعل) بدخول نون الوقاية عليه إذا اتصل بياء المتكلم، وبأنَّه مفتوح الآخر، ولولا أنّه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتح وجه ؛ لأنّه لو كان اسما لارتفع ؛ لكونه خبرًا لـ (ما) على كلا المذهبين، فلما لزم الفتح دل على أنّه فعل، وبأنّه ينصب المعارف والنكرات، و(أفعل) إذا كان اسمًا لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز، نحو قولك: (زيد أكبر منك سنًا).

واحتج من قال باسمية (أفعل) بأنّه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف ؛ لأنّ التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف دل على أنّه اسم، وبأنّه يدخله التصغير، وهو من خصائص الأسماء، كقولهم: (ما أحيسنه)، وبأنّ عين (أفعل) تصح إذا كانت واوًا، أو ياء، نحو: (ما أخوف زيدًا)، وما أسيره)، ولو كان فعلاً لاعتلت ؛ لأنّ الاعتلال من خصائص الأفعال.

والراجح عندي قول البصريين لما ذكروه من الأدلة، وأما أدلة القول باسمية أفعل فضعيفة بما يأتي:

---

(١) أمالي ابن الشجري (٣٨١/٢).

(٢) الكتاب (٧٢/١)، وفيه رأي الخليل وسيبويه.

(٣) المقتضب (٤/ ١٧٧).

(٤) الارتشاف (٤/ ٢٠٦٥)، والتصريح بمضمون التوضيح (٣/ ٣٩٦).

(٥) رأيه في شرح الكتاب للسيرافي (٣٥٥/١).

(٦) شرح اللمع للواسطي (١٧٩).

فأما قولهم بأنّه جامد فالجواب عنه أنّه لما دل على الإنشاء لم يتصرف ؛ لأنّ التصرف يدل على الخبر المنافي للإنشاء، كما في (نعم) و(بئس).

وأما قولهم: بأنّه يدخله التصغير فالجواب عنه أنّه صغر حملاً على (أفعل) التفضيل لاشتراكهما في الزيادة والمعنى، ويمكن أن يجاب عنه أيضا بأنّه صغر في اللفظ، والمراد تصغير مصدره ؛ لأنّه لما لم يتصرف لم يذكر معه المصدر، فناب تصغيره عن تصغير المصدر، ونظيره إضافة الزمن إلى الفعل في اللفظ، وهي في المعنى إلى المصدر.

وأما قولهم: بأن عين (أفعل) تصح إذا كانت واوا، أو ياء، نحو: (ما أخوف زيدًا)، وما أسيره)، ولو كان فعلا لاعتلت ؛ لأن الاعتلال من خصائص الأفعال، فيمكن الجواب عنه بأنّه صحح حملاً له على أفعل التفضيل ؛ لاشتراكهما في المعنى، أو أنّه لما جمد أشبه الأسماء فلم يُعلّ، ولا يخرجه ذلك عن الفعلية بدليل (استحوذ) و (استنوق الجمل) فإنّ خروجهما عن الأصل لا يدخلهما في الاسمية، والله أعلم بالصواب.

* * *

المبحث الثالث: الكلمات المختلف في نوعها في باب الحروف:

١٩- نوع (ما) المصدرية:

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنّ (ما) المصدرية حرف، وهو قول سيبويه [١]، والمبرد [٢]، واختاره ابن يعيش[٣]، وابن الحاجب [٤]، وابن مالك [٥]، ونسبه المالقيّ إلى البصريين [٦].

والثاني: أنّ (ما) المصدرية اسم، وهو قول الأخفش [٧]، والمازنيّ [٨]، وابن السراج [٩]، ونسبه المراديّ إلى بعض الكوفيين [١٠].

حجة القائلين بحرفية (ما) المصدرية أنّها لو كانت اسمًا لعاد عليها ضمير من صلتها، ولما لم يعد دلنا ذلك على كونها حرفًا؛ إذ لا قائل بالفعلية [١١].

وحجة الأخفش من ثلاثة أوجه [١٢]:

أحدها: دخول حروف الجر عليها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ﴾[١٣].

والثاني: أنّها لو كانت حرفًا لعملت قياسًا على (أن).

والثالث: أنّها تُوصل بما بعدها، فكانت اسمًا قياسًا عليها إذا كانت بمعنى الذي.

---

(١) الكتاب (٢/٣٢٦، ٣٤٩)، و (٣/١١، ١٥٦).
(٢) المقتضب (٣/٢٠٠).
(٣) شرح المفصل (٤/٦٢).
(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٢٥).
(٥) التسهيل (٣٨).
(٦) رصف المباني (٣٨١).
(٧) رأيه في المقتضب (٣/٢٠٠).
(٨) رأيه في همع الهوامع (١/٢٨١).
(٩) الأصول في النحو (١/١٦١).
(١٠) الجنى الداني (٣٣٢).
(١١) الأصول في النحو (١/١٦١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٦٢).
(١٢) الأصول في النحو (١/١٦١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤/٦٢)، والإيضاح في شرح المفصل (٢/٢٢٥).
(١٣) سورة النحل، من الآية (١١٦).

والراجح عندي أنّ (ما) المصدرية حرف ؛ لأنّها كلمة لا تقبل علامة الاسم، ولا علامة الفعل، فتعين كونها حرفًا ؛ لأنّ حرفية الكلمة تتعين بعدم قبولها لعلامة الاسم وعلامة الفعل.

أما دخول حروف الجر عليها وهو من علامات الاسم كما في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ ﴾، فاللام في الحقيقة داخلة على المصدر المنسبك من (ما) وما بعدها، والمصدر المنسبك في تقدير الاسم.

وأما عدم عملها فلعدم اختصاصها ؛ إذ توصل بالجملة الاسمية والفعلية، فلذلك لم تعمل، وأما (أن) فمختصة بالجملة الفعلية، فلذلك عملت.

وأما قياسها على الموصولة فلا يصح ؛ إذ مقتضى هذا القياس أن تعامل (ما) المصدرية معاملة (ما) الموصولة، فيعود عليها الضمير، فلما لم يعد دلّ على فساد القياس، وثبت أن (ما) المصدرية حرف، والله أعلم بالصواب.

٢٠- نوع (ما) الداخلة على (إنّ) وأخواتها:

تلحق (إنّ) وأخواتها (ما) غير الموصولة فتكفّها عن العمل، فيقال: (إنما زيدٌ قائم)، واختلف النحويون في نوع (ما) الكافة على قولين:

أحدهما: أنّ (ما) الداخلة على (إنّ) وأخواتها في نحو: (إنّما زيدٌ قائم) حرف، والجملة بعده مبتدأ وخبر، وهو قول جمهور النّحويين [1]، ومنهم: ابن جمعة [2]، والمالقيّ [3]، وأبو حيان [4]، والشاطبيّ (ت: ٧٩٠هـ) [5].

والثاني: أنّها نكرة مبهمة بمنزلة الشأن، فـ (ما) في نحو: (إنّما زيدٌ قائم) مبتدأ، والجملة بعدها خبرها، ومفسرة لها، ولم تحتج إلى رابط ؛ لأنّ الجملة المفسرة هي (ما) في المعنى، وهو قول ابن درستويه (ت: ٣٤٧هـ) [6]، ونُسب إلى بعض الكوفيين [7].

---

(١) شرح الكافية للرضي القسم الثاني (١٢٤٢/٢).
(٢) شرح ألفية ابن معط (٩١٥/٢).
(٣) رصف المباني (٣٨٤).
(٤) التذييل والتكميل (١٤٨/٥).
(٥) المقاصد الشافية (٣٦٣/٢).
(٦) رأيه في شرح الكافية للرضي القسم الثاني (١٢٤٢/٢)، والارتشاف (١٢٨٤/٣).
(٧) الارتشاف (١٢٨٤/٣)، ومغني اللبيب (٣٠٢)، والمقاصد الشافية (٣٦٣/٢).

حجة من قال إنَّها حرف أنَّ دخولها إنّما يكون تقديرًا بعد توفية الاسم والخبر، وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى زيادة الاسمية ؛ لأنَّ الزيادة تُعقل إذا قُصد بها قصدَ الأدوات، وهي الحروف [١].

وحجة ابن درستويه على أنّها نكرة مبهمة بمنزلة الشأن أنَّ الكلام بها يفيد معنى التفخيم والتعظيم، فأشبهت ضمير الشأن [٢].

والراجح عندي أنّ (ما) الداخلة على (إنَّ) وأخواتها حرف، وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّ (ما) لا تصلح للابتداء بها: لأنّها نكرة.

ثانيًا: أنّها لو كانت كذلك لاستُعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن.

ثالثًا: أنّه لم يتنزل من الأسماء شيء بمنزلة ضمير الشأن فيكون مثله، وقد عدَّ النحويون وجوه (ما) في الاسمية، ولم يذكروا هذا، ولا وجدوا له نظيرًا، فالقول به باطل، ولا حجة في محل النزاع، والله أعلم بالصواب.

٢١- نوع رب:

اختلف النحويون في نوع (رب) على قولين:

أحدهما: أنّها حرف جرٍّ، وهو قول البصريين، ومنهم: سيبويه [٣]، والمبرد [٤]، وابن السّراج [٥].

والثاني: أنّها اسم، وهو قول الكوفيين [٦] ومنهم الكسائيّ [٧]، وبه قال الأخفش [٨]، وابن الطَّراوة [٩]، والرضي [١٠]، وبعضُ الدّارسين المحدَثين [١١].

---

(١) شرح مقصورة ابن دريد (٣٠٢)، والارتشاف (١٢٨٤/٣).
(٢) المغني لابن فلاح، ت: السعدي (٢١١/٣ – ٢١٢).
(٣) الكتاب (٤٢٠/١).
(٤) المقتضب (٥٧/٣).
(٥) الأصول في النحو (٤١٦/١).
(٦) الإنصاف (٨٣٢/٢).
(٧) رأيه في الأصول في النحو (٤١٨/١).
(٨) رأيه في شرح التسهيل لابن مالك (١٧٥/٣).
(٩) رأيه في البسيط في شرح الجمل (٨٦٠/٢).
(١٠) شرح الكافية القسم الثاني: (١١٧٧/٢).
(١١) الدكتور أيوب القيسي في كتابه: الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب (٣٦٧).

حجة القائلين بالحرفية ثلاثة أمور [1]:

أحدها: أنّ (رب) لا يحسن فيها شيء من علامات الأسماء، فلا يتعدى إليها الفعل بحرف الجر، ولا يضاف إليها، ولا يعود إليها ضمير، وهكذا بقية علامات الاسم كلها منفيةٌ عنها، وكذلك علامات الفعل، فدلّ على أنّها حرف.

والثاني: أنّها مثل الحروف تدل على معنى غير مفهومٍ جنسُه بلفظها، وإنما تدل على معنى في غيرها، وهذه علامة الحرف، فدل على أنّها حرف.

والثالث: أنَّها مبنية من غير سبب، ولو كانت اسمًا لكان حقّها الإعراب.

وحجة القائلين بالاسمية السماع والقياس [2]. فأمّا السماع فقول الشّاعر:

إن يقتلوك فإنَّ قتلك لم يكن عارًا عليك وربَّ قتلٍ عارُ [3]

أخبر عنها بـ (عار) فدل على أنّها اسم ؛ إذ الإخبار لا يكون إلا عن ذلك.

وأما القياس فعلى (كم) لأنّها نقيضتها، و(كم) اسم، فما يقابلها اسم، ويقوّي ذلك أنّها قد جاءت للتكثير مثل (كم)، إلا أنَّ خبرها محذوف للعلم به، كما حذف خبر المبتدأ بعد لولا.

والراجح عندي أن (رب) حرف لثلاثة أمور:

أحدها: أنّ هناك معايير محددة في الدَّرس النَّحوي تميز الوحدات الثلاث التي تتكون منها الجملة، وهي الاسم، والفعل، والحرف، و (رب) هنا لا تقبل معايير الاسم، ولا الفعل، فتعين كونها حرفًا.

والثاني: أنَّ هناك حدودًا ومعرّفات في الدَّرس النَّحويّ وضعت للاسم، والفعل، والحرف، وأقربُ حدّ إلى (رب) هو حد الحرف ؛ إذ هو ما دل على معنى في غيره، و (رب) هنا دلالتها كذلك، فدلّ على أنّها حرف.

---

(١) الكتاب (٢/١٦١، و ١٦٩، و ١٧٠)، والإنصاف (٢/٨٣٣).

(٢) الإنصاف (٢/٨٣٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٣/٥١١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/١٧٥).

(٣) البيت من الكامل، لثابت بن قطنة. ينظر البيت في: المقتضب (٣/٦٦)، وشرح شواهد المغني للسيوطي (١/٨٩)، والخزانة (٩/٥٧٦).

والثالث: أنَّ المقرّر في الدّرس النّحويّ أنَّ بناء الحرف أصل، لذا لا يسأل عن علة بنائه، وأنَّ بناء الاسم فرع، لذا يسأل عن سبب بنائه، و (رب) هنا مبنية، فلو قلنا باسميتها لأدّى إلى إخراج الاسم عن أصله الإعرابي من غير سبب ؛ إذ لا يوجد في (رب) سبب من الأسباب التي أقرها النّظام النّحويّ لبناء الاسم، فتعين كونها حرفًا، وأما ما احتج به القائلون بالاسمية فيمكن الجواب عنه بما يأتي:

فأما السماع فيحتمل أن يكون (عار) خبر لمبتدأ محذوف أي: هو عار، وأما القياس فباطل بوجود الفارق، وهو أنّ (رب) ليس لها معنى في نفسها حتى يصح نسبة الخبر إليها، بخلاف (كم) فإنها اسم لعدد يصح الإخبار عنه فلذلك أخبر عنها، والله أعلم بالصّواب.

٢٢- نوع كاف التشبيه:

الكاف تأتي لمعان عدة، منها التشبيه، مثل: محمد كالأسد، واختلف النحويون في نوع هذه الكاف على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنَّها حرف، وهو قول سيبويه [١]، والمبرد [٢].

والثاني: أنَّها تجيء اسمًا في سعة الكلام، وهو قول الأخفش [٣]، والفارسيّ [٤]، وابن جنيّ [٥].

والثالث: أنَّها لا تقع إلا اسمًا، ولا تأتي حرفًا، وهو قول أبي جعفر بن مضاء (ت: ٥٩٢هـ) [٦].

احتج من قال بحرفيتها بأمور منها: أنّه لم يقم دليل على أنَّها اسم، وأنَّها على حرف واحد، وأنَّها تجيء زائدة، والأسماء لا تقع موقع الزوائد، إنما تزاد الحروف [٧].

---

(١) الكتاب (٢/٣٨٣).

(٢) المقتضب (٤/١٤٠ - ١٤٢).

(٣) معاني القرآن (٢/٣٠٣).

(٤) المسائل البغداديات (٣٩٦).

(٥) الخصائص (٢/٣٦٨).

(٦) رأيه في الجنى الداني (٧٩).

(٧) رصف المباني (٢٧٢).

واحتج من أجاز وقوعها اسمًا أنّها في معنى (مثل) وما معناه اسمٌ فهو اسم، وكذلك احتجوا بأنّها تقع مواقع الاسم، فلذلك حكم باسميتها، ومن هذه المواقع الفاعل ومنه قول الشاعر:

أتنتهون ولن ينهى ذوي شططٍ　　　كالطعن يذهب فيه الزيتُ والفتلُ

التقدير: لن ينهى ذوي شطط مثلُ الطعن [2].

وحجة ابن مضاء على أنّ كاف التشبيه اسم أبدًا أنّها بمعنى (مثل) [3].

والرّاجح عندي أنّها حرف إلا إذا قام الدليل القطعيّ على الاسمية من كونها فاعلةً لا غيرُ، كقول الشّاعر:

أتنتهون ولن ينهى ذوي شططٍ　　　كالطّعن يذهب فيه الزيتُ والفتلُ

أو مجرورةً بحرف جر لا غير كقول الشّاعر:

قليلُ غرارِ النّومِ حتى تقلّصوا　　　على كالقطا الجونيّ أفزعه الزّجرُ

وأما ما كان من نحو قولك: "زيدٌ كعمرو" فحملها على الحرفية أولى، وتكون جارة، وهي وما بعدها متعلقان بمحذوف هو الخبر، عاملاً فيهما كسائر حروف الجر، والله أعلم بالصّواب.

٢٣- نوع (لما) الشرطيّة:

تأتي (لما) على عدة معان، منها أن تكون أداة شرط تقتضي فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه، وذلك كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [5]، وقد اختلف النحويون في نوع (لما) هنا على قولين:

أحدهما: أنّها حرف وجوب لوجوب، وهو قول سيبويه [6]، والسّهيليّ [7].

---

(١) قائله الأعشى: ديوانه (٦٣)، والمقتضب (٤/١٤١)، والأصول (١/٣٥٢).
(٢) الأصول في النحو (١/٤٣٨)، ورصف المباني (٢٧٢).
(٣) الجنى الداني في حروف المعاني (٧٩).
(٤) قائله الأخطل، ينظر: ديوانه (٢١٢)، والمقتضب (٤/١٤٢)، والخصائص (٢/٣٦٨).
(٥) سورة الإسراء، من الآية (٦٧).
(٦) الكتاب (٤/٢٣٤).
(٧) نتائج الفكر (١٢٧).

والثاني: أنَّها ظرف بمعنى حين أو إذ، وهو قول ابن السّراج [1]، والفارسيّ [2].

احتج ابن مالك على حرفيتها بقوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟﴾ [3]. قال: "لأنَّ المراد أنهم هلكوا بسبب ظلمهم، لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم، لأنَّ ظلمهم متقدم على إنذارهم، وإنذارهم متقدم على إهلاكهم، ولأنّها تقابل (لو)، لأنّ (لو) في الغالب تدل على امتناع لامتناع، و (لما) تدل على وجوب لوجوب، ويحقق تقابلهما أنك تقول: (لو قام زيد لقام خالد، ولكنه لما لم يقم زيد لم يقم خالد) " [4].

وحجة من قال إنّها ظرف بقول الراجز:

إنّي لأرجو مُحرزا أن ينفعا ... إياي لما صرتُ شيخًا قُلَعَا [5]

فـ (لما) هنا جاءت لمجرد الوقت [6].

واستدلوا أيضًا على ظرفيتها بأنَّ (لما) مركبة من (لم) النافية و(ما) فحصل فيها بالتركيب معنى لم يكن لها، وهو الظرفية، وخرجت بذلك إلى حيز الأسماء، فاستحالت بالتركيب من الحرفية إلى الاسمية، كما استحالت (إذ) بدخول (ما) عليها من الاسمية إلى الحرفية، وتغير معناها بالتركيب من المضي إلى الاستقبال [7].

والراجح عندي أنّ (لما) حرف وجوب لوجوب وذلك لما يأتي:

أولاً: أنَّ المقرّر في الدّرس النّحويّ أنَّ بناء الحرف أصل، لذا لا يسأل عن علة بنائه، وأنَّ بناء الاسم فرع، لذا يسأل عن سبب بنائه، و (لما) هنا مبنية، فلو قلنا باسميتها لأدّى إلى إخراج الاسم عن أصله الإعرابي من غير سبب ؛ إذ لا يوجد في (لما) سبب من الأسباب التي أقرها النّظام النّحويّ لبناء الاسم، فتعين كونها حرفًا.

---

(١) الأصول في النحو (١٧٣/٣).
(٢) الإيضاح (٣٢٨).
(٣) سورة الكهف من الآية (٥٩).
(٤) شرح الكافية الشافية (١٦٤٤/٣).
(٥) لم أقف على قائله، ينظر: شرح الكافية الشافية (١٦٤٤/٣)، وشرح التسهيل (١٠٢/٤).
(٦) شرح الكافية الشافية (١٦٤٤/٣).
(٧) شرح الأبيات المشكلة الإعراب (١٠٤).

ثانيًا: "أنَّ كلَّ مبنيٍّ لازمٍ للبناء فالحكم عليه بالحرفية، إلا إن دلت دلائل مقوِّية له في حيز الأسماء، فـ (لما) وإن كانت بمعنى (حين) لا يخرجها هذا المعنى إلى الاسمية ؛ فإنَّ من الحروف ما يتقدّر بالأسماء وهو لازم للحرفية، ومنها ما يتقدّر بالفعلية وهو لازم للحرفية "[1].

ثالثًا: "أنَّها لو كانت اسمًا بمعنى حين لكان الفعل الواقع جوابًا لها غيرَ جزاء، وكان عاملاً فيها، ولزم من ذلك أن يكون الفعل واقعًا فيها، وأنت تقول: "لما قمت أمس أحسنت إليك اليوم، فدلّ على أنَّها ليست بمعنى حين "[2].

وأما ما استشهدوا به من ورود (لما) في البيت السابق بمعنى حين فيجاب عنه بأنّه "يحتمل أن يكون جواب (لما) محذوفًا، لفهم المعنى، أي (لما صرت شيخًا قلعا حصل لي هذا الرجا) "[3].

وأما القول بأنّها ركبت فحصل لها معنى بالتركيب لم يكن لها، وهو الظرفية، فلا يسلم بأنّ التركيب متفق عليه، بل هو ظاهر التكلّف، والله أعلم بالصّواب.

٢٤- نوع (إذ) المتصلة بـ(ما) :

اختلف النحاة في نوع (إذ) المتصلة بـ(ما) على قولين:

أحدهما: أنَّها حرف، وهو قول سيبويه[4]، والمبرد[5].

والثاني: أنّها اسم، وهي ظرف زمان، وهو قول ابن السّراج[6]، والفارسي[7].

حجة القول بحرفيتها كون (إذ) -قبل دخول (ما) عليها- مبنية، وكونها على حرفين، وطلبها الفعل باختصاصها به وتأثيرها فيه، وهذه خاصية الحروف[8].

---

(١) رصف المباني (٣٥٤).

(٢) المصدر السابق (٣٥٤).

(٣) المساعد لابن عقيل (٣/١٩٨).

(٤) الكتاب (٣/٥٦).

(٥) المقتضب (٢/٤٥).

(٦) الأصول في النحو (٢/١٥٦).

(٧) الإيضاح العضدي (٣٣٢).

(٨) رصف المباني (١٤٩).

وحجة القول باسميتها أنَّها في غير باب الشّرط كذلك فتبقى على أصلها من الاسمية وتُضمّن معنى (إن) كما يفعل بـ (متى) و(أين) ونحوهما من الظّروف في الجزاء [1].

والراجح عندي أنّ (إذ) المتصلة بـ(ما) حرفٌ؛ لأنّ (إذ) بعد تركيبها مع (ما) أفادت المجازاة، وهو من معاني الحروف، ومن ادّعى أنّ لها معنى آخر زائدًا على ذلك فلا حجة له. ثم إنّها بعد التركيب غيرُ قابلة لشيء من علامات الاسم التي كانت قابلة لها قبل التّركيب، فوجب انتفاء اسميتها، وثبوت حرفيتها، والله أعلم بالصواب.

٢٥- نوع (منذ) و(مذ) :

مذهب جمهور البصريين أنّ (مذ) و(منذ) لفظان مشتركان، يكونان حرفين إذا انجرّ ما بعدهما، ويكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما[2].

وذكر السّيرافيّ أنّ بعض البصريين يرى أنهما اسمان في كل موضع فقال: " وزعم بعض أصحابنا أنّ (منذ) و(مذ) هما اسمان على كل حال، فإذا رفعنا ما بعدهما كان التقدير على ما مر، وإذا خفضنا ما بعدهما كانا في تقدير اسمين مضافين "[3] ويكونان ظرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما.

وحجة من جعلها حرفاً إذا انجر ما بعدها: إيصالهما الفعل إلى (كم)، كما يوصل حرف الجر نحو قولك: (منذ كم سرت) كما تقول: (بمن تمر)، ولو كانا منصوبين على الظرف لجاز أن يستغني الفعل الواقع بعدهما عن العمل فيهما بإعماله في ضمير عائد عليهما، فكنت تقول: منذ كم سرت فيه أوسرته، وامتناع العرب من التكلم بذلك دليل على أنهما حرفا جر[4].

وحجة من قال باسميتهما: أنّه قد ثبت اسميتهما، فلا تخرجهما عنهما ما أمكن بقاؤهما عليها، وقد أمكن ذلك بأن يجعلا ظرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما[5].

---

(١) رصف المباني (١٤٩).

(٢) الجنى الداني (٣٠٤).

(٣) شرح الكتاب (١/ ٩٣).

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٤/ ١٩٧١).

(٥) شرح الجمل لابن الفخار (١/ ٤٨٣).

والراجح عندي أنّ (منذ) و(مذ) إذا انجرّ ما بعدهما حرفان ؛ لأنهما في هذا الموضع كلمتان لا معنى لهما إلا في غيرهما، وهما مبنيان، وهذا شأن الحروف، وليس لهما في هذا الموضع حكمٌ من أحكام الأسماء فوجب القول بالحرفية، بخلافهما إذا ارتفع ما بعدهما فإنّ حكماً من أحكام الأسماء يلحق بهما، وهو استقلال الكلام بهما مع ما بعدهما، وليسا بفعل، والله أعلم.

* * *

المبحث الرابع: التقويم المنهجي للآراء في ضوء الخلاف النّحوي:

منهج النحويين في تحديد نوع الكلمات المختلف فيها:

اعتمد النحويون على أصول وقواعد متعددة لتحديد نوع الكلمات المختلف فيها، وقد أثبت البحث تسعة من الضوابط، والأصول التي اعتمد عليها النحويون في تحديد نوع الكلمة، وهي كالآتي:

١- الاعتماد على العلامة اللفظية:

ومنه استدلال بعض النحويين على فعلية (كان) باتصالها بالضمائر البارزة المرفوعة المحل بها، وتاء التأنيث الساكنة، ودخول (قد)، و (السين)، و (وسوف) عليها، وهذه كلها علامات لفظية، ومنه استدلال بعضهم على فعلية (ليس)، و (نعم) و (بئس) و (عسى) بقبولها لتاء التأنيث وهي علامة لفظية، ومنه استدلال بعضهم على فعلية (أفعل) التعجب بقبولها لنون الوقاية، وهي علامة لفظية، ومنه استدلال بعض النحاة على فعلية (هلمّ) و (هاتِ) و (تعالَ) بقبولها لياء المخاطبة، وهي علامة لفظية.

٢- الاعتماد على العلامة المعنوية:

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ (كان) و (ليس) حرفان، وليسا بفعلين بعدم دلالتهما على الحدث، الذي هو من خصائص الأفعال، والحدث علامة معنوية.

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ (رب) اسم بالإخبار عنها، وهو ما يعرف عند بعض النحاة بالإسناد إليه، أو بالحديث عنه، جاء في قول الشّاعر:

إن يقتلوك فإنّ قتلك لم يكن   عارًا عليك وربَّ قتلٍ عارُ

فأخبر عنها بـ (عار) فدل على أنّها اسم ؛ إذ الإخبار لا يكون إلا عن ذلك.

٣- الاعتماد على العلامة التركيبية السياقية:

بعض العلامات تظهر بعد التركيب وتلمح من السياق ومن هذا النوع من العلامات عود الضمير على الكلمة دليل على اسميتها، وبه استدل بعض النحويين على أنّ (ما) المصدرية ليست باسم ؛ لأنّ الضمير لا يعود عليها في الكلام.

ومن هذا النوع أيضًا إبدال اسم صريح من الكلمة دليل على اسميتها ؛ لأنّ البدل يساوي المبدل منه في جنسه، وبه استدل بعض النحويين على أنّ ياء النسب اسم بقول الشاعر:

إذا نـــزل الأزديُّ أزدِ شـــنوءة بـأرضٍ صعيدٍ طاب منها صعيدُها

وبقول العرب: " رأيت التيميَّ تيمِ عديّ ".

فـ (أزد شنوءة) عندهم بدل من ياء (الأزديّ)، و (تيم عدي) بدل من ياء (التيميّ)، وإذا كان الاسم بدلاً منها كانت اسمًا ؛ لأنّ الاسم لا يبدل من الحرف.

٤- الاعتماد على خواص الكلمة:

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ (إذما) حرف بكونها -قبل دخول (ما) عليها- مبنية، و على حرفين، وطلبها الفعل باختصاصها به وتأثيرها فيه، وهذه خاصية الحروف. ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ (حاشا) فعل بأنّه متصرف، والتصرف من خصائص الأفعال.

٥- الاعتماد على عدم قبول العلامة أو الخاصية:

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ (رب) حرف بأنّ (رب) لا يحسن فيها شيء من علامات الأسماء ، ومنه استدلال بعض النحاة على أنّ كاف التشبيه حرف، وليست باسم بأنّه لم يقم دليل على أنّها اسم. ومنه استدلال بعض النحويين على حرفية (عسى) بأنّها لا تتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال.

٦- الاعتماد على مبدأ الإحلال:

يقوم مبدأ الإحلال على استبدال وحدة لغوية بأخرى في تعيين القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام. فإحلال كلمة رجل محل كلمة فرس في جملة (رأيت فرسًا) يدل على أنهما ينتميان إلى طبقة الأسماء، وقد استدل بهذا المبدأ بعض النحويين على تحديد نوع بعض الكلمات، ومنه استدلالهم على أنّ الواو والألف ونون الإناث المتصلات بالأفعال أسماء بأنّك إذا قلت: (زيد قام)، و (الزيدان قاما) فقد حلّت هذه الألف والضّمير الذي في (قام) محلّ (أبوه) إذا قلت: (زيد قام أبوه). فلما حلّ محلّ ما لا يكون إلا اسمًا وجب أن يكون اسمًا.

ومنه استدلال بعض النحويين على اسمية كاف التشبيه بأنّها تقع مواقع الاسم، ومن هذه المواقع الفاعل.

ومنه استدلال بعض النحويين على حرفية إذا الفجائية بأنّها كلمة لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف، كـ (لكن) و (حتى) الابتدائية.

٧- الاعتماد على القياس:

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ الواو والألف والياء المتصلات بالأفعال حروف بقياسها على المتصلات بأسماء الفاعلين، فكما أنّ الألف والياء والواو في (قائمان) و (قائمتين) و (قائمون) حروفًا فكذلك في (يقومان) و (تقومين) و (يقومون).

ومنه استدلال بعض النحويين على حرفية ضمير الشأن، بأنّ الهاء في قوله: " إنّه أمةُ الله ذاهبة " حرفٌ كفّ إنّ عن العمل كما كفتها ما في " إنّما زيدٌ قائمٌ ".

ومنه استدلال بعض النحويين على اسمية (ما) المصدرية بأنّها تُوصل بما بعدها، فكانت اسمًا قياسًا عليها إذا كانت بمعنى الذي.

ومنه استدلال بعض النحويين على اسمية (ما) الداخلة على (إنّ) بأنّ الكلام بها يفيد معنى التفخيم والتعظيم، فأشبهت ضمير الشأن.

٨- الاعتماد على الاستصحاب:

ومنه استدلال بعض النحويين على اسمية ضمائر الفصل، ومنه استدلال بعضهم على أنّ الياء في (تفعلين) ضمير وليس بحرف تأنيث بأنّ الياء لم تثبت علامة تأنيث في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه. ومنه استدلال بعضهم على اسمية (إذما) بأنّها في غير باب الشّرط كذلك فتبقى على أصلها من الاسمية.

٩- الاعتماد على العلة الصناعية:

ومنه استدلال بعض النحويين على حرفية ضمائر الفصل بأنّها لا تختلف بحسب اختلاف العوامل قبلها، ولو كانت أسماء لاختلفت كسائر الضمائر، وإنما هي حروف وضعت للدلالة على الفصل، كالحروف الموضوعة للدلالة على الخطاب في (ذلك، وذلكما، وذلكم .

ومنه استدلال بعضهم على حرفية (ما) الداخلة على (إنّ) بأنّ دخولها إنّما يكون تقديرًا بعد توفية الاسم والخبر، وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى زيادة الاسمية ؛ لأنّ الزيادة تُعقل إذا قُصد بها قصدَ الأدوات، وهي الحروف.

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ (ربّ) حرف بأنّها مبنية من غير سبب، ولو كانت اسمًا لكان حقّها الإعراب.

أسباب الخلاف في نوع بعض الكلمات:

رصد البحث ثلاثة من الأسباب التي جعلت النحويين يختلفون في تحديد نوع بعض الكلمات وهي كالآتي:

١- توارد أكثر من علامة متعارضة على الكلمة:

ومنه (كان) فإنها متصرفة، وتقبل تاء التأنيث، والضمائر البارزة المرفوعة المحل، وهذه من علامات الفعل، ولا تدل على الحدث، وهذه الدلالة للحرف.

ومنه (نعم) فإنها تقبل تاء التأنيث، وهي من علامات الفعل، وجاء السماع بدخول حرف الجر عليها، وهو من علامات الأسماء.

ومنه (أفعل) التعجب فإنها تقبل نون الوقاية، وهي من علامات الفعل، وجاء السماع بتصغيرها، والتصغير من علامات الاسم.

٢- تعارض الدليل مع العلة:

ومنه ضمائر الفصل، فدليل الاستصحاب يدل على اسميتها، والعلة الصناعية تدل على أنّها حرف، وهي أنّها لا تختلف بحسب اختلاف العوامل قبلها، ولو كانت أسماء لاختلفت كسائر الضمائر.

ومنه الواو والألف والياء، فدليل القياس يدل على حرفيتها، وقياسها على المتصلات بأسماء الفاعلين، فكما أنّ الألف والياء والواو في (قائمان) و (قائمتين) و (قائمون) حروف فكذلك في (يقومان) و (تقومين) و (يقومون)، والعلة تدل على اسميتها، والعلة هنا أنّك إذا قلت: (زيد قام)، و (الزيدان قاما) فقد حلّت هذه الألف والضّمير الذي في (قام) محلّ (أبوه) إذا قلت: (زيد قام أبوه)، فلما حلّ محلّ ما لا يكون إلا اسمًا وجب أن يكون اسمًا.

ومنه (ما) الداخلة على (إنّ)، فالقياس يدل على أنّها اسم، وقياسها على ضمير الشأن بجامع التفخيم والتعظيم، والعلة تدل على حرفيتها، والعلة هي أنّ دخولها إنّما يكون

تقديرًا بعد توفية الاسم والخبر، وإذا كان كذلك فلا حاجة إلى زيادة الاسمية ؛ لأنَّ الزيادة تُعقل إذا قُصد بها قصدَ الأدوات، وهي الحروف.

٣- تعارض الدليل مع الخاصية:

ومنه (إذما) فدليل الاستصحاب يدل على اسميتها، وهو أنّها في غير باب الشّرط كذلك فتبقى على أصلها من الاسمية في باب الشرط، والخاصية تدل على حرفيتها، والخاصية هنا هي طلبها الفعل باختصاصها به وتأثيرها فيه، وهذه خاصية الحروف.

نظرة المتأخرين إلى الكلمات المختلف في نوعها:

حاول بعض المتأخرين من النحويين تجديد النظرة إلى الخلاف النحوي في نوع الكلمات، فأجازوا أن تأتي الكلمة على أكثر من نوع باعتبارات مختلفة، ومن هؤلاء النحويين المالقيّ فقد ذهب إلى أن (ليس) حرفٌ إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال، كدخولها على الجملة الفعلية، وفعلٌ إذا وجدت بشيء من خواص الأفعال.

ويمكن الاستفادة من هذا المنهج في توجيه بعض الكلمات التي قبلت علامات لأنواع مختلفة، ومن هذه الكلمات:

صيغة التعجب (أَفْعَل) فهي تقبل نون الوقاية وهي من علامات الفعل، وجاءت مصغرة والتصغير من خصائص الأسماء، فيمكن أن يقال بأن (أفعل) في التعجب فعل إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأسماء، واسمٌ إذا وجدت بشيء من خواص الأسماء كالتصغير.

ومنها (نعم) (وبئس)، فهما يقبلان تاء التأنيث الساكنة، وهي من علامات الفعل، وقد جاءت مسبوقة بحرف جر، وهو من علامات الاسم، فيمكن أن يقال بأن (نعم) و (بئس) فعلان إذا وجدا بغير خاصية من خواص الأسماء، واسمان إذا وجدا بشيء من خواص الأسماء كدخول حرف الجر عليها.

تقويم آراء النحويين في ضوء المناهج الحديثة:

أرى من المفيد جدًا في هذا النوع من الخلاف الاستفادة من المناهج اللغوية الحديثة في تحديد نوع بعض الكلمات المختلف فيها، وأخص بالذكر هنا المنهج التاريخي بشقّيه التطوريّ والمقارن، فإنّ ذلك سيساعد في تحديد نوع بعض الكلمات المختلف فيها، أو

يفسر بعض الظّواهر اللغوية المشكلة، كدخول حرف الجر على الفعل (نعم)، وتصغير فعل التعجب، وجمود بعض الأفعال.

ومن أمثلة الاستفادة من المناهج الحديثة في هذا النوع من الخلاف ما أثبتته إحدى الدراسات المعاصرة [1] من أنه لا مانع من أن تكون (كان) غير الدالة على الحدث متطورة تاريخيًا عن (كان) الدالة على الحدث، ولكنها اختصت بالزمان، وأيدت ذلك بالنظرة المقارنة، ففي السريانية والعبرية أفعال تخصصت بالدلالة على الزمن دون الحدث.

* * *

---

(١) إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته ص (٥٨)، وحليمة أحمد عمايرة: الاتجاهات النحوية لدى القدماء ص(٣٢٣).

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أبرزها:

أولاً: حصر البحث خمساً وعشرين كلمة وقع الخلاف في تحديد نوعها:

تسعة منها ترجح لي أنها أسماء، وهي:

١-الكاف والياء والهاء المتصلات بـ(إيا).٢-ضمائر الفصل.

٣-الواو والألف ونون الإناث المتصلات بالفعل. ٤-الياء في وزن " تفعلين ".

٥-ضمير الشأن. ٦-هلم وهات وتعال. ٧ -اسم الفاعل.

٨-كم الخبرية.٩-أسماء الأفعال.

وستة منها ترجح لي أنّها أفعال، وهي:

١-كان. ٢-ليس. ٣-عسى. ٤-نعم وبئس. ٥-أفعل التعجب. ٦-حب من حبذا.

وعشرة منها ترجح لي أنها حروف، وهي:

١-إذا الفجائية. ٢-ياء النسب. ٣-حاشا في الاستثناء.٤-ما المصدرية. ٥-ما الداخلة على إنّ. ٦-ربّ. ٧-لما الشرطية.٨-كاف التشبيه. ٩-إذ المتصلة بـ(ما). ١٠-منذ ومذ إذا انجر ما بعدهما.

ثانياً: أنَّ النّحاة لم يقتصروا في تحديد نوع الكلمة على العلامة اللفظية والمعنوية فحسب، بل اعتمدوا أيضًا على أصول وقواعد متعددة، وقد أثبت البحث تسعةً من الضوابط والأصول التي اعتمد عليها النحاة في تحديد نوع الكلمة، وهي كالآتي:

١- الاعتماد على العلامة اللفظية.

٢- الاعتماد على العلامة المعنوية.

٣- الاعتماد على العلامة التركيبية السياقية.

٤- الاعتماد على خواص الكلمة.

٥- الاعتماد على عدم قبول العلامة أو الخاصية.

٦- الاعتماد على مبدأ الإحلال.

٧- الاعتماد على القياس.

٨- الاعتماد على الاستصحاب.

٩- الاعتماد على العلة الصناعية.

ثالثاً: رصد البحث ثلاثة من الأسباب التي جعلت النحاة يختلفون في تحديد نوع بعض الكلمات وهي كالآتي:

١- توارد أكثر من علامة متعارضة على الكلمة.

٢- تعارض الدليل مع العلة.

٣- تعارض الدليل مع الخاصية.

رابعاً: رصد البحث محاولات لبعض النحاة المتأخرين حاولوا تجديد النظر في الكلمات المختلف في نوعها فأجازوا أن تأتي الكلمة على أكثر من نوع باعتبارات مختلفة، ومن هؤلاء النحويين المالقيّ، وأرشد البحث إلى إمكان الاستفادة من هذا المنهج في توجيه بعض الكلمات التي قبلت علامات لأنواع مختلفة.

خامساً: إمكان الاستفادة من المناهج اللغوية الحديثة في تحديد نوع بعض الكلمات المختلف فيها، وأخص بالذكر هنا المنهج التاريخي بشقيه التطوري والمقارن، فإن ذلك سيساعد في تحديد نوع بعض الكلمات المختلف فيها، أو تفسير بعض الظواهر اللغوية المشكلة كدخول حرف الجر على الفعل نعم، وتصغير فعل التعجب، وجمود بعض الأفعال .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين.

* * *

المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل الجامعية:

١- ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب لابن نصير الميداني، مخطوط ومنه نسخة مصورة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام برقم (١٤١٥ ف).

٢- شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي، مخطوط في دار الكتب المصرية، برقم (١٣٧١) نحو، ش.

٣- شرح الجمل، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، مخطوط، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد ابن سعود، الرياض، برقم (٤٢٦/ف).

٤- شرح الكافية، لمنصور بن فلاح اليمني، تحقيق: نصار محمد حميد الدين، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى.

٥- المغني، لمنصور بن فلاح اليمني، تحقيق: محمد النهاري، وحسن ضائحي رسالتا دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

ثانياً: المطبوعات:

١- الاتجاهات النحوية لدى القدماء، د. حليمة عمايرة، الطبعة الأولى، دار وائل، الأردن، ٢٠٠٦م.

٢- أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم، لمحمد درين، مطبوعات جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لمحمد بن يوسف أبي حيان، تحقيق: رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ.

٤- الإرشاد إلى علم الإعراب، لمحمد بن أحمد الكيشي، تحقيق: عبد الله البركاتي، ومحسن العميري، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، ١٤١٠هـ.

٥- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، الطبعة الثانية، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ.

٦- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٥هـ.

٧- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: حمزة النشرتي، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، ١٣٩٩هـ.

٨- الأصول في النحو، لمحمد بن سهل بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٩- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.

١٠- الإقناع في القراءات السبع، لأحمد بن علي بن الباذش، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٩هـ.

١١- أمالي هبة الله بن علي بن الشجري، تحقيق: محمود الطناحي، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

١٢- الانتصار لسيبويه على المبرد، لأحمد بن محمد بن ولّاد، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٦هـ.

١٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

١٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن يوسف بن هشام، الطبعة الثالثة، دار إحياء العلوم، لبنان، ١٤٠٧هـ.

١٥- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيديّ، تحقيق: طارق الجنابي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٦- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن فرهود، الطبعة الثانية، دار العلوم، ١٤٠٨هـ.

١٧- الإيضاح في شرح المفصل، لعثمان بن أبي بكر ابن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، وزارة الأوقاف، العراق.

١٨- البحر المحيط، لمحمد بن يوسف أبي حيان ، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

١٩- البحر المحيط، لمحمد بن بهادر الزركشي، تحقيق: عبد القادر العاني، الطبعة الثانية، دار الصفوة، ١٤١٣هـ.

٢٠- تأويل مشكل القرآن لعبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.

٢١- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لعبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ١٤٠٦هـ.

٢٢- التخمير شرح المفصل، للقاسم بن الحسين لخوارزمي، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م.

٢٣- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن عبدالله بن مالك، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ.

٢٤- التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لمحمد بن يوسف أبي حيان، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٢١هـ.

٢٥- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد بن عبدالله الأزهري، تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم، الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي.

٢٦- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: عوض القوزي، الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٠هـ.

٢٧- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحمد بن يوسف ناظر الجيش، تحقيق: جماعة من الأساتذة، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٢٨- توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، مصر، ١٤٢٣هـ.

٢٩- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٩٦هـ.

٣٠- التوطئة، لعمر بن محمد الشلوبين، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، الطبعة الثانية.

٣١- ثمار الصناعة في علم العربية، لأبي عبد الله الدينوري، تحقيق: محمد بن خالد الفاضل، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤١١هـ.

٣٢- الجمل في النحو، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٣٣- الجمل في النحو، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٤- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٣هـ.

٣٥- حروف المعاني والصفات، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: حسن فرهود، دار العلوم، ١٤٠٢هـ.

٣٦- خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة.

٣٧- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت.

٣٨- دراسة في النحو الكوفي، المختار أحمد دير، دار قتيبة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

٣٩- ديوان الأخطل، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

٤٠- ديوان بني أسد، جمع وتحقيق ودراسة: محمد علي دقة، دار صادر، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

٤١- ديوان أعشى همدان، تحقيق: حسن عيسى أبو ياسين، دار العلوم، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٨٣م.

٤٢- ديوان العباس بن مرداس، جمعه وحققه يحيى الجبوري، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد.

٤٣- ديوان عنترة بن شداد، تحقيق: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ.

٤٤- ديوان المخبل السعدي، تحقيق: محمد طريفي، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.

٤٥- ديوان المفضليات، تحقيق: محمد طريفي، دار صادر،بيروت الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.

٤٦- ديوان النابغة الذبياني، اعتنى به: حمدو طماس، دار المعرفة،بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.

٤٧- ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

٤٨- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد الخراط، الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.

٤٩- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حسن هنداوي، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.

٥٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لعبد الحي بن أحمد بن العماد، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥١- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد دقاق، الطبعة الثانية، دار الثقافة العربية، دمشق.

٥٢- شرح اختيارات المفضل، ليحي بن علي الخطيب التبريزي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

٥٣- شرح أشعار الهذليين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري، مكتبة دار التراث، الطبعة الثانية، ١٤٢٥هـ.

٥٤- شرح ألفية ابن مالك، لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد، دار الجيل، بيروت.

٥٥- شرح ألفية ابن معطٍ، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق: علي الشوملي، الطبعة الأولى، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٥هـ.

٥٦- شرح التسهيل، لمحمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، الطبعة الأولى، دار هجر، مصر، ١٤١٠هـ.

٥٧- شرح الجمل لابن الفخار، تحقيق روعة محمد ناجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ.

٥٨- شرح جمل الزجاجي، لعلي بن محمد بن خروف، تحقيق: سلوى محمد عمر عرب، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

٥٩- شرح الجمل، لعلي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: صاحب أبو جناح، الطبعة الأولى، عالم الكتب، لبنان، ١٤١٩هـ.

٦٠- شرح شذور الذهب، لمحمد بن عبد المنعم الجوجري، تحقيق: نواف الحارثي، الطبعة الأولى، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ.

٦١- شرح القصائد السبع الطوال، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة.

٦٢- شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبدالله بن مالك ، تحقيق: عبد المنعم هويدي، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ.

٦٣- شرح اللمع للثمانيني، تحقيق: فتحي علي حسانين، دار الحرم للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٠).

٦٤- شرح اللمع، لعلي بن الحسين الباقولي، تحقيق: إبراهيم بن محمد أبو عباة، الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤١٠هـ.

٦٥- شرح اللمع، للقاسم بن محمد الواسطي، تحقيق: رجب عثمان محمد، الطبعة الأولى، الخانجي، القاهرة، ١٤٢٠هـ.

٦٦- شرح اللمع، لعبدالواحد بن علي بن برهان العكبري، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الأولى، مطابع الكويت، ١٤٠٤هـ.

٦٧- شرح المفصل ليعيش بن علي بن يعيش، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية، مصر.

٦٨- شرح كافية ابن الحاجب، لعبدالعزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق: علي الشوملي، الطبعة الأولى، دار الكندي، الأردن، ١٤٢١هـ.

٦٩- شرح كتاب سيبويه للحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ.

٧٠- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لمحمد بن عيسى السَّلسيلي، تحقيق: الشريف عبد الله البركاتي، الطبعة الأولى، الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.

٧١- ضرائر الشعر، لعلي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى، دار الأندلس، ١٩٨٠م.

٧٢- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبدالعزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٧٣- عبث الوليد شرح ديوان البحتري لأبي العلاء المعري، تعليق: عبد الله المدني، دار الرفاعي، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

٧٤- علل النحو، لمحمد بن عبد الله الوراق، تحقيق: محمود الدرويش، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٧٥- العين، للخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٧٦- الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م.

٧٧- الفوائد والقواعد، لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق: عبد الوهاب محمد الكحلة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٤٢٢هـ.

٧٨- الكتاب، لسيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر)، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، الخانجي، مصر، ١٤٠٨هـ.

٧٩- كتاب الاختيارين، لعلي بن سليمان الأخفش الأصغر، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الفكر، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

٨٠- كتاب الكتاب، لعبد الله بن جعفر بن درستويه، تحقيق: إبراهيم السامرائي، وعبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ.

٨١- الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة لنجم الدين محمد بن محمد الغزي، وضع حواشيه: خليل منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

٨٢- اللباب في علل البناء والإعراب، لعبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي طليمات، وعبد الإله نبهان، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، لبنان، ١٤١٦هـ.

٨٣- اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٨٤- ما يحتمل الشعر من الضرورة، للحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: عوض القوزي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٨٥- ما ينصرف وما لا ينصرف، لإبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

٨٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، الطبعة الثانية، دار سزكين، ١٤٠٦هـ.

٨٧- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

٨٨- مختصر في شواذ القرآن، للحسين بن أحمد بن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٨٩- مسند الإمام أحمد، دار صادر، بيروت.

٩٠- معاني القرآن، ليحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٠م.

٩١- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.

٩٢- معجم البلدان، لياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق: فريد عبدالعزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لعبد الله بن يوسف بن هشام، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الطبعة الأولى، دار الفكر، لبنان، ١٤١٩هـ.

٩٤- المفصل في علم اللغة، لمحمود بن عمر الزمخشري، دار إحياء العلوم، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٩٥- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لإبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى، دار التراث، مكة المكرمة، ١٤١٧هـ.

٩٦- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني، تحقيق: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.

٩٧- المقتضب، لمحمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

٩٨- المقدمة الجزولية، لعيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد.

٩٩- المقرب لعلي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: أحمد الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.

١٠٠- المقصور والممدود، لأحمد بن محمد بن ولاد، تحقيق: السيد محمد النعساني، الطبعة الثانية، الخانجي، القاهرة، ١٤١٣هـ.

١٠١- المقصور والممدود، لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء، تحقيق: ماجد الذهبي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.

١٠٢- الممتع الكبير في التصريف، لعلي بن مؤمن بن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.

١٠٣- منهج الكوفيين في الصرف، للدكتور مؤمن بن صبري غنام، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ.

١٠٤- مصطلحات النحو الكوفي، د: عبدالله الخثران، هجر للطباعة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

١٠٥- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لمحمد بن يوسف أبي حيان، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

١٠٦- النكت في تفسير كتاب سيبويه، ليوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، الطبعة الأولى، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٤٠٧هـ.

١٠٧- هدية العارفين، لإسماعيل باشا بن محمد أمين، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١٣هـ.

١٠٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لعبد الرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطي، تحقيق: عبد العال مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٣٩٩هـ.

* * *

الدراسة الثامنة

الكلمات المختلف فيها

من حيث الإعراب والبناء

عند النحويين

دراسة ومناقشة

الكلمات المختلف فيها من حيث الإعراب والبناء عند النحويين

" دراسة ومناقشة "

إعداد

د / صلاح بن عبد الله بوجليع

الأستاذ المساعد في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء -

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين ، أما بعد :

فقد شغل الخلاف النحوي حيّزاً من الفكر النحويّ ، فظهرت جملة من القضايا الخلافية بين النّحويين ، وكان لهذه الخلافات أهمية كبيرة في إثراء عالِم اللغة ومتعلِّمها ؛ إذ إنّها كشفت عن الأصول التي اعتمد عليها النحويون في تقعيدهم ، وعن المناهج التي اتبعوها في معالجاتهم للظواهر اللّغوية ، وتكفّلت هذه المسائل الخلافية بحفظ كمٍّ هائلٍ من شواهد اللغة وأمثلتها ، ومن هذه القضايا الخلافية موضوع هذا البحث : (**الكلمات المختلف في بنائها عند النحويين عرض وتقويم**).

ويهدف هذا البحث إلى ثلاثة مقاصد :

الأول : حصر الكلمات المختلف فيها من حيث البناء والإعراب عند النحويين .

والثاني : دراسة الآراء وذلك بتأصيلها وبيان أدلتها والراجح منها .

والثالث : التقويم المنهجي لآراء النحويين ، وذلك ببيان الأصول والضوابط التي اعتمد عليها النحويون في تحديد نوع الكلمة ، ومعرفة الأسباب التي جعلت النحويين يختلفون في تحديد نوع بعض الكلمات العربية من حيث البناء والإعراب .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الأسماء المختلف فيها من حيث البناء والإعراب .

المبحث الثاني : الأفعال المختلف فيها من حيث البناء والإعراب .

المبحث الثالث : التقويم المنهجي للآراء في ضوء الخلاف النّحوي .

ثم أردفت ذلك بخاتمة مختصرة ذكرت فيها أهم نتائج البحث .

المبحث الأول

الأسماء المختلف فيها من حيث البناء والإعراب

١- ما لا ينصرف في حالة الجر :

ذهب فريق من النّحويين إلى أنّ ما لا ينصرف في حال الجر معرب ، وهو الظاهر من كلام سيبويه [١] ، والمبرد [٢] ، وابن السراج [٣] ، وبه قال السيرافي [٤] ، وابن الخشاب [٥] ، وأبو حيان [٦] ، ونسب إلى الجمهور [٧] .

وحجة هذا القول أمران [٨] :

أحدهما : انتفاء سبب البناء ، وهو شبه الحرف .

والثاني : أنّه لما كان في حالة الرفع والنصب معربًا وجب أن يكون في حالة الجر كذلك ؛ عملاً باستصحاب الأصل .

وذهب الزجاج إلى أنّ ما لا ينصرف في حال الجر مبنيٌّ [٩] ، وهذا القول

---

(١) الكتاب (١/٢٣) .

(٢) المقتضب (٣/٣١٣) .

(٣) الأصول في النحو (٢/٨٠) .

(٤) شرح الكتاب (١/١٤٧) .

(٥) المرتجل (٧١) .

(٦) التذييل والتكميل (١/١٤٥) .

(٧) شرح الكافية للرضي : القسم الأول (١/١٠٣) .

(٨) شرح الكتاب للسيرافي (١/١٤٧) ، وشرح الكافية لابن جمعة (١/١٠٠) .

(٩) ما ينصرف وما لا ينصرف (٤) .

نُسب إلى الأخفش ، والمبرد [١] .

وحجة هذا القول أنّ عامل الجر لا يُحدِث الفتحة ؛ لأنّها علامة المفعول ، والمجرور ليس بمفعول ، ولا يكون منصوبًا [٢] .

والراجح عندي هو أنّ ما لا ينصرف في حال الجر معرب ؛ لأنَّ الإعراب هو تعاقب الحركات على أواخر الكلم لاختلاف العوامل ، وهذه الفتحة تدخل معاقبة للضمة لعامل يوجب ذلك لها ، فهي معربة ؛ لوجود شرط الإعراب فيها .

ولا يصح أن تكون مبنية ؛ لأنَّ البناء لا بد له من علة ، وهي معدومة هنا ، فوجب الرجوع إلى الأصل في الأسماء ، وهو الإعراب ، والله أعلم .

٢- (فَعَالِ) علماً لمؤنث :

يأتي (فَعَالِ) في كلام العرب على أربعة أنواع : الأول : اسم الفعل نحو: نزال ، والثاني اسم المصدر نحو : يسار للميسرة ، والثالث : الصفة نحو : يا فساق ، والرابع : الأعلام نحو : حذام ، وتكون في الأول مبنية ، وأما الثلاثة الأخيرة فهي معدولة مختصة بالمؤنث ، وللعرب فيها لغتان[٣] :

الأولى : لغة أهل الحجاز ، وهي بناء المعدولة على الكسر مطلقاً ، وعلل النحويون ذلك بمشاكلتها لـ(فَعَالِ) التي هي اسم للفعل .

والثانية : لغة بني تميم ، وهي إعراب المعدولة إعراب الممنوع من الصرف إذا لم يكن آخره (راء) باتفاق ، نحو : حذام ، وأما ما آخره (راء) نحو : حضار ، فالقليل من بني تميم جروا على قياس لغتهم في منع الصرف،والكثير منهم وافقوا

---

(١) شرح الكتاب للسيرافي (١/١٤٧) ، وشرح المفصل لابن يعيش (١/١١٤) .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي (١/١٤٧) ، والتذييل والتكميل لأبي حيان (١/١٤٥) .

(٣) الكتاب (٢/٢٧٧) ، والمقتضب (٣/٣٧٥) ، والمغني لابن فلاح : ت ضائحي (١/٣٠٨) .

أهل الحجاز على كسر الراء .

والمختار عندي إعرابها إعراب الممنوع من الصرف ؛ لأنّ العدل من موانع الصرف ، فكان منع الصرف أليق من البناء ، والله أعلم .

٣-الاسم المقصور .

ذهب جمهور النحاة إلى أنّ الاسم المقصور معرب بحركات مقدرة .

وحجتهم وجهان :

أحدهما : أنّ العامل يقتضي التأثير ، فإذا تعذر تأثيره اللفظي رجع إلى التقديريّ قياسًا على ياء المتكلم .

والثاني : أنّ الألف قد تكون منقلبة عن حرف متحرك ، فتقدر حركته عليه فإذا زال عاملها خَلَفَه عامل آخر يقتضي التقدير .

وذكر ابن فلاح اليمني أنّ بعض النحاة منع التقدير ، ولم ينسبه إلى أحد ، ولم أقف على من قال به[١] .

وحجة هذا القول وجهان :

أحدهما : أنّ الجازم يَحذف لام الفعل في نحو : (يخشى) ، فلو كانت فيه حركة مقدر لحَذَفَ شيئين .

والثاني : أنّ الألف لا يقبل الحركة ، فصار بمنزلة الحركة التي لاتقبل الحركة ، فكما لا تقدر الحركة على حركة أخرى ، فكذا لا تقدر على الألف ، ولأنه صار وجودها بمنزلة الحرف المتحرك لتعذر تحريكها .

والراجح عندي رأي الجمهور لما ذكروا من الأدلة ، والذي يظهر لي أنّ منع التقدير يقتضي أمرين :

---

(١) المغني لابن فلاح : ت السعدي (١/٢٦٢) .

أحدهما : أن يكون الاسم المقصور معربًا بلا إعراب ، وهذا لا نظير لـه في الأسماء التي تظهر عليها الحركات .

والثاني : أن يكون الاسم المقصور مبنيًا ، وهذا الاحتمال لم أقف على أحد من النّحويين القدامى قال بـه ، أمّا المحدثون فقد ذهب الأستاذ مهدي المخزومي إلى بناء الأسماء المقصورة[١] .

وحجته أنّها جاءت في الأحوال الإعرابية الثلاثة على حال واحدة ، وذلك لانتهائها بألف لازمة ، والألف صوت ساكن أبدًا .

والقول ببناء الاسم المقصور ضعيف عندي ؛ لعدم موجبه ، وأما عدم ظهور الإعراب فهذا لا يوجب البناء ؛ لأنّ موجب البناء في الأسماء مناسبتها للحرف ، وهذه المناسبة لا توجد في الأسماء المقصورة ، والله أعلم .

٤- المضاف إلى ياء المتكلم :

يرى جمهور النّحاة أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم معرب في الأحوال الثلاثة مقدر فيه الحركات الإعرابية [٢] ؛ لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم وحجتهم انتفاء سبب البناء ، ولم يظهر فيه الإعراب اللفظي ؛ لأنه لو انضم ما قبل الياء لانقلبت واوًا ، ولو انفتح ما قبلها – وأصلها الحرمة – لانقلبت ألفًا ، ولذلك تعين كسر ما قبلها [٣] .

وذهب الجرجانيّ [٤] ، وابن الخشاب [٥] إلى أنّه مبنيّ ، وحجتهما أنّه

---

(١) في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث (٢٨) .

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان (١٨٤٧/٤) .

(٣) المغني لابن فلاح : ت السعدي (٢٠٤/١) ، والتعليقة لابن النحاس (٧٠١/٢) .

(٤) الجمل في النحو (٥٧) .

(٥) المرتجل (١٠٧) .

مضاف إلى مبنيّ " ذلك أنّ المضاف يتنزل من المضاف إليه منزلة بعض الكلمة من بعض ، هذا إذا كان المضاف إليه مما يمكن أن يكون مستقلاً بنفسه ، فإذا انضم إلى ذلك كون المضاف إليه مما لا يقوم بنفسه ، ولا ينفرد ، اشتدّ اتصاله بما قبله حتى يجري الأول من الثاني ، والثاني من الأول مجرى بعض الكلمة من بعض حقيقة لامتزاجهما ، فيغلب على الأولى حكم الثانية ، وهذه الصفة موجودة في المضاف إلى ياء المتكلم " (١) .

ويرى ابن جنيّ (٢) ، وأبو علي الشلوبين (٣) أنّه ليس معربًا ولا مبنيًا ، وحجتهما أنّه لا يظهر فيه الإعراب مع انتفاء سبب البناء (٤) .

وذهب ابن مالك إلى أنه معرب بحركة ظاهرة حالة الجر ، وبحركة مقدرة فيه حالة الرفع والنصب (٥) ، وحجة هذا القول " أنّ حرف الإعراب منه في الحالين قد شغل بالكسرة المجلوبة توطئة للياء ، فتعذر اللفظ بغيرها فيحكم بالتقدير كما فعل بالمقصور ، وأما حال الجر فالإعراب ظاهر للاستغناء عن التقدير ، فتقدير كسرة أخرى فيه تكلف لا حاجة إليه" (٦) .

وقال أبو حيان معقبًا على مذهب ابن مالك : " ولا أعرف له سلفًا في هذا"(٧) ، وما قاله فيه نظر ؛ لأن ابن الحاجب ذكر هذا

(١) المرتجل لابن الخشاب (١٠٩) .
(٢) الخصائص (٣٥٦/٢) .
(٣) شرح المقدمة الجزولية (٣٤٢/١) .
(٤) الخصائص لابن جني (٣٥٦/٢) .
(٥) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (١٦١) .
(٦) تمهيد القواعد لناظر الجيش (٣٢٦٨/٧) ، ولم أقف على تعليل لابن مالك لرأيه .
(٧) الارتشاف (٥٣٦/٣) .

القول [١] ، وهو معاصر لابن مالك ، ومتوفى قبله .

والراجح عندي هو أنّ المضاف إلى ياء المتكلم معرب بحركات مقدرة مطلقًا ، وذلك لما يأتي :

أولاً : ضعف القول بأنّه ليس معربًا ، ولا مبنيًا ؛ لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب ، ولا تبنى إلا لسبب ، وحيث لا سبب هنا تعين الإعراب ، ولم يظهر على حرف الإعراب بسبب وجود الحركة المناسبة لياء المتكلم ، فجُعل الإعراب فيه مقدرًا .

ثانيا : ضعف القول بالبناء ؛ لانتفاء سببه ، وأما كونه مضافًا لمبني فليس بحجة ؛ لأنّ الإضافة إلى مضمر لا توجب بناء ؛ بدليل (غلامك) ، و (غلامه)[٢] فلا وجه يجعله مبنيًا .

ثالثاً : ضعف القول بأنّ الكسرة في حالة الجر من تأثير العامل ؛ لثبوتها في حالة الرفع والنصب ، فعُلم " أنّ هذه الكسرة يكره الحرف عليها ، فيكون في الحالات ملازمًا لها ، وإنما يستدل بالمعلوم على المجهول ، فكما لا يشك أنّ هذه الكسرة في الرفع والنصب ليست بإعراب ، فكذلك يجب أن يحكم عليها في باب الجر ؛ إذ الاسم واحد ، فالحكم عليه إذًا في الحالات واحد " [٣] ، والله أعلم .

٥- المثنى :

ذهب جمهور النّحاة إلى أنّ المثنى معرب ، وحجتهم أنّ المعرب هو ما

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٨٤/١) .

(٢) شرح كافية ابن الحاجب لابن جمعة (١١٠/١) .

(٣) الخصائص لابن جني (٣٥٧/٢) .

اختلف آخره لاختلاف العامل ، والمثنى كذلك فكان معربًا [١] .

واختلف أصحاب هذا القول في تحديد علامة الإعراب على أربعة أقوال :

أحدها : أنّ حروف التثنية حروف إعراب الكلمة ، والإعراب مقدر عليها ، فهي بمنزلة الألف من (عصا) ، وهو المشهور عن سيبويه [٢] ، واختاره أبو حيان [٣] .

وحجة هذا القول أنّ حروف التثنية زيدت على الكلمة لمعنى فانتقلت حرفية الإعراب إليها ؛ قياسًا على تاء التأنيث ، وياء النسب [٤] .

والثاني : أنّ حروف التثنية دلائل إعراب ، وليست إعرابًا ، ولا حروف إعراب ، والإعراب مقدر قبل حروف التثنية ، وهو قول الأخفش [٥] ، والمبرد [٦] والمازني [٧] .

وحجة هذا القول أنها تنتقل وتتغير ، وحرف الإعراب لا يتغير [٨] .

---

(١) التبيين للعكبري (٢٠١) .
(٢) الكتاب (١/١٧ – ١٨) .
(٣) الارتشاف (٢/٥٦٩) .
(٤) شرح الكتاب للسيرافي (١/١٣٢ – ١٣٥) ، وعلل النحو لابن الوراق (١٦٢) ، والإنصاف (١/٣٦) .
(٥) المقتضب للمبرد (١/١٥٢) .
(٦) المصدر السابق (١/١٥٢) .
(٧) الإيضاح في علل النحو للزجاجي (١٣٠) .
(٨) شرح الكتاب للسيرافي (١/١٣٢ – ١٣٥) ، وعلل النحو لابن الوراق (١٦٢) ، والإنصاف (١/٣٦) .

والثالـث : أنّ حـروف التثنية هي الإعراب ، وهو قول الفراء [(١)] ، وقطرب[(٢)] ، ونسب إلى الكوفيين [(٣)] ، واختاره ابن مالك [(٤)] .

وحجة هذا القـول أنـه يفهم من حروف التثنيـة ما يفهم من الحركات في المفردات [(٥)] .

والرابع : أنّ حروف التثنية حروف إعراب ، وانقلابها علامة الإعراب ، وهو قول الجرمي [(٦)] ، واختاره ابن عصفور [(٧)] .

وحجة هذا القول أن الأصل في المثنى قبل دخول العامل أن يكون بالألف ، فإذا دخـل عامـل الرفـع عليـه لـم يحـدث فيـه شيئًا ، وكـان تـرك العلامـة يقـوم مقـام العلامة ، فلما دخل عامل النصب وعامل الخفض قلب الألف يـاء ، فهذه الحروف هـي حـروف إعراب ، ولا إعراب فيهـا ، لا ظـاهر ولا مقدر ، بـل التغيير والانقـلاب وعدمه هو الإعراب [(٨)] .

وذهـب الزجـاج إلـى أنّ المثنـى مبنـيّ [(٩)] ، وحجتـه أنّـه عنـده تضمن معنـى الحرف ، فإذا قلت : قام الزيدان ، فأصله : قام زيد وزيد ، فلما تضمن الاسم معنى

---

(١) التبيين للعكبري (٢٠٤) .

(٢) الإنصاف (١/٣٣) .

(٣) الإيضاح في علل النحو (١٣٠) .

(٤) شرح التسهيل (١/٧٥) .

(٥) علل النحو لابن الوراق (١٦٢) ، والإنصاف (١/٣٦) .

(٦) المقتضب للمبرد (١/١٥١) .

(٧) شرح جمل الزجاجي (١/١٢٤) .

(٨) التذييل والتكميل (١/٢٨٨) .

(٩) الإنصاف (١/٣٣) ، والارتشاف (٢/٥٦٨) .

الحرف بني كما بني خمسة عشر ؛ لتضمنه معنى الحرف ؛ إذ أصله خمسة وعشرة [١] .

والراجح عندي أنّ المثنى معرب ؛ وذلك لوجود خاصية الاسم المعرب ، وهي اختلاف آخره باختلاف العوامل الداخلة عليه ، والتحقيق عندي في علامة إعراب المثنى ، وكذلك في علامة جمع المذكر السالم ، والأسماء الستة ، والأمثلة الخمسة : هو عدم التحقيق فيها ، بل ينبغي أن نمرها كما جاءت معربة بالحروف، من غير نظر إلى أصل أو تشبيه ؛ لما في ذلك من التيسير والتسهيل ، والله أعلم .

٦- ذان واللذان :

المسألة فيها قولان للنحويين :

أحدهما : أنّهما مبنيان ، وهو قول الفارسيّ [٢] ، وابن جنيّ [٣] ، والجرجانيّ [٤] ، وابن الحاجب [٥] ، وأبي حيان [٦] ، وعلى هذا القول تكون النون النون بمنزلة الهمزة في هؤلاء .

وحجة هذا القول وجود علة البناء فيهما ، كما في المفرد ، وهي في اسم الإشارة الشبه المعنوي للحرف ، وفي الاسم الموصول الافتقار كالحرف ، ويرى أصحاب هذا القول أنّ التثنية في الأسماء المبهمة صيغ مرتجلة موضوعة للمرفوع

(١) التذييل والتكميل (٢٨٧/١) .
(٢) المسائل البصريات (٨٥٣/٢) .
(٣) الخصائص (٢٩٧/٢) .
(٤) المقتصد (١٩١/١) .
(٥) شرح المقدمة الكافية (٧٢٣/٣) .
(٦) التذييل والتكميل (٢٢٤/١) .

، والمنصوب ، والمجرور [١] .

والثاني : أنهما معربان ، وهو قول الزجاج [٢] ، وهو الظاهر لي من قول سيبويه ، والمبرد ، وابن السراج ؛ فقد صرحوا بأنّ (ذين) تثنية لـ (ذا) و (اللذين) تثنية لـ (الذي) فدل على أنّهما معربان عندهم [٣] ؛ لأنّ من قال بالبناء قال بأنّهما صيغتان مرتجلتان .

وحجة هذا القول أنّهما يختلفان لاختلاف العوامل ، واختلاف الآخر لاختلاف العوامل يدل على الإعراب ، ولا يستنكر بناؤهما في المفرد ، وإعرابهما في التثنية ؛ لأن التثنية تبعدهما من شبه الحرف [٤] .

والراجح عندي أنّ (ذين) و (اللذين) اسمان معربان ؛ لأنّهما يختلفان لاختلاف العوامل ، واختلاف الآخر لاختلاف العوامل يدل على الإعراب .

وأما ما احتج به القائلون بالبناء فيظهر لي فيه نظر :

فأمّا قولهم بوجود علة البناء في التثنية ، فلست أنكر وجود العلة فيهما ولكن هناك عارض أبعد شبههما من الحرف ، وهو التثنية ؛ إذ هي من خصائص الأسماء ، ولأنّ موجب الشيء قد يوجد ولا يؤخذ به لأمر عارض له ، فالممنوع من الصرف إذا دخلته (أل) أو أضيف جر بالكسرة مع أنّ موجب الجر بالفتحة موجود .

---

(١) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٧٢٣/٣) ، والتذييل والتكميل (٢٢٤/١) .

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٧١/١) .

(٣) الكتاب (٤١١/٣) ، والمقتضب (٤/ ٢٧٨) ، والأصول في النحو (١٢٧/٢) .

(٤) شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب (٧٢٣/٣) ، وشرح ألفية ابن معط لابن جمعة (٦٩٣/١) ، والتذييل والتكميل (٢٢٤/١) .

وأما قولهم بأنّ التثنية في الأسماء المبهمة صيغ مرتجلة ، فهذا خلاف الظاهر ؛ لأنّ الظاهر من الاستعمال أنّ الاختلاف الموجود في التثنية إنما هو بسبب العوامل ، فوجب الحمل عليه ؛ إذ هو الأصل ، فلا يعدل عنه إلا بدليل ، ولا دليل هنا إلا دعوى بقاء علة البناء ، وقد تقدم جوابي عنها ، والله أعلم .

٧- إعراب (الذين):

الاسم الموصول (الذين) فيه لغات من أفصحها : أنّه بالياء في الأحوال الثلاث ، الرفع ، والنصب ، والجر ، وعلى هذه اللغة لا إشكال في بنائه ؛ لأنّه لم يختلف لاختلاف العوامل .

وجاء في لغة طيء ، وقيل هذيل ، وقيل عقيل[١] : (الّذون) في الرفع ، و(الذين) في النصب والجر ؛ قياساً على التثنية ، قال ابن فلاح :" والكلام على إعرابها وبنائها كالكلام على إعراب التثنية وبنائها "[٢] ، فيجري الخلاف فيها كما في الموصول المثنى بنفس الأقوال ، والأدلة ، والترجيح ، وهي المسألة السابقة والله أعلم .

٨- ذو الطائية :

ذو الطائية مبنية غالباً ، وإنما نسبت لطيئ ؛ لأنّهم هم الذين يستعملونها موصولة ، ومن كلامهم :" أرى ذو ترون "[٣] ، و " فلا وذو في السماء بيته "[٤].

فيستعملونها بالواو في جميع الحالات الإعرابية ، وعلى هذا الاستعمال لا

(١) شرح التسهيل لابن مالك (١/١٩١) ، وهمع الهوامع (١/ ٢٨٥) .
(٢) المغني لابن فلاح : ت ، ضائحي (١/١٣٥) .
(٣) التذييل والتكميل (٣/٥١) .
(٤) المصدر السابق .

إشكال في بنائه ؛ لأنه لم يختلف لاختلاف العوامل[١] .

وقد أعربها بعض العرب من الطائيين فقال : جاء ذو قام ، ورأيت ذا قام ومررت بذي قام ، وأعربت تشبيهاً لها بـ(ذي) بمعنى صاحب ؛ لمشابهتها لها في اللفظ .

والقول بإعرابها حالة التغيير هو الأوجه عندي لاختلافها باختلاف العوامل ولم أقف على أحد من النّحويين قال ببنائها حالة التغيير ، والله أعلم .

٩- أيّ الموصولة :

اختلف النحويون في إعراب (أيّ) الموصولة إذا أضيفت ، وحذف صدر صلتها نحو : (يعجبني أيّهم قائمٌ) على قولين :

أحدهما : أنها مبنية ، وهو قول سيبويه[٢] ، **وحجة هذا القول** السماع وهو قوله تعالى: " ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُم أَشدُّ "[٣] بضم (أيُّهم)[٤].

والثاني : أنّها معربة ، وهو قول الخليل[٥] ، والكوفيين[٦] ، **وحجة هذا القول** السماع ومنه قوله تعالى : " ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيَّهُم أشدُّ " بفتح (أيّهم)[٧]، ومنه ما قاله الجرميُّ : خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق

---

(١) المغني لابن فلاح : ت ، ضائحي (١/١٤٥) .

(٢) الكتاب (٢/٣٩٨) .

(٣) سورة مريم من الآية (٦٩) .

(٤) الرفع قراءة جمهور القراء ، إعراب القراءات الشواذ (٢/٥٤) .

(٥) الكتاب (٢/٣٩٨) .

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٧٠٩) .

(٧) النصب قراءة شاذة ، مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (٨٦) .

إلى مكة أحدا يقول : (لأضربن أيُّهم أفضلُ) بالضم ، بل بنصبها[1] ، ولأنّ (أيّهم) معربة في غير هذا الموضع فتكون معربة ها هنا .

والراجح عندي هو جواز الأمرين ، والقراءتان في الآية الكريمة السابقة دليل على ذلك ، والله أعلم .

١٠- اسم لا النافية للجنس :

اختلف النحاة في اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفردًا نحو : (لا رجل في الدار) على قولين :

أحدهما : أنَّه معرب ، وهو منصوب بالفتحة ، وحذف التنوين للتخفيف ، وهو قول الجرميّ [2] ، والزجاج [3] .

وحجة هذا القول ثلاثة أمور [4] :

أحدها : العطف على لفظه بالمعرب ، ووصفه على لفظه بالمعرب ، ولأنّ خبرها معرب ، وعملها فيهما واحد .

والثاني : أنّ العامل ليس له أن يحدث بناء في الكلمة ، ولا أن يُصيّر معربًا مبنيًا .

والثالث : أنّ الأصل الإعراب ؛ بدليل اطراده في المضاف ، والشبيه بالمضاف .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب (١٢٤/٢) .

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان (١٢٩٦/٣) .

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٦٩/١) .

(٤) المغني في النحو والصرف لابن فلاح (٢٤٥/٣) .

والقول الثاني : أنّها مبنية ، وهو قول الأخفش [١] ، والمبرد [٢] ، وأبي علي الفارسي [٣] ، ونسبه أبو حيان إلى أكثر البصريين [٤] .

وحجة هذا القول ثلاثة أوجه [٥] :

أحدها : ذهاب التنوين لغير معاقب .

والثاني : تركبها مع اسمها ؛ بدليل امتناع الفصل بينهما بالظرف .

والثالث : أنّه مبني لتضمنه معنى الحرف ؛ لأنّ (لا رجل في الدار) على تقدير (لا من رجل) .

والراجح عندي هو البناء ؛ لما ذكر من الأدلة ، وأمّا ما احتج به القائلون بالإعراب فيمكن الجواب عنه :

فالجواب عن الأول : أنّه وجدت علة البناء في الاسم فظهر تأثيرها ، ولم توجد في المعطوف ، ولا في الصفة ، ولا في الخبر فلم يلزم بناؤها لغير علة .

وعن الثاني : أنّ البناء حصل بتضمن معنى الحرف مع التركيب لا بـ(لا).

وعن الثالث : بأنّ بناء المضاف ، والشبيه بالمضاف يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد ، وهذا لا نظير له ، ولا ترد الصفة لأنّها هي الموصوف ، فأمكن تركيبها ، والمضاف غير المضاف إليه ، والله أعلم .

---

(١) معاني القرآن (١٧٤/١) .

(٢) المقتضب (٣٥٧/٤) .

(٣) الإيضاح (٢٥٤) .

(٤) التذييل والتكميل (٢٢٦/٥) .

(٥) التبيين للعكبري (٣٦٣) .

١١- العدد اثنا عشر :

يرى جماعة من النّحاة أنّ الصدر من العدد (اثني عشر) معرب ، والعجز باق على بنائه ، وهو قول الخليل ، وسيبويه [١] ، والمبرد [٢] ، والزجاجي [٣] ، والفارسي [٤] ، وأبي حيان [٥] .

حجة هذا القول ثلاثة أوجه [٦] :

أحدها : أنّه أعرب لوقوع العجز منه موقع النون ، وما قبل النون محل إعراب لا بناء .

والثاني : أنّ عَلَم التثنية فيه هو علم الإعراب ، فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنى التثنية .

والثالث : تغير آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه ، ولو كان مبنيًا لكان بالياء على كل حال .

ويرى ابن درستويه أنّ الصدر مبني ، والعجز كذلك .

وحجة هذا القول أنّ علة البناء فيه قائمة ؛ لأنّه بمنزلة صدر الكلمة من عجزها ، وأمّا اختلافه فلا يدل على الإعراب ؛ بدليل اختلاف تثنية اسم الإشارة ،

---

(١) الكتاب (٣٠٧/٣) .
(٢) المقتضب (١٦٠/٢) .
(٣) الجمل في النحو (١٢٦) .
(٤) الإيضاح (٢٣٦) .
(٥) النكت الحسان (١٦٨) .
(٦) الكتاب (٣٠٧/٣) ، والمقتضب (١٦٠/٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٤٠٢/٢). .(

والذي ، وعلة البناء فيهما قائمة ، فاثنا عشر صيغة مرتجلة موضوعة على التثنية في حالة الرفع ، واثني عشر صيغة مرتجلة موضوعة على التثنية في حالة النصب والجر (١) .

والراجح عندي أنّ الصدر من العدد (اثني عشر) معرب ، والعجز باق على بنائه ؛ لأنّ القول ببناء الصدر من العدد (اثني عشر) يؤدي إلى عدم النظير ؛ لأنه ليس في كلام العرب مركب أول شطريه مثنى (٢) ، وما يؤدي إلى عدم النظير لا يصح قبوله .

وأما حجة القول بالبناء فضعيفة بما يأتي :

فأما قولهم إنّ علة البناء فيه قائمة فمردود بأنّ موجب الشيء قد يوجد ولا يؤخذ به لأمر عارض له ، فالممنوع من الصرف إذا دخلته (أل) أو أضيف جر بالكسرة مع أنّ موجب الجر بالفتحة موجود .

وأما قولهم إن تثنية العدد صيغة مرتجلة موضوعة للمرفوع ، **والمنصوب** ، **والمجرور** ، فهذا خلاف الظاهر ؛ لأنّ الظاهر من الاستعمال أنّ الاختلاف الموجود في التثنية إنما هو بسبب العوامل ، فوجب الحمل عليه ؛ إذ هو الأصل ، فلا يعدل عنه إلا بدليل ، ولا دليل هنا إلا دعوى بقاء علة البناء ، وقد تقدم الجواب عنها ، والله أعلم .

١٢- إضافة العدد إلى عشرة وإعرابه :

ذهب الكوفيون إلى جواز إعراب النيّف ، وإضافته إلى العشرة ، فيقال :

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ (١/١٠٣أ) .

(٢) شرح اللمع للواسطي (٢١٢) ، والملخص لابن أبي الربيع (١/٤٢٢) .

هذه خمسةُ عشرٍ ، ورأيت خمسةَ عشرٍ (١) .

وحجتهم مجيء ذلك عن العرب قال الشاعر :

كُلّف من عَنائه وشِقْوته   بنتَ ثماني عشرةٍ من حِجّتهِ

ولأنّ النّيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة ، فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها (٢) .

وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز ، ويجب فتح العدد المركب على فتح الجزأين (٣) .

وحجتهم أنّه جُعل الاسمان اسمًا واحدًا ، فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحد بعضه إلى بعض فكذلك هاهنا (٤) .

والراجح عندي وجوب بناء العدد المركب على فتح الجزأين ؛ لأنّ الإضافة تقتضي أنّ المضاف إليه غير داخل مع المضاف في العدد ، وهذا خلاف المعنى المراد من قولنا : (قبضت خمسة عشر) فالمعنى المراد هنا أنّ القبض حصل للخمسة عشر كاملة ، وعلى الإضافة يكون المعنى أنّ القبض حصل للمضاف وهو الخمسة ، دون المضاف إليه وهو العشرة ، كما تقول : (قبضت مال زيد) فإنّ القبض يكون للمال دون زيد ، ثم إنّ علة البناء في الثاني قائمة ، وهي تضمنه لحرف العطف ، وفي الأول ، وهو كونه صدر الكلمة .

---

(١) المغني لابن فلاح : ت حسن ضائحي (٤٣٥/١) .
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (٣٠٩/١) .
(٣) المصدر السابق (٣٠٩/١) .
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (٣٠٩/١) ، والتبيين للعكبري (٤٣٢) .

وأمـا حجـة الكـوفيين فقد أجاب عنها النحاة بما يضعفها ويرجح القول بوجوب البناء [1] :

فأما البيت فإنّه مجهول ، ويحمل على الضرورة .

وأما قولهم النيف اسم مظهـر كغيره مـن الأسمـاء المظهـرة ، **فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التـي تجوز إضافتها** ، فقياس مع الفارق ؛ لأنّ العدد هنا مركب ، والتركيب ينافي الإضافة ، لأنّ التركيب أن يجعل الاسمان اسمًا واحدًا ، لا على جهة الإضافة ؛ فيدلان على مسمى واحد ، بخلاف الإضافة فإنّ المضاف يدل على مسمى ، والمضاف إليه يدل على مسمى آخر ، وإذا كان التركيب ينافي الإضافة كما أنّ الإضافة تنافي التركيب على ما بينا ، وجب أن لا تجوز إضافة النّيف إلى العشرة لاستحالة المعنى ، والله أعلم .

١٣- (**حيث**) :

للعرب فيها مذهبان :

أحـدهما : مذهب القائلين ببنائها ، فعامة العرب على ضم الثاء مطلقًا ، وبعضهم يفتحها مطلقًا ، وبعضهم يكسرها مطلقًا ، فمن ضم لا يفتح ولا يكسر ، وكذلك العكس .

والآخر : مذهب القائلين بإعرابها ، فيخفضها في موضع الخفض ، وينصبها في موضع النصب .

أمـا المـذهب الأول فقد اعتمده جمهور النّحويين ومنهم : سيبويه [2] ،

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف (٣٠٩/١) ، والتبيين للعكبري (٤٣٢) ، والمغني لابن فلاح : ت حسن ضائحي (٤٣٥/١) .

(٢) الكتاب (٢٨٥/٣) .

والمبرد [١] .

وحجة هذا المذهب ثلاثة أمور :

أحدها : الجمود وعدم التصرف وهذه العلة ذكرها سيبويه ؛ حيث قال : " هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة ، وذلك لأنّها لا تضاف ، ولا تَصرّفُ تَصَرّفَ غيرها ، ولا تكون نكرة ، وذلك أين ، ومتى ، وكيف ، وحيث . . . فهذه الحروف وأشباهها لما كانت مبهمة غير متمكنة شبهت بالأصوات ، وبما ليس باسم ، ولا ظرف " [٢] .

والثاني : كونها مبهمة ، والإبهام يؤدي إلى طلب ما يوضحه ، أي هو مفتقر إلى المضاف إليه ، وهذا يعني أنّ هناك شبهًا افتقاريًا أدى إلى بنائها ، وهو ما أشار إليه المبرد بقوله : " وأما قولنا في حيث إنّها لا تتمكن فإنها تحتاج إلى تفسير على حيالها ، فذلك لأنّ حيث في الأمكنة بمنزلة حين في الأزمنة تجري مجراها تحتاج إلى ما يوضحها ، كما يكون ذلك في الحين . . . . فهذا تأويل بنائها " [٣] .

والثالث : أنّ ظروف المكان لا تضاف إلى جمل ، فلما أضيفت حيثُ إلى الجمل خالفت أخواتها ، ودخلت في غير بابها ، أعني في مشابهة إذ من الإضافة إلى الجمل فبنيت ، وهذه العلة ذكرها السيرافيّ [٤] .

---

(١) المقتضب (٣٤٦/٤) .
(٢) الكتاب (٢٨٥/٣) .
(٣) المقتضب (٣٤٦/٤) .
(٤) شرح الكتاب (٥١/١) .

وأما المذهب الثاني فقد نقله الكسائي عن بني أسد بن الحارث بن ثعلبة ، وعن بني فقعس أنّهم كانوا يخفضونها في موضع الخفض ، وينصبونها في موضع النصب ، فيقولون : جلستُ حيثَ كنتَ ، وجئتُ من حيثِ جئتَ [1] ، وهذا المذهب الذي ذكره الكسائي لا أعلم أحدًا من النّحويين اعتمده .

والراجح عندي هو القول ببنائها ، لأنّ لغة عامة العرب ضم الثاء من (حيث) ولو سبقت بحرف جرٍ ، وبعضهم يفتحها مطلقًا ، وبعضهم يكسرها مطلقًا فمن ضم لا يفتح ولا يكسر وكذلك العكس ، فدل ذلك على أنّ الحركات الثلاث حركات بناء ، وأما الإعراب فلغة لبني فقعس ، وأسد بن الحارث ، فتحفظ لغتهم ، ويخرج عليها ما ورد ، إلا أنّه لا يقاس عليها لقلتها، والله أعلم .

١٤- المنادى المفرد العلم :

اختلف النحويون في المنادى المفرد العلم على قولين :

أحدهما : أنه مبني على الضم ، وهو قول البصريين [2] ، وبه قال الفراء من الكوفيين [3] .

وحجتهم : أنه أشبه كاف الخطاب ، وكاف الخطاب مبنية ؛ فكذلك ما أشبهها ، ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه : الخطاب ، والتعريف ، والإفراد ، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيًا كما أن كاف الخطاب مبنية [4] .

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٥٢) .
(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٢٣) .
(٣) المصدر السابق (١/ ٣٢٣) .
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف (١/ ٣٢٤) ، والتبيين (٤٤٠) .

والثاني : أنه معرب مرفوع بغير تنوين ، وهو قول بقية الكوفيين ، ومنهم: الكسائيّ [(١)] ، والرياشيّ [(٢)] .

قال الكسائيّ : " وجدت النداء لا معرب له يصحبه من ناصب ورافع وخافض ، ووجدته مفعول المعنى ، فلم أخفضه فيشبه المضاف ، ولم أنصبه فيشبه ما لا ينصرف ، ويحتمل وجهين ، فرفعته بغير تنوين ؛ ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرق " [(٣)] .

أقول هذا النص فيه تعليل لرفع المنادى وحذف تنوينه عند الكسائي ، إلا أنه لم يشر إلى سبب الإعراب ، ولم أقف على أحد من النحويين ذكر ذلك ، ولعل الكوفيين ومنهم الكسائي استصحبوا الأصل هنا ، وهو أن الأصل في المنادى الإعراب قبل النداء فيبقى على ما كان عليه .

والراجح عندي هو القول ببناء المنادى المفرد العلم ؛ لأنّه لا وجه للرفع هنا ؛ إذ لا يوجد رافع ، فالقول برفع المنادى يؤدي إلى وجود مرفوع بلا رافع ، وهذا لا نظير له في العربية ، و" أيضا لو كان معربًا لما جاز أن يجرى تابعه على الموضع ، فلا يقال : يا زيد العاقلَ ، ولما كان ذلك جائزًا دل على أنّ ما في اللفظ ليس بإعراب ، وإنما هو بناء [(٤)] ، والله أعلم .

١٥- غير في (ليس غيرُ) :

اختلف النحويون في ضمة غير في قولنا : (ليس غيرُ) بالضم من غير

---

(١) المقاصد الشافية للشاطبي (٥/٢٥٨) .

(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/٣٥٤٢) .

(٣) المقاصد الشافية للشاطبي (٥/٢٥٨) .

(٤) المقاصد الشافية للشاطبي (٥/٢٥٧) .

تنوين على ثلاثة أقوال :

أحــدها : أنّهـا ضـمة بنـاء ، وهـو قـول الجرمـيّ (١) ، والمبـرد (٢) ، وأكثـر المتأخرين من النّحويين (٣) .

وحجة هذا القول : أنّ (غيرُ) هنا شُبهت بالغايات كقبل وبعد ، فعلى هذا يحتمل أن يكون اسمًا ، وأن يكون خبرًا (٤) .

والثاني : أنّها ضمة إعراب ، وهو قول أبي الحسن الأخفش (٥) .

وحجته : أنّه لا موجب لبنائه ؛ لأنّه ليس باسم زمان كـ (قبل) ، و (بعد) ولا مكان كـ (فوق) ، و (تحت) ، وإنّما هو بمنزلة (كل) و (بعض) فلا يبنى عند حذف المضاف إليه ، وعلى هذا فهو الاسم ، وحُذف الخبر .

والثالث : أنّها تحتمل الأمرين ، وهو قول ابن خروف .

وحجته أنّ لكلٍ من القولين وجهًا يمكن اعتباره ، فنقول ببنائه باعتبار شبهه بالغايات كـ (قبل) و (بعد) ، ونقول بإعرابه باعتبار شبهه بـ (كل) و (بعض) (٦) .

والراجح عندي أنّها ضمة إعراب ؛ إذ لا موجب للبناء هنا ، وتشبيه (غير) بـ (قبل) و (بعد) قياسٌ مع الفارق ؛ لأنّهما ظرفان بخلاف (غير) ، وإنما

---

(١) التذييل والتكميل (٣٦٢/٨) .

(٢) المقتضب (٤٢٩/٤) .

(٣) التذييل والتكميل (٣٦٢/٨) .

(٤) المقتضب (٤٢٩/٤) ، والتذييل والتكميل (٣٦٢/٨) ، مغني اللبيب (١٦٤) .

(٥) التذييل والتكميل (٣٦٢/٨) ، ومغني اللبيب (١٦٤) .

(٦) شرح مغني اللبيب للدماميني (٥/٢) .

حذف التنوين هنا لنية لفظ المضاف إليه ، لا معناه ؛ لأنّ حذف المضاف إليه مع إرادة معناه يكون في الظروف لا في غيرها .

قال ناظر الجيش : " ويؤيد كونها معربة هنا الحكم بإعرابها حال كونها مفتوحة ، فإذا قيل بإعراب المضمومة تعادل الوجهان ، بخلاف ما لو قيل ببنائها"[1] ببنائها"[1] .

وقال أبو حيان : " ويستدل للإعراب بتنوينها ؛ لأنّه إما أن يكون للصرف ، أو للعوض من المضاف إليه ، وأيًا ما كان لزم كون ما فيه معربًا ؛ لأنّ تنوين الصرف لا يلحق مبنيًا ، وتنوين العوض يبقى ما دخله على حاله السابق من إعراب ، نحو كل وبعض ، أو من بناء ، نحو حينئذٍ " [2] ، والله أعلم .

١٦- ظروف الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى الجملة الاسمية :

إذا أضيفت ظروف الزمان المبهمة إلى الجملة الاسمية **فالمنقول عن البصريين** [3] تحتم الإعراب ؛ لأنه المشهور من كلام العرب [4] .

وذهب الكوفيون [5] ، وتبعهم ابن مالك [6] إلى جواز البناء والإعراب .

وعلة البناء عندهم الحمل على إذ وإذا ، لأنهما مبنيان لشبه الحرف في

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٢٢٣٣/٥) .
(٢) التذييل والتكميل (٣٦٣/٨) .
(٣) شرح التسهيل (٢٥٥/٣) .
(٤) البسيط في شرح جمل الزجاجي (٨٧٩/٢) .
(٥) الأصول في النحو (١١/٢) .
(٦) شرح التسهيل (٢٥٥/٣) ، وشرح الكافية الشافية (٩٤٣/٢) .

الافتقار المتأصل إلى الجملة [1] .

وقد صحح بعضهم هذا المذهب لكثرة مجيء السماع به ، ومنه :

قول الشاعر :

دعاني ولم أهجر ولو ظنّ لم أُلم   على حينَ لا بدوٌ ملامٌ ولا حضَر (٢)

وقول الشاعر :

تذكّرَ ما تذكّرَ من سُليمى   على حينَ التّواصلُ غيرُ دانِ [3]

وقول الشاعر :

ألم تعلمي يا عَمْرَكِ الله أنّني   كريمٌ على حينَ الكرامُ قليلُ [4]

وقول الشاعر :

أعلى حينَ جذوة الحرب دارت   صُلت بغيًا وكنت قبلُ ذليلا [5]

وذهب بعضهم إلى تحتم البناء في هذه المسألة [6] .

والراجح عندي هو مذهب الكوفيين ، وهو جواز البناء والإعراب لكثرة

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك (٢/٢٦٨) .

(٢) البيت من الطويل ، لأسد الفزاري ، شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٥٦)،وشفاء العليل (العليل (٢/٧١٦) .

(٣) البيت من الوافر ، شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٥٦) ، والدرر اللوامع (١/١٨٧).).

(٤) البيت من الطويل ، وينسب لموبال بن جهم المذحجي ، أو مبشر بن الهذيل الفزاري ، كما كما في المقاصد النحوية للعيني(٢/٥٣٨)، وانظر : شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٥٦) .

(٥) البيت من الخفيف ، لم أقف على قائله ، شرح التسهيل لابن مالك (٣/٢٥٦) .

(٦) المساعد لابن عقيل (٢/٣٥٦) .

شواهد البناء في ذلك كما ذكرت آنفًا ، وما ثبت سماعًا وجب قبولـه ، والله أعلم.

المبحث الثاني

الأفعال المختلف فيها من حيث البناء والإعراب

١٧- حكم الأمر صيغة افعل :

اختلف النحاة في حكم الأمر بصيغة (افعل) على قولين :

أحـدهما : أنّـه مبنـيّ ، وهـو قـول البصريين [١] ، ومـنهم : سـيبويه [٢] ، والمبرد [٣] ، وحجتهم أمران [٤] :

أحدهما : أنّ الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال لمشابهة ما بالأسماء ، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء ؛ فكان باقيًا على أصله في البناء .

والثـاني : أنّ الإجمـاع حاصل علـى أنّ مـا كـان على وزن (فعال) مـن أسماء الأفعال كـ (نزال) مبني ؛ لأنـه نـاب عن فعل الأمر ، والمشبه كالمشبه بـه فثبت أنه مبني .

القول الثاني : أنّه معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة ، وهو قول الكوفيين[٥] الكـوفيين[٥] ، ومـنهم : الفـراء [٦] ، وأبـو بكـر الأنبـاري [٧] ، واختـاره

(١) الإنصاف (٢/٥٢٤) .

(٢) الكتاب (١/١٧) .

(٣) المقتضب (٢/٣ – ٤) .

(٤) الإنصاف (٢/٥٢٤ – ٥٣٤) ، والمغني لابن فلاح : ت ضائحي (٢/ ١٣٤٦) .

(٥) الإنصاف (٢/٥٢٤) .

(٦) معاني القرآن (١/٤٦٩) .

(٧) شرح القصائد السبع الطوال (١٨) .

المالقيّ [(١)] ، واحتجوا بأمور من أهمها [(٢)] :

أولاً : أنّ الأصل في الأمر للمخاطب أن يكون باللام نحو (لتفعل) إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمخاطب في كلامهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال ؛ فحذفوها مع حرف المضارعة للتخفيف ، وذلك لا يكون مزيلاً لها عن أصلها ، ولا مبطلاً لعملها ، ومما جاء على الأصل قول الشاعر :

لتقم أنت يا بن خير قريشٍ فلتقضِّي حوائج المسلمينا [(٣)]

ثانياً : أنّه تحذف منه النون من الأمثلة الخمسة ، وحروف العلة ، وهذه لا يحذفها إلا الجازم ؛ لأنّ البناء ليس له قوة حذف الحرف .

ثالثًا : أنّه كما جاز حذف (أن) بعد (الفاء) و (الواو) و (أو) في الجوابات وإبقاء عملها ، لا يستبعد أيضًا حذف لام الأمر ، وبقاء عملها ؛ لأنهما من عوامل الأفعال .

والراجح عندي هو أنّ الأمر بصيغة (افعل) فعل قائم بذاته ، وليس مقتطعًا من المضارع ؛ لأنّ هذه الصيغة مطردة في الاستعمال ، والأصل في الكلمات الاستقلال ، ولا يدعى خلاف ذلك إلا بدليل ، ولا دليل هنا على الاقتطاع ؛ لأنّ المقتطع منه المدعى (لتفعل) قليل في واقع اللغة لا توضع عليه الأبواب ، ولأنّ في صيغة (لتفعل) على قلتها دلالة ليست في صيغة (افعل) ، وهي التوكيد بسبب اللام ، وادعاء حذفها ينافي الغرض من ذكرها ، فدل ذلك على أن هذه

---

(١) رصف المباني (٣٠٣) .

(٢) الإنصاف (٥٢٤/٢ – ٥٣٤) ، وائتلاف النصرة (١٢٦) .

(٣) البيت من الخفيف ، ولم أقف على قائله ، وهو في خزانة الأدب (١٤/٩) ، وشرح أبيات أبيات المغني للبغدادي (٣٤٤/٤) .

الصيغة مخلصة للاستقبال بنفسها ، فهي أصل قائم بنفسه .

فإذا تقرر ذلك فالحكم عليه بالبناء هو الأظهر ؛ لأن الأصل في الأفعال البناء ، والمعرب منها إنما أعرب لمشابهته الاسم ، والأمر بصيغة (افعل) لا يوجد بينه وبين الاسم شبه كما في المضارع فتعين بناؤه .

وأما تغير آخر الأمر من سكون وغيره فلا ينافي البناء ؛ لأن هذا التغير ليس لعامل حتى يحكم بإعرابه ، فمثله كمثل الفعل الماضي عندما يتغير آخره بسبب اتصاله بالواو أو بضمير رفع متحرك ، وهو مبني لا أعلم في بنائه خلافًا ، والله أعلم بالصواب .

١٨- المضارع إذا لحقته نون التوكيد :

ذهب جماعة من النحاة إلى أنّ نون التوكيد تؤثر في المضارع المنعَ من الإعراب فيصير إلى أصله من البناء مطلقًا ، وهو قول الأخفش [١] ، والزجاج [٢] والزجاجي [٣] ، والفارسي [٤] ، وابن جني [٥] ، وابن الحاجب [٦] ، وابن عصفور [٧] [٧] .

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيان (٢/٦٦٢) .
(٢) المساعد لابن عقيل (٢/٦٧٢) .
(٣) الجمل في النحو (٣٥٦) .
(٤) الإيضاح العضدي (٣١٧ ، ٣٣٥) .
(٥) اللمع في العربية (٢٥٩) .
(٦) شرح المقدمة الكافية (٣/٨٦٣) .
(٧) المقرب (٣١٦) .

وحجة هذا القول ضعف شبه الفعل بالاسم بسبب نون التوكيد التي هي من خصائص الأفعال ، فرجع إلى أصله وهو البناء [١] .

وذهب بعض النحويين إلى أنّ المضارع إذا اتصل بنون التوكيد باقٍ على حاله من الإعراب مطلقًا ، ولا تأثير لنون التوكيد فيه ، لكن يصير الإعراب فيه مقدرًا ، ونظيره في الأسماء المضاف إلى ياء المتكلم ، وهذا القول ذكره أبوحيان[٢] ، وأبو إسحاق الشاطبي [٣] ، ولم ينسباه إلى أحد ، وهو يسير مع الأصل الذي يسير عليه عليه السهيلي في إعراب المضارع ، وهو أنّه متى وجدت الزوائد الأربع وجدت المضارعة ، وإذا وجدت المضارعة وجد الإعراب [٤] .

وحجة هذا القول أنّ الفعل المضارع استحق الإعراب ، فلا يعدم إلا لعدم موجبه ، وبقاء موجبه دليل على بقائه [٥] .

وذهب بعض النحاة إلى التفرقة بين ما لحقه ألف اثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة وبين غيرها ، فالأول باقٍ على الإعراب ، والثاني منتقل عنه إلى البناء .

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (٣٩٣٧/٨) ، والمقاصد الشافية (١٠٦/١) ، وهمع الهوامع (٥٥/١) .

(٢) ارتشاف الضرب (٦٦٢/٢) .

(٣) المقاصد الشافية (١٠٦/١) .

(٤) نتائج الفكر للسهيلي (١١١) .

(٥) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (٣٩٣٧/٨) ، وهمع الهوامع (٥٥/١).

وممن قال بهذا القول : أبو بكر محمد بن أحمد الإشبيلي المشهور بالخدبّ[١] ، وابن مالك [٢] ، وابن الناظم [٣] .

قال أبو إسحاق الشاطبي [٤] : " وهو الأظهر من قول سيبويه . . . . ألا تراه يقول : " وإذا كان فعل الاثنين مرفوعًا فأدخلت النون الثقيلة حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات " [٥] . . . ولو كان الخذف للبناء لعلل به ، فهو كان الأحق في الموضع ، فدل على أنّ مذهبه فيه عدم البناء ، بخلاف ما لم تلحقه ألف ، ولا واو ، ولا ياء ، فإنّه قد نص في باب المجاري على أنه مبني " [٦] .

وحجة هذا القول أنّ سبب البناء هو التركيب ، فإذا فصلت النون من الفعل بألف اثنين ، أو واو جمع ، أو ياء مخاطبة – ولو تقديرًا – عدم التركيب بوجود الحاجز ؛ إذ لا تركب ثلاثة أشياء فتجعل شيئًا واحدًا ، ويدل على إعرابه حينئذٍ رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالنون بالخفيفة نحو : (هل تفعلُنّ) فإنه عند الوقف تحذف ، وترد الواو والنون ، فيقال : (هل تفعلون) ، ولو كان مبنيًا لم يختلف حالُ وصله ووقفه [٧] .

---

(١) المقاصد الشافية للشاطبي (١/١٠٧ – ١٠٨) ، وترجمة الخدب في بغية الوعاة للسيوطي (١/٢٨) .
(٢) التسهيل (٢١٦) .
(٣) شرح ألفية ابن مالك (٣٣) .
(٤) المقاصد الشافية (١/١٠٧ – ١٠٨) .
(٥) الكتاب (٣/٥١٩) .
(٦) المصدر السابق (١/٢٠) .
(٧) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (٨/٣٩٣٧) ، والمقاصد الشافية (١/١٠٦) ، وهمع الهوامع (١/٥٥) .

والراجح عندي هو أنّ الفعل المضارع إذا لحقته نون التوكيد مبنيّ ؛ لتركبه معها فصارا كالكلمة الواحدة ، إلا إذا أسند إلى ألف الاثنين ، أو واو الجمع أو ياء المخاطبة فإنّه معرب لاختلال نظام التركيب ، فنظام التركيب في اللغة لا يسمح بتركيب ثلاث كلمات ، وهي هنا الفعل ، والضمير ، والنون المؤكدة ، وإن كان الضمير يحذف أحيانًا لعارض التقاء الساكنين ، نحو (هل تضربُن يا زيدون؟) إلا أنّه معتد به ، ومراعىً في الإعراب ؛ لأنّ البنية الفعلية تطلبه ، وما الحركة على آخر الفعل إلا دليل عليه وتنبيه على وجوده ؛ لأنّ المقدَّر في حكم الموجود .

وأما القول بالإعراب مطلقًا لبقاء موجب الإعراب فلا أسلم به ؛ لأن موجب الشيء قد يوجد ولا يؤخذ به لأمر عارض له ، فالممنوع من الصرف يجر بالكسرة بدخول الألف واللام عليه ، وبإضافته ، مع أن موجب المنع موجود ، والمبني من أسماء الإشارة ، وأسماء الموصول يعرب إذا ثني – على الأصح – مع أن موجب البناء موجود .

وأما القول بالبناء مطلقاً بسبب ضعف مشابهة الفعل للاسم بسبب النون المختصة بالأفعال فضعيف ؛ لأنّه لو كان اتصال الفعل بشيء من خصائصه يؤدي إلى البناء لبُني المضارع المجزوم ، والمقرون بحرف التنفيس ، والمسند إلى ياء المخاطبة ؛ لأنّها من خصائص الأفعال ، والله أعلم .

١٩- المضارع إذا لحقته نون النسوة :

ذهب جماعة من النّحويين إلى أنّ المضارع إذا لحقته نون النسوة مبنـيٌّ ، وهو قول سيبويه [١] ، وابن بابشاذ [٢] ، والدينوريّ [٣] ، وابن الأثير [٤] .

وحجة هذا القول أنّ المضارع لما لحقته نون الإناث سكن آخره ، فأشبه الماضي إذا لحقته نون الإناث ، فكما حكم على الماضي ببنائه مع التسكين في نحو (ضربْن) ، كذلك يحكم على المضارع ببنائه مع التسكين ؛ لأنّ الشبه وقع بينهما بالتسكين فحمل الفرع على الأصل فبني [٥] .

وذهب بعض النحاة إلى أنه معرب ، وهو قول الأخفش [٦] ، وابن درستويه [٧] ، والسهيلي [٨] .

وحجة هذا القول أنّ المضارعة التي أوجبت له الإعراب موجودة فيه ؛ فلا يعدم الإعراب إلا بعدم موجبه ، وبقاء موجبه دليل على أنّه معرب ، كما كان قبل دخول النون ، إلا أنّه كان قبل دخول النون ظاهرًا، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرًا [٩] .

(١) الكتاب (١/٢٠) .
(٢) شرح المقدمة المحسبة (١/٢٠٠) .
(٣) ثمار الصناعة (١٩٣) .
(٤) البديع في علم العربية (١/٣٦) .
(٥) الكتاب (١/٢٠) ، رصف المباني للمالقي (٣٩٨) ، والتذييل والتكميل (١/١٢٩) .
(٦) رصف المباني للمالقي (٣٩٨) .
(٧) التذييل والتكميل لأبي حيان (١/١٢٩) .
(٨) نتائج الفكر (١١١) .
(٩) الكتاب (١/٢٠) ، ونتائج الفكر للسهيلي (١١١) ، ورصف المباني للمالقي (٣٩٨) ، والتذييل والتذييل والتكميل (١/١٢٩) .

والراجح عندي بناء الفعل المضارع إذا لحقته نون الإناث لما ذكرتُ من حجة لهذا القول ، وأما القول بأنّ موجب الإعراب موجود مع وجود نون الإناث فمردود عندي بأنّ موجب الشيء قد يوجد ولا يؤخذ به لأمر عارض له : فالممنوع من الصرف يجر بالكسرة بدخول الألف واللام عليه ، وبإضافته ، مع أنّ موجب المنع موجود ، والمبنيّ من أسماء الإشارة ، وأسماء الموصول يعرب إذا ثني – على الأصح – مع أنّ موجب البناء موجود .

ثم إنّ المضارع هنا لو كان معربًا لجاز أن يحذف حرف العلة في الجزم في نحو : (النساء لم يغزون) و (النساء لم يعفون) [1] ، ولم يكن ذلك ، فصح القول بالبناء ، وبطل القول بالإعراب ، والله أعلم .

٢٠- الفتحة في (أفعل) التعجب :

اختلف النّحويون في الفتحة في (أفعل) التعجب على قولين :

أحدهما : أنّ صيغة (أفعل) فعل ماض ، ففتحته فتحة بناء ، كالفتحة في (زيد ضربَ عمرا) ، وهو قول البصريين[2] .

والثاني : أنّ صيغة (أفعل) اسم ، ففتحته فتحة إعراب ، كالفتحة في (زيد عندك) وذلك ؛ لأنَّ مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي نصبه ، و(أحسن)في قولنا :(ما أحسنَ زيداً) إنما هو في المعنى وصف لـ(زيداً) ، لا لضمير (ما) و(زيداً) مشبّهٌ بالمفعول به ، وهو قول الكوفيين[3] .

والراجح عندي هو أنّ الفتحة هنا فتحة بناء ؛ ذلك لأنّ صيغة (أفعل)

---

(١) رصف المباني للمالقي (٣٩٩) .
(٢) أمالي ابن الشجري (٢/٣٨١) .
(٣) اللباب في علل البناء والإعراب (١/١٩٨) .

فعل على الأرجح ؛ بدليل دخول نون الوقاية عليه إذا اتصل بياء المتكلم ، وأنّه مفتوح الآخر ، ولولا أنّه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتحة وجه ؛ لأنّه لو كان اسماً لارتفع ؛ لكونه خبرا لـ(ما) على كلا المذهبين ، فلما لزم الفتح دل على أنّه فعل ، وفتحته فتحة بناء .

وأما مفهوم المخالفة الذي تمسك به الكوفيون فضعيف ؛ إذ لو صح لوجب نصب المبتدأ أيضاً ؛ لأنّه في مسألتنا مخالف للخبر ، فليس الخبر بأولى بالنصب من المبتدأ ، والله أعلم .

المبحث الثالث

التقويم المنهجي لآراء النحاة في ضوء الخلاف النحوي

الأصول والقواعد التي اعتمد عليها النحويون في تحديد المبني والمعرب :

اعتمد النحويون على أصول وقواعد متعددة لتحديد نوع الكلمات من حيث البناء والإعراب ، وقد أثبت البحث تسعة من الأصول ، والقواعد التي اعتمد عليها النحويون في تحديد نوع الكلمة من حيث البناء والإعراب ، وهي كالآتي :

١- الاعتماد على السماع :

ومنه استدلال الكوفيين على جواز إعراب النيّف ، وإضافته إلى العشرة ، بمجيء ذلك عن العرب ، قال الشاعر :

كُلّف من عَنائه وشِقْوته بنتَ ثماني عشرةٍ من حِجّتهِ [١]

ومنه استدلال بعض النحويين على جواز بناء ظروف الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى الجملة الاسمية بكثرة مجيء السماع به ، ومنه [٢] :

قول الشاعر :

دعاني ولم أهجر ولو ظنّ لم أُلم على حينَ لا بدوٌ ملامٌ ولا حضَر

ومنه استدلال الكسائي على إعراب (حيث) بنقله عن بني أسد بن الحارث بن ثعلبة ، وعن بني فقعس أنّهم كانوا يخفضونها في موضع الخفض ، وينصبونها في موضع النصب ، فيقولون : جلستُ حيثَ كنتَ ، وجئتُ

---

(١) مسألة رقم (١٢) .

(٢) مسألة رقم (١٦) .

من حيثِ جئتَ [1] .

٢- الاعتماد على القياس :

ومنه استدلال الكوفيين على جواز إعراب النيّف ، وإضافته إلى العشرة بأنّ النّيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة ، فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها [2] .

ومنه استدلال الجرميّ ، والمبرد ، وأكثر المتأخرين من النّحويين على أنّ ضمة (غير) في قولنا : (ليس غيرُ) ضمة بناء بأنّ (غيرُ) هنا شُبهت بالغايات كقبل وبعد ، فعلى هذا يحتمل أن يكون اسمًا ، وأن يكون خبرًا [3] .

ومنه استدلال جماعة من النّحويين على بناء المضارع إذا لحقته نون النسوة بأنّ المضارع لما لحقته نون الإناث سكن آخره ، فأشبه الماضي إذا لحقته نون الإناث ، فكما حكم على الماضي ببنائه مع التسكين في نحو (ضربْن) ، كذلك يحكم على المضارع ببنائه مع التسكين ؛ لأنّ الشبه وقع بينهما بالتسكين فحمل الفرع على الأصل فبني [4] .

٣- الاعتماد على الإجماع :

ومنه استدلال البصريين على بناء فعل الأمر بأن الإجماع حاصل على أنّ ما كان على وزن (فعال) من أسماء الأفعال كـ (نزال) مبني ؛ لأنه ناب عن فعل الأمر ، والمشبه كالمشبه به فثبت أنه مبني [5] .

---

(١) مسألة رقم (١٣) .
(٢) مسألة رقم (١٢) .
(٣) مسألة رقم (١٥) .
(٤) مسألة رقم (١٩) .
(٥) مسألة رقم (١٧) .

٤- الاعتماد على الاستصحاب :

ومنه استدلال بعض النحويين أنّ ما لا ينصرف في حال الجر معرب بأنّه لما كان في حالة الرفع والنصب معربًا وجب أن يكون في حالة الجر كذلك ؛ عملاً باستصحاب الأصل [١] .

ومنه استدلال بعض النحويين على أنَّ اسم (لا) النافية للجنس المفرد معرب ، بأنّ الأصل الإعراب ؛ بدليل اطراده في المضاف ، والشبيه بالمضاف ، فيجري مع المفرد استصحابًا للأصل [٢] .

ومنه استدلال البصريين على بناء فعل الأمر أنه بأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال لمشابهة ما بالأسماء ، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر والأسماء ؛ فكان باقيًا على أصله في البناء [٣] .

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ نون التوكيد تؤثر في المضارع المنعَ من الإعراب فيصير إلى أصله من البناء مطلقًا بضعف شبه الفعل بالاسم بسبب نون التوكيد التي هي من خصائص الأفعال ، فرجع إلى أصله وهو البناء[٤].

٥- الاعتماد على وجود سبب البناء أو الإعراب :

ومنه استدلال الجرجانيّ ، وابن الخشاب على بناء المضاف إلى ياء المتكلم بأنّه مضاف إلى مبنيّ ؛ ذلك أنّ المضاف يتنزل من المضاف إليه منزلة بعض الكلمة من بعض [٥] .

---

(١) مسألة رقم (١) .

(٢) مسألة رقم (١٠) .

(٣) مسألة رقم (١٧) .

(٤) مسألة رقم (١٨) .

(٥) مسألة رقم (٤) .

ومنه استدلال الزجاج على بناء المثنى بأنّه تضمن معنى الحرف ، فإذا قلت : قام الزيدان ، فأصله : قام زيد وزيد ، فلما تضمن الاسم معنى الحرف بني كما بني خمسة عشر ؛ لتضمنه معنى الحرف ؛ إذ أصله خمسة وعشرة [١] .

ومنه استدلال بعض النحويين على إعراب الفعل المضارع إذا اتصل بنون النسوة بأنّ المضارعة التي أوجبت له الإعراب موجودة فيه ؛ فلا يعدم الإعراب إلا بعدم موجبه ، وبقاء موجبه دليل على أنّه معرب ، كما كان قبل دخول النون ، إلا أنّه كان قبل دخول النون ظاهرًا ، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرًا [٢] .

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ الصدر من العدد (اثني عشر) معرب ، والعجز باق على بنائه بأنّه أعرب لوقوع العجز منه موقع النون ، وما قبل النون محل إعراب لا بناء [٣] .

٦- الاعتماد على عدم وجود سبب البناء أو الإعراب :

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ ما لا ينصرف في حال الجر معرب بانتفاء سبب البناء ، وهو شبه الحرف [٤] .

ومنه استدلال بعض النحويين على ان ضمة غير في قولنا لا غير ضمة إعراب بأنّه لا موجب لبنائه ؛ لأنّه ليس باسم زمان كـ (قبل) ، و (بعد) ، ولا مكان كـ (فوق) ، و (تحت) ، وإنّما هو بمنزلة (كل) و (بعض) فلا يبنى

---

(١) مسألة رقم (٥) .
(٢) مسألة رقم (١٩) .
(٣) مسألة رقم (١١) .
(٤) مسألة رقم (١) .

عند حذف المضاف إليه [1] .

٧- **الاعتماد على لزوم آخر الكلمة ، وتغيره** :

ومنه استدلال الأستاذ مهدي المخزومي على بناء الاسم المقصور بأنّها جاءت في الأحوال الإعرابية الثلاثة على حال واحدة ، وذلك لانتهائها بألف لازمة ، والألف صوت ساكن أبدًا [2] .

ومنه استدلال جمهور النحويين على أنّ المثنى معرب بأنّ المعرب هو ما اختلف آخره لاختلاف العامل ، والمثنى كذلك فكان معربًا [3] .

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ الصدر من العدد (اثني عشر) معرب ، والعجز باق على بنائه بتغير آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه ، ولو كان مبنيًا لكان بالياء على كل حال .

٨- **الاعتماد على نظرية العامل وعمله** :

ومنه استدلال بعض النحويين على بناء ما لا ينصرف في حال الجر بأنّ عامل الجر لا يُحدِث الفتحة ؛ لأنّها علامة المفعول ، والمجرور ليس بمفعول ، ولا يكون منصوبًا [4] .

ومنه استدلال بعض النحويين على إعراب اسم لا النافية للجنس بأنّ العامل ليس له أن يحدث بناء في الكلمة ، ولا أن يُصيّر معربًا مبنيًا [5] .

ومنه استدلال الكوفيين على إعراب فعل الأمر بأنه تحذف منه النون من

---

(١) مسألة رقم (١٥) .

(٢) مسألة رقم (٣) .

(٣) مسألة رقم (٥) .

(٤) مسألة رقم (١) .

(٥) مسألة رقم (١٠)

الأمثلة الخمسة ، وحروف العلة ، وهذه لا يحذفها إلا الجازم ؛ لأنّ البناء ليس له قوة حذف الحرف (١) .

٩- الاعتماد على العلل الصناعية :

ومنه استدلال بعض النحويين على أن اسم لا النافية للجنس معرب بالعطف على لفظه بالمعرب ، ووصفه على لفظه بالمعرب ، ولأنّ خبرها معرب ، وعملها فيهما واحد (٢) .

ومنه استدلال بعض النحويين على أنّ الصدر من العدد (اثني عشر) معرب ، والعجز باق على بنائه بأنّ عَلَم التثنية فيه هو علم الإعراب ، فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنى التثنية (٣) .

ومنه استدلال بعض النحويين على بناء اسم لا النافية للجنس بذهاب التنوين لغير معاقب (٤) .

أسباب الخلاف في تحديد نوع الكلمات من حيث الإعراب والبناء :

١- الخلاف في سبب البناء :

ومنه أنّ عبد القاهر الجرجانيّ ، وابن الخشاب ذهبا إلى أنّ المضاف إلى ياء المتكلم مبنيّ ، وحجتهما أنّه مضاف إلى مبنيّ ، فالإضافة إلى المبني – عندهما – سبب موجب للبناء ، ويرى جمهور النّحاة أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم معرب في الأحوال الثلاثة ، مقدر فيه الحركات الإعرابية ؛ لشغل آخره بالحركة التي تقتضيها ياء المتكلم ، وحجتهم انتفاء سبب البناء ، فالإضافة إلى المبني – عندهم

---

(١) مسألة رقم (١٧)

(٢) مسألة رقم (١٠) .

(٣) مسألة رقم (١١) .

(٤) مسألة رقم (١٠) .

– ليست سببًا موجبًا للبناء [١] .

٢- الخلاف في وجود سبب الإعراب :

ومنه أنّ جماعة من النحاة ذهبوا إلى أنّ نون التوكيد تؤثر في المضارع المنعَ من الإعراب فيصير إلى أصله من البناء مطلقًا ، وحجة هذا القول ضعف شبه الفعل بالاسم بسبب نون التوكيد التي هي من خصائص الأفعال ، فرجع إلى أصله وهو البناء لزوال سبب الإعراب وهو شبه المضارع بالاسم المشتق . وذهب بعض النحويين إلى أنّ المضارع إذا اتصل بنون التوكيد باقٍ على حاله من الإعراب مطلقًا ، وحجة هذا القول أنّ الفعل المضارع استحق الإعراب ، فلا يعدم إلا لعدم موجبه ، وبقاء موجبه – وهو شبهه بالاسم – دليل على بقائه [٢] .

٣- تغير آخر الكلمة مع وجود سبب البناء :

ومنه أن جمهور النّحاة ذهبوا إلى أنّ المثنى معرب ، وحجتهم أنّ المعرب هو ما اختلف آخره لاختلاف العامل ، والمثنى كذلك فكان معربًا ، وذهب الزجاج إلى أنّ المثنى مبنيّ ، وحجته أنّه عنده تضمن معنى الحرف ، فإذا قلت : قام الزيدان ، فأصله : قام زيد وزيد ، فلما تضمن الاسم معنى الحرف بني كما بني خمسة عشر ؛ لتضمنه معنى الحرف ؛ إذ أصله خمسة وعشرة [٣] .

ومنه أنّ جمهور النحويين ذهبوا إلى أن (ذين) و (تين) مبنيان ، وحجة هذا القول وجود علة البناء فيهما ، كما في المفرد ، وهي في اسم الإشارة الشبه المعنوي للحرف ، وفي الاسم الموصول الافتقار كالحرف ، ويرى أصحاب هذا القول أنّ التثنية في الأسماء المبهمة صيغ مرتجلة موضوعة للمرفوع ، والمنصوب

---

(١) المسألة رقم (٤) .
(٢) المسألة رقم (١٨) .
(٣) المسألة رقم (٥) .

، والمجرور ، وذهب الزجاج ، إلى أنهما معربان وحجة هذا القول أنّهما يختلفان لاختلاف العوامل ، واختلاف الآخر لاختلاف العوامل يدل على الإعراب ، ولا يستنكر بناؤهما في المفرد ، وإعرابهما في التثنية ؛ لأن التثنية تبعدهما من شبه الحرف [1] .

ومنه أن جماعة من النّحاة يرون أنّ الصدر من العدد (اثني عشر) معرب ، والعجز باق على بنائه ، ومن حججهم : تغير آخره لاختلاف العوامل الداخلة عليه ، ولو كان مبنيًا لكان بالياء على كل حال ، ويرى ابن درستويه أنّ الصدر مبني ، والعجز كذلك ، وحجة هذا القول أنّ علة البناء فيه قائمة ؛ لأنّه بمنزلة صدر الكلمة من عجزها ، وأمّا اختلافه فلا يدل على الإعراب ؛ بدليل اختلاف تثنية اسم الإشارة ، والذي ، وعلة البناء فيهما قائمة ، فاثنا عشر صيغة مرتجلة موضوعة على التثنية في حالة الرفع ، واثني عشر صيغة مرتجلة موضوعة على التثنية في حالة النصب والجر [2] .

٤- **عدم الوقوف على السماع المخالف** :

ومنه أنه نقل عن البصريين تحتم إعراب ظروف الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى الجملة الاسمية ؛ لأنه المشهور من كلام العرب ، وذهب الكوفيون إلى جواز البناء ، وقد صحح ابن مالك هذا المذهب لكثرة مجيء السماع به ، بمعنى أن البصريين لم يقفوا على السماع الكثير الدال على البناء [3] .

---

(١) المسألة رقم (٦) .
(٢) المسألة رقم (١١) .
(٣) مسألة رقم (١٦) .

٥- تعارض أصول الأدلة :

ومنه تعارض السماع في مسألة بناء وإعراب حيث فنقل عن العرب فيها مذهبان :

أحدهما : مذهب القائلين ببنائها ، فعامة العرب على ضم الثاء مطلقًا ، وبعضهم يفتحها مطلقًا ، وبعضهم يكسرها مطلقًا ، فمن ضم لا يفتح ولا يكسر ، وكذلك العكس .

والآخر : مذهب القائلين بإعرابها ، فيخفضها في موضع الخفض ، وينصبها في موضع النصب ، وهذا المذهب نقله الكسائي عن بني أسد بن الحارث بن ثعلبة ، وعن بني فقعس أنّهم كانوا يخفضونها في موضع الخفض ، وينصبونها في موضع النصب ، فيقولون : جلستُ حيثَ كنتَ ، وجئتُ من حيثِ جئتَ [١] .

٦- تعارض أصول الأدلة مع العلل الصناعية :

ومنه أن السماع والقياس دلا على جواز إعراب النيّف ، وإضافته إلى العشرة ، فيقال : هذه خمسةُ عشرٍ ، ورأيت خمسةَ عشرٍ ، فمن السماع قول الشاعر :

كُلّف من عَنائه وشِقْوته ... بنتَ ثماني عشرةٍ من حِجّتهِ

وأما القياس فلأنّ النّيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة ، فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها ، وبه قال الكوفيون .

ودلت العلة الصناعية على عدم جواز الإضافة لأنّه جُعل الاسمان اسمًا

---

(١) مسألة رقم (١٣) .

واحدًا ، فكما لا يجوز أن يضاف الاسم الواحد بعضه إلى بعض فكذلك هاهنا [1] .

ومنه أن جماعة من النّحويين ذهبوا إلى أنّ المضارع إذا لحقته نون النسوة مبنيٌّ وحجة هذا القول القياس ، ووجهه : أنّ المضارع لما لحقته نون الإناث سكن آخره ، فأشبه الماضي إذا لحقته نون الإناث ، فكما حكم على الماضي ببنائه مع التسكين في نحو (ضربْن) ، كذلك يحكم على المضارع ببنائه مع التسكين ؛ لأنّ الشبه وقع بينهما بالتسكين فحمل الفرع على الأصل فبني .

وذهب بعض النحاة إلى أنه معرب ، وعللوا ذلك بأنّ المضارعة التي أوجبت له الإعراب موجودة فيه ؛ فلا يعدم الإعراب إلا بعدم موجبه ، وبقاء موجبه دليل على أنّه معرب ، كما كان قبل دخول النون ، إلا أنّه كان قبل دخول النون ظاهرًا ، وهو معها مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرًا [2] .

---

(١) مسألة رقم (١٢) .

(٢) مسألة رقم (١٩) .

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من أبرزها :

أولاً : **حصر البحث عشرين كلمة وقع الخلاف في تحديد نوعها من حيث البناء والإعراب** :

عشر منها ترجح لي أنها معربة ، وهي :

ما لا ينصرف في حال الجر ، و " فعالِ " علمًا لمؤنث والاسم المقصور ، والمضاف إلى ياء المتكلم ، والمثنى ، والمثنى من الاسم الموصول واسم الإشارة والذين ، و " ذو الطائية " ، والصدر من العدد (اثنا عشر) ، وغيرُ في قولنا (لا غيرُ) .

وثمان منها ترجح لي أنّها مبنية ، وهي :

اسم لا النافية للجنس ، والنيف المركب مع العشرة ، وحيث ، والمنادى المفرد العلم وفعل الأمر ، والفعل المضارع المتصل بنون التوكيد المباشرة ، والفعل المضارع المتصل بنون النسوة و " أفعل التعجب " .

واثنتان منها ترجح لي جواز الأمرين فيها ، وهي الظرف المبهم المضاف إلى جملة اسمية ، وأي الموصولة .

ثانيًا : **أنَّ النّحاة لم يقتصروا في تحديد بناء وإعراب الكلمة على تغير آخر الكلمة أو لزومه ، أو وجود سبب البناء والإعراب ، أو عدمهما فحسب** بل اعتمدوا أيضًا على أصول وقواعد متعددة ، أثبت البحث تسعةً من الضوابط والأصول التي اعتمد عليها النحاة في تحديد بناء وإعراب الكلمة ، وهي كالآتي :

أولاً : الاعتماد على السماع ، ثانيًا : الاعتماد على القياس ، ثالثًا : الاعتماد على الإجماع ، رابعًا : الاعتماد على الاستصحاب ، خامسًا : الاعتماد

على وجود سبب البناء أو الإعراب ، سادسًا : الاعتماد على عدم وجود سبب البناء أو الإعراب ، سابعًا : الاعتماد على لزوم آخر الكلمة ، وتغيره ، ثامنًا : الاعتماد على نظرية العامل وعمله ، تاسعًا : الاعتماد على العلل الصناعية .

ثالثاً : **رصد البحث ستة من الأسباب التي جعلت النحاة يختلفون في تحديد بناء وإعراب الكلمات** ، **وهي كالآتي** :

أولاً : الخلاف في سبب البناء ، ثانيًا : الخلاف في وجود سبب الإعراب ، ثالثًا : تغير آخر الكلمة مع وجود سبب البناء ، رابعًا : عدم الوقوف على السماع المخالف ، خامسًا : تعارض أصول الأدلة ، سادسًا : تعارض أصول الأدلة مع العلل الصناعية .

المصادر والمراجع

أولاً : **المخطوطات والرسائل الجامعية** :

١- شرح الجمل ، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ، مخطوط ، المكتبة المركزية ، جامعة الإمام محمد ابن سعود ، الرياض ، برقم (٤٢٦/ف) .

٢- شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي ، مخطوط في دار الكتب المصرية ، برقم (١٣٧١) نحو ، ش .

٣- المغني ، لمنصور بن فلاح اليمني ، تحقيق : محمد النهاري ، وحسن ضائحي ، رسالتا دكتوراه ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية .

ثانياً : **المطبوعات** :

١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف الزبيديّ ، تحقيق : طارق الجنابي ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .

٢- أثر الأخفش في الكوفيين وتأثره بهم ، لمحمد درين ، مطبوعات جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ .

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لمحمد بن يوسف أبي حيان ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .

٤- الإرشاد إلى علم الإعراب ، لمحمد بن أحمد الكيشي ، تحقيق : عبد الله البركاتي ، ومحسن العميري ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .

٥- الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ .

٦- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : فخر صالح قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ .

٧- إصلاح الخلل الواقع في الجمل ، لابن السيد البطليوسي ، تحقيق : حمزة النشرتي ، دار المريخ ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩هـ .

٨- الأصول في النحو ، لمحمد بن سهل بن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

٩- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .

١٠- إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ، تحقيق : محمد السيد عزوز، عالم الكتب ، الطبعةالأولى، ١٤١٧هـ .

١١- الإقناع في القراءات السبع ، لأحمد بن علي بن الباذش ، تحقيق : أحمد فريد المزيدي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .

١٢- أمالي هبة الله بن علي بن الشجري ، تحقيق : محمود الطناحي ، الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .

١٣- الانتصار لسيبويه على المبرد ، لأحمد بن محمد بن ولاَّد ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .

١٤- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تعليق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .

١٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لعبد الله بن يوسف بن هشام ، دار إحياء العلوم ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٧هـ .

١٦- الإيضاح العضدي ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : حسن فرهود ، دار العلوم ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ .

١٧- الإيضاح في شرح المفصل ، لعثمان بن أبي بكر ابن الحاجب ، تحقيق : موسى العليلي ، وزارة الأوقاف ، العراق .

١٨- البحر المحيط ، لمحمد بن بهادر الزركشي ، تحقيق : عبد القادر العاني ، دار الصفوة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ .

١٩- البحر المحيط ، لمحمد بن يوسف أبي حيان ، تحقيق : عادل عبد الموجود ، وعلي معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ

٢٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت .

٢١- تأويل مشكل القرآن ، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، دار التراث ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣هـ .

٢٢- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لعبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .

٢٣- التخمير شرح المفصل ، للقاسم بن الحسين لخوارزمي ، تحقيق : عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠م .

٢٤- التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، لمحمد بن يوسف أبي حيان ، تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .

٢٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لمحمد بن عبد الله بن مالك ، دار الكتاب العربي ، ١٣٨٧هـ .

٢٦- التصريح بمضمون التوضيح ، لخالد بن عبد الله الأزهري ، تحقيق : عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، الزهراء للإعلام العربي ، الطبعة الأولى .

٢٧- التعليقة (شرح المقرب) ، لابن النحاس الحلبي ، تحقيق : خيري عبد الراضي عبد اللطيف ، دار الزمان ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ .

٢٨- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : عوض القوزي ، مطبعة الأمانة ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .

٢٩- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لمحمد بن يوسف ناظر الجيش ، تحقيق : جماعة من الأساتذة ، دار السلام ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨هـ .

٣٠- توجيه اللمع ، لأحمد بن الحسين بن الخباز ، تحقيق : فايز زكي محمد دياب ، دار السلام ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣هـ .

٣١- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : عبد الرحمن سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦هـ .

٣٢- التوطئة ، لعمر بن محمد الشلوبين ، تحقيق : يوسف أحمد المطوع ، الطبعة الثانية .

٣٣- ثمار الصناعة في علم العربية ، لأبي عبد الله الدينوري ، تحقيق : محمد بن خالد الفاضل ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١١هـ .

٣٤- الجمل في النحو ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : يسري عبد الغني عبد الله ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ .

٣٥- الجمل في النحو ؛ لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .

٣٦- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ .

٣٧- حروف المعاني والصفات ، لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : حسن فرهود ، دار العلوم ، ١٤٠٢هـ .

٣٨- خزانة الأدب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الخانجي ، القاهرة .

٣٩- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى ، بيروت ، الطبعة الثانية .

٤٠- دراسة في النحو الكوفي ، المختار أحمد دير ، دار قتيبة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١هـ .

٤١- ديوان عنترة بن شداد ، تحقيق : محمد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٠هـ .

٤٢- ديوان لبيد بن ربيعة ، اعتنى به : حمدو طماس ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ .

٤٣- ديوان النابغة الذبياني ، اعتنى به : حمدو طماس ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٦هـ .

٤٤- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق : أحمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .

٤٥- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

٤٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لعبد الحي بن أحمد بن العماد ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .

٤٧- شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق : عبد العزيز رباح ، وأحمد دقاق ، دار الثقافة العربية ، دمشق ، الطبعة الثانية .

٤٨- شرح اختيارات المفضل ، ليحيى بن علي الخطيب التبريزي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧هـ .

٤٩- شرح أشعار الهذليين ، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، مكتبة دار التراث ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٥هـ .

٥٠- شرح ألفية ابن مالك ، لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك ، تحقيق : عبد الحميد السيد محمد ، دار الجيل ، بيروت .

٥١- شرح ألفية ابن معطٍ ، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي ، تحقيق : علي الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

٥٢- شرح التسهيل ، لمحمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق : عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، دار هجر ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .

٥٣- شرح الجمل ، لعلي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق : صاحب أبو جناح ، عالم الكتب ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .

٥٤- شرح الجمل لابن الفخار ، تحقيق روعة محمد ناجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٤هـ .

٥٥- شرح القصائد السبع الطوال ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق: عبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الرابعة .

٥٦- شرح الكافية الشافية ، لمحمد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق : عبد المنعم هويدي ، دار المأمون للتراث ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ .
٥٧- شرح اللمع ، للثمانيني ، تحقيق : فتحي علي حسانين ، دار الحرم للتراث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٠م .
٥٨- شرح اللمع ، لعبد الواحد بن علي بن برهان العكبري ، تحقيق : فائز فارس ، مطابع الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ .
٥٩- شرح اللمع ، لعلي بن الحسين الباقولي ، تحقيق : إبراهيم بن محمد أبو عباة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .
٦٠- شرح اللمع ، للقاسم بن محمد الواسطي ، تحقيق : رجب عثمان محمد ، الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ .
٦١- شرح المفصل ليعيش بن علي بن يعيش ، تحقيق : أحمد السيد سيد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، مصر .
٦٢- شرح جمل الزجاجي ، لعلي بن محمد بن خروف ، تحقيق : سلوى محمد عمر عرب ، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ .
٦٣- شرح شذور الذهب ، لمحمد بن عبد المنعم الجوجري ، تحقيق : نواف الحارثي ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ .
٦٤- شرح كافية ابن الحاجب ، لعبد العزيز بن جمعة الموصلي ، تحقيق : علي الشوملي ، دار الكندي ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ .
٦٥- شرح كتاب سيبويه للحسن بن عبد الله السيرافي ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٩هـ
٦٦- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لمحمد بن عيسى السَّلسيلي ، تحقيق :

الشريف عبد الله البركاتي ، الفيصلية ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ .

٦٧- ضرائر الشعر ، لعلي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠م .

٦٨- ضياء السالك إلى أوضح المسالك ، لمحمد عبد العزيز النجار ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ .

٦٩- عبث الوليد شرح ديوان البحتري ، لأبي العلاء المعري ، تعليق : عبد الله المدني ، دار الرفاعي ، الرياض ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥هـ .

٧٠- علل النحو ، لمحمد بن عبد الله الوراق ، تحقيق : محمود الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ .

٧١- العين ، للخليل بن أحمد ، تحقيق : مهدي المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ .

٧٢- الفعل زمانه وأبنيته ، د. إبراهيم السامرائي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م .

٧٣- الفوائد والقواعد ، لعمر بن ثابت الثمانيني ، تحقيق : عبد الوهاب محمد الكحلة ، مؤسسة الرسالة ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ .

٧٤- في النحو العربي قواعد وتطبيق ، مهدي المخوزمي ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٥م .

٧٥- الكتاب ، لسيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، الخانجي ، مصر ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ .

٧٦- كتاب الاختيارين ، لعلي بن سليمان الأخفش الأصغر ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، دار الفكر ، سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ .

٧٧- كتاب الكتاب ، لعبد الله بن جعفر بن درستويه ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ،

وعبد الحسين الفتلي ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٢هـ .

٧٨- الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة لنجم الدين محمد بن محمد الغزي ، وضع حواشيه : خليل منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .

٧٩- اللباب في علل البناء والإعراب ، لعبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : غازي طليمات ، وعبد الإله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦هـ .

٨٠- اللمع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥هـ .

٨١- ما يحتمل الشعر من الضرورة ، للحسن بن عبد الله السيرافي ، تحقيق : عوض القوزي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ .

٨٢- ما ينصرف وما لا ينصرف ، لإبراهيم بن السري الزجاج ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤هـ .

٨٣- مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ .

٨٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، وعبد الحليم النجار ، وعبد الفتاح شلبي ، دار سزكين ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٦هـ .

٨٥- مختصر في شواذ القرآن، للحسين بن أحمد بن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة.

٨٦- مصطلحات النحو الكوفي ، د. عبد الله الخثران ، هجر للطباعة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ .

٨٧- معاني القرآن ، ليحيى بن زياد الفراء ، تحقيق : أحمد نجاتي ، ومحمد النجار

، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر ، ١٩٨٠م .

٨٨- معجم البلدان ، لياقوت بن عبد الله الحموي ، تحقيق : فريد عبد العزيز الجندي ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٨٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لعبد الله بن يوسف بن هشام ، تحقيق : مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ .

٩٠- المفصل في علم اللغة ، لمحمود بن عمر الزمخشري ، دار إحياء العلوم ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ .

٩١- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، لإبراهيم بن موسى الشاطبي ، تحقيق : عياد بن عيد الثبيتي ، دار التراث ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ .

٩٢- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ، لبدر الدين العيني ، تحقيق : محمد عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ .

٩٣- المقتضب ، لمحمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، وزارة الأوقاف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ .

٩٤- المقدمة الجزولية ، لعيسى بن عبد العزيز الجزولي ، تحقيق : شعبان عبد الوهاب محمد .

٩٥- المقرب لعلي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق : أحمد الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد .

٩٦- المقصور والممدود ، لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء ، تحقيق : ماجد الذهبي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨ هـ .

٩٧- المقصور والممدود ، لأحمد بن محمد بن ولاد ، تحقيق : السيد محمد النعساني ، الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣هـ .

٩٨- الممتع الكبير في التصريف ، لعلي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦م .

٩٩- منهج الكوفيين في الصرف ، للدكتور مؤمن بن صبري غنام ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ .

١٠٠- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، لمحمد بن يوسف أبي حيان ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ .

١٠١- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، ليوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ .

١٠٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لعبد الرحمن بن الكمال أبي بكر السيوطي ، تحقيق : عبد العال مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٣٩٩هـ .

الدراسة التاسعة

اختيارات

محمد بن نُصير الميداني

النّحوية

جمعًا ودراسة

المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية) المجلد 20 - العدد 1 - 2019م (1440هـ)

اختيارات محمد بن نُصير الميداني (.. - 923هـ) النحوية
جمعًا ودراسة

صلاح بن عبدالله بوجليع

قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الرياض، المملكة العربية السعودية

الملخص

يعد شمس الدين محمد بن نصير الميداني من العلماء الأعلام في تاريخ النحو، غير أنه لم ينل حقّه من الدّراسة والبحث، ومن أجل ذلك جاء هذا البحث لدراسة اختياراته النّحوية، في ست عشرة مسألة.

وكان من أهم نتائج الدراسة أنّ منهج ابن نصير الميداني هو منهج البصريين، وأنه اختار القول بأن المصدر أصل للفعل.

الكلمات المفتاحية: تراجم النحاة، نحاة البصرة، نحاة الكوفة.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنَّ من أجلّ العلوم بعد العلم بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ ما كان موصلاً لفهم الكتاب والسنة، والسبيل لفهمهما معرفة علم العربية، وإنَّ من أهم علوم العربية التي عُني بها المسلمون علم النّحو.

لقد حفل تاريخ النحو بعلماء قدَّموا للدراسات النحوية خدمات تذكر فتشكر، فمنهم من نال نصيبًا من العناية والدّراسة من خلال البحوث العلمية أو الرسائل الجامعية، ومنهم من لم ينل حقّه من الدّراسة والبحث، ولم يكشف النقاب بعد عن جهودهم وآرائهم، وتتبع أخبارهم.

ومن هؤلاء العلماء الأعلام: شمس الدين محمد بن نصير الميداني، ومن أجل ذلك كان هذا البحث الموسوم بـ «اختيارات محمد بن نصير الميداني (.. - 923هـ) النحوية جمعًا ودراسة»، الذي قمت فيه باستجلاء حياة ابن نصير الميداني، واختياراته النّحوية، وجعلته في تمهيد، ودراسة، وخاتمة.

التمهيد

تناولت فيه: اسمه ونسبه ومولده، وحاله، وشيوخه وتلاميذه، ووفاته، وآثاره.

الدراسة

عرضت فيها المسائل النحوية التي ذكر فيها ابن نصير الميداني خلاف النحويين، واختار منها ما رآه ورجّحه، وجمعت هذه الاختيارات من كتابه الموسوم بـ (ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب)، ورتبتها وفق أبواب ألفية ابن مالك، وجعلت لكل مسألة عنوانًا موافقًا لاختيار ابن نصير الميداني، وناقشت آراء النحويين فيها، مبينًا موقف ابن نصير منها، مرجحًا ما بدا لي، راجيًا أن أكون قد وفقت في الكشف عن شخصية ابن نصير الميداني، وتجليتها، وإماطة اللثام عنها، وتبيين اختياراته النحوية، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

التمهيد

المتأمل في كتب التاريخ والتراجم يجد أنّ ابن نصير الميداني لم يأخذ حظًّا وافرًا من الشهرة التاريخية؛ فقد ضنت كتب التاريخ والتراجم بذكر سيرته، وهذا ما جعله مغمورًا في حياته الخاصة والعامة، فلم نعلم شيئًا عن ولادته ونشأته، ولا عن دراسته وتعلمه، ولا عن أساتذته، ولا عن دوره في الحياة العامة.

وأذكر هنا لمحة يسيرة عما توفر من معلومات عن حياته الشخصية، وآثاره العلمية.

اسمه ونسبه ومولده

هو شمس الدين محمد، وقيل: أحمد[1] بن نصير، وقيل: نصر[2]، الدمشقي، الميداني، ولم أقف على تاريخ لوفاته[3].

حاله

ذكرت المصادر التي ترجمت لابن نصير أنّه كان

(1) كحالة، معجم المؤلفين (1/ 319).

(2) الغزي، الكواكب السائرة (1/ 72).

(3) ينظر في ترجمته: الغزي، الكواكب السائرة (1/ 72)، وابن العماد، شذرات الذهب (8/ 167)، وكحالة، معجم المؤلفين (1/ 319).

ضريرًا، وكان فقيرًا من الدنيا[1].

شيوخه وتلاميذه

لم تذكر المصادر التي ترجمت لابن نصير الميداني أحدًا من شيوخه، أما تلاميذه فقد ذكر الغزي (ت سنة 1061هـ)[2]، وابن العماد (ت: 1089)[3] أنّ ابن نصير انتفع به جماعة، ولم يذكرا أحدًا من تلاميذه، وذكرا أنّ محمد بن علي بن طولون (ت: 953هـ)[4] كان يتردد عليه كثيرًا، إلا أنهما لم يذكرا سبب هذا التردد.

منزلته العلمية

أثنى على ابن نصير الميداني مَنْ ترجم له من أصحاب التراجم، فقد وصفه نجمُ الدين الغزي بأوصاف تدل على رفعة منزلة ابن نصير الميداني، فقال عنه: «العلامة، المقرئ، المجود.. وكان من أهل القراءات»[5].

وأثنى عليه كذلك ابن العماد فقال عنه: «المقرئ، المجود، العلامة، النّحويّ، كان من أهل العلم بالقراءات»[6].

وفاته

توفي ابن نصير الميداني يوم الخميس قبل المغرب السابع عشر من صفر، سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة، ودفن بمقبرة الجوزة بمحلة الميدان[7].

آثاره

اشتهر ابن نصير الميداني بعلمين من العلوم: علم القراءات والتجويد، وعلم النحو، وقد صنف -رحمه الله- في هذين العلمين، فذكر له المترجمون ثلاثة كتب:

الأول منها: كتاب قواعد التجويد[8].

والثاني: كتاب ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب، وهو كتاب مطول في النحو[9].

والثالث: كتاب تنقيح اللباب فيما لا بد أن يُعتنى به في فن الإعراب، وهو كتاب مختصر في النحو[10].

هذه هي آثار ابن نصير الميداني، وهي تدل على عنايته بالنّحو، واشتغاله به.

الدراسة: اختياراته النحوية

1. الضمير أعرف المعارف:

المسألة فيها ثلاثة أقوال للنحويين:

أحدها: أنّ أعرف المعارف: المضمر، وهذا القول نُسب إلى سيبويه (ت: 180هـ)[11]، ولم أقف على نصّ صريح له في ذلك، وربما استظهر بعض النحاة ذلك من قول سيبويه: «والمضمر لا يوصف بالمظهر أبدًا؛ لأنه قد استغنى عن الصفة»[12]؛ لأن هذا التعليل هو حجة من قال إنّ المضمر أعرف المعارف كما سيأتي، وممن قال بهذا القول المبرد (ت: 285هـ)[13]، واختاره ابن عصفور (ت: 669هـ)[14].

الثاني: أن أعرفها العَلَم، وهو قول الكوفيين[15]، واختاره أبو حيان (ت: 745هـ)[16].

الثالث: أن أعرفها المبهم (اسم الإشارة)، وهذا القول نسب إلى ابن السراج (ت: 316هـ)[17]، ولم أقف عليه في كتابه «الموجز»، والظاهر من كلامه في الأصول أنّ المضمر هو الأعرف؛ فقد ذكر المعارف مبتدأ بالمضمر فقال: «والمعرفة خمسة أشياء: الاسم المكنى، والمبهم..»[18].

---

(1) الغزي، الكواكب السائرة (1/ 72)، وابن العماد، شذرات الذهب (8/ 167).
(2) الغزي، الكواكب السائرة (1/ 72).
(3) ابن العماد، شذرات الذهب (8/ 167).
(4) تنظر ترجمته في: الغزي، الكواكب السائرة (2/ 52).
(5) الغزي، الكواكب السائرة (1/ 72).
(6) ابن العماد، شذرات الذهب (8/ 167).
(7) الغزي، الكواكب السائرة (1/ 72)، وابن العماد، شذرات الذهب (8/ 167)، وكحالة، معجم المؤلفين (1/ 319).
(8) كحالة، معجم المؤلفين (1/ 319).
(9) الغزي، الكواكب السائرة (1/ 72)، وإسماعيل باشا، هدية العارفين (3/ 540)، ومنه نسخة مصورة في المكتبة المركزية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (1415/ ف)، ونسخة مصورة بمكتبة الملك فيصل برقم (1562/ ف).
(10) الغزي، الكواكب السائرة (1/ 72)، وابن العماد، شذرات الذهب (8/ 167)، وإسماعيل باشا، هدية العارفين (3/ 231).
(11) الزجاجي، الجمل في النحو، ص (178)، وابن الأنباري، أسرار العربية، ص (302).
(12) سيبويه، الكتاب (2/ 88).
(13) المبرد، المقتضب (4/ 281).
(14) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (2/ 136).
(15) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 494)، وابن يعيش، شرح المفصل (2/ 495).
(16) أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح التسهيل (2/ 113).
(17) الثمانيني، الفوائد والقواعد، ص (395)، وابن يعيش، شرح المفصل (2/ 495).
(18) ابن السراج، الأصول في النحو (1/ 149).

حجة القول الأول: أنَّ المضمر لا اشتراك فيه؛ لتعينه بما يعود عليه، ولذلك لا يوصف ويوصف به، بخلاف العلم، فإنه فيه اشتراك، ويميز بالوصف، والمبهم يوصف ويوصف به[1].

وحجة القول الثاني: أنَّ وضع المضمر على الشركة، والشركة في الأعلام عارضة تقع بعد الوضع اتّفاقًا، لا مقصودة بالوضع، ولا يخفى أنَّ الإبهام في الشركة المقصودة في الوضع أقوى من العارض بعد الوضع؛ بدليل إبهام النكرات؛ لكون شركتها مقصودة بالوضع[2].

وحجة القول الثالث: أنّ اسم الإشارة تعرف بشيئين: بالعين والقلب، وغيره لا يتعرف إلا بالقلب، والمعرف بشيئين أقوى من المعرف بشيء واحد[3].

واختار ابن نصير الميداني القول إن أعرف المعارف المضمر فقال متحدثًا عن المعرفة: «وهو ستة أحدها -وهو أعرفها- الضمير»[4]، وعلل اختياره بقصور تنبيه الضمير على معهود، «بخلاف غيره من المعارف فإنّه قد يوهم أنّه المقصود أو غيره»[5].

والمختار عندي هو ما اختاره ابن نصير الميداني، وهو أنَّ أعرف المعارف الضمير؛ وذلك لأمرين:

أحدهما: أنَّ الضمائر لا تضمر إلا بعد أن عُرف على من تعود عليه، فتفسيرها لا يفارقها لفظًا أو تقديرًا، فلا يبقى فيها تردد ولا احتمال، بخلاف باقي المعارف، فإنّه يقع فيها الاشتراك.

والثاني: ضعف حجة المخالفين[6]:

فأما حجة القول الثاني فمردودة بأن الضمير وإن وضع على الاشتراك إلا أنه حالة الإخبار عنه لا شركة فيه؛ لوجود القرينة الدالة على تخصيصه، ولذلك لم يحتج إلى الوصف، بخلاف العلم فإن شركته وإن كانت عارضة فإنها قد توجد عند الإخبار فتحتاج إلى الوصف.

وأما حجة القول الثالث فمردودة بأن التعريف المعتبر إنما هو بالنسبة إلى المخاطب لا بالنسبة إلى المتكلم، فإن المتكلم قد يذكر لفظ النكرة، كقوله: (في داري رجل)، وهو يعرفها دون السامع، فهي معرفة بالنسبة إلى المتكلم، نكرة بالنسبة إلى السامع، وفي صورة النزاع تعريف القلب بالنسبة إلى المتكلم؛ لأن المخاطب لا يطلع على ما في قلب المتكلم، إنما التعريف بالنسبة إلى السامع من جهة واحدة، وهي جهة الإشارة، فعلم بذلك أنّه كغيره من المعارف في اتحاد الجهة، مع أن جهة غيره أقوى من جهته؛ لكون جهة غيره لا يفارقه تعريفها، وجهة تعريف الإشارة إنما يكون عند الإشارة، ثم يصير بعدها مبهمًا، والله أعلم بالصواب.

2. الهمزة في «أل» أصلية

المسألة فيها أربعة أقوال:

أحدها: أنّ المعرف (اللام) وحدها، وإنّما لحقها ألف الوصل لسكونها، وهو قول ابن درستويه (ت: 337هـ)[7]، والدينوريّ (ت: 490هـ)[8]، والباقولي (ت: 543هـ)[9]، والمالقي (ت: 702هـ)[10].

والثاني: أنّ المعرف (أل)، وهمزته همزة وصل معتدّ بها في الوضع، كالاعتداد بهمزة الوصل في (استمع) ونحوه، بحيث لا يعد رباعيًّا، وهو قول سيبويه[11]، وبه قال أبو حيان[12]، والمرادي (ت: 749هـ)[13].

والثالث: أنَّ المعرف (أل) وهمزته همزة قطع، وهو قول الخليل (ت: 175هـ)[14]، وابن مالك (ت: 672هـ)[15].

والرابع: أنَّ الهمزة في (أل) هي المعرفة، واللام زائدة؛ للفرق بينها وبين همزة الاستفهام، وهذا القول نقله ابن فلاح (ت: 680هـ) عن المبرد (ت:

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (2/ 707)، والعكبري، اللباب (1/ 494).
(2) العكبري، اللباب (1/ 494)، وابن يعيش، شرح المفصل (2/ 495).
(3) ابن الأنباري، الإنصاف (2/ 707)، والعكبري، اللباب (1/ 494)، وابن يعيش، شرح المفصل (2/ 495).
(4) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 4 ب).
(5) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 4 ب).
(6) النهاري، المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيق القسم الثاني منه من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع (2/ 879 – 883).

(7) ابن درستويه، كتاب الكتاب، ص(52).
(8) الدينوري، ثمار الصناعة في علم العربية، ص (160).
(9) الباقولي، شرح اللمع (2/ 615).
(10) المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني (159).
(11) سيبويه، الكتاب (4/ 147).
(12) أبو حيان، التذييل والتكميل (3/ 226).
(13) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص (193).
(14) سيبويه، الكتاب (3/ 324 – 325).
(15) ابن مالك، شرح التسهيل (1/ 253).

285هـ) حيث قال: «وذكر المبرد في كتابه: (الشافي) أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضم إليها اللام؛ لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام»[1].

ومذهب المبرد في المقتضب كمذهب سيبويه[2].

حجة القول الأول: نفوذ الجر إلى ما بعدها، وبأنها في مقابلة التنوين، فكما أن التنوين حرف واحد فكذلك (اللام)؛ لأنها تقابله، وذلك أنه يدل على التنكير في نحو (سيبويه)، كما تدل (اللام) على التعريف.

وحجة القول الثاني: أن الهمزة تسقط في الدرج؛ فدل على أنها همزة وصل لا قطع.

وحجة القول الثالث: أن (أل) حرف معنى يحدث فيما دخل عليه معنى لم يكن، ويجوز قطعه عما دخل عليه، فكان على حرفين قياسًا على (قد)، ثم إن الهمزة مفتوحة، فلو كانت للوصل لكسرت؛ قياسا على الهمزة المكسورة في الأسماء والأفعال.

وحجة القول الرابع: أن أداة التعريف جاءت لمعنى، وأولى الحروف بذلك حروف العلة، وحركت لتعذر الابتداء بالساكن، فصارت همزة كهمزة المتكلم، وهمزة الاستفهام[3].

واختار ابن نصير الميداني قول الخليل بن أحمد، وهو أنَّ الهمزة في «أل» أصلية فقال: «وما ذهب إليه الخليل هو الصحيح»[4]، وقال مُدلّلاً على اختياره: «والدليل على أصالتها أنه لو جعلت زائدة لاستدعى ذلك كون حرف المعنى مزيدًا فيه حين وضعه على ما هو الأصل في أن يوضع عليه وهو كونه من حرفي هجاء، واستلزم الرجوع فيه عن أصله بلا سبب، وليس بجائز عندهم الرجوع في الشيء عن أصله إلى سواه»[5].

ومعنى كلامه هو أن القول بزيادة الهمزة يقتضي أن يكون حرف المعنى مزيدًا فيه حين وضعه، وهذا مخالف للأصل المقرر في حروف المعاني وهو أنها لا توضع على زائد، فالقول به رجوع عن الأصل بلا سبب، وهو غير جائز عند النحاة.

والمختار عندي أن (أل) حرف معرف ثنائي الوضع، وهمزته همزة وصل، **فأمّا كونه ثنائيًّا**؛ فلأنّه هو الظاهر من وضعها، والأصل إجراء الشيء على ظاهره في الوضع، ولا يُعدل عن الظاهر إلا بدليل قويّ يدل على خلاف الظاهر[6].

وأمّا كون الهمزة همزة وصل؛ فلأنها تسقط في الدرج؛ فدل على أنها همزة وصل؛ لأن همزة القطع لا تسقط في الدرج، والله أعلم بالصواب.

3. الخبر الجامد لا يتحمل الضمير مطلقًا:

إذا كان الخبر مفردًا: فإمّا أن يكون مشتقًّا فيتحمّل الضمير بلا خلاف، أو يكون جامدًا فيتحمّل الضمير بلا خلاف أيضا إن كان مؤولا بالمشتق، فإن كان غير مؤول بمشتق ففيه قولان للنّحويين:

أحدهما: أنّه لا يتحمّل الضمير، وهو قول البصريين[7].

والثاني: أنه يتحمل الضمير، وهو قول الكوفيين[8]، ومنهم الكسائي (ت: 180هـ)[9]، وإليه ذهب الرماني (ت: 384هـ)[10]، والرّبعي (ت: 420هـ)[11] من البصريين.

حجة البصريين: أنه لو تحمل الضمير لعمل فيه عمل الفعل في الفاعل، وهذا إنما يكون لما هو مشتق، ولذلك لا يرفع الظاهر كالمشتق، ثم إن الجامد دال على الذات فقط لا حصول لها في ذات أخرى، فاستحال أن يوجد فيه ما يدل على حصوله في ذات أخرى، فثبت أنه خالٍ عن الضمير[12].

(1) النهاري، المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيق القسم الثاني منه من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع (2/ 948).
(2) المبرد، المقتضب (2/ 88).
(3) تنظر جميع الأدلة في: الباقولي، شرح اللمع (2/ 615)، والنهاري، المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيق القسم الثاني منه من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع (2/ 945)، والمالقي، رصف المباني (159)، وأبو حيان، التذييل والتكميل (3/ 222)، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح (1/ 484).
(4) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 7 ب).
(5) المصدر السابق (ل 7 ب).
(6) أبو حيان، التذييل والتكميل (3/ 226)، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص (193).
(7) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 56).
(8) المصدر السابق (1/ 55).
(9) ابن مالك، شرح التسهيل (1/ 307).
(10) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 56).
(11) حميد الدين، شرح الكافية في النحو للعلامة منصور بن فلاح اليمني (ت 680هـ) تحقيقا ودراسة، ص (319).
(12) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 56)، وابن يعيش، شرح

المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية) المجلد 20 - العدد 1 - 2019م (1440هـ)

وحجة الكوفيين: أن الخبر غير المبتدأ، فيحتاج إلى رابط بينهما كالجملة[1].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عرض الخلاف على هذا النحو في هذه المسألة هو الذي عليه جمهور النّحاة[2]، وخالف في ذلك ابن نصير الميداني فذكر أنَّ الكوفيين يمنعون تقديره في الجامد مطلقًا، ولم يفرّقوا بين كونه مؤولاً بالمشتق، وكونه غير مؤول، وذكر أنَّ هذا المذهب هو الأولى فقال: «وأمّا الكوفيون فيمنعون تقديره ثمّ مطلقًا، ولم يفرقوا بين كونه مؤولاً بالمشتق، وكونه غير مؤول، وما ذهبوا إليه هو الأولى؛ لأنَّ المقصود من الخبر هو إفهام معنىً أسند إلى المبتدأ، وذلك حاصلٌ ثَمَّ دون تكلف إضمار ضمير، وحيث حصل المقصود دون التكلّف فالواجب ألا يتكلّف؛ لأنّ الأصل في كلامهم العدول عن متكلّف فيه إلى غيره والله أعلم»[3].

وبناء على ما نقله ابن نصير يكون محلّ النزاع في هذه المسألة هو في الجامد المؤول بالمشتق، فيتحمّل الضمير عند البصريين، ولا يتحمّله عند الكوفيين، وهذا النَّقل من ابن نصير الميداني لم أقف عليه عند أحد من النّحويين فيما أعلم.

والمختار عندي هو أنَّ الاسم الجامد غير المؤول بالمشتق لا يتحمل الضمير؛ لأنّ الذي يتحمل الضمير هو الفعل، أو ما في معناه من المشتقات، أو الجوامد المؤولة بها، أمّا غير المؤولة بها فليس فيها معنى الفعل؛ بدليل أنَّها لا تعمل في الظّاهر، فلا تعمل في المضمر، وأمّا المؤول بالمشتق فقد ثبت عمله في الظاهر، ومنه قول الشّاعر:

كأنَّ لنا منه بيوتًا حصينةً
مُسُوحًا أعاليها وساجًا كُسورُها

فرفع (الأعالي) و (الكسور) بـ (مسوح) و(ساج)؛ لإقامة الأول مقام (سود)، والثاني مقام (كثيف)، وإذا جاز ارتفاع الظّاهر بالجامد لتأوله بمشتق؛ جاز ارتفاع المضمر به، كما في قول العرب: «مررت بقوم عربٍ أجمعون»، وقولهم: «مررت بقاع عرفج كلُّه»، فـ (عرب) بمعنى: متعربين، و(عرفج) بمعنى: خشن، والله أعلم بالصواب.

4. كان وأخواتها أفعال لا حروف

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنّها أفعال، وهو قول جمهور النحويين، ومنهم: سيبويه[4]، والمبرد[5]، وابن عصفور[6].

والثاني: أنّها حروف، وهو قول الزّجاجيّ (ت: 340هـ)؛ فقد وسمها في كتابه: (الجمل في النحو) بالحروف فقال: «باب الحروف التي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار»[7].

قال ابن خروف (ت: 609هـ) معقبًا على كلام الزجاجيّ: «لا معنى لتسمية هذه الأفعال حروفًا؛ إذ هي أفعال حقيقة.. فإن كان أطلق عليها حروفًا كما يطلق سيبويه -رحمه الله- على كل كلمة حرفًا فذلك جائز لغةً لا اصطلاحًا»[8].

أقول: قد أخذ بهذا الاعتذار ابن عصفور؛ فقد نفى أن يكون هناك خلاف في فعليتها إلا (ليس) فإن فيها خلافًا[9]، وذهب ابن بابشاذ (ت: 469هـ)، وابن السيد البطليوسي (ت: 521هـ)، وابن جمعة (ت: 696هـ) إلى نسبة هذا القول إلى الزجاجي[10].

والذي يظهر لي من كلام الزجاجي أنه يرى حرفية هذه الكلمات؛ فقد وسمها بالحروف، ثم إني تتبعته في الباب المذكور فوجدته يصفها بالحروف دائمًا، ثم إن الأمر إذا دار بين القصد وعدمه فالمرجع فيه إلى الظاهر، ولا يصار إلى خلافه إلا بدليل قاطع، ولا دليل هنا يمنع من أن يكون مذهب الزجاجي في هذه الكلمات أنّها حروف.

احتجّ الجمهور بأمور منها: اتصال الضمائر البارزة المرفوعة المحل بها، وتاء التأنيث الساكنة، وتصرفها إلى الماضي والمستقبل، ودخول (قد) و(السين) و (سوف) عليها.

واحتُجّ للزجاجي بأنّها لا تدل على الحدث

---

(1) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 56)، وابن يعيش، شرح المفصل (1/ 170).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (1/ 170)، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (1/ 357)، وابن مالك، شرح التسهيل (1/ 306).

(3) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (لـ 26 ب).

(4) سيبويه، الكتاب (1/ 45).

(5) المبرد، المقتضب (4/ 87).

(6) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (1/ 385).

(7) الزجاجي، الجمل في النحو (41).

(8) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي (1/ 415).

(9) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (1/ 385).

(10) ابن بابشاذ، شرح الجمل «مخطوط برقم (426/ ف)»، والبطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص (134 – 136)، والموصلي، شرح ألفية ابن معطٍ (2/ 857).

كسائر الأفعال، ثم إنّ معانيها في غيرها فأشبهت حروف المعاني.

واختار ابن نصير الميداني قول الجمهور وهو أنّها أفعال، واحتجَّ بها احتجَّ به الجمهور فقال: «والذي عليه المحققون وهو الأصح أنّها أفعال؛ لوجود دلائل الأفعال، وخصائصها فيها كقبول دخول قد والسين وسوف عليها، وكاقترانها بالضمائر، وتاء التأنيث الساكنة.. وكونها تتصرف إلى ماض ومضارع.. وكدخول النواصب والجوازم عليها»[1].

والمختار عندي أنَّ كان وأخواتها أفعالٌ لا حروفٌ؛ لاتصالها بعلامات الفعل كما تقدم، ثم إنّ القول إنّ كان وأخواتها حروفٌ يؤدّي إلى عدم النّظير؛ لأنّه لا يوجد حرف يتصل بتاء الفاعل، ولا تاء التأنيث، وما يؤدي إلى عدم النظير لا يصح قبوله. وأما عدم دلالتها على الحدث فلا يسلبها الفعلية؛ لوجود ما يعوضه، وهو لزوم الخبر، ثم إنّ دلالة الفعل على الحدث تُعدُّ من خصائص الفعل العديدة، والنوعُ إذا كانت له خواص عديدة لم يلزم أن توجد جميعها في كل شخص من أشخاص ذلك النوع، ولكن كلّ ما وجدت فيه تلك الخواص أو بعضها حُكِم له بحكم ذلك النوع، وهذه الأفعال، وإن لم تدل على الحدث في نفسها، تقبل بقية الخصائص، فصح كونها أفعالاً[2]، والله أعلم بالصواب.

5. إعمال إن عمل ليس

المسألة فيها قولان للنّحويين:

أحدهما: المنع، وهو قول الفراء (ت: 207هـ)[3]، وابن عصفور[4]، وابن الناظم (ت: 686هـ)[5]، وابن هشام (ت: 761هـ)[6]، ونسبه المبرد إلى سيبويه[7]، ولم أقف على تصريح لسيبويه بالمنع.

والثاني: الجواز، وهو قول الكوفيين ما عدا الفراء، ومنهم الكسائي[8]، وتبعهم في ذلك المبرد[9]، وابن مالك[10]، والمرادي[11].

حجة المنع أن (إنْ) أضعف من (ما)، وأنها حرف نفي دخل على ابتداء وخبر كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره، وكذلك مذهب تميم في (ما)، وكان القياس في (ما) أن لا تعمل شيئًا، فلما خالف بعض العرب القياس وأعملوها، فليس لنا أن نتعدى ذلك؛ لأنّ القياس لا يوجبه[12].

وحجة الجواز السماع والقياس: فأما السماع فمنه قوله تعالى: ﴿إِنِّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[13]، بتخفيف (إن)، ونصب (عبادًا)، و(أمثالكم)[14]، وسُمع من أهل العالية[15]: «إنْ أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية»، و «إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّك»[16]، ومنه قول الشاعر:

إنْ هو مستوليًا على أحد　　إلا على أضعف المجانين[17]

وقول الشاعر:

إنْ المرء ميتًا بانقضاء حياته　　ولكن بأن يبغي عليه فيُخذلا[18]

وأما القياس فعلى (ما) و(ليس)؛ لأنّها بمعناهما في نفي الحال[19].

(1) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 31 ب).
(2) البطليوسي، إصلاح الخلل، ص (135).
(3) الهروي، الأزهية في علم الحروف، ص (46).
(4) ابن عصفور، المقرب، ص (611).
(5) ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، ص (152).
(6) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص (89).
(7) المبرد، المقتضب (2/ 359).
(8) الهروي، الأزهية في علم الحروف، ص (46)، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص (229).
(9) المبرد، المقتضب (2/ 359).
(10) ابن مالك، شرح التسهيل (1/ 375).
(11) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص (230).
(12) المبرد، المقتضب (2/ 359)، وابن مالك، شرح التسهيل (1/ 375)، وابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص (35).
(13) سورة الأعراف، من الآية (194).
(14) هي قراءة شاذة لسعيد بن جبير. ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، ص (53)، وابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (1/ 270).
(15) اسم لكل ما كان من جهة نجد من المدينة من قراها وعمائرها إلى تهامة. الحموي، معجم البلدان (4/ 79).
(16) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص (209)، وابن هشام، مغني اللبيب، ص (35).
(17) البيت من المنسرح، لم أقف على قائله، والبيت في: ابن مالك، شرح التسهيل (1/ 375)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (1/ 447)، والبغدادي، خزانة الأدب (4/ 166).
(18) البيت من الطويل، لم أقف على قائله، والبيت في: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص (209)، والعيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (1/ 479)، والبغدادي، خزانة الأدب (4/ 166).
(19) المبرد، المقتضب (2/ 359)، وابن مالك، شرح التسهيل (1/ 375)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (1/ 446 - 447)، والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص (230).

المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية) المجلد 20 - العدد 1 - 2019م (1440هـ)

واختار ابن نصير الميداني قول الكوفيين، وهو جواز إعمال (إن) عمل ليس؛ فقد ذكر القولين في المسألة، ثم صرح بأنّ الإعمال هو الأشهر، وعليه العمل، واحتجّ لاختياره بالسماع فقال: «فالكوفيون إلا الفراء يعملونها عمل ليس، وكذا من البصريين: سيبويه، والمبرد، وهو الأشهر، وعليه العمل، وقد جاء في كلامهم إعمالها في النّظم كقوله:

إنْ المرء ميتًا بانقضاء حياته
ولكن بأن يبغي عليه فيُخذلا»

وفي النثر كقوله: «إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلا بالعافية»[1].

وألحظ أنَّ ابن نصير الميداني نَسَب القول بالجواز إلى سيبويه، وهذا صنيع ابن مالك، ولم أقف على تصريح لسيبويه بالجواز.

والمختار عندي هو قول الكوفيين، وهو جواز إعمال (إن)؛ لأنه مؤيد بالسماع نثرًا ونظمًا، كما بينت، والله أعلم بالصواب.

6. جواز تقديم التمييز على عامله الفعلي:

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: المنع، وهو قول جمهور البصريين، ومنهم سيبويه[2]، وابن السراج[3]، والزجاجي[4]، والفارسي (ت: 377هـ)[5]، والثمانيني (ت: 442هـ)[6]، وهو مذهب الفراء من الكوفيين[7]، ونسبه ابن السراج[8]، وابن النحاس (ت: 338هـ)[9] إلى الكوفيين.

والثاني: الجواز، وهو قول الكسائي[10]، والمازني (ت: 249هـ)[11]، والمبرد[12]، واختاره ابن مالك[13]، وأبو حيان[14]، ونسبه العكبري (ت: 616هـ)[15]، وابن فلاح[16]، وابن جمعة[17] إلى الكوفيين.

والذي يظهر لي أن الجواز هو رأي الكسائي فقط من الكوفيين، وأما بقية الكوفيين فعلى المنع، ويؤيده منع الفراء كما تقدم، ونسبة ابن السراج المنع إليهم.

حجة المانعين: أنَّه لفظ مميِّز، فلم يجز تقديمه على العامل فيه، كما لو كان غير متصرف، ثم إنّ المميِّز ههنا فاعل في المعنى، وتقديم الفاعل على الفعل غير جائز[18].

وحجة الجواز السماع والقياس:

فأما السماع فمنه قول الشاعر:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها
وما كان نفسًا بالفراق تطيب[19]

وقول الشاعر:

وزعتُ بمثلِ السِّيد نهد مُقَلِّصٍ
كَمِيشٍ إذا عِطْفاه ماءً تحلبا[20]

وأما القياس فعلى الحال، والجامع بينهما الاشتراك في رفع الإبهام، وأن العامل فيهما فعل متصرف، وأن حال الفعل عبارة عنه في المعنى[21].

واختار ابن نصير الميداني القول بجواز تقديم التمييز على عامله الفعلي فقد ذكر القولين في المسألة بأدلتهما، ثم أجاب عن اعتراض المانعين لدليل المجيزين السماعي بما يرجّح الجواز عنده فقال: «واستدلوا على صحة ذلك في جواز تأخير الفعل ثم بقول الأعشى:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها
وما كان نفسًا بالفراق تطيب

(1) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 82 أ).
(2) سيبويه، الكتاب (1/ 205).
(3) ابن السراج، الأصول في النحو (1/ 223).
(4) الزجاجي، الجمل في النحو (242).
(5) الفارسي، الإيضاح العضدي، ص (223).
(6) الثمانيني، الفوائد والقواعد، ص (307).
(7) الفراء، معاني القرآن (1/ 79).
(8) ابن السراج، الأصول في النحو (1/ 223).
(9) النحاس، إعراب القرآن (1/ 435).
(10) ابن مالك، شرح التسهيل (2/ 389).
(11) رأيه في: ابن السراج، الأصول في النحو (1/ 223).
(12) المبرد، المقتضب (3/ 36).
(13) ابن مالك، شرح التسهيل (2/ 389).
(14) أبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب (4/ 1634).
(15) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص (394).
(16) النهاري، المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيق القسم الثاني منه من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع (1/ 441).
(17) الموصلي، شرح ألفية ابن معطٍ (1/ 578).
(18) سيبويه، الكتاب (204 - 205)، والفراء، معاني القرآن (1/ 79)، والمبرد، المقتضب (3/ 37)، وابن السراج، الأصول في النحو (1/ 223)، والموصلي، شرح ألفية ابن معطٍ (1/ 579).
(19) البيت من الطويل، وهو في ديوان المخبل السعدي، ص (28)، وفي ديوان أعشى همدان، ص (75).
(20) البيت من الطويل، قائله: ربيعة بن مقروم، ينظر البيت في: الأخفش الأصغر، كتاب الاختيارين، ص (583)، والتبريزي، شرح اختيارات المفضل (3/ 1532).
(21) المبرد، المقتضب (3/ 37)، وابن السراج، الأصول في النحو (1/ 223)، والموصلي، شرح ألفية ابن معطٍ (1/ 579).

وأما سيبويه فمنع الرواية في البيت كذلك، ورواه: ما كان نفسي.

قلت: ولا يمنع من جواز تأخير الفعل المتصرف ثَمَّ منعه كون الرواية: وما كان نفسًا؛ لأنّه وإن صحت الرواية فيه على ما رواه، وبطل استدلالهم بالبيت المذكور فقد ورد غيرُه دليلاً على صحة ما ذهبوا إليه وهو قول الشاعر:

ولست إذا ذرعًا أضيقُ بضارع
ولا يائسٍ عندَ التّعسُّرِ من يُسْرِ [1][2]

واحتج ابن نصير الميداني لاختياره بأنَّ الفعل عاملٍ قَوِيٍ بالتصرف، فمنعُ تقديم مفعوله وليس فاعلاً في اللفظ لا موجبَ له، ولو كانت الفاعلية الأصلية موجبةً للتأخير مانعةً من التقديم لعَمِل بمقتضى ذلك في نحو: أذهبت زيدًا فكان لا يجوز أن يقال: زيدًا أذهبت؛ لأنَّ أصله ذهب زيدٌ، ولا خلاف في جواز ذلك[3].

والمختار عندي هو القول بجواز التقديم؛ لأنّه مؤيدٌ بالسّماع الكثير والقياس، قال أبو حيان: «وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك، وقياسًا على الفضلات»[4]، والله أعلم بالصواب.

7. (ما) التعجبية نكرة تامة

المسألة فيها أربعة أقوال للنحويين:

أحدها: أنّها نكرة تامة بمعنى: شيء، وهو مذهب جمهور النحويين، ومنهم الخليل[5]، وسيبويه[6]، والأخفش (ت: 210هـ) في أحد أقواله[7]، والمبرد[8]، وابن السراج[9].

والثاني: أنّها موصولة، وما بعدها صلة لها، والخبر محذوف، وهذا القول للأخفش، وهو المشهور عنه عند النّحويين[10]، ونسبه ابن بابشاذ إلى طائفة من الكوفيين[11].

والثالث: أنّها نكرة موصوفة، وما بعدها صفة لها، والخبر محذوف، وهو القول الثالث للأخفش[12].

والرابع: أنّها استفهامية دخلها معنى التَّعجب، وهو قول الفراء[13]، وابن درستويه[14]، ونسبه ابن مالك إلى الكوفيين[15].

حجة من قال إنّ (ما) نكرة تامة بمعنى: شيء: أنَّ التعجب يناسبه الإبهام؛ لاقتضاء التَّعجب خفاء السبب، والإبهامُ يناسبه الخفاء، ولذلك عدلوا فيه إلى (ما)؛ لأنّها أشد إبهامًا من غيرها، فالقول بأنّها نكرة تامة قولٌ مناسب للإبهام الحاصل في التّعجب[16].

وحجة القول إنّها موصولة بما بعدها، أو موصوفة بما بعدها، والخبر محذوف: أنّها لم تأتِ في الخبر إلا كذلك[17].

وحجة القول إنّها استفهامية دخلها معنى التّعجب: أنَّ التّعجب فيه إبهام، وذلك أنَّ التّعجب إنّما يكون فيما جاوز الحدَّ المعروف، وخرج عن العادة، وصار كأنّه لا يُبلَغ وصفه، ولا يُوقَف على كنهه، فقولك: (ما أحسن زيدًا) في المعنى كقولك: (أيُّ رجلٍ زيدٌ؟)، وقد أجمعوا على أنَّ (أيًّا) هنا استفهام دخله معنى التعجب[18].

واختار ابن نصير الميداني القول إنّ (ما) نكرة تامة؛ فقد ذكر قولين في المسألة: قول الجمهور وهو أنّها نكرة تامة، وقولَ الأخفش، وهو أنّها

(1) البيت من الطويل، وينظر في: ابن مالك، شرح التسهيل (2/ 389)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (2/ 777).

(2) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 94 أ).

(3) المصدر السابق (ل 94 أ).

(4) أبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب (4/ 1634)، وللمزيد من الشواهد ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل (9/ 264).

(5) سيبويه، الكتاب (1/ 72).

(6) سيبويه، الكتاب (1/ 72).

(7) أبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب (4/ 2065).

(8) المبرد، المقتضب (4/ 177).

(9) ابن السراج، الأصول في النحو (1/ 166).

(10) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (1/ 356).

(11) ابن بابشاذ، شرح الجمل «مخطوط برقم (426/ ف)»، (1/ ل 87 ب)

(12) أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ص (136).

(13) الفراء، معاني القرآن (1/ 103).

(14) أبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب (4/ 2065).

(15) ابن مالك، شرح التسهيل (3/ 31)

(16) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص (283)، وابن مالك، شرح التسهيل (3/ 31)، والكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص (140)، وأبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ص (136).

(17) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص (283)، وابن مالك، شرح التسهيل (3/ 31).

(18) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص (283)، وابن مالك، شرح التسهيل (3/ 31)، والكيشي، الإرشاد إلى علم الإعراب، ص (140)، وأبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ص (136).

موصولة، ثم صرّح بتصحيح قول الجمهور فقال: «فليعلم أيضا أنّ (ما) في (ما أفعله) اسمٌ نكرة بمعنى: شيء عند الجمهور، واختاره سيبويه، وقال الأخفش: هي موصولة بمعنى: الذي، والصحيح أنّها نكرة.. وتعيَّنَ جعلها نكرةً مبتدأ، وما بعدها خبر»[1].

واحتجَّ لاختياره «بأنّ موضوع التّعجب على الإبهام من حيث إنّه إذا ظهر السبب بطل العجب، وإذ ذاك فقد تعين تنكيرها»[2].

وأجاب عن اعتراض للأخفش مفاده أنّ جعل (ما) نكرة يقتضي الإبهام فيها، فتطلب إذ ذاك إيضاحًا، أجاب ابن نصير: «نعم، إذ هي مقتضية ذلك، ولكنّها مُخصّصَة بمعنى التعجب، وهو الاستعظام، إذ التقدير: شيء عظيم أحسن زيدًا، ولهذا ساغ الابتداء بها»[3].

وبيَّنَ وجه فساد قول الأخفش فقال: «ولو جُعلت موصولة كما زعم لكانت مخالفة لموضوع التعجب؛ إذ موضوعه الإبهام كما تقرر، والموصول مُخصّص بصلته لا مخبر بها عنه؛ إذ هي منه بمنزلة باقي حروف الكلمة، وإذ ذاك فتطلب خبرًا، ويحتاج إلى تقديره مضمرًا وجوبًا بأمر، أو سبب، أو شيء، ولا سبيل إلى وجوب حذف خبر الموصول ما لم يكن عَلَمًا، وثَمَّ قرينة تدل على حذفه.. فقد تبين من ثَمَّ فساد القول بأنّها موصولة، وتعين جعلها نكرة مبتدأ، وما بعدها خبر»[4].

ولما كان القول بأنَّ (ما) بمعنى الاستعظام يقتضي أن تكون (ما) موصوفة، وهذا يعني أنّها مخصصة، والتخصيص ينافي الإبهام الذي هو موضوع التعجب، أجاب ابن نصير بأنَّ الوصف هنا مقدرٌ، وليس مستقلاً برأسه بعدها، فكان المخصِّص لها معنى وُضعت له، وهو التعجب، فاغتفر إذ ذاك تخصيصها به، ولا يخفى أنّ تخصيص الموصول بصلته ليس كذلك[5].

والمختار عندي أنَّ (ما) نكرة تامة بمعنى: شيء؛ لوجود المناسبة في المعنى بين التنكير والإبهام الذي هو غرض التعجب، وهذه المناسبة هي دلالتها على العموم.

وأما القول إنّها موصولة، أو موصوفة، والخبر محذوف؛ لعدم ورود (ما) نكرة تامة في الخبر فمردود بأنَّ (ما) جاءت في الكلام تامة، كما في قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[6]، وفي قول العرب: «غسلته غَسلاً نعمَّا»[7]، ثم إنَّ القول إنّها موصولةٌ أو موصوفةٌ يقتضي حذفًا وتقديرًا للخبر، والخبر إنما يسوغ حذفه إذا كان في اللفظ ما يدل عليه، ولا دليل ههنا، فلا يسوغ الحذف.

وأما القول إنّها استفهامية فمردود بأنّ الاستفهام المشوب بتعجب لا يليه غالبًا إلا الأسماء، كقوله تعالى: ﴿الْقَارِعَةُ. مَا الْقَارِعَةُ﴾[8]، و(ما) المشار إليها مخصوصة بالأفعال، ثم إنّ معنى التعجب في قولنا: (ما أحسنه) أمرٌ مجمع عليه، وكونُه مشوبًا بالاستفهام زيادةٌ لا دليل عليها، والله أعلم بالصَّواب.

8. (أفعل) في صيغة التعجب: (ما أفعله) فعلٌ:

المسألة فيها قولان للنَّحويين:

أحدهما: أنّها فعلٌ، وهو قول البصريين[9] ومنهم الخليل، وسيبويه[10] والمبرد[11]، ونُسب إلى الكسائي، وهشام (ت:209هـ) من الكوفيين[12].

والثاني: أنّها اسمٌ، وهو قول الفراء[13]، وتبعه الخوارزمي (ت: 617هـ)[14]، ونسبه بعض النحاة[15] -ومنهم ابن نصير الميداني[16]- إلى الكوفيين جميعًا، ولم يستثنوا الكسائي، ولا هشامًا، فلعل لهما قولين في المسألة.

حجة البصريين على فعلية (أفعل): دخول نون الوقاية عليه إذا اتصل بياء المتكلم، وأنّه مفتوح الآخر، ولولا أنّه فعل ماضٍ لم يكن لبنائه على

(1) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 101 أ).
(2) المصدر السابق (ل 101 أ).
(3) المصدر السابق (ل 101 أ).
(4) المصد السابق (ل 101 أ).
(5) المصدر السابق (ل 101 أ).

(6) سورة البقرة، من الآية (271).
(7) العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص (284) .
(8) سورة القارعة، الآيتان (1 – 2).
(9) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري (2/ 381).
(10) سيبويه، الكتاب (1/ 72).
(11) المبرد، المقتضب (4/ 177).
(12) أبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب (4/ 2065)، والأزهري، التصريح بمضمون التوضيح (3/ 396).
(13) السيرافي، شرح الكتاب (1/ 355).
(14) الخوارزمي، التخمير شرح المفصل (3/ 325).
(15) الواسطي، شرح اللمع، ص (179).
(16) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 102 أ).

الفتح وجه؛ لأنّه لو كان اسمًا لارتفع؛ لكونه خبرًا لـ(ما) على كلا المذهبين، فلما لزم الفتح دلَّ على أنّه فعلٌ، ثم إنّه يَنصب المعارف والنكرات، و(أفعل) إذا كان اسمًا لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز، نحو قولك: (زيد أكبر منك سنًّا)(1).

وحجة الكوفيين على اسمية (أفعل) أنّه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف؛ لأنّ التصرف من خصائص الأفعال، فلمّا لم يتصرف دلّ على أنّه اسمٌ، ثم إنّه يدخله التصغير، وهو من خصائص الأسماء كقولهم: (ما أحيسنه)(2).

واختار ابن نصير الميداني قول البصريين إن (أفعل) فعل؛ فذكر القولين في المسألة بأدلتهما، ثم أجاب عن حجة الكوفيين بما يضعفها، ويرجّح عنده قول البصريين(3).

واحتج لاختياره بما احتج به البصريون(4).

وأما حجة الكوفيين فقد أجاب عنها ابن نصير الميداني بقوله: «وأما احتجاجهم بالتصغير فيرده أنا نقول: لما كان أفعل التعجب شبيهًا بأفعل التفضيل من حيث اتحادهما في اللفظ -وأفعل التفضيل اسم- وسع لأفعل التعجب في الحمل عليه، والشيء إذا خرج عن بابه حمل على ما نقل إليه، وأمّا احتجاجهم بالجمود فيرده أنا نقول ليس الجمود بقاصر على الأسماء بل قد يوجد في أفعال كثيرة كـ(نعم) و(بئس) و(عسى) و(ليس)، وحيث كان الجمود يعتري الأفعال أيضًا فلا حجة على إخراج أفعل التعجب عن الفعلية»(5).

والمختار عندي هو القول بفعليّتها لما ذكر من الأدلة، وأما حجة الكوفيين على اسمية أفعل فقد تقدم جواب ابن نصير الميداني عنها بما يضعفها ويرجح القول بفعليتها، والله أعلم بالصّواب.

(1) السيرافي، شرح الكتاب (1/ 355)، وابن الأنباري، الإنصاف (1/ 126)، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص (286)، والزبيديّ، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ص (118).

(2) السيرافي، شرح الكتاب (1/ 355)، وابن الأنباري، الإنصاف (1/ 126).

(3) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 102 أ).

(4) المصدر السابق (ل 102 أ).

(5) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 102 أ).

9. الفعل في صيغة (أفعل به) لفظه لفظ الأمر ومعناه التعجب

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنّ الفعل في صيغة (أفعل به) لفظه لفظ الأمر، ومعناه التعجب، وهو قول جمهور البصريين(6)، وبه قال أبو البركات الأنباري (ت: 577هـ)(7)، وابن خروف(8)، والعكبري(9).

والثاني: أنّ الفعل في صيغة (أفعل به) أمر حقيقة، بمعنى أنّه أمر باستدعاء التّعجب من المخاطب مسندًا إلى ضميره، وهو قول الفراء(10)، والأخفش(11)، والزجاج (ت: 311هـ)(12)، والزمخشري (ت: 538هـ)(13).

ونسب أبو حيان(14)، وابن نصير الميداني(15) القول الثاني إلى ابن خروف، وهذه النسبة خلاف ما صرح به ابن خروف في شرح الجمل حيث قال: «وقولهم: (أفعل به) لفظه لفظ الأمر، ومعناه التعجب، والجار والمجرور هو الفاعل، ولا ضمير في الفعل»(16).

وعلى القول الأول: الجار والمجرور في موضع الفاعل، ولا ضمير في الفعل، **وعلى القول الثاني:** الفاعل مضمر، والجار والمجرور في موضع نصب(17).

حجة القول الأول: أنّه لو كان أمرًا لاختَلَف مع المذكر، والمؤنث، والتثنية، والجمع، بل يقال: يا زيد أحسن بهند، ويا زيدان أحسن بهند، ويا زيدون أحسن بهند، فلو لم يكن معناه: ما أحسن هندًا، فينقل من الأمر إلى التعجب لوجب بروز الضمير على حسب من هو له، ثم إنّه لا يجزم جوابًا، ولا ينصب بعد الفاء، نحو: أحسن بزيد يكرمُك، وأحسن بزيد فيكرمُك، ولو كان أمرًا لم يمتنع ذلك، وأيضًا فإنّه لو كان أمرًا لاعتلّ، نحو:

(6) أبو حيان، التذييل والتكميل (10/ 186).

(7) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص (122).

(8) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي (2/ 584).

(9) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 202).

(10) أبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب (4/ 2067).

(11) ابن فلاح، المغني في النحو، ص (1224).

(12) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 202).

(13) الزمخشري، المفصل في علم اللغة، ص (330).

(14) أبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب (4/ 2067).

(15) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 102 أ).

(16) ابن خروف، شرح جمل الزجاجي (2/ 584).

(17) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 203).

المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية) المجلد 20 - العدد 1 - 2019م (1440هـ)

أقوم بزيد، وأبيع به، وإنما صحّ؛ لأنّه في معنى: ما أقومه، وما أبيعه[1].

وحجة القول الثاني: أنّه إخراج اللّفظ عن حقيقته إلى مجازه، مع إمكان حمله على حقيقته، ثم إنّه يؤدّي إلى زيادة الباء مع المرفوع، وهو قليلٌ، وما صرنا إليه زيادة الباء مع المنصوب، وهو كثير[2].

واختار ابن نصير الميداني قول جمهور البصريين، وهو أنّ الفعل في صيغة (أفعل به) لفظه لفظ الأمر، ومعناه التعجب؛ فقال: «وأما أفعل به فإنه لفظة أمر وتعجب، وليس بأمر حقيقة، وهذا هو الصحيح، وحكي عن الزجاج أنّه أمر حقيقة»[3].

وضعف القول إنّه أمر حقيقة بأمور فقال: «وهو ضعيف لأوجه منها: أنّ الأمر طلب إيقاع الفعل، والتعجب لا يكون إلا من أمر قد وجد، ومنها: أنّ لفظه يكون بلفظ الإفراد مع المفرد، والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، والأمر ليس كذلك، ومنها أنّه لو كان أمرًا لكان المتكلم آمرًا بالتعجب، ولم يكن متعجبًا كما لم يكن الآمر بالدعاء والحلف، داعيًا ولا حالفًا»[4].

والراجح عندي هو قول جمهور البصريين، وهو أنّ الفعل في صيغة (أفعل به) لفظه لفظ الأمر ومعناه التّعجب؛ لسلامته مما يرد على القول الثاني من الإشكالات التي ذكرها ابن نصير الميداني، وغيره[5]، والله أعلم بالصّواب.

10. الأمر بصيغة (افعل) مبني

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنّه مبنيّ، وهو قول البصريين[6]، ومنهم: سيبويه[7]، والمبرد[8].

والثاني: أنّه معرب مجزوم بلام مقدرة، وهو قول الكوفيين[9]، ومنهم: الفراء[10]، وأبو بكر الأنباري (ت: 327هـ)[11]، واختاره المالقي[12].

حجة القول بالبناء: أنّ الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال لمشابهةٍ ما بالأسماء، فكان باقيًا على أصله في البناء، ثم إنَّ الإجماع حاصل على أنّ ما كان على وزن (فَعَالِ) من أسماء الأفعال كـ (نزال) مبني؛ لأنّه ناب عن فعل الأمر، والمشبّه كالمشبّه به، فثبت أنّه مبني[13].

واحتج من قال بالإعراب بأمور من أهمها: أنّ الأصل في الأمر للمواجَهِ في نحو (افعل) أن يكون باللام نحو (لِتَفْعل) كالأمر للغائب، إلا أنّه لما كثر استعمال الأمر للمواجَهِ في كلامهم استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال؛ فحذفوها مع حرف المضارعة للتخفيف، وذلك لا يكون مزيلاً لها عن أصلها، ولا مبطلاً لعملها، ثم إنّه تُحذف منه النونُ إذا أخذ من الأمثلة الخمسة، وحروفُ العلة، وهذه لا يحذفها إلا الجازم؛ لأنَّ البناء ليس له قوة حذف الحرف[14].

واختار ابن نصير الميداني القول إنَّ الأمر بصيغة (افعل) مبنيّ، فقال: «ومنها ما قد اختُلف في بنائه -والصّحيح أنّه مبنيّ- وهو الأمر»[15].

واحتج ابن نصير الميداني على بناء الأمر بأنّ الفعل المضارع إنما استحق أن يعرب لشبهه بالاسم في كونه يوصف به، وأما الأمر فلا يوصف به كما يوصف بالاسم حتى يعطى منزلة الاسم التي هي الإعراب، فلما لم يعط رتبة الاسم التي هي الإعراب؛ لعدم شبهه به، لم يبق له سوى البناء[16].

والمختار عندي هو أنّ الأمر بصيغة (افعل) فعل قائم بذاته، وليس مقتطعًا من المضارع؛ لأنّ هذه الصيغة مطردة في الاستعمال، والأصل في الكلمات

(1) ابن فلاح، المغني في النحو، ص (1224).
(2) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (2/ 102).
(3) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 102 أ).
(4) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 102 أ).
(5) ابن مالك، شرح التسهيل (3/ 33 - 34)، وأبو حيان، التذييل والتكميل (10/ 190).
(6) ابن الأنباري، الإنصاف (2/ 524).
(7) سيبويه، الكتاب (1/ 17).
(8) المبرد، المقتضب (2/ 3 - 4).
(9) ابن الأنباري، الإنصاف (2/ 524).
(10) الفراء، معاني القرآن (1/ 469).
(11) الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال، ص (18).
(12) المالقي، رصف المباني (303).
(13) ابن الأنباري، الإنصاف (2/ 524 - 534)، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص (154).
(14) ابن الأنباري، الإنصاف (2/ 524 - 534)، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص (154).
(15) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 156 أ).
(16) المصدر السابق (ل 156 ب).

الاستقلال، ولا يُدعى خلافَ ذلك إلا بدليل، ولا دليل هنا على الاقتطاع؛ لأنّ المقتطع منه المدعى -لِتَفعل- قليلٌ في واقع اللغة لا توضع عليه الأبواب، ولأنّ في صيغة (لِتَفعل) على قلتها دلالةٌ ليست في صيغة (افعل)، وهي التوكيد بسبب اللام، وادعاء حذفها ينافي الغرض من ذكرها، فدلّ ذلك على أنّ هذه الصيغة مُخلَّصةٌ للاستقبال بنفسها، فهي أصل قائم بنفسه.

فإذا تقرر ذلك فالحكم عليه بالبناء هو الأظهر؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء، والمعرب منها إنما أعرب لمشابهته الاسم، وأما تغير آخر الأمر من سكون وغيره فلا ينافي البناء؛ لأنّ هذا التغير ليس لعامل حتى يحكم بإعرابه، فمَثَلُه كمثل الفعل الماضي عندما يتغير آخره بسبب اتصاله بالواو، أو بضمير رفع متحرك، وهو مبنيٌّ لا أعلم في بنائه خلافًا، واللهُ أعلم بالصّواب.

11. جواز بناء وإعراب الظروف المبهمة المحمولة على (إذ) و (إذا) إذا أضيفت إلى جملة اسمية أو صدرها مضارع

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: جواز البناء والإعراب، وهو قول الكوفيين[1]، واختاره أبو علي الفارسي[2]، وابن مالك[3].

والثاني: وجوب الإعراب، وهو المنقول والمشهور عن البصريين[4]، وذكر ابن نصير الميداني أن مذهب البصريين وجوب البناء فقال: «وذهب البصريون إلى وجوب البناء حين سبق الظرف جملة اسمية أو مصدرة بمضارع، ويرد ذلك ورود الإعراب في القرآن، وكون أكثر القراء عليه»[5].

وما نقله ابن نصير مذكور في بعض كتب البصريين فقد قال أبو حيان: «وقد وقع في بعض تصانيف أصحابنا أنه يتحتم فيه البناء، وهذا قول لم يذهب إليه أحد، فهو وهم»[6].

حجة جواز البناء كثرة مجيء السماع به[7] ومنه قول الشاعر[8]:

الضاربون عميرًا عن بيوتهم
بالتل يومَ عميرٌ ظالم عادي

وقول الشاعر[9]:

دعاني ولم أهجر ولو ظنّ لم ألم
على حينَ لا بدو ملام ولا حضر

وقول الشاعر[10]:

تذكر ما تذكر من سليمى
على حينَ التواصل غير دانِ

هكذا نقلت هذه الأبيات بالفتح على البناء[11].

وحجة وجوب الإعراب: «عدم السماع الذي يقاس على مثله، فإن ما ذكر من الأبيات محتمل لغير البناء، وما في الشعر نادر محفوظ، وأكثره لم يقع عليه القدماء مع شدة بحثهم»[12].

واختار ابن نصير الميداني قول الكوفيين وهو جواز البناء والإعراب فقال: «وهذا القسم الجاري مجرى إذ فيما ذكر يخير فيه بين الإعراب والبناء، ويختار حين سبقه جملة اسمية أو صدرها مضارع الإعراب، وهذا مذهب الكوفيين واختاره جماعة منهم الفارسي وابن مالك.. وذهب البصريون إلى وجوب البناء حين سبق الظرف جملة اسمية أو مصدرة بمضارع، ويرد ذلك ورود الإعراب في القرآن، وكون أكثر القراء عليه»[13].

واحتج لاختياره[14] بقوله تعالى: ﴿هَـٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[15]، بفتح (يوم) ورفعه[16]،

(1) ابن السراج، الأصول في النحو (2/ 11)، وابن مالك، شرح التسهيل (3/ 255).
(2) في: ابن الناظم، شرح الألفية، ص (394).
(3) ابن مالك، شرح التسهيل (3/ 255).
(4) ابن مالك، شرح التسهيل (3/ 255)، وأبو حيان، ارتشاف الضرب من كلام العرب (4/ 1828).
(5) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 149 أ- ب).
(6) أبو حيان، البحر المحيط (7/ 455 - 456).

(7) ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (7/ 3231).
(8) هو: عمير بن شيم القطامي، البيت في: المبرد، المقتضب (4/ 145)، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري (1/ 132).
(9) هو أسد بن عنقاء الفزاري، ينظر البيت في: ابن مالك، شرح التسهيل (3/ 256)، السَّلسيلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل (2/ 716).
(10) لم أقف على قائله، ينظر البيت في: ابن مالك، شرح التسهيل (3/ 256).
(11) ابن مالك، شرح التسهيل (3/ 256).
(12) الشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (4/ 83).
(13) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 149 أ - ب).
(14) المصدر السابق (ل 149 أ - ب).
15)) سورة المائدة، من الآية (119).
16)) الفتح قراءة نافع، والرفع قراءة بقية السبعة. ابن الباذش،

وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لاَ تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا﴾[1]، بفتح (يوم)، ورفعه[2].

والمختار عندي هو جواز الإعراب والبناء لكثرة شواهد البناء في ذلك، وما ثبت سماعًا وكثُر وجب قبولُه، والله أعلم بالصّواب.

12. مراتب المشار إليه ثلاث: قريبة ومتوسطة وبعيدة

للنّحويين في مراتب المشار إليه قولان:

أحدهما: أنّ مراتب المشار إليه ثلاث: قريبة، ومتوسطة، وبعيدة، فللمجرد من أسماء الإشارة للقريبة (ذا)، وذو الكاف للمتوسطة (ذاك) وما فيه الكاف واللام للبعيدة (ذلك)، وهو قول أكثر النّحويين[3]، واختاره الجزولي (ت: 605هـ)[4]، وابن فلاح اليمني[5]، وأبو حيان[6]، وابن جمعة الموصلي[7].

والثاني: أنّ مراتب المشار إليه اثنتان: قريبة وبعيدة، ولا ثالث لهما، وهذا هو الظّاهر من كلام سيبويه[8]، والمبرد[9]، وصحّحه ابن مالك، وجعله الظّاهر من كلام المتقدّمين، ودلّل على صحته بخمسة أمورٍ منها: أنّ المشار إليه شبيه بالمنادى، والنحويون مجمعون على أنّ المنادى ليس له إلا مرتبتان، فليقتصر في المشار إليه على مرتبتين؛ إلحاقًا للنّظير بالنظير[10].

واختار ابن نصير الميداني القول إنّ مراتب المشار إليه ثلاث: قريبة ومتوسطة وبعيدة، وعلّل اختياره بعدم وجود مانع يمنع ذلك فقال: «وفي الجملة لا يخلو المشار إليه من أن يكون قريبًا، أو بعيدًا، أو متوسطًا، خلافًا لمن ادّعى عدم إمكان كونه من وسطه؛ إذ لا مانع من ذلك»[11].

والمختار عندي أنّ مراتب المشار إليه محصورة في مرتبتين: قريبة وبعيدة؛ وذلك لما ذكره ابن مالك من الحجج[12]، وأقواها -كما قال المراديّ[13]- أنّ ترك اللام لغة تميم، والإتيان بها لغة أهل الحجاز، فلو كانت المراتب ثلاثًا للزم أنّ التميميين لا يشيرون إلى البعيد، والحجازيين لا يشيرون إلى المتوسط، فليس للمشار إليه غير مرتبتين، والله أعلم بالصّواب.

13. المصدر أصل للفعل

المسألة فيها قولانِ للنحويين:

أحدهما: أنّ المصدر أصل للفعل، وهو قول البصريين[14].

والثاني: أنّ الفعل أصل للمصدر، وهو قول الكوفيين[15].

حجة البصريين: أنّ المصدر يدل على الحدث فقط، والفعل يدل على الحدث والزمان، وما يدل على معنى واحد كالمفرد، وما يدل على معنيين كالمركب، والمفرد قبل المركب، ثم إنّ المصدر جنس يقع على القليل والكثير، والماضي والمستقبل، فهو كالعموم، والفعل يختص بزمان معين، والعام قبل الخاص[16].

وحجة الكوفيين: أنّ الفعل يعمل في المصدر، والعامل قبل المعمول[17].

واختار ابن نصير الميداني القول إن المصدر أصل للفعل فقال: «اختلف في هل المصدر أصل للفعل أو الفعل أصل له على قولين: أحدهما -وهو الصحيح- وذهب إليه البصريون أن المصدر الأصل»[18].

الإقناع في القراءات السبع (2/ 637).

(1) سورة الانفطار، من الآية (19).

(2) الرفع قراءة ابن كثير وأبي عمرو، والفتح قراءة بقية السبعة. ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع (2/ 806).

(3) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (1/ 261).

(4) الجزولي، المقدمة الجزولية، ص (68).

(5) ضائحي، المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيقًا «القسم الأخير منه من باب المبنيات إلى نهاية الكتاب» (1/ 108).

(6) أبو حيان، التذييل والتكميل (3/ 191).

(7) الموصلي، شرح كافية ابن الحاجب (1/ 339).

(8) سيبويه، الكتاب (2/ 78).

(9) المبرد، المقتضب (4/ 277 – 278).

(10) ابن مالك، شرح التسهيل (1/ 242).

(11) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 166 ب).

(12) ابن مالك، شرح التسهيل (1/ 242).

(13) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (1/ 410).

(14) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 235).

(15) المصدر السابق (1/ 235)، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص (143).

(16) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 235)، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 260)، والعكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص (143).

(17) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 260).

(18) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 126 ب).

واحتج لاختياره بأمور من أهمها[1]:

أولاً: كون المصدر اسمًا، والاسم يُحدِث الفعل، ولم يكن المحدَث بأصل للمحدِث له.

ثانيًا: أنّ المصدر اسم، والاسم قد يستغنى به عن الفعل، بدليل أنّ الجملة المصدرة باسم لا تفتقر الإفادة بها إلى كون عجزها فعلاً، وإنما تحصل الإفادة بكونه اسمًا أيضًا كما جملة: زيدٌ قائمٌ، والفعل لا يستغنى به عن اسم يسند إليه؛ لكونه فاعلاً له أو ينوب عن فاعله عند عدم ذكره، لأنّ الثمرة لا توجد دون أصل، وربما وجد الأصل دون ثمرة، والأفعال ثمرة المصدر إذ هي منه تجتبى.

ثالثًا: أنّ المصدر بمنزلة المفرد لدلالته على شيء واحد وهو الحدث، والفعل بمنزلة الاثنين؛ لدلالته على الحدث والزمان، ولا شك أنّ رتبة الواحد في العدد قبل الاثنين.

والمختار عندي هو ما اختاره ابن نصير، وهو أنّ المصدر أصل للفعل؛ لما ذكره من الأدلة، ثم إنّ حجة الكوفيين ضعيفة من وجهين كما ذكر العكبريّ[2]:

أحدهما: أنّ الاشتقاق يوجد من جهة المعاني والتصريف، لا من باب العامل والمعمول.

والثاني: أنّ الحرف يعمل في الاسم، وليس الحرف مشتقًّا من الاسم، وكذلك الفعل يعمل في الأعلام والأجناس التي ليست مصادر، ولا يقال: هي مشتقة منه، والله أعلم بالصّواب.

14. العامل في المفعول معه الفعلُ الذي قبله

المسألة فيها أربعة أقوال للنّحويين:

أحدها: أنّ المفعول معه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو، وهو قول أكثر البصريين[3]، ومنهم سيبويه[4].

والثاني: أنّه منصوب على الخلاف، وهو قول الكوفيين[5].

والثالث: أنّه منصوب بتقدير عامل، وهو قول الزجاج[6].

والرابع: أنّه منصوب بالواو، وهو قول الجرجاني (ت: 471هـ)[7].

حجة البصريين: أنّ العامل فيه هو الفعل؛ وذلك لأنّ الأصل في نحو قولهم: (استوى الماء والخشبة): مع الخشبة، إلا أنّهم أقاموا الواو مقام (مع) توسعًا في كلامهم، فقوي الفعل بالواو، فتعدى إلى الاسم فنصبه، كما قوي بالهمزة في قولك: أخرجت زيدًا، ونظير هذا نصبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية (إلا) نحو: قام القوم إلا زيدًا، فكذلك ههنا المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو[8].

وحجة الكوفيين: أنّه إذا قال: استوى الماء والخشبة، لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأنّ الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في (جاء زيد وعمرو) فقد خالف الثاني الأولَ، فانتصب على الخلاف[9].

وحجة الزجاج: أنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، فتعين تقدير عامل بعد الواو[10].

وأما حجة الجرجاني فقد قال أبو حيان: «شبهة الجرجاني -والله أعلم- أنه رآها مختصة بالاسم؛ إذ لا يقع الفعل بعدها»[11].

واختار ابن نصير الميداني القول إنّ العامل في المفعول معه هو الفعل فقال: «واختلاف في العامل فيه على قولين: أحدهما -وهو الصحيح- أنه الفعل، أو ما في معناه، والثاني: أنّه الواو»[12]. ولم يذكر قول الكوفيين والزّجاج في المسألة.

وضعف القول إنّه منصوب بالواو فقال: «والثاني: أنّه الواو، وليس بمرضي؛ لاقترانها بالفعل؛ إذ يلزم من جعل العمل لها إبطال عمل ما هو الأولى أن يعمل وهو الفعل، ولو أعملا معًا لاجتمع عاملان على معمول واحد، ولزم التنازع ثَمّ، وليس مقصودًا»[13].

(1) المصدر السابق (ل 126 ب).
(2) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 261).
(3) ابن الخباز، توجيه اللمع، ص (200).
(4) سيبويه، الكتاب (1/ 297).
(5) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 248).
(6) رأيه في: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص (171).

(7) الجرجاني، الجمل في النحو، ص (76 – 77).
(8) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 248)، وأبو حيان، التذييل والتكميل (8/ 103).
(9) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 248)، والعكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (1/ 279).
(10) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 248)، وأبو حيان، التذييل والتكميل (8/ 103).
(11) أبو حيان، التذييل والتكميل (8/ 104).
(12) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 122 ب).
(13) المصدر السابق (ل 123 أ).

والمختار عندي هو أنّ العامل في المفعول معه هو الفاعل الذي قبله بتوساط الواو؛ وذلك لضعف الأقوال الأخرى بما يأتي:

فأما قول الكوفيين إنّه منصوب على الخلاف فضعيف؛ من جهة أنهما إذا تخالفا فليس نصب الثاني على المخالفة بأولى من نصب الأول، ثم إنّ المخالفة موجودة في نحو: (قام زيد لا عمرو)، ولا ينتصب الثاني، فدلّ ذلك على بطلان تعليل النّصب بالمخالفة[1].

وأما قول الزجاج إنّه منصوب بعامل مقدر فضعيف؛ من جهة أنّ دعوى الإضمار على خلاف الأصل، فلا يصار إليه ما وجد عنه مندوحة[2].

وقول الزجاج: الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو، مجابٌ عنه بأنّ الفعل إنما يعمل بحسب الاقتضاء، وهذا الفعل يقتضي العمل بواسطة كـ (ضربت زيدًا وعمرًا)، فإنّ عمرًا منصوب بواسطة الواو[3].

وأما قول الجرجاني إنّه منصوب بالواو، فقد تقدّم تضعيف ابن نصير الميداني له، ويضاف عليه ما ذكره أبو حيان من أنّها لو كانت هي العلة للنّصب في الاسم لاتّصل بها ولم ينفصل، كما اتّصل بإنّ وأخواتها، وبأنّه حُكمٌ بلا نظير؛ لأنّه ما من حرف ينصب إلا وهو مشبّهٌ بالفعل، أو مشبّهٌ بما شُبّه بالفعل، وبأنّه لو كان كما زعم لم يُشترط في وجود النّصب تقدم فعل، أو ما جرى مجراه، فكان يقال: كلُّ رجل وضيعتَه، بالنّصب، وذلك لا يقال[4]، والله أعلم بالصّواب.

15. (سراويل): ممنوع من الصرف لأنّه اسم مفرد أعجمي

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنّه ممنوع من الصرف؛ لأنّه مفرد أعجمي، حُمل على موازنه في العربية كمصابيح، فأجري مجراه، وهو قول سيبويه[5]، والزجاج (ت: 311هـ)[6]، والفارسي[7]، والأعلم الشنتمري[8].

والثاني: أنه عربي وهو جمع سروالة، وهي قطعة خرقة، قال الشاعر:

عليه من اللؤم سروالة ... فليس يرق لمستعطف[9]

ولا ينصرف؛ لأنّه مسمّى جمع، وهذا القول نسبه ابن فلاح إلى المبرد[10]، ورأيُ المُبرد في المقتضب هو رأي سيبويه أنّها اسم مفرد أعجمي[11]، إلا أنّه ذكر في موضع من المقتضب أنّ من العرب من يراها جمعًا واحدها سروالة[12]، فذكره على أنّه قول من الأقوال، ولم يأخذ به.

واختار ابن نصير الميداني القول إنّ سراويل: ممنوع من الصرف؛ لأنّه اسم مفرد أعجمي، فقال: «وسراويل، وقيل بإفراده على سروالة، والصّحيح أنّه اسم مفرد أعجمي»[13].

والمختار عندي هو ما اختاره ابن نصير الميداني وهو أنّ سراويل: ممنوع من الصرف؛ لأنّه اسم مفرد أعجمي، فأمّا سروالة فهي لغة في السراويل وليست مفردًا له[14]، والمعنى يأبى أن تكون سروالة في البيت المستشهد به مفرد سراويل؛ لأنّ الشّاعر «ذكره في معرض الهجو، وليس يريد أنّ عليه من اللؤم قطعة، إنما يريد وصفه بتمام لبس اللؤم كما أنّ السراويل تمام اللباس»[15] فسروالة بمعنى سراويل في البيت، والله أعلم بالصّواب.

(1) ابن الأنباري، الإنصاف (1/ 250).
(2) النهاري، المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيق القسم الثاني منه من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع (1/ 345 - 346).
(3) المصدر السابق (1/ 345 - 346).
(4) أبو حيان، التذييل والتكميل (8/ 105 - 106).
(5) سيبويه، الكتاب (3/ 229).
(6) الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، ص (64).
(7) الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه (3/ 55).
(8) سلطان، الأعلم الشنتمري وآثاره مع تحقيق كتابه «النكت في تفسير كتاب سيبويه» (2/ 829).
(9) لم أقف على قائله، والبيت في: المبرد، المقتضب (3/ 346)، وسلطان، الأعلم الشنتمري وآثاره مع تحقيق كتابه «النكت في تفسير كتاب سيبويه» (2/ 829)، والبطليوسي، إصلاح الخلل، ص (272).
(10) النهاري، المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيق القسم الثاني منه من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع (2/ 998).
(11) المبرد، المقتضب (3/ 326).
(12) المصدر السابق (3/ 345).
(13) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 153 أ).
(14) سلطان، الأعلم الشنتمري وآثاره مع تحقيق كتابه «النكت في تفسير كتاب سيبويه» (2/ 829)، وابن مالك، شرح الكافية الشافية (3/ 1501).
(15) النهاري، المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيق القسم الثاني منه من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع (2/ 998).

16. الألف والهمزة حقيقتان مختلفتان

المسألة فيها قولان للنحويين:

أحدهما: أنّهما حقيقتان مختلفتان، وعليه فإنَّ حروف العربية تسعة وعشرون حرفًا، وهو قول جمهور النّحويين، ومنهم: الخليل[1]، وسيبويه[2]، وابن السراج[3]، وابن جني (ت: 392هـ)[4].

والثاني: أنَّ الألف هي الهمزة، وعليه فإنّ حروف العربية ثمانية وعشرون حرفًا بإسقاط الهمزة، وهو قول المبرد[5].

حجة الجمهور: أنَّ واضع أسماء حروف المعجم وضعها على أن يكون في أول الاسم لفظ الحرف المسمى بذلك الاسم، نحو (جيم) و (دال) (ياء) وأمثال ذلك، فالألف اسم للهمزة؛ لوجود الهمزة في أوله، فأما الألف التي هي مدة فلم يتمكن ذلك في اسمها؛ لأنّها ساكنة، ولا يبتدأ بساكن، فسميت ألفًا باسم أقرب الحروف إليها في المخرج، وهو الهمزة[6].

واحتُج للمبرد: بأنّ الهمزة لا صورة لها، إذ تصور بحروف المد واللين، والحروف يستدل عليها بصورها[7].

واختار ابن نصير الميداني القول إنّهما حقيقتان مختلفتان، فقال: «إن قيل: الألف تسمى حرفًا مع أنَّ تحملها للحركة متعذر، وهذا مخالف لما تقرر، فالجواب عنه أن يقال: ليس تعذرُ تحملِه الحركةَ مانعًا من تسميته حرفًا؛ إذ إنّما تعذرت حركته ليفرق بسهولته.. بينه وبين الهمزة، هذا هو الصواب، وهو خلاف مذهب المبرد فإنه زعم اتحادهما ماهيةً»[8].

واحتج لاختياره فقال: «الذي يدل على انفراد كل من الهمزة والألف تسميةً أنّ الألف تبدل من الهمزة في نحو: آدم، إذ الأصل فيه همزتان، أبدلت ثانيتهما ألف تخفيفًا؛ إذ لو كانت إياها لما أبدلت منها؛ إذ الشيء لا يبدل من نفسه»[9].

وذكر حجةً أخرى للمبرد، وأجاب عنها بما يضعفها فقال: «وهو خلاف مذهب المبرد فإنّه زعم اتحادهما ماهيةً، محتجًّا بوجود اسم كل حرف في أوله، وكون أول الاسم همزة، ولا حجة في ذلك؛ بدليل أنّ أول اسم الهمزة: ها، ولا قائل بأنّ الهاء هي الهمزة».

والمختار عندي هو أنَّ الألف والهمزة حقيقتان مختلفتان؛ لما ذكره ابن عصفور من أنّ الهمزة لو لم تكن حرفًا لكان (أخذ)، و (أكل)، وأمثالهما على حرفين خاصة؛ لأنّ الهمزة ليست عند المبرد حرفًا، وذلك باطلٌ؛ لأنّه أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف: فاء وعين ولام[10].

فأمّا عدم استقرار صورتها على حال واحدة فسبب ذلك -كما ذكر ابن عصفور- أنّها كتبت على حسب تسهيلها، ولولا ذلك لكانت على صورة واحدة، وهي الألف، ومما يدل على ذلك أنَّ الموضع الذي لا تسهل فيه تكتب فيه ألفًا بأي حركة تحركت، وذلك إذا كانت أولاً، نحو: (أحمد)، و(أُبلم)، و (إثمد)[11]، والله أعلم بالصواب.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على النبي الأمين، الذي بلغ الأمانة، وأدى الرسالة، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

ففي ختام هذا البحث العلمي أبرز أهم النتائج التي توصلت إليها:

- **التمهيد:** بينت فيه حياة ابن نصير الميداني، وانتهيت إلى أنّ ابن نصير لم يأخذ حظًّا وافرًا من الشهرة التاريخية؛ فقد ضنت كتب التاريخ والتراجم بذكر سيرته، ولم تبرز دوره في الحياة العامة إلا في النزر اليسير من الحالات.

- **الدراسة:** درست فيها اختيارات ابن نصير الميداني وانتهيت إلى أنّ الخصائص المنهجية لاختيارات ابن نصير الميداني تكمن في الآتي:

أولاً: الاحتجاج بالقراءات القرآنية: ومن ذلك أنه احتج لجواز بناء وإعراب الظرف المضاف إلى الجملة بقوله تعالى: ﴿هَـٰذَا يَـوْمُ يَنفَـعُ الصَّادِقِـينَ

(1) الخليل، العين (1/ 57).
(2) سيبويه، الكتاب (4/ 431).
(3) ابن السراج، الأصول في النحو (3/ 399).
(4) ابن جني، سر صناعة الإعراب (1/ 43).
(5) المبرد، المقتضب (1/ 328).
(6) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (2/ 664).
(7) ابن جني، سر صناعة الإعراب (1/ 43)، وضائحي، المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيقًا «القسم الأخير منه من باب المبنيات إلى نهاية الكتاب» (3/ 2396).
(8) ابن نصير، ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب (ل 181 أ).
(9) المصدر السابق (ل 181 أ).
(10) ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف (2/ 664).
(11) المصدر السابق (2/ 664).

المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل (العلوم الإنسانية والإدارية) المجلد 20 - العدد 1 - 2019م (1440هـ)

صِدْقُهُمْ﴾[1] بفتح (يوم) ورفعه[2]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْئًا﴾[3]، بفتح (يوم)، ورفعه[4].

ثانيًا: الاحتجاج بالقواعد العامة في الدرس النّحوي، ومن هذه القواعد:

- «ليس بجائز عندهم الرجوع في الشيء عن أصله إلى سواه»[5].
- «أنّ الأصل في كلامهم العدول عن متكلّف فيه إلى غيره»[6].

ثالثًا: التعليل، وأعني به الاحتجاج بالعلل العقلية، ومنه أنه اختار القول إن المصدر أصل للفعل واحتج بأنّ المصدر بمنزلة المفرد لدلالته على شيء واحد وهو الحدث، والفعل بمنزلة الاثنين؛ لدلالته على الحدث والزمان، ولا شك أنّ رتبة الواحد في العدد قبل الاثنين.

رابعًا: النقد والمناقشة، يدل على ذلك نقده للأقوال والحجج المخالفة لرأيه، ومنه أنه ضعف القول إنّ المفعول معه منصوب بالواو فقال: «والثاني: أنّه الواو، وليس بمرضي؛ لاقترانها بالفعل؛ إذ يلزم من جعل العمل لها إبطال عمل ما هو الأولى أن يعمل وهو الفعل، ولو أعملا معًا لاجتمع عاملان على معمول واحد، ولزم التنازع ثَمّ، وليس مقصودًا»[7].

خامسًا: اتجاهه البصريّ، ويدل عليه أمران:

أولاً: أنّ منهج ابن نصير الميداني في السماع والقياس هو منهج البصريين، فهو يرى أنّ السماع النادر لا يقاس عليه، ويدل على ذلك قوله: «والنادر لا حكم له فيحكى، ولا يقاس عليه»[8]، وهذا المنهج في القياس هو منهج البصريين.

ثانيًا: ميله في الآراء الفرعية إلى المذهب البصري، وآراء أئمة البصريين، فقد وافقهم في ثلاثة عشر قولاً من أصل ستة عشر قولاً، وخالفهم في ثلاثة أقوال وافق فيها الكوفيين، وهي إعمال إنْ عمل ليس، وأنّ الخبر الجامد المؤول بالمشتق لا يتحمل الضمير، وجواز بناء وإعراب الظروف المبهمة إذا أضيفت إلى جملة اسمية أو فعلية صدرها مضارع.

سادسًا: عدم التعصب، ويدل على ذلك بوضوح اختياره مذهب الكوفيين في المسائل الثلاث المتقدمة مع أنّه بصريّ الاتجاه.

هذه أهم النتائج التي أرشد إليها البحث، وأحمد الله تعالى على تيسيره وتوفيقه وعونه، وامتنانه، فهو صاحب الفضل أولاً وآخرًا.

(1) سورة المائدة، من الآية (119).
(2) الفتح قراءة نافع، والرفع قراءة بقية السبعة. ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع (2/ 637).
(3) سورة الانفطار، من الآية (19).
(4) الرفع قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، والفتح قراءة بقية السبعة. ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع (2/ 806).
(5) مسألة (4).
(6) مسألة (5).
(7) مسألة (10)، وينظر: مسألة (12) و (15) و (16).
(8) مسألة (11).

المراجع

ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله. تحقيق: قدارة، فخر صالح. 1415هـ. أسرار العربية. الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان.

ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله. تحقيق: عبدالحميد، محمد محيي الدين. 1415هـ. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. بدون رقم الطبعة، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ابن الباذش، أحمد بن علي. تحقيق: المزيدي، أحمد فريد. 1419هـ. الإقناع في القراءات السبع. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر الدويني. تحقيق: محمد، إبراهيم. 1425هـ. الإيضاح في شرح المفصل. الطبعة الأولى، دار سعد الدين، دمشق، سوريا.

ابن الخباز، أحمد بن الحسين. تحقيق: دياب، فايز زكي محمد. 1423هـ. توجيه اللمع. الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، مصر.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل. تحقيق: الفتلي، عبدالحسين. 1405هـ/ 1985م. الأصول في النحو. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسين العلوي. تحقيق: الطناحي، محمود محمد. 1413هـ/ 1992م. أمالي ابن الشجري. الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، مصر.

ابن العماد، شهاب الدين أبو الفلاح عبدالحي بن أحمد ابن محمد العكري الحنبلي. تحقيق: عطا، مصطفى عبدالقادر. 1419هـ. شذرات الذهب في أخبار من ذهب. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن مالك الطائي الجياني. تحقيق: محمد، عبدالحميد السيد. 1415هـ. شرح ألفية ابن مالك. بدون رقم الطبعة، دار الجيل، بيروت، لبنان.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد. د.ت. شرح الجمل «مخطوط برقم (426/ ف)». المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. تحقيق: المؤمن، حامد. 1405هـ. اللمع في العربية. الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. تحقيق: النجار، محمد علي. 1331هـ. الخصائص. الطبعة الثانية، دار الهدى، بيروت، لبنان.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. تحقيق: هنداوي، حسن. 1405هـ. سر صناعة الإعراب. الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. تحقيق: ناصف، علي النجدي، والنجار، عبدالحليم، وشلبي، عبدالفتاح إسماعيل. 1406هـ. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإفصاح عنها. الطبعة الثانية، دار سزكين للطباعة والنشر، إستانبول، تركيا.

ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد. د.ت. مختصر في شواذ القرآن. بدون رقم الطبعة، مكتبة المتنبي، القاهرة، مصر.

ابن خروف، علي بن محمد. تحقيق: عرب، سلوى محمد عمر. 1419هـ. شرح جمل الزجاجي. الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

ابن درستويه، عبدالله بن جعفر. تحقيق: السامرائي، إبراهيم، والفتلي، عبدالحسين. 1412هـ. كتاب الكتاب. الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي. تحقيق: الجواري، أحمد عبدالستار، والجبوري، عبدالله. 1986م. المقرب. بدون رقم الطبعة، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي. تحقيق: قباوة، فخر الدين. 1996م. الممتع الكبير في التصريف. الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن الأشبيلي. تحقيق: أبو جناح، صاحب. 1419هـ. شرح جمل الزجاجي. الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

ابن فلاح، النحوي اليمني. تحقيق: السعدي، عبدالرزاق عبدالرحمن أسعد. 1404هـ. المغني في النحو. رسالة دكتوراه، قسم النحو والصرف، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

ابن مالك، جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله الطائي الجياني. تحقيق: بركات، محمد كامل. 1387هـ. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. الطبعة الأولى، دار الكاتب العربي، القاهرة، مصر.

ابن مالك، جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله الطائي الجياني. تحقيق: السيد، عبدالرحمن، والمختون، محمد بدوي. 1410هـ/ 1990م. شرح التسهيل. الطبعة الأولى، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

ابن مالك، جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله الطائي الجياني. تحقيق: هريدي، عبدالمنعم أحمد. تصحيح: رباح، عبدالعزيز، والدقاق، أحمد يوسف. 1402هـ/ 1982م. شرح الكافية الشافية. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي (الكتاب السادس عشر)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا.

ابن نصير، محمد الميداني. د.ت. ذخر الطلاب في تمهيد قواعد الإعراب «مخطوط برقم (1415 ف)». نسخة مصورة، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف ابن أحمد بن عبدالله الأنصاري. 1407هـ. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. الطبعة الثالثة، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان.

ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري. تحقيق: المبارك، مازن، وحمد الله، محمد علي. 1419هـ. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. الطبعة الأولى، دار الفكر، بيروت، لبنان.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي النحوي. تحقيق: سيد أحمد، أحمد السيد. 1425هـ. شرح المفصل. بدون رقم الطبعة، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. تحقيق: الفتلي، عبدالحسين. 1405هـ. النكت الحسان في شرح غاية الإحسان. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. تحقيق: عبدالموجود، عادل أحمد، ومعوض، علي محمد. شارك في تحقيقه: النوتي، زكريا عبدالمجيد، والجمل، أحمد النجولي. تقريظ: الفرماوي، عبدالحي. 1413هـ/ 1993م. تفسير أبي حيان المسمى «البحر المحيط». الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. تحقيق: محمد، رجب عثمان. 1418هـ/ 1998م. ارتشاف الضرب من كلام العرب. الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي. تحقيق: هنداوي، حسن. 1421هـ. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، سوريا.

الأخفش الأصغر، علي بن سليمان. تحقيق: قباوة، فخر الدين. 1420هـ. كتاب الاختيارين. الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، سوريا.

الأزهري، خالد بن عبدالله. تحقيق: إبراهيم، عبدالفتاح بحيري. 1413هـ/ 1992م. التصريح بمضمون التوضيح. الطبعة الأولى، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، مصر.

إسماعيل باشا، ابن محمد أمين بن مير سليم البابانى البغداديّ. 1413هـ. هدية العارفين. بدون رقم الطبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

أعشى همدان. تحقيق: أبو ياسين، حسن عيسى. 1983م. ديوانه. الطبعة الأولى، دار العلوم، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. تحقيق: هارون، عبدالسلام. 1400هـ. شرح القصائد السبع الطوال. الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، مصر.

الباقولي، علي بن الحسين. تحقيق: أبو عباة، إبراهيم بن محمد. 1410هـ. شرح اللمع. الطبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

البطليوسي، عبدالله بن السيد. تحقيق: النشرتي، حمزة. 1399هـ. إصلاح الخلل الواقع في الجمل. الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية.

البغدادي، عبدالقادر بن عمر. تحقيق: هارون، عبدالسلام. 1409هـ. خزانة الأدب. الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

التبريزي، يحيى بن علي الخطيب. تحقيق: قباوة، فخر الدين. 1407هـ. شرح اختيارات المفضل. الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الثمانيني، عمر بن ثابت. تحقيق: محمد الكحلة، عبدالوهاب. 1422هـ. الفوائد والقواعد. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن. تحقيق: عبدالله، يسري عبدالغني. 1410هـ. الجمل في النحو. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الجزولي، عيسى بن عبدالعزيز. تحقيق: محمد، شعبان عبدالوهاب. 1408هـ. المقدمة الجزولية. بدون رقم الطبعة، مطابع أم القرى، بدون بلد النشر.

الحموي، ياقوت بن عبدالله. تحقيق: الجندي، فريد عبدالعزيز. 1410هـ. معجم البلدان. بدون رقم الطبعة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

حميد الدين، نصار بن محمد بن حسين. 1422هـ/ 2001م. شرح الكافية في النحو للعلامة منصور بن فلاح اليمني (ت 680هـ) تحقيقا ودراسة. رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

الخليل، أبو عبدالرحمن بن أحمد الفراهيدي. تحقيق: المخزومي، مهدي، والسامرائي، إبراهيم. 1408هـ. العين. الطبعة الأولى، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.

الخوارزمي، القاسم بن الحسين. تحقيق: العثيمين، عبدالرحمن. 1990م. التخمير شرح المفصل. الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

الدينوري، الحسين بن موسى. تحقيق: الفاضل، محمد ابن خالد. 1411هـ. ثمار الصناعة في علم العربية. بدون رقم الطبعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

الزبيديّ، عبداللطيف. تحقيق: الجنابي، طارق. 1407هـ. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. الطبعة الأولى، مكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان.

الزجاج، إبراهيم بن السري. تحقيق: قراعة، هدى محمود. 1414هـ. ما ينصرف وما لا ينصرف. الطبعة الثانية، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق. تحقيق: الحمد، علي توفيق. 1405هـ. الجمل في النحو. الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الزمخشري، محمود بن عمر. 1410هـ. المفصل في علم اللغة. الطبعة الأولى، دار إحياء العلوم، بدون بلد النشر.

السَّلسيلي، محمد بن عيسى. تحقيق: البركاتي، الشريف عبدالله. 1406هـ. شفاء العليل في إيضاح التسهيل. الطبعة الأولى، الفيصلية، مكة المكرمة.

سلطان، زهير عبدالمحسن. 1407هـ/ 1987م. الأعلم الشنتمري وآثاره مع تحقيق كتابه «النكت في تفسير كتاب سيبويه». الطبعة الأولى، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، الكويت.

سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق: هارون، عبدالسلام. 1408هـ. الكتاب. الطبعة الثالثة، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

السيرافي، الحسن بن عبدالله. تحقيق: القوزي، عوض. 1409هـ. ما يحتمل الشعر من الضرورة. الطبعة الأولى، بدون بيانات الناشر وبلد النشر.

السيرافي، الحسن بن عبدالله. تحقيق: مهدلي، أحمد حسن، وعلي، علي سيد. 1429هـ. شرح كتاب سيبويه. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

السيوطي، عبدالرحمن بن الكمال أبي بكر. تحقيق: مكرم، عبدالعال. 1399هـ. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. بدون رقم الطبعة، دار البحوث العلمية، الكويت.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. تحقيق: الثبيتي، عياد بن عيد. 1417هـ. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. الطبعة الأولى، دار التراث، مكة المكرمة.

ضائحي، حسن بن يحيى بن أحمد. 1425هـ. المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيقًا «القسم الأخير منه من باب المبنيات إلى نهاية الكتاب». رسالة دكتوراه، قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

العكبري، عبدالله بن الحسين. تحقيق: العثيمين، عبدالرحمن. 1406هـ. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

العكبري، عبدالله بن الحسين. تحقيق: طليمات، غازي، ونبهان، عبدالإله. 1416هـ. اللباب في علل البناء والإعراب. الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.

العيني، محمود بن أحمد. تحقيق: عيون السود، محمد. 1426هـ. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الغزي، محمد بن محمد. وضع حواشيه: منصور، خليل. 1418هـ. الكواكب السائرة في أعيان المائة العاشرة. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الفارسي، الحسن بن أحمد. تحقيق: القوزي، عوض. 1410هـ. التعليقة على كتاب سيبويه. الطبعة الأولى، مطبعة الأمانة، القاهرة، مصر.

الفارسي، الحسن بن أحمد. تحقيق: فرهود، حسن. 1408هـ. الإيضاح العضدي. الطبعة الثانية، دار العلوم، بدون بلد النشر.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. تحقيق: نجاتي، أحمد يوسف، والنجار، محمد علي. 1980م. معاني القرآن. بدون رقم الطبعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

كحالة، عمر رضا. 1414هـ. معجم المؤلفين. الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الكيشي، محمد بن أحمد. تحقيق: البركاتي، عبدالله، والعميري، محسن. 1410هـ. الإرشاد إلى علم الإعراب. الطبعة الأولى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

المالقي، أحمد بن عبدالنور. تحقيق: الخراط، أحمد. 1405هـ. رصف المباني في شرح حروف المعاني. الطبعة الثانية، دار القلم، دمشق، سوريا.

المبرد، محمد بن يزيد. تحقيق: عضيمة، محمد عبدالخالق. 1399هـ. المقتضب. الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف، القاهرة، مصر.

المخبل السعدي. تحقيق: طريفي، محمد. 1428هـ. ديوان المخبل السعدي. الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان.

المرادي، الحسن بن قاسم. تحقيق: سليمان، عبدالرحمن. 1396هـ. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر.

المرادي، الحسن بن قاسم. تحقيق: قباوة، فخر الدين، وفاضل، محمد نديم. 1413هـ. الجنى الداني في حروف المعاني. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

المفضل الضبي. تحقيق: طريفي، محمد. 1424هـ. ديوان المفضليات. الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، لبنان.

الموصلي، عبدالعزيز بن جمعة. تحقيق: الشوملي، علي. 1405هـ. شرح ألفية ابن معطٍ. الطبعة الأولى، مكتبة الخريجي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الموصلي، عبدالعزيز بن جمعة. تحقيق: الشوملي، علي. 1421هـ. شرح كافية ابن الحاجب. الطبعة الأولى، دار الكندي، الأردن.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. 1428هـ. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد. الطبعة الأولى، دار السلام، القاهرة، مصر.

النحاس، أحمد بن محمد. تحقيق: زاهد، زهير غازي. 1405هـ. إعراب القرآن. الطبعة الثانية، عالم الكتب، بدون بلد النشر.

النهاري، محمد بن أحمد. 1428هـ. المغني في النحو لابن فلاح اليمني دراسة وتحقيق القسم الثاني منه من أول المنصوبات إلى نهاية باب التوابع. رسالة دكتوراه، قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الهروي، علي بن محمد. تحقيق: الملوحي، عبدالمعين. 1413هـ. الأزهية في علم الحروف. الطبعة الثانية، مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا.

الواسطي، القاسم بن محمد. تحقيق: محمد، رجب عثمان. 1420هـ. شرح اللمع. الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

Collecting and Studying Mohamed Bin Nosair Almaidani (00 - 923H) Grammatical Choices

Salah Bin Abdulah Bogalie

Department of Grammar, Syntax, and language Studies College of Arabic Language
Imam Mohamed Bin Saud Islamic University

ABSTRACT

Shamsuldeen Mohamed bin Nosair Almaidani is a distinguish scholar in the field of Grammar history. However, He was not extensively studied. Accordingly, this work aimed to study his grammatical choices of sixteen subjects.

The main finding of this study was that Ibn Nosair Almaidany followed the Basrah' scholars approach. He also chose the opinion that the root is the origin of verb.

Key Words: Basrah grammarians, Grammarians' vita, Kufa grammarians.

فهرس الموضوعات

المقدمة ٥

الدراسة الأولى: نظرية تشومسكي اللغوية حقيقتها وصلتها بالنحو العربي........ ٧

الدراسة الثانية: نظرية دي سوسير اللغوية حقيقتها وصلتها بالنحو العربي ١٧

الدراسة الثالثة: البِنية العميقة للجملة وأثرها في إعراب القرآن الكريم ٤١

الدراسة الرابعة: الاستثناء المنقطع بين النّحاة والأصوليين دراسة تأصيلية تطبيقية ... ٦٣

الدراسة الخامسة: دلالة الفعل كاد وحال خبرها بين النّحاة والمفسرين ١١١

الدراسة السادسة: حجية إجماع النّحويين عند أبي البركات الأنباري بين النّظرية والتطبيق .. ١٨٧

الدراسة السابعة: الكلمات المختلف في نوعها عند النحويين عرض وتقويم ٢١٧

الدراسة الثامنة: الكلمات المختلف فيها من حيث الإعراب والبناء عند النحويين دراسة ومناقشة ٢٦٩

الدراسة التاسعة: اختيارات محمد بن نُصير الميداني النّحوية جمعًا ودراسة ٣٣١

فهرس الموضوعات ٣٥٥

9 786030 543526